



الحاشی
شرح حدیث الکتب

ابو کبیر بن عبد الله بن محمد

ع ۳۵۷۶

رام پور

ملک

کتاب صدر الکتاب حافظ محمد
زمره الامام ابو العباس

۸۲۵۲
تبریز

ملک این کتاب وزیر علی خان بهار دوقمار ملک

نقل کرده بود از محمود علی بن ابی احمد بی

جی

کتاب
۸۲۵۲

ملک بنی خان بهار من مذکور

چون مبلغ است و بخود رسد در نصف

او و در آورده و به دست آنست میبرد

از بهر آنکه چندی لال گرفته درخت

نصف خود آوردم اقرار آنکه مبلغ

مذکور است به رسم حق آنست

ادامه است و دست و پا نمود در

کواهم اوله سایر این چند که

بمسک نداشتیم دادیم و بانی الهی

و بهر آنکه حاجت بکار آید بحسب

ماده و بهر آنکه بکار آید بحسب

ماده و بهر آنکه بکار آید بحسب

ST 13125

منت تدابير اهر وجل كعظم

م

ميس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للرب العالمين والعافية للمحققين والصلاة على رسله والدمجانية
من حيث اشماله على قوة آه يجتهد ان يراو بالقوة ما يوشق في الغير من حيث
علي امر موثر في التغيير فرجع احاص الى قولهم موضوع الطبعي جسم من حيث انه
هو طبيعة لان الطبيعة والقوة للتغير عن فهم امر واحد علي ما يشك ما قال
في فصل الصورة النوعية وان كانت طبيعة تخص كما يظهر من كلام الشيخ ابن
مبتدأ وغرث على الحركة الدائمة على نهج واحد فالقوة الحيوانية خاضعة عن الطبيعة
المراد من قولهم الجسم من حيث الطبيعة موضوع العلم الطبعي من معنى اعم
مباحث النفس كما يطلق الطبايع على معنى اعم وكيل ان يراو بالقوة
رجع احاص الى ان الموضوع الجسم من حيث اشماله على استعداد التغيير
استعدادا وانما يتم بالمادة فرجع حامدا لا خاضع قولهم موضوع جسم من حيث المادة

من حيث المادية وحسب الطبيعة والمادة مستند زمان لان الطبيعة لا يكون ان
جسم ما دني على زعمهم فهو دني للعبارة من ذلك واما ما وقع في بعض العبارات ان
الطبيعي الجسم من حيث هو متحرك ساكن فالمراد بالتحرك مطلق التعبد وبالكسوف مقابلته
وبالمتحرك المتحرك بالقوة فارجع الى مودعي قوله التعبد وبالكسوف قوله العبارات واحدة
كاظم فحسب ما ياتي للعبارة وحده في الطبيعي لان التباين في الشكل ونظائرها
عن جسم ما يوقف على المادة وكذا مستند الفاعلية بالاجسام جسم لا غير طبيعي او كل
طبيعي وان السبب في كل الكثرة نظائرها كما لا يخفى لكن يعني الكلام في مباحث النفس
لانها ليست لك المباحث عن الجسم ولا عن نوعه ولا عن عوارضه واما الجواب بان
النفس الطوسي صرح بان يجوز ان يقع خبر من الانسان الذي هو نوع الجسم فنفيد ان ذلك
في الجزء الذي يقوم بالهسته لجزء المادي لان الصور النوعية التي هي خبر للانواع فأكبر
بابها فهي عوارض ذاتية للجسم فافصح الشيخ بان العوارض بسبب الماصور
واما مشقات عنها في الموضوع هناك عرض ذوا في الموضوع العلم والنفس
قائمة باليدن فليس وقوعها موضوع في مسائل الطبيعي الا ان بقا النفس كانت متوفاة
لجسم ومبدأ النفس الانسان فهي باعتبار الاشياء طاشي محموله على جسم فيكون
عوارضه الذاتية كالصور النوعية الاخر وقية تام وبوجوب موضوع الطبيعي الجسم
من حيث اشتباها على القوة والاستعداد لكقواند الكيفيات فاما
وعرفه بانه جوهر يمكن فيه فرض آه قد تورد عليه النفس بالصوره جسمه

الموجود والسكان فرض الالقاء بالصفة المذكورة والجواب بنقول المذكور
وحاصله ما هو جوهري في مرتبة الذات ويمكن فيه في مرتبة الذات فرض الالقاء

والجسمانية ليست جوهراً في مرتبة الذات ويمكن فيه لأنها تفصل عن الذات
لا بشرط

لا يفصل صدق عليها أجود بحسب الذات وان صدق عليها
أجود صدق لا
الرقب طالما يتفكك في هذا المقام واجاب بالنظر في
بان النقص

الاراي ليس بالصورة الجسمانية فيصوراد لا ثم تعلم بالانظار والعلم بان ليس
هي بذاته بل مع امر فندبر هو بيان ذلك الفصل في حاشية الفصل

كونه ما هو ذات بشرط لا علة مفيدة لوجوده ليس الا في وجوده بشرط لا فيكون الوجود
بعض حقيقة محسوس كان الحد لوجوده علة لحقيقة العلة الحقيقية ليست الا العلة

وقوله في بعض الملامح لا بد من الفصل ما هو فصل والمحسوس ما هو محسوس
بنة والمعلولة لانها مستحالة ان ذواتا وجودا وجدة فلهذا تميزتها لا ذواتها و

لا خارجا فلهذا يصح علة احداهما للآخر ونما يصح الحكم بالعلة بين المادة والصورة فلهذا
علة للمادة والصورة متحدة مع الفصل والمادة مع محسوس لان التفاعل بين

والفصل وبين المادة والصورة ليس الا بان الاولين الفصلان لا بشرط
وانا فمن بها بما هي بشرط لا شيء كما ليس من حدته لكن قد يتوهم ورود ان

والمعلولة منها كمنه الامر في كسب خارج في الصورة علة للمادة كسب وجود

بحسب وجوبها خارجين في معنى لقوله في بعض ملاحظات الفضيلة العلمية
من العوارض العقلية والكان الاتصاف بها بحسب وجودي العقدة المعقول
في الخارج ثم ملاحظة المهمة المركبة على وجهين وملاحظة الجان بان يرسم كنهها
الاجابة في الذهن وملاحظة تفصيل بان يرسم بانها تفصيل في ملاحظة
الاويل ليس من الملاحظة المهمة المتحدة معها المنسب العقاب في ملاحظة امر واحد
الواحد بعينه الجنس والفضل فلا يلج للعقل الحكم بالعقبة بن افراسها في الملاحظة الثانية
لما كانت الاخرى متصورة وملاحظة بانفرد بالبيع للعقاب ان ياخذ بابها لا يكون
يصورتين علميتين للمادة والصورة فحكم العقاب بعينه اصداء معلولته الاخرى بحسب وجوبها
الخارجين فمالا صادقا فالتفت البسيط خارجي لا فوله بحسب الخارج وانما للعقاب
التحليل الى الجنس والفضل فالعقبة فيه ليس بحسب الوجود العقلي فليس لا يصح حكم
بالعقبة اصلا لان مرتبة الجنس العقاب في ملاحظة العقبة والحوالته بينهما لا اتحاد
بيد وجودا فنيا وخارجا واما مرتبة المادة والصورة صليتين بحسب وجودها
لانها امران اختراعيان لا يصح الحكم بالعقبة والمعلولته بينهما في نفس الامر الا في
الاختراع فانهم والاعتراض على الدليل بان الوجود من الكليات المنكرة الاول
فوجود وجودا واما كان الوجود عين حقيقته هو به فضل المقصد لوجوده مفيد
لوجود الوجود دون هبته فطالان الوجود المنكر هو الوجود المصدر في وسم الكلام
فيه بل في الوجود الذي هو يدور عليه حتى الوجودية وترتب الاثار بل لا يراد عليه بكون

نفسه النفس حقيقة جوهر التي هي الوجود بان يخرج من النفس النفس
كما يقول به الاشراقون الفاعلون بالجماع البسيط وقد عذرنا ان علم
مبنى من حيث اننا نحن الفاعلين بالجماع المؤلف ومقصودنا تقرير ذلك على
سبيل ما كان في الوجود من الوجود والقول في كنهه لو كان المهيمن
تشرع عن الوجود مجزئ بان الجماع من جملة الذاتيات ويكون مقبلاً
في حقيقة الوجود فيكون في ذاته ذلك على الجماع مقول
في تقرير الجماع للمجوز ليس من قبل لقوم الذاتيات فان تقريرها على
لغير الذات وانتهى حرجها من بردي المجتبه المجتبه الى النقطة التي
الفصل المفسر لان النفس شريك للفاعل في تقرير المحجول اما لقوم الذاتيات
فبان كسهم في شمع اخر فحصل مجموع مركب منها حقيقة وحدانية ولقوم الفصل
من هذا الصياغة في شمع ر . ان كان بشرط لا ونجد معها اذا بشرط
وخص حقيقة النوع فالذي يلزم من كون الوجود عين الحقيقة هو ضرورة
مفرد وجوده من الفاعل والفصل المفسر الاخذ بشرط لا مقول الحقيقة بان كان
الحقيقة ليست خوفاً نصارت اليه بهذا التقرير ولا محذور فيه ولانه يلزم دخول الجماع
او النفس المذكورة في الحقيقة جوهرية حتى يلزم ما اشرنا ثم نقول ان الشئ في سبيل ان
الموجود حقيقة وبالذات هو الوجود والمهيئات موجودة بالعرض لما بهما من الوجود
والمجوز بالذات هو الوجود وجعل بسيطاً والوجود نفسه ما به الاشراقية وعندها

وعينه بانه لا يتصور في نفسه ان يكون الوجود نفسه مع قطع
النظر عن الاتصال بامر كان الجماع مفقودا لحقيقة الوجود ومقراله
فيكون الجماع في مرتبة حقيقة الوجود ويكون من ذاتيات مع الوجود
عنده بسطد الجماع خارج عنه فما هو جواربه هو معينه جواربه اذا نالت فيها
ثبوتا عليك لو كان يتفطن ان ما يقفه في تدبير كلام الشرح ان المراد بعينه الوجود
لجوهر في قوله الوجود بما هو موجود وما جعل عليه المودون غير استناد الى الجماع
على ما شير في انه لبعض الناس ان عينة الوجود عبارة عن افعال الحقيقة العلية
كما استناد الى الجماع لانه على هذا التقدير لا يستند الحقيقة لجوهره الى الجماع
فصل المقسم لا يفيد لغز لا يستند بها عن التفرقة فلا بد ان يكون داخل في حقيقة
فصير مفقودا لا يفسد الفضا فيها فتداه من بعد فكيف لانها مع بعده عن العبارة
لا يصح لان الشرح نقول ان الوجود حقيقة مشتركة بين الوجودات الخاصة مختلفة
بالكمال والقصان فالوجود للكمال حقيقة واجب الوجود جل مجده والموجودات
الضعيفة كمئات موجودة بالذات فيستند الى الجماع فلو كان معنى عينة الوجود
استناد الاستناد لا عليه لم يصح ذلك والضم الوجود بما هو وجوده الاشياء وشره
الانوار لا يفتي عينة هذا المعنى لجوهره انما تعني عدم الاستناد الى الجماع منع
انه قليل مجددي لا ينظم كلامه الاخير فندبر والضم يلزم من الغوامش من انوار
اه لا يحسن ما فيه فالاستناد لظلال الذات عن صفته الواضحة كما لا يمكن الوجود صفة ذات

فلم لا يلزم من انعدام فرد من الجواهر الا بطلانه في نفسه وادراك ان الوجود في نفسه
الذي هو جنة صار العدم لطلان الوجود في نفسه وليس هذا القدر باللاترجي
انه ان الوجود زائد على الذات الجوهري فانعدامه لطلان الذات والوجود
غنى صحة الواجب كذا ^{بالتقدير العينية} وانما يلزم الا لقلب لو كان الانعدم
اشك الوجود مع بقائه لان الانقلاب صيرورة ^{حقيقية} حقيقة اخرى
وذا انعدم فلا ريب في صير حقيقة اخرى وبما يقدر بان الوجود وادراك
عين الحقيقة صارت الحقيقة غير متفكرة بل الجواب لا يحل من النسخة
مع فافدا استغنى عن الجواب صارت فردية الوجود فلا ريب انقلب ^{الفردية}
بل الامكان وفيه انه مع ابعده من العبارة لان اللازم على هذا التغير القدر ^{المادة}
لا انقلاب الحقيقة بل عليه ان عند الوجود لم يتغير فردية ^{لاستغناء}
الماعل فان الذات كلما كانت ^{بأنه} عند زايده الوجود فالذات بل الوجود
ول على تقدير العينية وانما الجواب خرج الذات بل الوجود ^{السبب}
الايس فان ثبت بناء الكلام على الجواب المولف بان الجواب ^{هو} فيه وهذا
لاستغناء على تقدير العينية قبل يمنع الجواب المولف على تقدير العينية بل الجواب
جعل بسيطاً وان الكفى بالعدم شبهة صار الكلام جدياً خارجاً ^{فالذات}
الحكمة ومعها احتمال العدم مع القول بالحيث بسيط فالسبب ^{والكفا}
افراد الجواهر كلها ووجه الوجود لان ثبوت الذاتيات في مرتبة الذات ^{فان}

الذات فالوجود تقدير عينه للتحقيق الجبرته يكون في مرتبة ذات الافراد فيكون
خودته الوجود لان باني مرتبه الذات ضروري الباد هو الوجوب وفيه نظائر
ضرورية ما في مرتبة الذات ضرورة شرط الضرور بخوارق يكون الضرور غير
ضروري كيف المهيبة المكانيه ثورا ولا ثورا... انظر الى الذات وانما صح
بها من الخارج وهذا كان الوجود عين الذات في... لا لثوره سواء داما التوحيد
لما اولى عينه الوجود للتحقيق الجبرته بمعنى... سدا... من ذلك ان
نظم الاستحالة المذكورة على هذا التقدير قد عرفت اليه فان نفى عينيه لهذا
من مفهوم الامكان ولا حاجه الى انتباه فتعبد ان تصدى له ولا يلفظ العلم
الباطل هو افعال عينه الوجود الحقيقي الذي عليه مدار ترتب... اما الذي
التعارض فيه فقال ولا ايضا الشيء الموجود اه لغني ليس مفهوم الموجود
موضوع رسم التحقيق الجبرته... به على عكس النقص بالواجب بوجود
فيحتاج الى زيادة قيد الممكن كما في الخواشي الفجوة... والاعمال علم
سببا في نفسه اه اور وعليه انه لا يلزم من العلم بالمركوم العلم بالمرسم كيف
والرسم من غورض المرسم ويجوز ان يكون ثبوت الغورض لما صدر عليه المرسم
خيلا من ثبوت المرسم له وكيف لا يكون لك وهم نزع عن ان ثبوت الدرس
لا هو ذاتي له من اجلي البه بهيات والمرسم ذاتي لما صدر عليه الا ان
اننا انما يصح فيما اذا علم المرسم بكينته او برسم اخر غير هذا الرسم فجوهر ان تصور المرسم

بغير هذا الرسم ولا يصور هذا الرسم ولعلم ثبوت المرسوم على صدق عيسى ولا يعلم
 الرسم وإنما اذ لم يعلم المرسوم غير هذا الوجه كما فيما نحن فيه فلا طريق لمؤثر المرسوم
 غير هذا الرسم فلا يعلم تصورا ولا تصديقا بثبوت على صدق عيسى ولا يعلم هذا الرسم
 مؤثره له خالصا ولا علم له بامتثال كلام الشيخ ان هذا استدلال على المطلوب
 حيث ادعى اولنا استلزامي الموجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود بل لا
 بالموجود لاني موضوع المعنى والمهنية التي لا تهاجني الا عيانا اذ اوجرت يكون
 وجوده لاني موضوع المعنى في المهنية ثم قال وان شئت ان يظهر لك الفرق
 المميز وان احدهما معني جوهري والاخر ليس كذلك فبالفعل كذا وكذا عا
 منك او نوعا من الجواهر مع امكان النظر فيه مع العالم مكنيا او نوعا صاحب كذا
 وجوده فانك تعلم انه باهية اذا كانت موجودة في الاعيان بالفعل كانت موضوع
 في تعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول حقيقة كما تعلم انه جوهري ولا يعلم انه موجود
 في هذا شأن لاني موضوع ليس مقوما لمهنية زبد ولا شئ من الجواهر بل موضوع
 لحوق الموجود الذي هو له من المهنية الاشياء كما علمت فليس هذا شئ بل
 الالف انتهى فمثل هذا الوجه لغو بل احدهما هو النظام كطهارة لو كان الموجود
 بالفعل لا في موضوع نفس حقيقة جوهري لكان من صدق ثبوت جوهري فيكون
 ثبوت الوجود بالفعل لان التصديق بالشيء يستلزم التصديق بما هو له عين
 والاشياء بطهارة لا كثيرا بالصدق جوهري شئ وذلك بين موجودته وذاك استدلال

بل الامكان كقولك صدقنا فغير بان لا يكون بالصدق لا في الموضوع

و هذا لا يستدل بالمدح على تصور الجوهري بالكنه فيكون خبر المدح لانه لو كان
متصورا بالوجه فالصدق بثبوت الجوهري في الحقيقة لصدق بثبوت ^{الوجه}
فهو لا يستلزم الصدق بثبوت كنهه في الوجه الذي هو حقيقة الوجود ^{الاذا}
علم ان هذا الوجه وجه لما كنهه هذا فامل ثم توضح الكلام كلام اخر هو ان لا
الصدق بثبوت الجوهري مع انك في ^{باب الصدق بثبوت الجوهري}
هو الصدق بثبوت حقيقة الوجود وانما كنهه في حقيقة الوجود كما
في نور الحقيقة الجوهريه وهو ظم فقلت كيف لصدق بثبوت الوجود مع
انك في التقرر ان ثبوت شئ شئ يستلزم ثبوت المثبت لقلت ثم
لا يصدق بثبوت الجوهريه ايضا لذلك فلا يصح قولكم لصدق بثبوت الجوهري
انك في الموجوده فقلت يكفي للصدق بثبوت الجوهريه في نور الموضوع
في الذهن فيقول بختم ثبوت الجوهريه مع انك في الموجوده قلت بختم
ثبوت حقيقة الوجود ايضا كما بختم ثبوت حقيقة الجوهريه وانما يك في نور
الحقيقة الخارج فقلت بختم ثبوت الجوهريه في ضرورة من دون ^{الاحتياط}
موجوده في الموضوع ونوره بخلاف الوجود فاما انما بختم ثبوت بعد العلم ^{الموضوع}
قلت كلام لا يجوز ان يكون الختم بثبوت الجوهريه بختم ثبوت حقيقة الوجود ^{الا}
ليك في نور موضوعه لانك في نور موضوع الجوهريه اذا كانت ^{الوجود}
والبته في ذلك ان عينه الوجود شئ لا يستلزم ان يكون في نفسه ^{در ذات}

حقيقة الوجود لا يلزم ان يكون تقرر ما ضرر يا فيمكن ان يك في تقرر حقيقة
الوجود وفي تقرر ما هذه الحقيقة مفومة له ويصدق تبوت هذه الحقيقة في مرتبة
الذات مع قطع النظر عن ملاحظة تقرر عليها فاقولهم وانما هو لو كان كذلك لكان
تحقيقه الجوهري تصور للموجود بنفاهة ولما في العكس المتصور الاول عن الذات
الامر ليس كذلك لانما كثيرا من تصور الجوهري ونفاهة عن وجوده وحمل عبارة الشيخ
علي هذا الوجه لا تخلو عن كلفة ثم منه لفظ هو انه لا يمكن العكس تصور حقيقة الجوهري حقيقة
الوجود وانما ينفك تصور عن تصور وجوده الوجود كما لموجوده المصدر ويقوم ترتيب الالام
بل نقول تصور الجوهري هو تصور الوجود في نفس الامر لكن انما لا ندرى انه هل هو لو كان
الوجود متصورا بالكنهه ولعلم انه كنهه ثم بعد ذلك تصور الحقيقة الجوهريه مع الغفلة
عن كنهه الوجود لم المطلوب لكننا من دراهم المقدمتين ونقول الوجود الجوهري
كلها غير متصورين بالكنهه انما المتصور وجوده من وجود الوجود كنهه ب الالام الوجود
المصدر في ونحوه ولو سلم انه متصور بالكنهه فلا تعلم ان هذا الكنهه كنهه الوجود لا
الذاتيات بالفضايات فان قلت ان كان تصور الحقيقة الجوهريه هو تصور كنهه
الوجود فلو كان الوجود نفس الجوهري كيف لا ندرى انه هو ولا يحتاج الي تصور
هذا كنهه فقلت المسمى ان حقيقة المتصور لوجه كونه مبداء لاننا اذ اصابه الوجود
او المصدر في باب هو نفس الجوهري لا فلا بد ان يصح تصور الموجود بالوجه
هذه الوجوه اولا فليست تعرفه كنهه البتة فاذا حصل كنهه ولم يدرك كنهه المتصور

كيفية هذا المتصور ثم خلت عند كنهه تصور الحقيقة الجوزية فلا الكنه عند
المتصور يا هذا الوجود المذكور عند حصول كنه الجوزية بل حصوله عين حصوله فلم يزل الوجود
الحقيقي يا هذا الوجود المذكور عند عوجي غيرته الوجود فينبين العكاك تصور الحقيقة
الجوزية عن تصور كنه الوجود فلا يتم المطابق فالتفت في الصور الجوزية بالوجود
الكنه ووجهه برأه بمناخطة بالكنه له ثم حصل كنه الجوزية فلو كان الجوزية الوجود
تصور كنه الوجود نفس تصور كنه الجوزية فليس صحيح العكاك قلت لا يلزم من الانعكاس
هذا الكنه اليه ان اعلم ان المتصور من الجوزية الذي هو نفس هذا الكنه الوجود الجوزية
اذا يكون رسماً من كنهه فلا العكاك في الواقع عين تصور كنه الجوزية وتصور كنه الوجود
ولكن مع هذا لم اعلم ان المتصور عند تصور الجوزية هو الوجود فيحكم بالنعقد في تصور الوجود
فقد بان لك هذا ان لا بد لا تمام الدلائل من تصور الجوزية في الوجود بالكنه عند
المتصور امهنا كنهها ليس حكم بالنعكاك وثبتت الجوزية ولا يكفي تصور الوجود
بالرسم فقط او الكنه فقط فالتفت اذا تصور الجوزية بالكنه ولم يصدق بالصور
الوجود هو لو كان كنهه او وجهه علم ان حقيقة الجوزية مغايرة لحقيقة الوجود والصور
الرسم عليه فالعكاك الرسم على الموجود عن حقيقة الجوزية في التعقبات بمعنى
النعقد عن صدقه عليه فالعكاك بل مع الكار صدقه عليه قلت يجوز ان يكون
صدق الرسم للوجود على حقيقة نظراً يجوز عند التعقبات عدم صدقه عليه فنقول
فحقيقة الجوزية تصور حقيقة الوجود اما تجزير عدم صدق هذه البروزية

المصدر كما اذا تصور احد المثلث القائمات الفريدة في وجه الشكل المتساوي المثلث
 المربعي الصليبين ثم علم كنه المثلث القائمات الفريدة في وجه عدم صدق هذا المثلث عليه
 والكان في نفس الاضداد فافهم ان عدم صدقه عليه لا يلزم كون مركزه المثلث
 له مغايرة الحقيقة المثلث القائمات الفريدة فليكن في الوجود والموجودات فافهم
 لا يمكن لعقل شئ الا انوع من الجواهر انه استدلال اخر على امتناع كون
 الموجود بالاعتبار الذي موضوع رسم الحقيقة الجوهري متوقف على شرط الاعتقاد
 في الوجود ومساواتها للمعلوم بغيره انه لو كان هذا رسما لما انتهى بانتهائه صدقه
 الحاصل في الذهن موجود في موضوع الذهن فلا يكون الموجود في الذهن جوهريا بل امرا
 مبنيا له فلا يكون شئ من الصور الالهية صورة الشئ من الجواهر فلا يعلم الجواهر من العلم
 الصورة الحاصلة فافهم وانما حصل ان العلم لو كان هذا رسما لما كان الجواهر الالهية جواهر
 ان دلائل الموجود الالهية يقتضي بان الحاصل في الذهن هو الوجود في الخارج كنه الحقيقة
 والشئ جعل هذا الوجه دليل على المطلب الاول حيث قال السابغ في الموجودات في حال الموجود
 حيث هو موجودا لما يوصف عن قرب ولو كان كذلك لكان ان جعل الكلمات جواهر
 لانه لا وجود لها في الاشیان الالهية واما وجودها في النفس فوجود شئ في موضع دار والكلية
 الصور لانه لا الكلمات الطبيعية فلا يصدق من شئ الكلمات الطبيعية عن الاشیان فافهم
 فاذن معنى الجوهري لصلح اه يعني اذن معنى جوهري الديي لصلح الالهية ما عدا هذه الالهية
 الحقيقة الكلية الفريدة في جواب ما هو مفهوم احد المعاني لفظ الهية ومع لا يحتاج لافراج الجوهري

الواجب الوجود عن الرسم الى رايه فبعد الامكان او لا منه له المعنى الان المعنى
عن ذاته لم يجده عن عروض الكيفية ذاتا مالم ان يات ثبته فهو معنى اسم هو ما به
هو ما هو لا نيك ان ذاته له ما به هو ما هو انبثقة فافهم وحمل الجوز هذا المعنى على
الا انواع التي يندرج تحته ان يراجع الى المطلب الاول هو ان الموجود مع الثبوت
الاسمي ليس حقيقة الجوز والحاصل ان الجوز على الانواع غير معلل
موجود الا في موضوع ابي الموجود الحقيقي المتعلق عن الموضوع معلل فلا يكون موجودا بحد
الاسمي نفس حقيقة الجوز ولا يمكن ان يكون هذا اسندا لا على شيء فيكون مفهوم الموجود
لا في موضوع عنوانا لحقيقة الجوز فان العناوين كلها معللة لا يثبت فيها احد
صفة خارجة عن المبهة لا بد لها من علم الا ان الموجودية بالصفات معللة لا بحد
ومفهوم المبهة التي شان وجود العيني ان يكون في موضوع يمكن ان يكون باقضا
الذات فافهم ثم ان الدليل بالوجه المذكور متوقف على ان الدلائل غير معللة والموجودة
الذات لا يدر فيه فيقول ان قولهم ان الدلائل غير معللة معناه انها غير معللة بالحد
المتألف فخرجت الذات والقول بانها غير معللة اصلا لا بحكم الذات ولا بالحد
المتألف فيقولون بجهت والدلائل سلبية عن الذات عند انقضاء الذات
مرونة ان ثبوت شيء بشي لا يوجب الا عند اقرار الموضوع فيثبت الدلائل
كما ان اقرار الذات طوئ وكل عاوت لا بد له من محدث والفي كل ما منه انما يمكن
ان تنفي عن الواقع والفي باطله يمكن ارتفاع ثبوت الدلائل فالثبوت يمكن

وكل ممكن معطل نعم انما يجوز عليه الارتفاع بارتفاع الذات يستحيل الارتفاع الثبوت
مع تحقق الذات ولا يلزم العكس الذات بالذات فانما يحتاج الى الارتفاع الثبوت
بارتفاع الذات واما استحالة الخواص من الارتفاع فينبغي ان يحتاج في الارتفاع
فلا يحتاج وثبوت الذاتيات الى جعل في حجاب الذات فالجواب لا يمتنع ثبوت
الذات وتوحيدها بالذات ليس هو اجنبه جعل موقوف بالربط لا ثبوت الذات كسيف
في نفس نور الذات موقوف هذا الثبوت فحجب حقيقة قال صاحب الان في الدين ان
الذات والذاتيات لا يكون بمعنى اذ ارتفاع الارتفاع لا الارتفاع لا يمكن الارتفاع
عن اسكون عينه لحاظا واما بانها بالحق فانها من انحاء مقتضى اذ ارتفاع
جوهر المحيط فقولنا ان الذات او جوارح لا يحجب صدقها الى العمل حيث
الخط وان اخرج الى الخط لغير الموضوع فما يستبعد بما هو تورات الموضوع ليست
اقول الصدور عن العتمة بل التفرقة حتى لو لم يكن التفرقة في الذات من غير
لكن على ان ذلك ليس من خصوص الخط باعتبار خصوصية الطرفين
استثناء مطلق للربط الاجتماعي فاذن توقف صدق خصوصية في ذاتها
الهيئة المحصورة تحت الموضوع هو المحمول على مجموع لغير الهيئة وصدور
الاجابة انما هو بالوضوح وعلى سبيل الاتفاق من حيث ان عدم لغير الهيئة الاجابة
ينبغي ان يكون الربط اجتماعيا لا بالذات من جهة خصوص الخط وخصوص
حاشي الخط فلهذا جرت الاشارة الى ان الربط بين الطرفين لا

الطريقين ولا إلى اعتبار جعل بسيط بالذات فالجاء على الفعلين ^{الان} ثم هو به
البيان وجوان الاحكام هو كيف اصلا ولا بنفس ذلك الجعل البسيط انتهى
هذا الكلام مع اطنابه حال عن الافادة بل لعقود الفقه مع فان قالوا
ليس الطريق المبدئية غير ممكن الاشلاح ^{او مصلح} آه انما يفيد ثبوت الذاتيات في مرتبة الله
ونذا لا يوجب الادعاء الفاقه على الجاء على بعد نظر الممتهه لكن يمكن ارتفاع ^{الارتفاع} هذا الجعل
بارتفاع المرتبة التي فيها هذا الثبوت فليس يعني عن الجاء على مطلقا بل عن الجعل
المستأنف فحجب وما قال ثانياً وان اخرج الى كذا نظر الموضوع فما سجد
انما نظر الذات آه ليس شي لان نظر الذات لا كاف بمطلق هذا الثبوت
فما حجب حاجته وجعله حجب وقوله او امكن النظر بالذات لا كاف بمصداق هذا الثبوت
من غير علة لكفى فمثل ما بقا لو امكن نظر المكنان فبغيرها كانت بنفسه
هذه المنة طرية لا يرفع حاجته عن الثبوت كيف لزوم الاستغناء على التغيير ^{بالطال} لا فية
عن نفس الامر قوله في العلاء ان ذلك ^{الذي} ليس من خصوص مخط آه فممنوع او من حجب
المطلق لو كذا فانه خصوص ثم خصوص هذا مخط يكون ارتفاعه ارتفاع مخرج فممنوع
هذا الثبوت فاقه الى حيث جعل هذا الارتفاع فحجب الثبوت بالحيوية بالبطر لا مطلق البطر
الاجابة حاجته فقد لو كذا حاجته من جهين ^{الان} حاجته من جهة مطلق الربط الاجابة لا مطلق
بالنظر لا خصوصية لخصوص شيين لا خصوص الذات فحين ان ثبوت الذاتيات معللة بل الذات
يجعلها البسيط نفسه حجب مولف متعلق بثبوت الذاتيات فغير معللة بحجب نفسه

وإذا علمت هذا فاعلم ان الاستدلال بعدم مجموعية ثبوت الجوهرية لا نوعية وجميع
ثبوت الموجودية لها لا يكاد يصلح لانه ان اراد عدم مجموعية ثبوت الجوهرية عدم مجموعية
مطلقا لا يحتاج تناقض ولا يحل الانواع فهذا فاسد كما قد علمت والله اعلم
المتجوعة بالحبس تناقض فاسد لكن لا يفيد لان الموجودية ^{المطلقة} لا يكون
بأدوات نور المهنة جملتها خطأ فكذا جعل ^{المتجوعة} محبة متعلق بثبوت الجوهرية
في ثبوت الموجودية فحذر ان يكون الوجود نفس الحقيقة الجوهرية ولا يكون ثبوت
محققا لاجتماع تناقض على بعد نور الذات كما لا يكون ثبوت الجوهرية محققا لاجتماع
نور الذات بحيث تناقض على تقدير مغايرة الوجود اياه ويكون مجموعا لاجتماع
الذات سمي يكون ثبوت الجوهرية محققا لاجتماع الذات على تقدير مغايرة اياه نعم
ان شي الكلام على القول بالجهل المتوقف يكاد يتم لان المجعول بالذات على هذا الراجح
ثبوت الوجود للمهنية واكثر المهنة وثبوت الذاتيات محمولة بالعرض ^{المطلقة}
فالجهل المتعلق بثبوت الذاتيات ما يناد بالعرض وكذا هو جلي
متعلق بتقرر الذات في ثبوت ثبوت الجوهرية لا نوعية غير محققا بأدوات وثبوت الموجودية
متعلق بالذات فالوجود ليس حين الجوهرية ان شي على الشهادة بين اثبات ^{لصحة}
القول جديا خارجا عن وطيفه الحكم فمقابل ^{والمحل} كونها موجودة
بإظهار بيان كبري الدليل هو ان حل الموجود بالجهل ^{المتعلق} لانه موضوع اعي الوجود
المتعلق عن الموضوع محققا صلا ان حل الموجود المطلق ^{المتعلق} لانه موضوع

لعلنا لان موجوده الكمالات الالهيّة فالوجوده لم يقيد بهذا التقيد^{الاسمي}
لا يكون خيرا و ذاتيا و هذا لان الوجود الحقيقي لما كان صدق^{فذلك} مع^{الاسم}
لقدرة عن الموضوع عن الية الى الجاعل و انما عن الوجود المطلق بان^{الاسم}
الوجود الذي الكلام في لفي عنه الجواب ليس كذا للوجود المطلق^{الاسم}
بل هو معنى بسيط يعبر عنه بهذا المفهوم نظرا الى انه جزء المفهوم و اطلاق^{الاسم}
جزء المفهوم شائع فافهم و الا لصار باضافة معنى وجودي اشارة^{الاسم}
المتقدمة ان القطر شارة بان صدق الوجود على الكمالات على^{الاسم}
كان مصداق موجودته جوهري نفس ذات الممكن فمصدق موجودته^{الاسم}
ذوات الاعراض فكما ان الجوهري عبارة عن الوجود المعنوي عن الموضوع يكون
هذا المعنى حيث لا يتحد و يكون موجوديته به هكذا يكون الوجود^{الاسم}
و الى الموضوع نفس حقيقة النقص و يكون الاعراض^{الاسم}
هذا و الى لان المفهوم الغير المتشمل على السبب منها تنازع^{الاسم}
و اية مختلف المتشمل على السبب و ان كان عند العقل^{الاسم}
في مصداقها ليس سبب و اختلف فيه بل بها معتان^{الاسم}
بهذين المفهومين ثم هذا انما يتم ان ثبت اشتراك^{الاسم}
بان الاعراض و تم ثبت بعد ذلك ان يكون سبب ان موجودته^{الاسم}
على وتيرة واحدة لكن يجوز ان يكون وجودات^{الاسم}

غير عنها بالمفهوم المشترك الموجود والفاقر الى الموضوع الذي هو مفهوم العرض
فقد يلزم حنيفة العرض لما تحتمل غايته ما يلزم ان يكون كل من تلك الوجودات
بفرض حقائق المقولات ويلزم من يقول نعتية الوجود الحاصل للمفهوم
ان يقول ان حقيقة الوجود المعزاة عن الموضوع نفس حقيقة الجوهر والفاقر عليه
الموجود سبع حقائق هي عين حقائق المقولات العرضية فاعلم فيه وقد علم
ما ذكرناه لانه قد بيننا ان صور الجوهر برسم كونها موجودة في الدنيا
الذي هو موضوعها فصدق مفهوم العرض عليها وصور الحقائق العرضية
موجودة في الدين الذي هو موضوعها وصدق مفهوم العرض لان مفهوم
الموجود في موضوعه وبيننا ايضا ان الجوهر في الخارج لاني موضوع قد
مفهوم العرض عليه بل انما يصدق على الموجودات في الخارج في الموضوع
وهي المقولات التسع فالعرض عارض لجميع المقولات في الخارج
وتسع منها في الخارج ايضا المنافات من مقولات العرض في الدنيا
المقولات اجناس عابثة فلو صدق المقولات على شئ واحد لم يكن
حسبان في مرتبة فهو باطل عندهم على ما بين في الامور العامة واما ما
من انه اه بزه شبيهة غول صفة ثابتة عن فضائله عندهم لا يكون
تلاها انكاره عند من يراها بقررات لكنه احدى ان الصور الجواهر كحقيقة
حقيقة الشئ الخارج عن الجاهل في الدين واما ان الالف في الوجود

ولا يثبت الوجود الذي بعد سائر هذا يدل عليه ولما كانت موجودة في الدنيا والدين
موضوعها تلك الصورة غير غيبية للنفثمة والنسبة فقد صدق عليها عرض غيبية
للفظية في النسبة وهو معنى الكيف فيصدق عليها الكيف فيكون تلك الصورة
كيفا وجودا معا ويلزم اندراج شئ واحد من المقولات في هذه النسبة ثابت
من تلك المقولات عندهم اهداء ان هذا اسم الكيف والاخرى ان الكيف
من عوارب الاجناس والاخرى استبعاد الادرارج شئ واحد من المقولات
مرتبة وثانيتها ان صور الجواهر برسم هي عرض لانه موجود في الموضوع والعرض
شخص في المقولات الشرح فيلزم دخولها تحت واحدة من المقولات العشرة
فيلزم ان يندرج صورة الجواهر تحت الجواهر متقولة اخرى من الشرح ولا يلزم
للاندراج فيها الا الكيف فيكون كيفا ايضا وهذا التفسير ضعيف لان
للعرض خارج للمقولات الشرح كما صرح الشرح بان مفهوم العرض ليعمل لجميع
المقولات في الدين وشرح نهايات الخارج وطول الشرح ينطبق على التفسير
لكن انظر ان المراد بالتفسير الاول وثانيتها ان صور الجواهر برسم جواهر كمالها
وهي عندهم علم لان العلم والمعلوم متحدان بالذات والاعلم عندهم من مقولة
الكيف فيلزم ان يكون تلك الصورة جوهرا وكيفا وهذا التفسير مع توفيق
على المقدمات المذكورة السبعة متوقف على كون الصورة علما وانما العلم
بالمعلوم وعلى ان العلم من مقولة الكيف وقال الشرح في الالهيات لعل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ما يلزم من هذا السكل الصورة كيف لا وان محالها جوهر لا يلزم منه كون الصورة
 كيف بالذات او الحاله جوهر بالذات حتى يلزم ان كيف في ذاتها متعدي
 عرضي لكن مع تعاقب لن نقول ان كل علم عندنا ساهم بالكمالات المتكيفة ذاتيا
 بجمعها فالتحفة في ذلك لا تكون في جوهر ذاتها بل في مجموعها فالتحفة على كل حال
 صديقا راضيا كما اكرم اننا نعلم المعلوم بالذات فيح لا حاجة الى توسط الحاله
 من الكس ان صدق الكيف على الصورة صدق عرضي فالصورة جوهرية
 وكيف بالعرض فلا يلزم من شي واحد تحت مقولتين بالذات والعلم الصورة
 المتحدة مع المعلوم بالذات فلا تسكال الا ان يفهم كفي في دفع الاسكال ما
 ذكر الا انه لما كان التحقيق عنده ان العلم فانه مغايرة للصورة بالذات متحدة
 بالعرض كما ذكره ثم ان هذا الجواب ما هو من التحقيق العلانية القوي هو ان العلم فانه
 لغاية فاية بالذات مغايرة للصورة وجودا ونسفا والصورة حاصلة في النفس
 فاية بها وذلك الحاله عرض وكيف والصورة الحاصلة من مقوله المعلوم والافرق بين
 حقيقة التحقيق ان هذا لا يكون لك الحاله محمولة عندنا على الصورة القائية
 النفس وشدة معاني الوجود في لا يلزم على انه ان مغايرة وجودا في النفس
 ولا بد عليه ما اور على العلانية ان الصورة اذ حقت الكيف المعلوم ناهية
 في الحصول فانه افرى وان كان وفيه سبيل لان كفاية الصورة في الكيف
 ما لا يسهل وانما ذلك دعوى محض فمقتضى العلانية ثم الحاله على كفايتها

[illegible]

فان كان هذا الشيء موجودا فيكون هو الذي يسمي بجمعة مع المعلوم في حال
 شي بان كان غرضه فاما ما يسمي بالبعض في نفس حقيقة فاعلم بان حقيقة
 ان العلم حقيقة فيقول بان هذا العلم العلامة العنصرية في حقيقة فاعلم بان الصورة فيكون
 الصورة عالمة دون البعض في اماكن الحالة الفانية والصورة حقيقة شبيهة فيكون
 فاعلم الصورة فاما انما احدا وهو حذفت ففهم من غرائب الشر والسر والسر
 مع ان الوجود والذات في كونها في ان الوجود والذات في موجود حقيقة
 ان كمين الشئ في الوجود الا بالرجوع الى كمين العلامة العنصرية في
 حقيقة فيقول قد اردت عليه ما به بان الصورة في حلفت ففهم ان
 فيكون في الكيفية وقد غرفت جواربه في صورة بان حصول الشئ في الوجود لا يحصل
 بالاحول فادخلت ففهم عاذا لا سكال في الشئ لاجلها وسبب مع الى هذا ال
 من ندم كون الدين خارا كحصول الحرارة وباردا كحصول البرودة وكون شي حار
 في براد وعضا وجواربه اما تعلم بداهة علامة الساعات في المتعديت مثل علامة السواد
 بالجمعة وهذه العلامة لا شك في هذا في الصورة بان
 المذكورة علامة الانصاف في ان حصول رسم الانصاف وحم الان
 يصف بالحرارة وقايل الوجود واليقا قايون بعد ان الانصاف في الصورة
 على نحو اخر غير الانصاف ومع هذا فيسبب بالجمعة اي لغير الحرارة والبرودة في
 هذا المتعلق بالاحول فيكون دون القيام الذي هو الانصاف

والخاصة بالانحلال ان الواجب ما سندها من خصائص الناعت فلا يمكن في تقديره ان
 ارادوا معنى آخر عن هذا الاختصاص مع تحقيق نسبة الفئدة فلا يقدر بل هو المعتبر في
 فية لم يترك على رايه ان لا يكون تصور الكم والكيف قياما باليه من بل ان حصوله من
 التوصل عنها في الذهن ولعله يلزم ثم انه لا يمكن ان يصف العلم بصفة اخرى بل يكون
 أمرا واحدا فاما ما سندها من الكيفية الفعالية القائمة بالذهن فمقدم كماله وماره لورون
 عليه بانه مخالف لا يقوم فاهم فالويل قول الصورة حتى يستدلون بخروج الصورة على بخروج
 النفس ولا يقولون بصفة اخرى يكون علما مع غير الصورة وقد عرفت ان حيزه
 المذكورة لا يمكن الا بالنزاع الكارز واحد من نصا بالمشاهدة فلا يفس في مخالفة
 لكن يظهر من كلامه انهم لا يبرعموا فقه الفلسفة ولا بعد فيه فاهم يعلمون
 العلم من الكيفيات الذهن باوجوده في الذهن الذي هو الصورة وبغيره دون
 الحصول بالاختصاص الناعت فليس من اجتماع هذه الاقوال ان اطلاق الحصول على
 الصورة ليس بذلك المعنى وان الصورة ليس على حقيقة لانها ليست كصفة
 نفسانية فلا بد ان يقع في توحيد كلامهم مثا قال مورخ ولعله وجد نصا
 انه في العلوم ثم لعن كمن في النظر العقلي لا يجازر عما قال هذا العكس مع
 ان العلم فيها حادث البتة ونعكس عنا فليس عين النفس بصفة رايه
 على حدوث النفس وذلك الصفة لا بد ان لا يكون موافقا للعلوات في
 حقيقة والا لما كانت صفة العلم حقيقة واحدة محضه تب يكون العلم بالحق

الصفاتية في العلم بالوجود الذي هو الصورة

بالبحر حرا وبالشجر شجرا والنصر دمه شامة بان العلم حقيقة من الحقائق
كانت بجاعته والسجادة حاك المنصف لا شك فيه ولا بد من قيام
بالدين والاداء الصف الدين بالعلم والدين بحقيقة وجوده

ثم هو صفة ذات انسانية موجبة لسميها سعيين به ولا يصلح تعلقه بالمعروف والمعلوم
سعد ومانى الخارج ذاك - واما فالعلم لا يوقف على الوجود الخارجي لا لزوم

فيعلم قطعاً ان لوزال الوجود خارج للمعلوم نحو من الثبوت غير الوجود فاجب ثم
الدين ليس من الوجود على رغبهم فلهذا يكون له نحو من الوجود فلهذا
يترتب ان اثار خارجية تكون هذا الخوف في الدين والاداء فلهذا دخل في العلم فان

العلوم عن خارج ومن العلم الالهي العلم بالضرورة ثم الدين غير صفت به وليس
فقط له دال الا كان الدين حاراً يتصور الحاررة فيه حصول في الدين من دون الصفة

وهو المظهر فانهم فانه اسلم ان قوال في هذا المقام وقد سلك الشريعة في هذا المقام
سلكاً اخر في حاشي الشفاء هو ان محامات الدين حقيقة وجوده فان الوجود

في الدين صور كلية فالحال ما نفس وجوده في الدين حقيقة وجوده فان الوجود
فرو من ادراك كيف نفس كيف صدق شائع فلهذا حذره

لا خدش نوعي الحما هو ما برع الساني في هذا الكلام كيف يطالب الادراك
اخذت الوجود يستلزم اخذت الشخص حقيقة وجوده اذا خدش في الدين

حدث فيه وجود فلهذا ان شخص في الدين فالحال ما في الدين ان كان حقيقة

لكنه مستحسن فهو شخص المجوزة فكيف يكون حمل الجوز عليه محله اذ لا بل محله شاعرا
 والكيف انما محمول عليه بالجواز شاعرا كما اعترف فيلزم التساني واما اننا قد ن
 الكلام في الحاصل من الانواع المجوزة فالحاصل حقائق تلك الانواع وحملها على
 حقائق الانواع ليس اذ لا بل متعارفا فيلزم التساني واما اننا قد نلاحظ ان الكلام
 لم يكن مبروم ارجاع التساني حتى يكون احداهما محققا عنه بل باية من الانواع
 تحت حين عاليتين واذا قد سلم ان صدق الجوز على حمل التنبه على حل اياه
 فالجوز عنه واذا قد صدق عليه الكيف فقد اخرج الحقيقة المجوزة تحت الكيف بالبرهان
 وانما يكون الكيف جبا لها فلابد من حقائق فيلزم تركيب حقيقة الجوز مع انها
 جنس عال فقد تضاعف الشبهة بهذا الجواب فانهم تمنع بانه ان
 والكيف آه محض هذا الجواب انكار كون العلم كلفا وتغيره في الكيف
 الذي هو المقولة والحاصل ان الكيف على معنيين احدهما وهو المقولة هي
 شان وجودها الخارجي ان يكون في موضوع وغير متبعية للقسمة والنسبة
 فان اريد به المعنى فهو غير صادق على الصورة المجوزة لكنه ليس مقوله بل
 عام بحيث يجمع المقولات في الذهن فيح لا انكسار وهذا الجواب بعينه جواب
 الدواني ان اطلاق الكيف على العلم من حيث شبيهه بالكيفيات الخارجية
 من الوجود في الموضوع مع اقصاء القسمة والنسبة فان محله التبرير على
 انكار كون العلم من مقولة الكيف وليس بينهما فرق الا بان لا كما من داه

والاف الجوز بالاف في موضوعه
 وان اريد به المقولة في موضوعه
 وان اريد به المقولة في موضوعه

الكيف معنى واحد عند المحقق فوجب اطلاقهم
يا علم ما تحته عند ادراكه
اطلاق الكيف عليه حقيقة من بمعنى اخر
ن هذا المحب لا بد من القول
بما تحته في جوابهم بعلم من مقول الك
عن الكيف على
معنى اخر من ان الكتاب الساتر ثم ادركه عند ادراك اصطلاح القوم لم
نفسه ذكر الشرح في هذا الحكمة بغرض معين ولما الكيف فلم رجوعه
ولفت اخذين اصطلاحهم في الغرض وزعم ان الغرض بطله معناه
الافهام البعد
ابن راسم المعنى السابق ظاهر المتناهاة لم يحده بقوله
كان زعمهم ان
المعنى الاول وهو ما من شأننا وجوده الخارجي ان يكون
في موضوع ظاهر المتناهاة بل هو جديا مقوله فمال فيه وانما شأنه ان
الكم مقصود بنفسه فله يصدق عليها كيف احد فيبقى الاشكال فيها لان
انقضاء القسم من اللوازم البينية للكم وجوابه ان مقوله الكم عنده
في الخارج كان مقصوده للقسم في محله فهذا الماهية كم عنده كونه وجود
في ذاته او الخارج وصوره الكم وان لم يحقق القسم كما ان اصوره بنية
مكن يصدق عليها ان ما بينها من شأن وجوده الخارج
لها وقد اكمال فانهم فاعلمت الصورة الموجودة في الحاشية ك
الانقسام البنية لانها صورة شخص خيرية موجودة في حاشية يدي قلب المراد
مال القسم في محله بحيث يسمي الحاشية بالقسم في حاشية القسامة

الصورة الكيفية محيولة باسم مغلها الذي هو الوجودية بانف مهابتها
فيه واما الثالث فلان صورة الاضافة في الدين مقتضية للنسبة فلا يصدق عليه
بالمعنى الذي هو عرض عام هذه وجوابه ان النسبة المعينة في رسم الوجودية
وجودا وفي رسم الكيف عددا هو ان لا يغلب عروضة لموضوع الا ويعرض لارائه
اخر لموضوع بحيث يكون كل منهما مقيفا الى الآخر كاللاوة فانها لا يمكن ان
تعرض لموضوع الا ويعرض للشيء لموضوعه ويعاين كل منهما الى الآخر في رسم
الاضافة مهتبه من شان وجودها الخارج ان البعض النسبة بالمعنى المذكور وصور
الاضافات في الدين ليست بالصفة المذكورة بلكل منها في الدين
ويعقدان متغا لکن من شان وجودهما في الخارج ان يكون بالصفة المذكورة
فان قلت الاضافة لا يمكن وجودها في الخارج قلت المراد بالوجود الخارجي شي
احتم من ان يكون بعينه او ثبتا به بحيث يكون عروضة بحسب وجوده الخارجي
فما لم يزد انما يتبع السعي لتحقيق هذا الجواب والمدار علم حقيقة الحال ودر علم انه
ليس معنى فهمه اه لا كان وروني كلهم ان كليات الجواهر حلا في قدر
من قبل ان لا يجوز لوجود في الدين في الموضوع وفي الخارج لاني موضوع يمكن
ان يتوهم ان الكلي بما هو كماله والموجود الذي يتوهم بوجوده وشمي تارة يوجد في
في الخارج كذا في موضوع وتارة يوجد في الدين من موضوع نفخي هذا التوهم وقال في
باب اصنع الخبيثات فان حقيقة الكلية وحقيقة الوجود الذي يابان

بيان من الخروج الى الدنيا والوجود في الخارج
 شي فانها قد توحد في الخارج لاني موضوع
 الموضوع من المحصول في الجوز والاداء
 الوجود الذي ظن ان هذا الوجود موجود في موضوع ممكن
 طبعا غلط فان الكلية وان من العقولات الذاتية لكنها تفوض للمهمة
 هي ذاتية من حيث هي حرة ولهذا اذاعت السبيل لها موضوع وجوابا عن كلامه
 ما نقل من القدر عليه منقحة العلم فالصورة الدينية بما هو صورته وبنية طبيعته
 عموما يجب كونه كليا قال الغير الطوسي في شرح الاشارات في حيث
 كونها صورة واحدة في عقل زيد في خبرته ومن حيث كونها متعلقة بكل واحد
 من الناس كلية ومعنى تعقلها ان الانسانية المدركة بذلك الصورة التي هي
 طبعته صالحة لان يكون كثر وان لا يكون ولو كانت في اري ملاذ من هو او
 الاشخاص بحال في ذلك شخص لعينه ادري واحد من تلك الاشخاص
 زيد يحصل في عقله لك الصورة بعينها فهذا معني
 فاذن الصورة التي ذكرها الفاضل طارها بهنبا هي الطبيعة الاساسية
 كلية ولا جبرية انتهى فاذالم يتدح آه لانه لعل عن العلم الاول لا يدركه
 موجودا مكانيا خارجا عن العقول لا يلزم من عدم اندراج آه في كنهه
 انه مفض الى المنسحق لان كان اندراج تحت مقوله مفضيا اليه

اولا مانع انه لانه يجب لما يندرج تحت المقولات ان يكون مركبا بتعليق ادراكه
النفسي تحت خروجه والذات قبل عن العلم الاول فمعناه انه لا يدركه الا ان يكون
شئ موجودا والا فلا يسميه بقوله بالذات ولا بالعرض لانه يجب ان يكون
على كل موجود بقوله بالذات حتى يلزم عليه الشئ في كل موجود
ذلك الشئ لا يكون منقوما به اي من حيث جهة اخرى وجوده من جهة الوجود
على ضربين محل يحتاج في وجوده فيه ماهية بالوجود الالهى مع قطع النظر عن الوجود
الى ماهية الحال الموجود بالوجود الالهى مع قطع النظر عن الوجود الفردانى و
لا يحتاج في وجوده فيه لا ماهية الحال اصلا بل صفة الحال كحاج الى الوجود
والمخصوص الى الوجود المخصوص والخاص بالخاص مطلقا الى الوجود المخصوص
في العشرين لان بذية الحال لا تقابل دون بذية الحال فالجواب عن السؤال
وجود الحال لا يكون عموميا مقوما لوجود مفهوم مادة وحالة صورة والمحل انشائي
موضوعا وحالة عرضا فالجواب الذي يعوم وجود الحال لا يكون عموميا مقوما لوجود عموم الى
وخصوصية كونه كونه عموم الوجود عليه مقومة بشخص المحل يكون وجوده
في لانه ان زمانه عليه ماهية شخص الحركة العكاشة التي هي محله وكذا الاين والشكل
الجسم عليه شحنة فانهم اذا قالوا على الاول اليه كلهم التحصيلين من الشائين
انهم اثنين غير قابلين لوجود الوجود في مادة في جسم غير قابلين
الصورة النوعية القائمة الجسم فلهذا يحتاج الى الوجود في الحال محفزة

في المجال منحصره عندهم في محال الاعراض فالمراد بالمراد عندهم في المحال
المراد بالامكان في تعريف الجسم الامكان كجسم الانسان في المحال
النفسي على نحو ان مكان ثبوت شئ بشئ بالنظر اليه ذاته منع قطع النظر
اخره والامكان انشئ مراد في الوجود لما يمنع من ثبوته له واما اذا اخذ المراد
مع هذا اللازم امتنع ثبوته له بالذات وهذا كما كان الاتصال في اجزاء الفلك
راسي الفلك منقذ فان الفلك اذا اخذ جسميه مع قطع النظر للصورة العقلية كمران
مفضل اجزائه واذا اخذت صورته العقلية منع ذلك على رعيهم وهذا المانع لازم له
الوجود الاخر الامكان بثبوت شئ بشئ بحيث لا يلزم المانع عنه ولعل المراد بالامكان
بجانب نفس الامر بالامكان لئلا يضع قيد النقص لان وجود الابداء ممكن
بالنظر الى جسميه بل جسميه كل جسمه بالذات لو قيل ما يمكن فيه الابداء متبادره
امكان وجود الابداء بالفضل فان اريد الامكان بالمعنى الثاني لم يصح قبله
من قيد النقص لا وصال الفلك واما اذا اريد الامكان على النحو الاول فكل حاج
الى قيد النقص لا وصال الفلك لان وجود الابداء فيها ممكنه بالنظر الى جسميه
ونفيه شائيه من الحفاء لان هو بالافلاك عندهم مانع عن الاتصال الخارجي
لولا استعدادهما بالذات على رعيهم لكان لفضل وان كان صورة الجسميه متبادره
فقد يمكن بالنظر الى جسميه ووجود الابداء بل انما يمكن فيه توهم الابداء وضررها
اريد الامكان الذي في الخاص لا بد من قيد النقص ايضا لا وصاله الله ان يقاوم التعريف

بما هو جسم في بيده
أعني الصورة بجوهرته الجسمانية ووجوده لا يعاود
ما يكون إلا أنه أنت تعلم أن المكان
والامكان الاستعدادي لا يضره الوجود
على فرض الوجود
نفسه لا يضره الوجود فان قلت نعم لو اريد الاستعداد
خرج ما يكون الغرض فيه للابعاد بالنعيب قلت نعم ولكن على حسابها ليعلم
أرادة الامكان الاستعدادي ولا يصلح توجيهها بكلام الانام ثم ان الغرض لا يكون
وإنما باب قد يقول في شخص الاستعداد في
لأنه ان ذلك المتحرك أنت تعلم ان الاطلاق المتحرك في نفسه بالنعيب
فصله عن الوجوب كيف ولو كانت اباطن اولى او غير ذلك من الابداد
بالنعيب ثم الفصل حين الحركة وانما في حال الحركة انتم مع الابداد وتوهمها من
متى ويصحح ثم لو سلم وجود الابداد فهناك دوامه وليست الابداد المنقطة
عيسى قوامه فانه جسم
الاجسام ليست منوطه عيسى الابداد واحداً بالحركة او التناهي لان الجسم
لان تحركه ولو يمكن وليس من شرط الجسم التوكل والاما كان حال
الكون بما ولد له قوامهم الجسم الغير المتناهي كما ان جسمه وانما يظهر التناهي
بقوت من العزاليين وروايتهم هذا فيقول لا بد ان يوجد في التفرقة الابداد
ما يكون في ذاته ان يكون كاشفاً عن الدلائل المعينة في حقيقة الذات

في حقيقة الذات فلا بد ان يوجد الابدان المستخينة لان الجسم ليس بمرتبة الذات
 مستقلة ان توهم هذه الابدان من دون توقف على اذخر عارض اذا كان الابدان
 في التعريف هذه الابدان المستخينة فلا يضر في ارادة الامكان الاستعداد
 فانهم قالوا لباد المعبرة في الرسم فيه اربعة اشياء في ان هذا
 التعريف حداد رسم ثم ان كل من هذا التعريف رسما فلا يلزم منه الاشارة الى
 الجنس ان كان ما قد يجب اخذنا في مرتبة الذات بل يكفي فيه اخذ
 المتأخرة عن مرتبة الذات في لا يلزم من كون الجسم غير منسوط على الابدان المستخينة
 الاطرافية وكون الجسم مصداقا لها في مرتبة متأخرة ان يكون المعبر في الرسم
 الابدان المستخينة في نظام المراحل مطلق الابدان فانهم لا يعلم انه لا يمكن ارادة
 الامكان الاستعداد في في التعريف على شيء من افراد الجسم بل على الهيولى ان
 الاستعداد من الامور المختصة بالهيولى في زعمهم وليس مفهوم التوسع في جميع ارادة الامكان
 الاستعداد في كيف وقد صرح من قبل ان المراد بالامكان كجس في جميع
 ان امكان فرض الابدان ليعبر عن فعل الجسم والاستعداد لا شيء
 كان ليس كاشفا عن الفهم انما العوض الموقوفة على الامام بان
 به على ارادة الاستعداد لا يكاد يتم والنداء علم بعبادة
 لنا نقول ليس هذا كيف له حاصلا اذا خرج الاستعدادات الغضائية كالسطح
 وشحومات في الجوهر فينبغي ان نفس الابدان بانقطاع على روابا توهم خلقها

من فاعلا اذ اخرج سطوح جوهرية وما البقاء تمام الحدان بشرط انهما
تتبعان في ذاتيات علي التفسيرين لا بد من ارادة الالقاء الشخصية
اما على الاول فدون سطوح جوهرية من المتقين على خط
انما اجاب الله في الاخر بصدق علي المجموع عما انه جوهر يمكن فرض الالقاء المذكور
واذا على الثاني فلا بد ان يوجد الالقاء التي مع انشائها نفس الجسمانية
اعتبار ما هو خارج عنها كالنهي والحركة وليست تلك الالقاء الشخصية
ثم في السطح الجوهرية لا المتغيرة لا من درج
المتصل انما هم قايرون بالسطح المتناف من جواهر العزيم هم وسائر المتكاملين
في هذا القول فلدوجه تخصيصه بغير هذا القول لكن لا يخرج الشرط هو بصدق
لان السطوح الجوهرية علي اي وجه لا يخرج هذا العبارة الالقاء الشخصية
فانهم انما اولي لان السطح الجوهرية عند الفلاسفة من السجدة
فقد يحسن زيادة قيد لاخراج عنه واخرض صاحب المباحث في شرحه
هذا الايراد وادبره علي التوليف المذكور في قبل ايضا لكن لما كان الامام قد ذكر
التوليف وادبره عليه نقل الشرح كما ذكره وال جواب ان القابل بالذات
آلح نقاب ان يقول انه يتخصص بالصورة الجسمانية فانها قابلة بالذات
للالقاء ويدفع ما ذكر انها يخرج بقيد جوهر لان المراد ما هو جوهر في مرتبة الالقاء
مقابل للالقاء في تلك المرتبة وهذا لا يصدق الا على مجموع السطوح والصور

تتضمن الهيولى والصورة على ركنهم على الصورة تقطع عنه شيء من الهيولى
لا يمكن الجسم الجوهري في مرتبة الذات وقد يجب كما كان هذا في الماضي
جسم في بادي الرأي وهو الصورة الاتصالية فيح لا بد من البساطة
قوله الجسم مركب من الهيولى والصورة لا يمكن أن يكون له جسم مركب في نفسه
في قولهم فالصورة سيجعل أن يكون قابلاً ووجوده للقابل هذا معنى ركنهم الثاني
الفعليته لا يكون فيه قوة امد الا في وجوده ان الصورة مادية فعلية المركب وفعليته
الهيولى ونذر لا نفي في أن يكون فيها قوة الابداد او قوة امد اخرى القول
ليس بمعنى القوة آه اراد مطبق الانصاف ركن من الانصاف الغالب والامكان
وبالانصاف صحة الانتزاع لا وجود الصفة في الخارج لان توقف الجسم على الهيولى
صحة انتزاع الابداد واليه اشار بقوله وقوله الابداد وقوله آه فيمكنه وقوله
انصاف بان الامكان آه هذا لا يريد معنى على ان التعريف هو الجسم والافعال
في حجاب لا يثبت له في الخارج ركنها للموجود في الخارج ومعنى قوله والتعريف بالامكان
ان جاز آه ان التعريف بالامور العينية لا يجوز اذا كان المقصود هو الحقيقة وان
جوزها فانما يجوز في الباطن وبيننا وخارجاً انواراً واثبات في مقام النوصيات
التي توثق مقامها في ما هي ابواب المركبة فلا يجوز ان لها حدوداً حقيقته والوجود
انهم كثيراً ما يعتبر آه حاصلاً ان هذه الامور العينية لا يعبر عنه الامور البديهية في هذا
وذلك ان انواراً تارة بحيث لم يوضع بمقاييسها اسم يعبر به عن الامور

السلامة . لهما نرا ولا نعلم ما في اراد ان ارادونه ذكر الاتفاق الموضحة لهما

انہما من خواصنا ای ہی الدریات علی الاستغفار و اولیاء اللہ

بطلان فحاشات الجسم كمنهيا لم يعلم بعد الاما وقع التبرام فيها بان مصادق

١٠ خواتم في العولف يهودان الاراووان هذه المذكورات حسب مرارة بليلة

بسمی الزمانات والمخزوم حقیقۃ ملک الزمانات فاذن الزمانات معلومہ

بصالح كنزها خدوا و امروته الي كنه المعوف فان الموصل ان كانت فيه الحوجه

پست حدود ایران گشت مردمانی -

حدود نذر و بعبارة اخرى ملك الالبينات مسخرة يا بوجرح مسخرة يا بوجرح

بدرت في هذا الموضع فلو جئت تلك المخطوطات لكانت مصورة

توطئة بالعرض في هذه الملة المحببة والوحيدة حدوني في الملاحظة الاخيرة بكون

این بها مد علم فيه فاحق ان العرفات بنده الامور العدمية الحوم فائمه

محمد لكون مصدر قاتلها في مرتبة الذوات فافهم في الطبل الحرة الزمعي البحر

فاسم بر النیل بنی بادی الرازی والد ولی مثل مرکب بن سید بن سید

بحري الدرر . . . هم الموقدون للدفء . . .

باب الاقسام النشئة قبل الاصابات الفضل والبقوه وعلى الاول

اللقمان مشبهه يكون ربي في جوارحه و قد وجد في جوارحه

و بعض النوازل اذ غرنا هتير بان عيون
عجز منها قسم بالي هاتير

الى نياته وكونه ازل منهي بلا افواه لا يترجمها وزان لم يذكره الله في حديث عبده
 وفي التفسير بالخبر الذي لا تحري دون الجوهرة الفوقانية من مقتضى الرب
 على الله جعل قول المصطفى على الركبي واما جانب ذلك لان في الجوهرة
 في الركيب ليس في الركيب بل هو لا يطابق لهما واما جوده على المعنى المتقول اليه
 وكونه رسما للجوهرة الفوقانية على ما قال علماء المعاني ان العلم يدعي
 به باعتبار معناه الاصلى كما في قوله تعالى يا ابي لهب ارجع الى اهلك
 فظلم ان هذا لا يوافق انما يصح اذا لم يعارضه منطوق الكلام ومنها قد عارضه
 بخلاف الالة فاعلم من مبادي مباحث الهيولى والصورة اه قال
 في المحاكات لان مباحث المادة والصورة او عن تلامذتها وخصها
 وكل ذلك غنى عن المادة والمادة غنية عن الالهى بالكلية بحيث
 عن امور لا يحتاج الى المادة لان احوال لا يحتاج فالتصواب ان يقول
 المادة لا يحتاج الى نفسها والصورة تحتاج اليها المادة قد روع ما في الماد
 في قسم الحكمة الامور المتماثلة الى المادة من حيث ثبت لها الكلام قد
 وجدت حاشية مكتوبة على المحاكات بخط معتمد الاستاذ الربانية
 قدس سره صرح به شارح خصوص انصار ابي واما كان المادون في الحاشية
 التي لا تشاء عن المادة لا تجت في الطبيعي ويؤيده ان الاغراض التي
 الاجسام لا من جهة المادة بل الكمية يتخون عنها في الهندسة والهيئة

احوال لا يحتاج الى المادة والصورة
 ما في زهور المادة والصورة

التي نؤمن في هذه المادة حيون عنها في الطبيعي فانهم قد اصابوا
بما كانت المادة والصورة ان الصورة تقوم بالهوية وقد اشغلت المادة ^{والجواب}
عنه فلا ان المراد من حيث المادة ان يكون في نظر الباحث مقديا على
ثبات العارض الذرات وههنا حقيقة المادة انما كانت بعد ثبات هذه
المسئلة فانهم ومن جعلها من الطبيعي اذ لها بان الجسم جوهري ووضوح
آلة الصواب حرف الجوهري كمالا يكفي وادعيا ان هذه المسئلة يمكن ارجاعها الى
ان الجسم متفصل واحد والى انه ليس موافقا من اجزاء ولا يتحرى والى انه
قابل للتقسيم الى النهاية اذ انه غير متناه في الصغر ولا شك ان الموضوع
ج الجسم لكن عند ان يتطير بل يصح كونها من الطبيعي ^{عند} انما كانت المتفصل
الاتصال بربانية الهي فيه ان الاتصال ذاتي للجسم فلا يطلب اثبات الربان
لا في الطبيعي ولا في غيره من العلوم اذ ليس ثبوت جوهريات للذرات ضروري
فلا يطلب بالبرهان كما هو في فن البرهان فسيراجع بان ثبوت الذرات
انما يكون ضروريا اذا ان الذرات متصورة بالكلية التفصيلي ولما اذا كان
متصورا بالوجه فلا ان عنوان الموضوع ^ج هذا الوجه وليس الذرات ذاتيا
له وههنا الجسم متصورا بالوجه فيطلب بالبرهان اثبات الاتصال ^{بطلب} ثم قد
ثبوت الاتصال على انه من جوهريات حقيقة معقولة ويكون حاصل ان
الجسم متفصل في مرتبة ما هيته لتتقضى حقيقة على هذا ولا زجر الجوهري على

الى غير ذلك من اجزاء الخبز غير النشائية واليه فسر
فيكون الجسم عندهم مركبة من اجزاء غير متجانسة وانما
الاجزاء الموجودة بالفعل في الدنيا فالتفكير انما هي نسبة الى احد
لا يمكن ان يكون الجسم في وجوده من اجزاء غير متجانسة من اجزاء غير متجانسة
الاجزاء في الموجودات فيكون الجسم في وجوده من اجزاء غير متجانسة من اجزاء غير متجانسة
عليه انما الجسم في وجوده من اجزاء غير متجانسة من اجزاء غير متجانسة
واقف عند جد كل جزء يخرج من الجسم الفلاني او الجسم الفلاني في جسم خارج
باني كوكبان ويزداد من اجزاء الفلاني واما القول بتركيب الجسم من السطوح
او خطوط وان نسبة السطح الى بعض الاقد من فالتفكير انه اقل الى القول
بتركيب الجسم من السطوح او خطوط فيكون الجسم في وجوده من اجزاء غير متجانسة من اجزاء غير متجانسة
فانهم لا يقولون بالسطوح الجوهري المتصل ولكن بالخط المفضل الى اماكن كيان الجواهر
النفوذ وخص العلم بالجسم النفوذ لان الجسم المركب يعلم حاله من حاله فان اجزائه
لا يكون الا مفردات واليه سيرة قول النبي صلى الله عليه وسلم في شرح الانبياء
واما الجسم المركب فيقول فيه ان الله نعم وايضا لا يمكن دعوى الفصل
في الجسم المركب فيقول في دعوى الفصل الجسم ثم ما كان في عليه انه اذا
نفس المذاهب في الجسم المفرد في العلون يحزر المذهب في الجسم المفرد
اما يحق اولاً على الدنيا في جسم مركب من اجزاء ونبه الاجسام من اجسام

[illegible]

منه لكن ليس هذا البحث بما ان فيه قوة
من الفلسفة
العلم الا من جهة الاستدلال عليه بالامور المادية كما
جاءت منه العلوم المادية ملحوظة للبحث فيه
البحث المعتمد في الموضوع في نظر الباحث على ما هو المحقق فلهذا وان كان
الاتصال عارفاً لان جهة المادية فلا تغيب الاستدلال عما هو عليه في نفس الامر
وعلى ما ذكرنا ينبغي ان يكون العلم من الرياضي لهذا استدلال عليها بالبيانات
الهندسية واما البحث من عدم التالف من الجواهر الفروقة فقد قيل عليه ان
انزله اسلب فليس من العوررض الدائمة للبحث من الاختصاص به ولا ان يرد
ان عدم فليس من العوررض اصلاً لعدم إمكان التالف عنها على رتبهم وجواهرها
تخار الدول ويجعل اسلب عدولاً لا بد من الاختصاص غير ذلك لا ب
المعوض الذي في الاختصاص بل قد يكون انهم نعم لبيان لا بعض بعد سطر لهم
وفوق بين العارض لا من انهم البحث عنه على هذا الوجه قد يكون الاضاح الحقيقة
فيكون من الفلسفة الدالة التبعة وقد يكون من جهة من العوررض الجسم
ليس عروضية من جهة المادية فيكون البحث عنه من الفلسفة رتبة الاوان من
عليه من جهة الحركة ويحتمل فيكون ربح من الطبعي او بالبيانات الهندسية فيكون
من الرياضي واما البحث عن انقسامه لانه فان ارد ان يقسم حسب
الخارج وطرائقه عليه فهو من " في التبعة لكن ربح يكون اثبات انقسام المطلق

والموسمي ^{التي} لا يتجاء وان اتفق بالانقسام المطلق كما اعتدوا به ^{في} قلة
من الطبع ^{التي} من جهة الاستدلال كما يكون من الرافعي من جهة ^{التي} السان
الهندسي واما البحث عن عدم انتهائه في الصفر فان اريد به الصغوب
الفتارج فهو من الطبعي القبيح وان اريد به الصغوب الوهم او غم فيكون
الافتقار الى جهة الاستدلال من الطبعي او الهندسي كذا ان يعلم
الانقسام واما اوردوا انه بقوله لكن برود عيشة الرخوة فساطط كما ان القدر
السيم ان ذاتيات الموضوع مفروغ عنها لا ما هو من لوازمها لا سيما اذا كان
المادة غرضين كما في ياختن فيه او لا يري ان الاستدلال ^{في} من
مع انتهاء الفسحة عند خاتمتهم اللهم الا ما استدلال به على ان ^{الاستدلال} ختم
بالطبيعة ^{في} مصدرية وقوله بالبيان ^{في} بدل من قوله به بتكرير العامل والمغني ^{في} برود
في طلب جبين الا حين الاستدلال بالبيانات الطبيعية وجه ضعف ^{في} الحجة
ان المانع كان امتناع البحث عن الداتيات ولا يؤثر فيه البيان ^{في} الطبعي
خاتمة ان يكون البحث فيه من الجنبية الطبيعية ونذر لا يكفي في جواز البحث عن
الذاتي لان الاستدلال لا بد فيها ويكون المحمول من الاغراض دون ما هو ^{في} موضوع
لعم تم نذر الجواب ^{في} اوردوا ان المحمول وان كان عرضا فذاتيا للجسم لكن
تثبت بالجنبية الطبيعية فيبقى الاستدلال قوله وسواء كان الجوز ^{في} من
كله او بعضها لم يربها ^{في} القاب ما هو ^{في} الداعي ^{في} البحث ^{في} كذا ^{في} لا يفي ^{في} عند

بشيء فيشمل كأمس منقما بقدره

الجوهر غزو إلى مجاز وقوع أجزاء العالم في

الجوهر المستخرجة بالذات ضروري وندائته عدد

ان جواض الجمة مقددا من العالم ثم مرة بعد اخرى فيقع العالم كله

فيها فمما به تدني الوسط احد الطرفين غمابه تدني الطرف الاخر قال

الشيخ خاتم الولد في المحمدية في اليك في الجزء الذي للشيء تدني نفسه

احد الطرفين ونفسه تدني الطرف الاخر مع كونه حاصبا خارجا عن ما في الطرف

فيسعد انقول لزم ان مابه تدني احد الطرفين غمابه تدني الطرف لم لا يجوز

ما به ملاقات احد الطرفين هو عينه ما به ملاقات الطرف الاخر على لزوم الطرفين

لوسط بين هو تمامه تدني هذا فيكون مع كونه بالاعتاد ملاقات الطرفين

فالتعبد المقيد من بطور العقل واما الثاني فلدنه يلزم ان يكون حلول

طراف سرانيا لان الحلول سراني ان يتبع من المحل بازاء المحال

والطرياني مالا يتبع من المحل بازاء ولا مالا يتبع من المحل بازاء

بغيره فحلول الالبوة في الاب من الحلول الطرياني فاما العينين جزء من المحل بازاء

المحال الذي هو الطرف صار الحلول سرانيا فافهم واما الثاني ان بعضه

ليس اوليا يسكون محله اوليا ان المحل المتصل ليس بعضه اوليا محله

عن الكل لان اوليته ليس الا بان يتحقق السراني وليس الحرف

على ما بين يدي من الكل فابداً فندبراً يكون حلو طرياً بناً للخص في المحل
 النظرية في سوانه في ثم قال واذ كان الممتد كونه في عدم اعتبار محل الخط
 في حال ما هو غير ممتد بالبطريق الاول لانه اذا قصد الاعتبار في محل طرفي الممتد
 انه لا يفرغ له اولى يكون المحلول طرياً بناً فمقتضى الاعتبار في محل طرفي الممتد
 والخاص انه لا يفرغ له اولى يكون المحلول طرياً بناً فافهم فالاولى في الجواب
 فيه اشارة الى صحة الجواب الاول ايضا بالرجوع اليه او بالاستدلال على
 ان التعاير الاعتباري كاف في لزوم الاتفاق لان الاعتبار في القطعة
 في الجهتين ويزاوي حسب القسم ضرورة وان كان كما يكتاهر ولا فاضلاً
 اعلم بما بقي من اهل مانع ان يمنع ان كان وقوع الجزو على معنى الجبرين
 مقرر سيجي انت الدلع خصوصاً يانتي منها على الاصول الهندسية
 لا بد من ذكر بعض المصطلحات التي سوف الكلام عليها فاعلم ان ضرب الحدود
 العدد كصاحب عدد يكون نسبتها الى احد هما كنسبة الاخر الى الواحد وصرح
 في الخط كخصيل سطح منوزجي الاضلاع القائم الزوايا حيث يكون احداً ضلعيه
 احدهما والاضلع المقاطع له الاخر ويكون متسايلهما مثلها النسبة واذ كان
 الهندس الخطين عاوداً كمثل الواحد في الاخر ويكون عاوداً في
 ثبات الواحد كاحد الضرب فاذن اذا ضرب العدو العارض للخطين
 العدو العارض للخط الاخر كخصيل عدو عارض للخط ويكون نسبتها الى

في السطحين في ذلك الاعداد الموجود في ال
 ذلك العدد الموجود في السطحين لمرجع العاد و ان
 نفس في الحاصل سببي مرابعا ومجذورا والمضروب في جذر
 عدد وكيفية كان او خط في خط في الحاصل سببي
 تشبيها فيم الراوية آه لغيره ان العود في حكم ما في السنت العام الراوية
 مساواة مرجع وتر الثمانية مجموع مرجع الضلعين فاذا كان السنت العام الراوية
 كل من ضلعي عشرة الاجزاء مرجع وتره ما بيان فالوتر جذر ما بين
 للمناجحة في مرجع لان العدد الصحيح ينحصر في الربعة عشر وما تحته عشرة و ما فوقه
 من الربعة عشر ما به وسنة وتسعون فالربعة عشر جذر اقل من اثنين في ثمانية
 جذر الاقل ما بطريق الاول و مرجع في ثمانية ثمانية و خمسة عشر و هو جذر
 الاثنى عشر من ثمانية في ثمانية يكون جذرا كثر بلا طريق الاول فليس ما بين
 في مرجع اصل بل يكون جذره صحيح مع جذر اقل من الواحد كاربعة عشر مع
 جزو من الواحد اجموع العود فانقسم الجزو و هذا السان في مخصوص ما اذا كان
 اضلعان عشرة اجزاء بل اذا كان الضلعان سلبيين لا يوجد المجموع
 المربعين جذر صحيح النسبة وما اذا كانا مختلفين فقد يوجد كما اذا كان واحد
 الضلعين ثلثه والآخر اربعة فمربعها خمسة وعشرون وجذره خمسة في
 الاثنى عشر لا يوجد كما اذا كانا احد الضلعين ستة والآخر خمسة فمربع الضلعين

واحد كاشعوان يسين له جذير صحيح لا سبعة وما تحده ولا ثمانية وما فوقه فافهم
 ان هذا سبعة وثمانين رابعة الحجة الاصولية انما قال سبعة وثمانين لكون
 في ذلك الشكل صريحا بل المذكور فيه ان مربع الخط يباوي مجموع مربعي ضلعيه
 صنف سطح القسامين في الاخر لكن سبعة وثمانين الحكم في العدد كما
 انصير السطوح في ثوبه واذا تم هذا فنعلم ان حاصله ان مربع
 مع الصحيح يباوي مربعي الصحيح والكسر وضعف ضرب الصحيح في الكسر فمربع
 الصحيح صحيح وضعف ضرب الصحيح في الكسر كسور من جنس الكسر الا
 الكسر اقل منه فهو جنس اخر فان بلغ ضعف ضرب الصحيح في الكسر عددا
 صحيحا فلهذا الكسر المربع زايد فلم يصير صحيحا اذ العلم مبلغ عددا صحيحا فهو ان
 من الصحيح كسر من جنس الكسر فلهذا المربع الكسر صحيحا التمهيد
 مثال معين وهو وضع الا انه ضرب ضعف الصحيح في الكسر وكان في
 ضعف احد القسامين في الاخر بناء على ان حاصل ضرب الضعف في
 ضرب اصل العدوة ثم الضعيف واحد والعجب انظر البعض ان البيان
 لا يحسن في الكسر المعطوف فليقدم الكلام فيه لان الكسور المعطوفة
 مجموعها اما صحيح فاعدد الصحيح مع هذه الكسور المعطوفة عددا صحيحا كالف
 ويكون مربعه صحيحا التمهيد واما عدو صحيح مع كسر اقل من واحد فليضم مع
 المقروض مع هذا الكسر فلهذا الكسر الزايد ولما ان مربع هذا صحيح مع هذا الكسر

مع هذا الكسر المعطوف سببا وهذا الصحيح وربع الكسر الناقص واما الكسر ناقص من الواحد
ووج ربع الصحيح الماخوذ مع الكسر المعطوف ^ب و ^ب لم يعي الصحيح والكسر ضعف
ضرب الصحيح في الكسر ثم نقول ان ربع الكسر الناقص من الواحد مفودا كان
معطوفا اقل من الكسر الاصل لان نسبتة الي الكسر الاصل كانت بنسبة ^ب الى الواحد
ما شهد به تعريف الضرب وضعف حامل ضرب الصحيح في الكسر كسر من
الكسر الاصل فمجموع هذا الكسر ان بلغ عددا صحيحا فربع الكسر زائد عليه فلا يكون
المجموع صحيحا والا فلا يكونان ناقصا عن الصحيح تنوع هذا الكسر فلا يكون بانضمام ربع الكسر
صحيحا فان لم يخرج ربع الكسر ربع صحيح الكسر الاصل الذي هو مخرج من كسر
للكسرين من الكسر المعطوف فانهم فافا ثم هذا فشرح الدليل على المقصود
اولا لم يكن ربع ذي كسر او كسر مجرد صحيحا فلهذا فوالكسر او الكسر المجزؤ صحيح
فالاصح المجزؤ ليس له جذر في الواقع لا صحيح ولا كسر مجرد او مع صحيح فلهذا جذر لما بين
ووتر التثنية لغرض جذر اثنين وجذره من هذا التثنية لا يكون له وتر في
هذا التثنية ما في الشرح ويرد عليه النقص او لا بانه لو تم هذا لم يكن يمثل هذا التثنية ^{على}
مذهب الاتصال ايضا فافا وضنا مسئلتنا فافا الزائدة كل ضلع منه عشرة اشياء ثم
ما بينا اسنبا فافا وتر جذر اثنين ولا جذر له في الواقع فلهذا جذر للوتر في الواقع ^{الاصح}
على ما ذكره انشدني حوشبي الشفاء ان غايته بالترقيم من البيان ان يكون
لعدد الاصم الجذر جذر لا صحيح ولا كسر مجرد او مع صحيح ولا يلزم منه ان لا يكون جذره صحيحا

مع جزئي لا يكون كسره من الكسور العرفية فان مبلغ هذا الجزء الصحيح مما يلي
 كسره المقدر دون العدد وهو وان كان اقل منه لكن جازان يحصل من
 ربع وضع ضرب العدد الصحيح في هذا الجزء عدد صحيح فان الاجزاء المتخلفة
 هذا الجزء من اجتماعها يحصل عدد صحيح وهذا اظهر عند من يحكم البصيرة فان كان المقصود
 من قوله بل التحقيق الزم استحالة اخري لمقطع النطر عن ردم الاقسام في الجزء
 بزم في على تقدير الاقسام يجوز ان يكون الاقسام الى اربعة صحيحة وانما يمكن المقصود
 فالدليل هو ردم الاستحالة وهذا المطلوب هو فان قلت المكملون غير قابلين
 البصيرة قلت هم غير قابلين بها بناء على ان الاجزاء عندكم متناهية في
 الجزئية الغرة فيوجد عاودت كسره ثم والجزء الغرة لا يمكن قسمته وهو قد سلم
 انقسام فلا مانع من القول بالنيب الضمنية الاستحالة اللدنية عليهم بوالقسام لا يجوز
 وغايته ما يمكن ان يقرب ان البصيرة لا تعاقب الامع عدم تناسل الاقسام
 سلم فتم الجزء الغرة الى الجزء الصحيح فقد لزم القسمه لا الى نهائيه فصاحب الزيادة
 لا تجزى مقدر ردم مقصود وزم مطلوبا فلا استحالة اللدنية على القول بالجزء
 لا يبرز هذا المنكس عن ضفته الارتفاع كما زعم في قوله بل التحقيق اه واما استحالة الاقسام
 الذي الزم في البقرة الاول مرسل ويكون ملك الاستحالة شتمه الجزء الذي لا يجوز
 اياك عدد ويكفي الغم في المقام فمائل ثم اعلم ان اكثر البراهين المذكورة لا يثبت
 العروس ان يسم المنكس القايم الزاوية وربع وتر زاوية القايمه وقسم

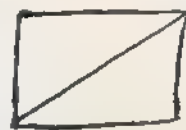
القائمة ولقسم هذا المربع بخط مورر يقطع المربع للموتر الخارج من طرف الزاوية
القائمة من المثلث الخامس الى اياها ويبلغ الى اسطويين وربع مائة الفلطين
غير منطبق على المثلث كما فعل اوكليس هذا الشكل بهذه
الصورة واما منطبق كلاهما او احدهما كما فعل المتأخرون

منهم النصف الطوسي ثم بين ان احد
السطحين مساو لمربع

والاخر لاهرفا ووكليس بين بصل خط من طرف الخط الموزي الى زاوية المربع
للموتر البعيدة عن زاوية المثلث وخط اخر من زاوية المثلث البعيدة القائمة على
زاوية مربع الضلعين مساوية هذين المثلثين بادي زاوية وضلعين ثم بين
ان هذا المثلث نصف السطح والمثلث الاخر نصف المربع لموقع المثلث والسطح
بين المتوزينين على قاعدة واحدة واذا اتى ادي النصفان تساوي السطح
المربع وذات ادي كل من السطحين كذا من المربعين فقد اتى مربع الوتر كذا
هو مجموع السطحين المربعين واما المتأخرون فاخذوا سطحاً متوزي الاضلاع باخر احد

ضلعين مربع الضلع الذي وقع داخل مربع الوتر الى متقى ضلعين مربع الوتر وهو سطح
ب هذا السطح مساو لمربع الضلع لموقعها بين المتوزينين وكذا هو السطح الذي
هو مجموع مربع الوتر واداسا ادي السطحان الجوانب للمربعين الضلعين فقد اتى مربع
الوتر هما وقد يفرض المتأخرون مربع الوتر مستطيقاً على المثلث الماع الطابقين ^{الضلع} مربع

من من مثل ج ح ط ب زيادة المثلث المذكور سطح ب ح الى منقوصا
 عنه بخط ب ز فم يلزم تساوي السطحين وان اسقط مثلث ج ح ز ب منقوصا
 عنه الضلعان فالباقى من مثلث اب و بعد الزاوية الباقى سطح ب ج
 مع سطح ج ز فم يلزم تساوي السطحين وان اسقط مثلث اب و مثلث ج
 ز ب منقوصا عنه سطح ج ز و من مثلث ج ح ط ذلك المثلث منقوصا عنه
 ب ز فالمسقط مختلفان فله يلزم تساوي الباقى بعد زيادة قدر مساو
 خطى اب ح ط بان اح ب ط السادس لقاعدة ج ح متساو من خط ج ب
 مشترك وكذا ان تساوي خطى اى ج ح للقابل در زاوية الزاوية ج كونهما خارج
 و داخل من المتوزعين و اثبت تساوي الاضلاع المتقابلة من السطوح المتوزعة
 الاضلاع باخراج خط من احد طرفى الزاوية فاجاسما اياها لاطرفى الزاوية
 كما لفظ هكذا ثم اثبت تساوي اضلاع المتساويين بتساوي الزوايا



المبادلة و اثبت انك الفطر و هكذا لا يتم على القول بالجزء لعدم إمكان اخراج الفطر
 بعض السطوح المتوزعة الاضلاع كما ان افرضنا على اسطح متوفا من مثلث خطوط ج و ب
 متساوية كل خط منها ملبس من ستة اجزاء هكذا فالخط الخارج من طرف الخطوط
 لا يمر الا بالجزء الذي على سبعة وهو الباقى من الخطوط الستة دون الثالث فانهما
 لثالث و على سمت الثاني لا على سمت الاول و الثالث الثبوت كما لا يخفى نعم يمكن

على اصل الاتصال لان تماس المخطوط غير ممكن بل يحول السطح عن المخطط الاول الثاني
وكذا رتبة فيمن الثاني فيمير المخطط الخارج من طرف المخطط الاول على السطح بحيث تم
ما بين النقطة والاشكال والوجه من المخطط الثاني لا يكون متباني النفاط على
لصالح الاتصال ثم يمر على السطح الذي بين المخطط الثاني والثالث وتنتهي الى قطر
السطح وقد بان لك مما ذكرنا ان ما ذكرني مضافات كتاب اوليوس ان كل
المقطوعين يمكن ويمكن وصل المخطط منها لا يتم الا على اصل الاتصال فندتم اكثر الاشكال
الهندسية عليه على اصل الجزء الذي لا يجري قسيتهم مع ذلك لا يكون المربع
آلة لا يد هذا البعض من السطح ونقل الشخ في مثال هذا عن مؤلفين به لان كتب اهل الكلام
شخونة بالكار المربع بل اكثر الاشكال وهم اعرافون بسبب شخونة ثم انه بعد ان تمام
الدلائل الهندسية على اصل المخطط لا معنى لكار المربع المربع الذي وقيل
قد بين ان السطح المربع بل وجوبه وان لم يعلم احاطة تلك الدلائل على القول بالجزء ثم
لا حاجة الى اكار المربع ثم وجود المربع لازم لان ما يرى على صورة المربع اما لمحات حقيقة
او اشكال مخوفة والتخفيف بان يقع الجزء الثاني بين الاول والثالث بل متخفا
فوق وكذا الرابع لا يكون بين الثالث والخامس بل متخفا عنه وكذلك يقولون في الجزء
اما ان يقع خارجا عن ما بين الاول والثالث ويكون منها كائن فحصل المخطط المستقيم
منها وكذلك حال الثالث والرابع والاول يقع منها ما بين المخططين كسب المخطط المستقيم
فقد لموس والخراف واما ان يقع خارجا بين الاول والثالث فحصل المخطط المستقيم

[illegible]

فالعدد والنصف ان وقع المرتبة الوترية فلا يرفع ضعفه في تلك المرتبة بل في
 فيكون النصف مبرجا ^{بن} الضعف مبرجا وان وقع في المرتبة السعوية ^{بضعف}
 في المرتبة الوترية فلا يكون الضعف مبرجا ويكون النصف مبرجا فان
 قد بان لك ان مبرجا عدولا لا يكون ضعفا لمربع عدوي فالقطر وسط الضلع اولى
 مربعها ستة عدوين غير معين فيكونان متباينين لا يوجد لهما عاشر مشترك ^{لأنه}
 في الشكل السابع من المقالة الماضية اذ لم يكن ستة مربعي الحطين كنسبة عدوين
 مربعين فالخطان متباينان فاهم ^{في} وتوجه الغان ^{بلا} شرح ^{دليل} الذي ^{خط} الحق ^{العدد}
 ونقدم معنى نسبة المتباين فاعلم اذا كان ستة مقدرين او عدوين فاذا فرض ^{على}
 النسبة مقدرين او عدوين لم يوضع مقدر ثالث او عدو ثالث بحيث يكون ^{لها}
 اية كنسبة الاول الى الثاني فيحصل ثلثة مفادير او عدو متساوية بحيث يكون ^{لها}
 الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث فيحصل الاول الى الثالث مع ^{خط} وسط ^{الوسط}
 متساوية ويضاف الى النسبة الاصل المفروضة ان هذه النسبة ^{لها}
 انظر انها متباينة نسبة الاول الى الثاني ومتساوية النسبة بين ^{التي} المقدرين ^{او}
 وقت واذ كان بين مقدرين او عدوين نسبة عين ^{الاول} او غيرهما فافرض ^{مقدرا}
 ان او عدوا ^{ان} على نسبة الاول ثم يوضع ثالث بحيث يكون ^{لها}
 الاخرين فيسببه الاول والثالث مع ^{خط} وسط ^{الوسط} النسبة مولفة من تلك النسبتين
 فان النسبة المولفة اعم من المتساوية ويبرج ^{فاما} النسبة المتساوية ^{النسبة} الى ^{المتساوية}

[illegible]

ضعفه عدد واحد وثنائه مكان بينهما واسطه فحب ان يكون بين الواحد والا
 واسطه وليست فليدرك ان ليس ضعفه الواحد والا فبين ثنائيه عدو
 فلهذا لو كانت مكان بين الواحد والا فبين واسطه عدو فلهذا يكون نسبة الا ثنائيه اليها
 اليها كنسبتها الى الواحد وهي الما عند صحيح وطم ان ليس بينها عدو صحيح والما عند و
 عدو هي والما الواحد مع غيره صحيح فلهذا بينهما لا يمكن ان تكون ثنائيه اصله من
 نسبة الى الواحد وانما ثنائيه لانه عدو فلهذا لا يصح ان يكون المدعي فمن ادعى
 كون الواحد واسطه فخر صميمه فيصير نسبة الاثنين والواحد ثنائي بالغا الى الضعفه فكل من لم
 المقصود من هذا الدليل ان لا يكون ما ليس بين الاثنين والواحد واسطه وكذا فلهذا لو كان
 ثنائيه من ربع الذي هو ذو الكسر كما من ربع ذي الكسر فلهذا مساويا لسطح المثلث
 الذي هو عدو صحيح كما هو من التماس عشر من المقاتله الباقية من كل ثنائيه او ثنائيه
 فترفع الوسطه واسطه لسطح طرفين قانون قد بان لك ان النسبة الباقية الى
 لا يكون ثنائي لانه عدو فلهذا قد ثبت انها ثنائيه فلهذا النسبة القطر الى السطح
 نسبة القطر الى السطح اذن عدو فلهذا لو وجد بينهما عا وشرك فقيدها بالاسقاطه
 اخرى قانونها القيدان القسم لا اثنائه فيبطل الخبر ثنائيه او ثنائيه او ثنائيه
 فيبقى النسبة الصميمه في الاجسام وليس النفاذه في فخره لان الذي يلزم من
 الصميمه فهو لها المقامات غير ثنائيه ولو كانت الصميمه لكان الخبر المنتهى
 ثنائيه كما ان كان كذا تمام بالقوة غير لازم منها بل وجهه بان في مستقبل القو

في مستقيم $\alpha\beta$ من المثلث $\alpha\beta\gamma$ الذي لا يتغير في موضعها عند كل من
فقد تحقق نسبة صحتها في كل من الاتصال فمال علم ان $\alpha\beta$ يس من $\alpha\beta\gamma$ المربع
الى المربع كسبة الضلع $\alpha\beta$ الى الضلع $\alpha\gamma$ متناه بان ضرب جذر المربع الاول في جذر المربع الثاني
فخصر سطح فنيته المربع الاول الى هذا المسطح كسبة جذر الاول في جذر المربع الثاني
لان نسبة مسطح العددين في عدديهما وهذا العينة نسبة هذا المسطح الى المربع
الثاني لان النسبة فيه المربع الاول الى هذا المسطح كسبة الى المربع الثاني فنيته
الاول الى هذا المسطح كسبة الى المربع الثاني فنيته المربع الاول الى هذا المسطح كسبة
الى المربع الثاني فنيته المربع الاول الى المربع الثاني كسبة جذريهما متناه $\alpha\beta$ في
نسبة مسطح العددين في مالت كسبتها بان العدد الاول اعجب سطحه كما بعد الوجه
الثاني وهو بعد الثاني مسطح كما بعد الوجه من الثاني كسبة $\alpha\beta$ الى $\alpha\gamma$ مسطح
الاول الى كسبة عدده المسطح للعدد الثاني الى هذا المربع يكون نسبه سطح العدد
الاول الى مسطح العدد الثاني كسبة العدد الاول الى العدد الثاني في مقابل ان
اثبات النسبة المتناه بهذا الوجه انما يكون فما يكون له عاد مشترك في الكلام
اثبات المقادير التي ليس لها عاد مشترك فان قلت على اصل الجبر كل مقدار
له عاد مشترك في جميعها دليل لو كانت المقادير من اوجه لا يتغيرى كان نسبة
مربع القطر ومربع الضلع متناه $\alpha\beta$ اضلاعهما لانها من اوجه عدوان وعلى هذه التقدير
وهذه النسبة باقية الى الضعيفه فيه القطر الى الضلع فيه متناه باقية الى الضعيفه

على تقدير الجبر و ثبت هذه الشبهة في الاعداد فثبت القطر ~~الارض~~ الضلع صا و فلا
يكون منها الى عا و شة - فديم السكون كل وجه منها فاما للثمة فطير الجبر و الد
لا تحري سفا هف فان المقادير غرو فة من اجرو لا تحري فة سب لة
بتم الدليل بهذا النمط على الطال الجبر و لكن المقص من هذا الدليل اثبات الشبهة انصينه
بالذات ثم يفرع عليه الطال الجبر و كما او مانا سابقا و لا يكفي بهذا فاذن لا سبل اليه الاثبات
ان كل سطح خطين في خط يكونان على شئها ثم اسات الشبهة المثناة بين ^{العين} الجبر
مقدمات ذكر على او فليس اد اثبات الشبهة المثناة بدليل اخر في السطح و
لا يبنى على العاد المشترك فقول اي ان شبة سطح الخطين مع خط يكون كنبه
الخطين فليكن الخطان اب و الخط المفروض ضرخ فقول شبة سطح ا ج
الى سطح ب ج ح كنبه الى ب فليكون خطوه مثل خط او خطه و مثل
و يعاد سطح و ه ز ح فام الزوايا ثم يخرج و ه مثل خط ب الى ي و يخرج ي و هو
و يخرج ح ز فب ان تبدل قيا نحو ه ب من ط في خط ثونم خارج من ز الى ي ب
اض من قاتمين و ليكن السد في على لفظ كما فقول ان زاوية ه ي ك و زاوية
زه ي قاتمان و ز ي ك متوذا بان و زاوية ك زه انعم قاتمة و ك ه ي انعم و ا
فاذن زاوية ك المقابلة لزاوية زه ي مساوية بها و قاتمة و الخطوط المقابلة المتساوية
لان زوايا السطح المتوذة الاضلع المقابلة هو ز ه ب ه متساوية فاذن سطح
ي ك كسطح خطين ج ح فاذن وقع السطحان متساوية الاضلاع متوذة

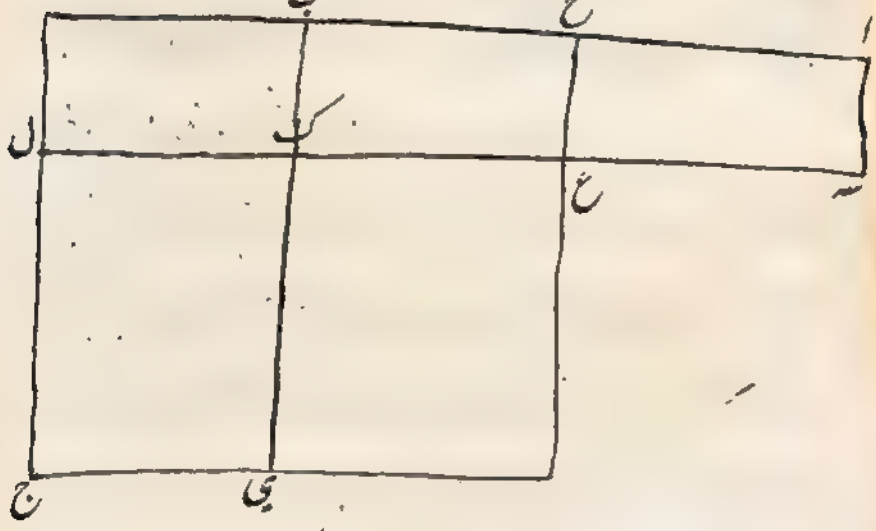
بین وی کما و السطحین کنته الخطین لان اوجیه س من فی الاول من
 النماسته ان نسبة السطح المتساویة الارتفاع ^{در زمین} نسبة التواضع فقد
 ثبت ان نسبة سطحی الخطین فی خط کنته الخطین کانی الاعداد ونسبة التواضع
 حاصلتی ضرب العددين فی عدد کنته ^ب لکن البرهان مختلف فیها واورثت
 هذا ثبت ان نسبة المربع الی مربع خط او کنته ضلعها متناسبة بان ضرب احد
 اضلاع المربع فی ضلع المربع الاخر فیکون نسبة المربع الاول الی هذا السطح کنته ^{ضلعها}
 الذین هما ضلع المربعین ونسبة هذا السطح الی المربع الاخر کنته ضلعها الذین
 هما ضلع المربعین ونسبة هذا السطح الی المربع الاخر کنته ضلعها الذین هما ضلع
 المربعین ونسبة هذا السطح الی المربع الاخر کنته ضلعها الذین هما ضلع
 نسبة المربع الی المربع ضعه الضلع الی الضلع متناسبة وان قلت ان سائر من الارتفاع
 فلیکن سطح اب و زیرمربع اب و کنته سطح ب و فی ب ز بمثل با بر و مخرج ب ز
 الی ک با شکون زک مثل ب و مخرج ج و الی بی و جعل سطح زج ک بی
 مری بمثل با بر فسطح اب ز و مربع اب و سطح رج بی ک مربع زج اعنی ب و
 متساوی المتساویین فیقول نسبة المربع الاول الی الثاني نسبة ضلعی اب ب و
 متناسبة لان نسبة المربع اب الی سطح ب نوج و اعنی اب فی ب و کنته اب
 یاب و اعنی نحو التواضع ^ب نهما متساوی الارتفاع من متوزی ا و ج
 فکنته هذا السطح الی المربع ب و اعنی زج کنته ب ز اعنی اب یاب و کنته ب ز

ب نسبت مربع اب الى مربع ب ه گفته اب الى ب ~~در المثلث~~ المطلوب
وانتائنه ان اوقضا آه حاصله ان مركب الخط من الجزء الذي لا يتجوى لسطح
والا لما صح ان يقع وتر الزاوية قائمة بين ضلعين لانه لوقوع فتنقض فاصليه
خسته فاذن مقداره مقدور جز حسين ثم ان جزنا طوقه كيت يكون ضلع
الوتر فترتك الطرف الاخر باقوا فلا يمكن لان الوتر ما مقداره جذر اثنين او
وقد كان اصل منه واما اصل من الجزء فيلزم الانقسام وكجوز زاوية مقدور الوتر عند
الوتر كما بداد احمال الناحل باطل لان الناحل لا يقع على اصل الجزء لان المقدور على
الاصل لا يحيط الا بانقسام الجزء ولم يزخر بوقته ولا يمكن الزاوية بصيرة الجزء كثيرا
فم لا يبقى جوارزا بل خط متصل فانهم وانما نعلم ان الجوار الوتر كيت بعد عن خط
ضلع مع يقارطه الاخر على الضلع الاخر كيت يكون قريبا الى الزاوية كما هو مدرر السيل
غير ممكن بل اذا بعد الوتر عن طرف الضلع الذي كان عليه لم يبق طرفه الاخر طائفا
لضلع الاخر بل يقع في داخل المثلث غير ملائق لارتفاع قطر لا يقيف اليه لان
المكانة ضروري اوله تربي اذا رقم صاع كيت يكون راسه ملائقا للجدار وطرفه
على الارض يحدث مثلث احد اضلاعه خط في الجدار والضلع الاخر خط على الدرع
ويحدث بينهما قائمة والوتر خط على صاع فاذن جبر الموضع بصيرة الخط المدركي مضم
والخط الارضي اطول مع بقاء المسكن كما يشهد الحسن فاصل كان الوتر اكثر
من الثلثة ليكمل التوكس لان الوتر ج جذر ثلثة عشر الذي هو مجموع مربعي الثلثة والثلثين

السبعة والاربعين من النقطتين والاسمعة خبره الله . وراى من الاربعة الحما
 لان مجموع النقطتين اربعة لموقع الواحد شركا ونز الاربعة والاربعين من النقطتين
 متوقفة ان على الاربعة وقد عرفت انه لا يتم على اصل الجزاء بل على اصل الجزاء
 اصل الجزاء متوقفة على اسكان كلها متوقفة على اسكان كل نقطتين
 عرفت انه لا يصدق كناية على اصل الجزاء فذكر . وراى من الاربعة الحما
 برهن في غرضه اولا لاصول له وراى ان المكان بضع كل خطان هما السبعة
 على اصل الجزاء فقول في تعصير الاربعة اولى من الاربعة الحما
 فرض على ساق زاوية نقطة كيف النقطة ونقطة ساق زاوية ساق
 فصل من من اب ق الاقوى خط ا ب مثل الاربعة الحما ورسم على ا ب مثلنا
 متساوي الاضلاع كمثل ط ر ح تم وصل بين ا و ط خط ا ط فحدث مثلنا ا و ط
 و ا ح ط اصلها متساوي فرؤيه ك ا ط متساوية للزاوية ح ا و ط و هما جوار
 من زاوية ا ب ج فنصف خط ا ط فيقول بعد توقفه على اسكان ا و ط
 الخطوط المذكورة ان الزاوية على اصل الجزاء يجوز ان يكون بقدر الجزاء فهذا
 اعني خط ا ط ينطبق عليها ولا ينفصلها من ا و ط ا ط ح ا ط كذا ان قول
 الجزاء الذي هو زاوية ا ب ج لانه ج فخط ا ط تم على الساق نقول بالنصف
 المذكور لان الخط ج فخط ا ط هو اصل الجزاء وهو خط معتبر في المسكينين
 فداوي زاوية ا ط ح ان كان مع هذا الخط مجموع الزاويتين بريد على

[illegible]

ذلك الخط والخط الاخرين في مربع القسم الاخير في سطح اقله اخر اتمته
 نخرج المانع من المساواة كما نرى في ذلك برهاننا في ذلك في ذلك
 من الشكل المذكور من ان يوقف على الشكل الثاني من المقادير فيكون
 كل خط اذا تقصف فزيد عليه سطح الخط مع الزيادة في الزيادة مع مربع النصف
 مربع النصف مع الزيادة ومن الموقوف عليه فان فرض خط اب فزيد عليه ب
 ونصف على ج و رسم مربع ج و و يمكن ج ز ح و رسم مربع ب و و يمكن
 مربع ب و ك و اخرج ب ك ب ل ا ج و ل ك ا ل ج



فترسم المثلثين وبنائهم وبيان كما بين في المقادير الاولى في رسم سطح اقله
 فحينئذ منه سطح متوازي لبقية الاقله فاقبض الزوايا كما نرى في ذلك اشكال المقادير الاولى
 سطح اسد و سطح اخر سطح ج على ح و سطح ب ك و سطح ك ل ج و سطح
 ثمان و سطح ب ك ل و هو مربع الزيادة و سطح ك ب ج و هو مربع لان التمام

فخط ك ك ي يساويان وكذا مقابلهما لتوازي وانزرا باقوا بم وسط ح
 مربع زو بمربع نصف سطح مع الزيادة فسطح ا ج ب ع مساو لمربع ح ب ك م
 يساوي خطي ا ج ج ب وكذا مقابلاه اعني خطي س ع ع ك وخط ح ج ع مقابلة
 ا ب ب ك فهو ساو للمتم الا م ^م جوب سطح المقيم الاول ومربع الزيادة مشتركا
 فسطح اسد ل يساو للمتمين ومربع الزيادة فاذا جوب مربع ك ي زع بمربع ^{خط}
 ع ك بل بمقابل خط ج ب اعني نصف الخط المفروض مشتركا فسطح اسد ل اعني
 سطح الخط مع الزيادة في الزيادة مع مربع المربع بالنصف مع الزيادة فيقبول لا يتم ^{السطح}
 بل بالنصف الخط مساو لمربع ج ع و مومربع نصف الخط مع الزيادة فيثبت ان
 اذا انصف وزيد عليه فسطح الخط مع الزيادة في الزيادة ومربع النصف مساو لمربع ^{النصف}
 مع الزيادة فيقول لا يتم هذا البيان على اصل الجواب هذا الوجه لان خطي ع ك ك ي جوه
 مربع ع ك ي ز وكذا للمتمين فان زيد هذا المربع مع هذين الخطين صار سطح الخط
 الزيادة مع مربع النصف مساو لمربع النصف مع الزيادة مع الخطين المذكورين فلم
 المطلوب وان اريد هذا المربع بدون هذين الخطين المذكورين فسطح الخط مع الزيادة في
 الزيادة مع مربع النصف منقوصا عنه بقدر اجزاء الخط مساو لمربع النصف مع الزيادة
 بقدر واسطح الخط مع الزيادة في الزيادة مع مربع النصف على مربع النصف مع الزيادة
 الذي فيه سهل فانه يمكن الانتساب بوجه اخر عني ^{على} الرضائي بل نعم الاتصال
 والاعداد ونقد ان مربع نصف الخط مع الزيادة مساو لمربع نصف الخط والزيادة ^{الخط}

وازيادة ^{وكتبت} ضرب نصف الخط في الزيادة وسط الخط مع الزيادة عبارة
 بمجموع سطح الخط في الزيادة اعني ضعف ضرب نصف الخط في الزيادة ^{سطح}
 الزيادة في الزيادة فاذن سطح الخط مع الزيادة في الزيادة مع مربع نصف الخط مساو
 لمربع نصف الخط مع الزيادة وهذا البرهان لا يتوقف على الاتصال كما لا يخفى ^{الان}
^{ان} مربع الخط مساو لمربعي القسمين و ضعف ضرب القسمين في الاخرين
 ما ذكره وقيل قدس برهان خطوطي يحتاج فيه بلائيات الاتصال وعدم خربته الخط
 سطح يمكن لنا ان يقر بان مربع الخط عبارة عن ضرب الخط في كل من قسميه ^{وهو}
 الخط في شئ ضرب كل من شئ في ذلك القسم فهو اذن مجموع ضرب ذلك القسم
 نفسه وهو مربعه وضرب القسم الاخر فيه وذلك ضرب الخط في القسم الاخر مجموع ضرب
 ذلك القسم في نفسه وضرب القسم الاول فيه فاذن مربع الخط مساو لمجموع
 وضرب القسمين في ضرب القسمين في الاخرين وهو المطلوب ولا بد من ان
 ثم من ادعى ان الشكل المذكور في الشكل الحادي عشر من المقالة الثامنة فوض خط
 ا ب و رسم عليه مربع ا ب ج و نصف خط ا ب على ه و وصل خط ه ب فحدث مثلث
 قائم الزاوية و الزاوية و الزاوية ا ب ح حيث صاهاه ز مثل ه ب و رسم مربع ا ب ج فوضع
 خط ا لى ك ك ان ثم ادعى ان الخط قسم بخط ح ك القسم المذكورة و انما قسم لان ه ا ب
 ازيد من ه ب مربعه بقطع ا ب بمكانه و انما كانت شئ مذكورة لان سطح ح ز في ا ب
 مربع ه و مساو لمربع ه ا و ا ب في ذلك السطح مع ذلك المربع مساو لمربع ه ا ب في

٥ ا ب و د ه سطح مربع المشترك فسطح ج زني از و هو سطح في ا ب ج عني
 سطح ج ز ج ك س و سطح ا ب و ا و الف في سطح ا ط ك المشترك يعني فسطح از و هو
 مربع ا ط س ا و ا سطح ط ب و د و هو سطح ا ب في ط ب فم المظهر هو قسم الخط بحيث يكون
 قدره في ا ب هـ من كبرج فقط نقول خط ا ط ك جزءان للسطح ج ا ط ك
 فلان ا ط و سطح ط ب ك و هما غير متساويين فان اسقط السطح المشترك من الخطين
 لم يبق المربع على مقداره ولا السطح على مقداره فله يلزم مساواة المربع الزايد على مقدرة الباقية
 بقدره ا ف و هو خط ا ط للسطح الزايد على الباقي بعده ا ف و هو ط ك و ان اسقط مضمونا من الخط
 فله الباقي من المشترك في المربع خط ا ط و في السطح خط ط ك و هما غير معدومين التساوي
 فله يلزم ح مساواة الباقي معناه فاقم و اتقن ان الهندسة مبنية على اتصال المقادير
 و بطلان امر كسها من ا ف و لا يتجوز في الخط من مستدلين على الاتصال بالمقدار الهندسية
 لان من ا و قديس فاحسن التدمير و الدقة اعلم خصيصه احوال فقال الهندسة المتعارضة
 في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الدسكال آه الذي فيه سهل لان انما ثبت الدسكال
 على اصل الحق يمكن انهم الذي لا يعجزنا لا يحق فمحال المظن انهم خط او مستد في عدد الا ف و
 ثم ما انت موضوع بحيث لا تأتي فحيت مثلث فاصل و ا لفت قوله فيفك او ما ذكر
 فوهم محض آه ظن هذا الكلام يدل على انه منع للدسكال على اصل الاتصال انهم فوهم مجازة
 لتاويلها الى الحال وهو ان مقام الخوازمي احدى حركات الطرف الثاني الجزء الثاني
 الطرف الثاني لان الطرف المتحرك اذا تحرك فجزءه فالتوضيح انما ثبت ان



مع هذا الموصوف مساد لم ينع بد الصبح ويؤخذ الكسر الزايد ويقام ان يرفع هذا
 الصبح ان تحرك اقل من الجزء ثم الاستحالة الاولى او قد الجزء ثم الاستحالة
 الثانية او يمكن زمانا ثم تحرك بعد الجزء وهو من الثاني ثم فاعظم الزايد
 المحظ فحركة على الوجه الموصوف فالمانع بينهما من الحركة على الوجه الموصوف
 في المسافة والمسافة المتعاقبة من الاجزاء التي لا تجري غصا لحة في بعضها
 من وقوع الحركة البطنة من دون تحلل السكون واسرعة ولا بطن كما زعم
 البعض ان المانع من الحركة من جهة المتحرك والمسافة في ذاتها حالحة لوقوع
 الحركة على النصف المذكورة فاذن قد لزم المكان وجود الدائرة على السطح
 الذي المسافة المسطحة فان ذلك غلط كبير عظيم او لو كانت المسافة صالحة
 للحركة على الوجه الموصوف لكانت حالحة لقسمه اجزائها فانهم وعلى هذا
 اثبات الكثرة متبون الكثرة لفضل واير من مساو ومن متقاطعين على
 قطبين تحرك احدهما مع ثبات الاخرى ويجعل لقطبا التقاطع نمرة القطبين
 والخط الورصل منهما بمنزلة المحور حتى يلزم لعوده بالموضع الاول فحصل سطح مستدير
 في داخله لقطنة هو المركز المشترك بين الدائرتين متبادي الخطوط الورصلة
 منها اليه فيجرت الكثرة فيمتنع على اصل الجزء بعد تسليم الدائرة امكان الحركة للوضوغة
 ولعبته في الوصف من امر الفخارة اه حركة الفخارة على وجه رسم
 دائرة لا يحول عليها على اصل الجزء بالثقة ولما على اصل الاتصال فلهذا

التي هي ان تكون وقوفها من محرك عند ارادة رسم الدائرة في رسمها
محرك الاصابع بحيث لا يضرب قدره من الف الف جزء من اجتهاد
الحياض في غير وقوفه بعد ان سطح مستوي بحيث لا يكون فيه ذلك
ارتفاع يورث انخفاض وان كان يمكن العلم به من غير الدائرة الحاصلة
من القوس لا يحزم كونه دائرة حقيقة بل الغاية الدائرة الوفيه

قال الشيخ في الشفاء والنجاة انه حاصل ان الكرة موجودة لان من اجسامها
غير متوالت من متخالفة الطباع وسلكه الطبيعي كل الكرة لان الطبيعة انما علة لكل
واحدة في المادة التي هي مادة وفعل الفاعل الواحد في المادة الواحدة لا يختلف
ان ما في الكرة في موضوعه الافعال المختلفة لان الاشكال المتعددة فيها اختلفت
لانها متعددة او المتعددة من الوسط فان الخطوط المتعددة من الوسط الى الطرف كلها مختلفة
ولا فائدة في الكرة فمن قطعها في الخارج او في توهم يحدث دائرة في الخارج او في
التوهم فمما لا وجه له ان يخلو الى الاتصال وفيه تظواهر فلان الوجه المتعدد
اكثر من اجزاء ان مقتضى البسيط في المادة الواحدة لا يكون الا واحدا والكل
ثم ان بطلان عند شئ في الجزء ولا يكون انما بها بطلان خلاف كما لا يخفى على المتأمل
في اعتبارها ثم ان السج يفسر على ان السج في السج فعل في قوله تعالى انما نزلنا
والله اعلم بحقيقة ذلك في الصور فم لا يوجد له يكون في رسمه

يعني ارادته بان يكون متعددة غرضه الذي من السطح والخط وانما فان الارادة

فان الارادة مما يجوز ان يعقل بغيره للعلم بغاياتها الكثيرة لا على القول بالارادة الخافضة ثم سيجز الشرح فيما بعد ان المادة لها استعداد وثاني لقبول فيه الامور الكثيرة واذ كان الامر كذلك فلم لا يجوز ان يكون في المادة استعداد وثاني لقبول لكل بوجه في الامور الكثيرة ومن ادعى بطلانه فليعلم ان
اراد ان اخذ في التصور في مثال السببية بالقبول فذلك ممكناً وكيفية
لكل ان الجسم منفصل عنهم ولا يعيد في سخن المنفصل بالفعل وقد عرفت ان
انتم بان الابعاد السخينة غير موجودة بالفعل وان اراد ان البعديات المختلفة
متوهمه فليس لكن لا ينم منه صدور الافعال المختلفة عن الطبيعة بل هي لها زمام
عارض للجسم عوي الزاوية نشاء وتوهم امتدادات مختلفة ولا استحالة فيه كلف
صدور واضح لا شرع الامور يجوزونه عن السبب الحقيقي الذي لا شبهة لكثيره فيه
عندهم كصدور الغضب والادب المصحح لا شرع الامكان والعلم تنب والوجود والوجود
من الواجب البسيط من جمع الوجوه عندهم حتى اوجوا صدور الكثرة عن البعض الاول
باغتيال الالتفات تلك الاوصاف تما بال الطبيعة لا يجوز صدور العفص الواحد
المتوهم الكثرة وانما عيها منها ثم لو امتنع صدور كل يكون نشاء لا شرع في
المختلفة من المراتكوبها اذ اعيل مقدرة لم يخرج صدور الكثرة عنها انتم لان فيها
انتم الكثرة ذات المختلفة ولكن عن غير المراكز لان مانع عن الصدور كان لعدو
الاختلاف وكثرة ما دخل فيه لخصوص المراكز فان قلت الكثرة سبب البطلان الكمال او

اذا اريد الخلق المكنون لا يوجد فيها شيء غير نبي لا الوحد قلته ان هذا
 الوجه لا يفيد الا انه ان امتنع فعل البسيط في المادة لوجهه فليس
 بعد السهل الذي في ان امكن فممكن صدور غير الكري عنها ثم ليس السهل
 ما يتم ان السهل الذي في طبيعي محتمل بسط لوجي وطبيعية لكن يجوز ان يكون
 محرومة عن مقتضاء القياس لا كما يجوز الشرح ان يكون انما محرومة ان
 الطبيعي ان وصفه بظن مركزا على مركز العالم لقياسه ضرورة الخلق قال
 هذا العارض المانع عن بعض الطبيعة فاما في كون بعض ضروري لبعض
 كما كان ضرورة استحالة الخلق واما في الوجود فلا يلزم وجود القوة في الوجود
 يكون بسببها واما في الوجود فان قلت ليس القياس مقصودا على الاطلاق
 وبعض القياس كالنار فيكون هي كرات قلت اي دليل على فعلان القياس
 يشترك انما ذلك مجرد دعوى فالتفت ليدت كروية الافلاك سنة في علم
 الهيئة قلت لا يدل الدلائل المقامه في الهيئة لا على الكبرية الحتمية فقد كان
 ان انعام التزل هذا الوجه على اصل الاتصال كسلف على قابل التحويل
 قال واصحاب الجواهر يذكرون الكلام من الشرح بشي لان الوجه الاول
 يلزم على ايجاب الجواهر وجود الدائرة خلاصة ان القوس نقطة يكون طرقت
 مفروض ثم يوضع خط اخر يوصل من اجزاء عديدة لا خواص ذلك
 يكون طرفه تلك النقطة فان تعدد قاي من قوس فهو المطلوب وان كان

بمقتضى هذه الفرضية فيوضع الجزء المحيط بنسبها الوجه ولا بد ان ينسب لوضع
 متساوية والافقى الفرع القام عن متساوية ويكون الوضع لا ان ينسج كون
 الخط من الجهة الخسري فيحصل دائرة وفي المرات لا يذهب عليك ان
 وضع الخط الثاني ان كان بلدنا كطرفه طرف الاول بل مع ما لا يمكن
 فذلك من جهة كل خطين وان كان طرف هذا الخط وطرف الاول مشتركاً
 فمما لا يجوز كون الخطان مابين النسبة بل يكونان ملتقيين على زاوية ويكون
 بينهما فرقة والمنعم هذه الفرقة يجوز ان لا يلدني النقطة المفروضة لمركز او لا يكون القام
 خط مستقيم شيئاً بالمركز عليها بان يكون عند لفظ اللدني الانواع بين الخطين
 المتدققتين بعد فرقة ويكون الانواع فوقه بقدر ثلثة اجزاء فاذا وضع خطي
 يد ذلك الانواع الذي كان عنده ومعنى الانواع فوق هذا الخطي في الفرع
 الجزء الواحد لا نظبان الخط على الجزء الوسطاني فالخط الذي يوضع في هذا الجزء
 يكون القوس من الخط الاول يخرج الى الجانب هذا الخط الى المركز في هذه الفرقة
 ومعنى فوقها فرقة وهكذا وان ما لم يمت في هذا الشكل علمت صدق المفضل في ذلك
 تقع خط مستقيمة بحيث يكون نسبة الى الجزء المركزي على السواويل يكون في المحيط
 اجزاء بحيث لا يكون على سمت الجزء المركزي ولا يمكن مود خط اليه فجز ان يكون وضع
 في الاشفاثة ويكون المحيط كلاً من خط مستقيمة فيكون شكله كهيئة
 الاضلاع لا دائره على ما يجب وثمة فاهم وان وضع الجزء مساوياً لثلاث



انه اذا فرض خمس الخطوط الاربعه لاسيلا في دفع الفوتة من الله جبار
 فانه يقع الجزء الثالث من الخط الثالث مماثل للجزء الاول من الخط الاول كما هو
 مماثل للجزء الاول من الثاني والثالث من الخط الثالث كما انه مماثل الثالث
 من الخط الثالث كك هو مماثل للاربع من الخط الرابع فليس قط من لبقه اجزا
 متناسية بل لا يمكن حدوث فرع على اصل الجزء ولا القطر والاضلع وان
 الخطوط غير متناسية فان كان الكل غير متناسية فالسطح لبقه اجزا الخطوط
 فانضلع بمقدار سبعة اجزا اربعة اجزا وثلاث فروع ولقطر النصف كك وان كان
 البعض ملائما دون البعض فانضلع والقطر على حده في طلبه ان ساءه القطر
 للضلع وانما يلحق في يد عوي البديهة كما فعل الشيخ واما من بالبرهان او بالحد
 من زوايا من بين القطر وكل من ضلعين حادة واللازم في مثلث قائم الزاوية او منقصة
 وقائمة وقد بطله او قل يدس في المقالة الاولى ثم لم ينزل ازيد من القطر بان البرهان
 لوتر في الضلع الاطول واما ما ذكره حديث شق وتوسع الفرج اتباعا لما في
 ثم قد لور وعليه بانه يجوز ان يكون بين بعض الاجزاء فروع دون بعض فلا يلزم
 القطر للضلعين وانت خبير بان شدة الجزء الثاني من الخط الثاني في الاول
 من الاول في وضع الخط ووضع الاجزاء كسنة الثالث من الثاني الى الثاني
 من الثاني وكذا فالقول بوجود الفوتة بين البعض دون البعض كما هو منصف الله
 كما اخرجوا بركة الحرمين اه هذا هو الدليل الثاني الذي اردوه المص والمقدمات

المصنفات فلهذا لا يثبت إمكان وقوع الجزع على الملتقى أو شئ من ذلك
 أو كما يشهد عليه قوله في صدر الفصل حيث لا يمتنع شئ منها على حركة الجزع
 أنه لو مركب الجسم من أجزاء لا تجزئ فيكون الأجزاء المتناهيّة قد انفصلت
 وعلى الأول فليكن ثلثة متناهيّة يتحرك عليها أفوان من الجنتين حركة متخلفة
 في جهة واحدة فلهذا في السرعة فليكن ثلثهما على الوسط فالوسط وقع على الملتقى
 فالقسم على الثاني فليكن الأجزاء المتناهيّة أربعة يتحرك الجزوان حركة بالصفة المذكورة
 لكن لصدورها فوق الأجزاء ولا فرق بينها فلا بد من ثباتها على الملتقى الثاني والثالث
 فالقسم المتحرك وقال الشيخ في النجاة ولا بعدان متباعدان من هذا الجزئين المتحركين
 والثالثان متجانسان أيضاً وذلك أيضاً خلف فعل مغناه أن الجزئين المتحركين على
 الشئ الثاني متساويان لأن المتحركين قد لا يقابلان على فصل مشترك بين الثاني والثالث
 فيكون بعض كل منهما على بعضها دون بعضها وهذا واضح لأنه إن لم يلاق بعضه
 لافى كلمة فلم يتحرك بل يحمل فيح لا يطرده وجه لقوله ولا بعدان بذكر الشيخ الشئ الأول ويظهر
 فيه أيضاً أنقسام الجزع الثاني من المسافة لأنه لو لم يتحرك منه شيئاً لم يتحرك منه شيء
 أنقسام الثاني من المسافة قبل وصوله إلى الفصل المشترك بين الثاني والثالث
 فالقسم المشترك بين الأول والثاني فالقسم لطرفان أيضاً وهذا وجه قوله فليكن الجسم
 كقولهم إن من المعلوم أن الشمس سبعة أمثالها أرض ميعش على سطح
 الأرض فذلك أن الخط الممتد الخارج من الشمس إلى الأرض ميعش على سطح

على الحد المشترك بين الظلم والضوء وهو معنى ان الشمس سمي بالمرسطة و
الطمس مع الحد المشترك بين الظل والضوء فاذا تحركت الشمس فزاد قعر
الشمس ذلك الخط ووصل حوافه خارجا عن الشمس ومقاطعا للخط الاول على
اراس المقياس تقع على نقطة اخرى غير ع وقع عليها الخط الاول فصار
الخط المشترك بين الظل والضوء غير ما كان اول هو الذي وقع عليه الخط الاول
لو وقع هذا الخط على ما وقع عليه الخط الاول لا تجد الخطان المتباين من النقطة المتباينة
فان خطا واحد من راس المقياس الى ما انتهتا البعد ونذر محال فيقول ان
المرسك بين الظل والضوء بمقدار الجوز فيكون بالقطعة الشمس على دائرة ممدودة
للخط الذي ينقل عليه الحد المشترك مع كونه على جسم صغير يعرف فرع الشيخ عن هذا الخط
بالدائرة وتبع الشح اما لان الخط المنخفض على سطح الارض والاشاطة الممدودة اذا
اقتنع ارتفاع الحد المشترك مع كونه فزاد في ان لا تنقل اكثر منه بل لا ينقل اقل منه
فيزدحم الانقسام فانهم وقولهم انه لو فرض سطح آه فيمنع معايرة الوجه المحاذي لنا
المترى لنا للوجه الغير المحاذي فزاد في ان ليس هناك وجهان انما هو السطح واحد صحاح
ومرئى لنا ولذا اذا حادث لا يستلزم نفسه لان له وجهين متباينين وسبب خبر جلد
الدليل ان السطح لما كان متحررا بالذات يكون حاجبا من بعضنا وان كان متحررا بالذات
ليكون حاجبا من الشمس ومن يقع عليه ضوء فلا بد ان يكون له وجهان وان كان
مكافاة فمال فيه وبني خيال القابلين آه ظاهر نذر الكلام بعضه ان مفعولهم الرام

مقصودهم انهم استحالوا على الاستقلال لزواياها الجبل المخدنة وكون مقدور
كل منها غير متناه ويطهر على ما يتبع كطلوعهم ان عدم نهايتها مقدور بها لزم استقلال وبعده
لزم متبعية بفرع عليه سادتها لا يتطابق ^{في} الانفر فاتهم ولم يعلموا ان الجسم
الفردي لا يجوز له بالافتقار ^ا عامه هذا الجواب الفرق بالقوة والفعل فخصه ان
تتضمن تلك الالهانية هو المركب من الاجزاء غير متناهية اوضح من ذلك المقدور زيادة الله
وتمن لا نقول بدين الذي يقول به سوان الجسم بفضل لا جزئية انما للفتاوى ^{الافرا}
التي فيه بالقوة وعلما خرج من القوة الى الفعالية فتمت انما لا يزيد المقدور ^{الافرا}
فانرفع لزوم عدم نهايتها المقدور ثم ان الاجزاء الخارجية من القوة الى الفعالية
بالخارج اوضح في الشئ ثم في كل من الجبل والمخدنة وان كانت كل منهما سادتها بالصاحبة
الغير ولكن في المقادير المخدنة انما اعظم فسادا في المقدور ^{الافرا}
عليك ان الجواب عن مساواة مقدور الجبل والمخدنة صحيح لكن في وضع لزوم عالم
تساوي المقدور ^{الافرا} فان الاجزاء المتوحد والموجود مساوية في الزاوية ^{الافرا}
ان الجسم كما لا يزداد مقدوره بزيادة اجزائه موجودة كذا في زيادة اجزائه موجودة ^{الافرا}
فما فيه بان الجسم اوفر فضل لا الاجزاء ثم يجمع تلك الاجزاء حصل حجم كافي من حيث
فانهم ^{الافرا} وبما قاله بعض المحققين هو كقولهم انوار اجاب عن لزوم استحالة التناهي
المقدور وجامعة الفرق بين النوع الاجزاء فانها اما اجزاء متناهية او غير متناهية ^{الافرا}
فانما هو ان الاولان يميزان الجسم غير متناهية كانه متوحد او موجودا ^{الافرا}

وهي المتناقضة لا يزيد بها الحجم إلا غير النهاية والسريعة ان في زوايا تساوية
يزيد على المقدور على ستة عدد الزيادة لان تلك المتفاوتة المتساوية بمنزلة الاعداد
الاعداد وفي الزوايا المتزايدة المتساوية يزيد المقدور على ستة زيادة
العدد مع شئ زائد عليه فاذا كان عدد الزوايا غرضنا ستة وجب عدم تساوي
الجملة واما الزوايا المتناقضة فلديدها المقدور على ستة زيادة العدد الآخر
ان الزوايا بين المتناقضين اذا اجتمع بلغ عدد الزوايا في الضيق ولم يبلغ
المقدور الضيق بل يزيد على ستة اوفي غرضه فاذا بلغ عدد الزوايا لا غير
النهاية فعدد العدد لا ينهاية واما المقدور فعدد حركته لا كل من مقدور
الاجزاء ستة غرضه تقدم ملوح كل من المتفاوتة المتساوية مقدور الجملة ودرسا
مقدور اخر يكون اضعاف هذه الجملة ويجوز ان يبلغ عدده الى غير النهاية بل لا يبلغ
النهية لان متناهية ليست غرضنا ستة فانفق في العكس لا تجزى في غير ذلك
نعم اعلم انه قد لورد على المحقق انه لو فرض المركب من اجزاء لا تجزى غرضنا ستة زائد
المقدور لا الى نهاية النهاية لكون الاجزاء متساوية ولا يمكن الاجزاء المتساوية
اعظم من الاجزاء التي لا تجزى فالاولى ان يزيد بها المقدور لا الى نهاية النهاية
لان الجواهر البقرة غرضنا ستة ينافي المقدور فلا يحيط منها مقدور فضل عن
يزيد إلا غير النهاية واما لم هذه الاستحالة عند الإبطال فليس النظام لا يطالب صحة المقصود
وحصول المقدور منها فدمى هناك ستة وطبقة اوضع مالف المقدور كما هو عوكم ثم هذه الاستحالة

[illegible]

كل متناقض فهو متزايد وازداد وازداد المتزايدة الغير المتناهية بغير الختم متناهية هكذا
المتناقضة بزيادة فان معنى الزايدات المتزايدة ان يكون المتزايد زائدا على المتزايد عليه
ومعنى عدم تساويها ان يكون الزائد لا جانب عدم التناهي والمتناقضة والكانت
تزايدية يمكن تزايد في جانب التناهي فان الازداد الاول ثبوت زائده على التالوتية وكذا
التالوتية على اجزائها هكذا الى غير انتهائهم فالتناقض في جانب عدم التناهي فانه
مع ان تلك الازدادات ههنا لا يفر ما قال ذلك المحقق فانه لم يدع امكان وجود الازدادات
المتناهية بل فحواله ان الازدادات الغير المتناهية المتناقضة ان رخصت فعلتها لا يحصل لها
الجمع غرضها كما اذا كانت بالقوة وان كانت فعلتها مستحقة فانهم لبعض الوجوه
التي ذكرها المحقق الخوي آه لا ينظر لتضعيف وجه الامكان المتكاملين يكون المثلث المتساوي
الساكنين وقاعدته اقصر من كل منها وهو لا يفر لتبوت وجود الازدادية كما ان الازداد
المثلث قائم الزاوية المتساوي الساقين لا يفر لتبوت وجوده لوجود المثلث المتساوي
او بالمثل الذي اورد اقليدس فان لنا ان نمن وجوده ونقول اننا قد ثبتنا
بج مساوي الاضلاع زواياه المثلث حوا وان كانت واحدة منها قائمة فمثلث
المثلث مثلث خواص مساوي كل منها مساوي الاضلاع ويخرج من عمودا على جانب
يقبل يقع على احد ساقي اباج لانها ليس عمودين على جانب ولا خارجا عن المثلث
منفرجة وقاعدته في مثلث اوب او اخرج فليدبر ان يقع فيما بين ج ب فمثلث
اب ب فليدبر زواياه اوب اعظم من زواياه اب ب والحادة فاب المحل سن ا ب



واما من القيدس ان وتر الزاوية العظمى اطول من وتر الزاوية الصغرى فزاوية
 راب اقصر من زاوية ج اب فهو قعر من جانب راب واما قعر من راب اقصر من
 زاوية د ففصل من اب و ج مثل اب و فصل ج و د فزاوية ا ج د مثل زاوية
 با سكل الماموني فزاوية ا ح و مادة والا اعظم في ميدان قائميان والى لان خطا سقا
 ا ح و ا ج على سقيم ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج
 ا قسمة س في الاول من كتابه فزاوية ب ج و د مع زاوية ر ا ح اعني مع زاوية ا ج
 بمثلين فزاوية ب ر ح مع زاوية ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج
 اقل من قائمه واذا كانت اجاذه فزاوية ر ا ح ب فزاوية ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج
 فوتر ر ا ح اصغر من وتر ر ب و ا ح و ا ح اصغر من ر ا ح و ا ح فزاوية ا ح و ا ج
 ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج
 بموقوف على وصل الخط بين القطين وهو لا يتم على ا ح و ا ح فزاوية ا ح و ا ج
 السكال الهندسية من العودس و الحاربي و غيرها فزاوية ا ح و ا ج فزاوية ا ح و ا ج
 الدلائل المذكورة و ا ب قال كلها متساوية في الضعف فافهم ان يوصل
 خطوط متساوية ا ه و د عليه ان ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح
 و ليس الا كذا في نسخة و البيان ذلك عند السكال المذكور فقول ان في نسخة
 النقطة الثانية من الخط و ا ف نقطة الثالثة من خط ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح
 و خط ج و د فوتر البقطة و ليس من الخط و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح و ا ح

فرضه صالحه لذلك فليكون الخط المار بقدر منه نقاط فان كان حكم انش
هو الوجه لاصل هذا فاستدرك على اصل الجزء مساوية احدية من ان يكون اصل الخط
كل القطعتين في غير من ان يربط نقطة او نقطه ودلائل لا يمنع ان لم يكن
المصادرة على اصل الجزء فاسكال الهندسة اكثر منها ما استدرك بشروطه على تلك
فما بال انشترنم الحج المتوقعة على العودس والحجاري ونصف كل خط وقسمته اني تحت
خبرته في احد جزئيه مع القسم الاخر تام مع توقعها على تلك المصادرة فانهم قال
ان اصل هذا الوجه ما خود من كلام شيخ آه وجه الما خوفية ان كل اوجح
مستطيل عدد واحد اضدته منه فيدم منه ان يكون قطر منته افرام مساو لاضلع الاخر
مكن لما فرض هذا الشكل في دايره عظمه على سطح فلان الاقله كزم ان يكون قطر الشكل
المنكسر قطر فلان الاقله كزم استقامه افرام يكون قطر فلان الاقله كزم
منته افرام مع كبر حجمه جدا فانهم فو ما ينظر مرا حجة كتب الشيخ اه يعني ان ما ينظر
كلامه فشرح هو انه يدم مساواة قطر المربع لضلعه ليس فيه المستطيل وليس فيه
في حكم المربع كما علمت وما ينظر من انه كان في المربع الحاصل من اربعة خطوط مما
يكل منها كيب من اربعة افرام يحصل القطر من اول خط والآخر الحاصل من اربعة
واحد من اربعة ما عليه كيب في مستطيل حاصل من اربعة خطوط عدد افرام ستة افرام
اول من الاول والى الثالث ما عليه والى الخامس اربع ما عليه يحصل قطر عدد افرام اربعة
الكلام على ان الجزئيه التي ان الجزئيه التي ان الجزئيه التي ان الجزئيه التي ان

الجزء الاول منه وانما سمي الجزء الثاني منه ذلك المسمى على سميته الحسن مما
بالغة فاعمل بنظر الانصاف ونظر منه اقتناع حصول خط يكون قطرا ^{بالمسطط}
وكذا في غير المثلان مصادرة العكس من ان كل تقطيع يمكن ان يصل
منها خط فيدزم على تقدير اصل الجزء ضعف برابره جميع الاشكال المذكورة في كتابنا
معدا المقالة الثالثة العدد الاقل القليل والحق ان المقال المتفاوتة المثلان
من الجواهر الفردة من مصادرات التباين فلا يجوز ان يستدل بالاشكال التباينية
على نه المطلب فانهم فيدزم ان يقسم الجسم على الاثني ^{بانه} اربعة اقسام
الكثرة متباينة كانت او غير متباينة لا بد منها من احواد على عدة لكثرة فالكثرة
كبيرة متباينة بعضها احواد متباينة وان كانت غير متباينة فبعضها غير متباينة ولما
كانت اجزاء الجسم غير متباينة عندهم لم وجود احواد غير متباينة فذلك ^{الاحاد} ولا
فبها والا لما كان الاحاد احوادا فاعمال منها متصل قابل للفصل فقدر لم ^{بعض} كون
اجزاء الجسم بالغير هو خداف منهم واما اجزاء غير قابلة للقسام احد لا بالان
والا بالثبوت فقدر لم عليهم القول بتركيب الجسم من اجزاء لا تجزى غير متباينة وكانوا
قد يروا عنها متباينة هو اشنع من الفرع عن المطر والاضطجاع تحت المنيار ^{وورد}
عليه المحقق الدواعي رحمه الله تعالى بان الذي يلزم الكثرة وجود احواد الحفصية فلا يلزم ^{للكثرة}
كيف الكثرة قد يكون موثقا من احواد يكون كثيرة بالبنية لا احواد لكثرة الابدان
استلقت من الاحاد التي هي الابدان وكل عين مركب من احواد فحجز ان يكون

ايجاد كثره اخرى من اجسام هي ايجادا بالاضافه الي تلك الكثره ويكون في نفسها
 كثره مركبه من اجزاء كثره هي اجسام بعضها كثره ايجادا والباقي يكون فيه اجسام
 ايجادا كثره موزعه من اجسام هي اجزاء النهاية وبها يتبعونها الى السكالي فاما
 اشتب الكثره وكل قوتها هي ايجادا وكثره وانته وبه في منظار قوتها من ذكر
 ما سمع به ذهني القاصر او لا ثم يذكر ما طوت به في كتب القوم عالم من بايدي طلي عن
 وهو اب وشر ك ما عدا ذلك لخلوها عن الاضافه والعام مقبول لا بد لكثره من ايجاد
 الله الانتهاء الى ايجاد حقيقه لانا اذ قمنا الخط على تلك الكثره وقطعنا
 عن الاضافات العارضة لا فروعها وكل وصف عارض للوجود هو كثره في هذا
 من اي شئ تتركب ويقوم فلهذا هناك ايجادا حقيقه تقوم بها الكثره في هذا
 التي هي من الاشكال والورقيه والغيره اخرى ان الايجاد الاضافه انما ياتى بها كثره
 اضافه واما الكثره الحقيقه فلهذا فيها من الايجاد الحقيقه لان الكثره الحقيقه منفرده
 عروس الاضافات ولا يسل قطع النظر عن الاضافات الذي
 الاضافه مقومه لكثره الحقيقه لا بد منها من ايجاد حقيقه نالها حقيقه
 ثم بعض بعض من تلك الكثره يعرض نوع من الوحدة فيها فها كثره هي ايجاد
 الكثره الحقيقه ثم نوع بلا حث يفي كافي كثره الابدان فان الكثره الحقيقه كثره
 الغفار والصنور والغفار والصنور ايجادا حقيقه فها كثره الكثره ثم عرض مجموع الغفار
 صورة الحقيقه والمجموع ايجادا حقيقه فها كثره الحقيقه مع نوع الصور عرض كل منها يكون

سها يكون واحد فالف منها كثره احادها الجسم والذم والعظم الخ ولك كثره
اقل من تلك الكثره الحقيقيه ثم مجموع مجموع عن هذه الاحاد صوره متناسله
صار ابدنا محدث كثره اخرى هي كثره الابدان وكذا الحال في كثره والى حاله
لا بد في كل كثره من احاد حسيه فالكثره الحقيقيه لا بد فيه من احاد حقيقيه ^{الثنيه}
عليه ما قلنا فافهم قال الصاعد سماء والتدقيق السيد الزاهد رحمه الله تعالى المركب ايجازي
لما يولد من الجزء الصوري البسيط حسب الخارج والالم يمكن للمركب فعلية اصله
اذا فرض فعلية هذا الجزء الصوري اخصر صوري اخر كان فعلية المركب في ^{الواقع} هذه
الجزء الصوري لا يابد ^{ارفع} ثم اذا فرض له جزء كان فعلية المركب هذا الجزء الصوري
بالا ولين فلو لم يكن الا جزاء للصورة منه لا الجزء الذي فعلية فيه لم يكن للمركب
وجود عليه ان عانه بالزم من ان المركبات الحقيقيه شتمه على الجزء الصوري
لا بد فيها من واحد حقيقي هي الا جزاء للصورة والجسم مخير ان يكون عند النظام ^{الاول}
متناجبال الزلا وينفع بان الكا المهيأت الحقيقيه في الاجسام كما يكون مكافئه
واذا كانت في الاجسام حتمه حقيقيه فغدا سيكون افراده الصوره باطلا احاد ^{حقيقيه}
فغدا سيكون في الجسم احاد حقيقيه والذ كان للجزء الصوري ايضا افراده ^{حقيقيه}
فقد يكون للجزء الصوري فعلية فيه اي لا جزاء صوري اخر ونحن نقول لم لا يجوز ان يكون
الجزء الصوري بسيطا لا جزاء له اصلا لا باعتبار نفسه ولا من جهة محله ويكون حلولها
الاجسام لحلول الصوره والركنه في الجسم المتمتع من دون حلول في العاصم على ما رآه

لا ينضم من تركيب الجسم من الاجزاء الغير المتشابهة بالثبوت في الصورة فيقال اذا
 كلاً ما افترق نقول ان محصل كلام ذلك الخارج ان الجزء الصوري بسيط لا يبعد ابو الفتح
 المركب فهو مركب لوقوف ثبوت المركب على خيرة الصوري وهو مع كون فعلية هذا الجزء
 لا بالجزء الصوري الاول فقط ثم تركب من جزء صوري ابو لوقوف المركب عليه فتدور
 فيكون اولى غير المتشابهة لم يكن للمركب فعلية لان الغدوم سلسله الاجزاء الصورية باسرها حادثة
 مساو كل منها الى الوجب بالذات لا بالذات ولا بالوسط لان في كل مركب
 صورته يمكن مثل الاول حاية الغدوم اذا جاز الغدوم على الاجزاء الصورية باسرها
 عدم المركب باعدادها وان لم تخترع مع بقائها فلم لا يكون فلو وجد فله يكون له فعلية
 وهذا العينة حادثة في كل مركب من الاجزاء الغير المتشابهة كسب لا ينبغي بل اعادة في الغدوم
 يمكن افراده صورته لان فعلية المركب متوقف على افراده فعلية افراده على افراده افراده فلم
 منه سلسله على المركب بالوجب بالذات تسجل مع بعضها باحاطة فجزء الغدوم
 كل من افراده باسرها فجزء الغدوم على المركب فلم كسب فله هو فعلية المركب من افراده
 الغير المتشابهة بحيث لا ينفصل الا بالاحاطة الحقيقية واما اذا كان المركب
 شبه فله بفرم هذه الاستحالة لان فعلية ح لوقوف على الاحاد ويكون هي درجته باسرها
 الجامد التام الوجب بالذات بسيط او غير وسط فله يمنع فعلية المركب فبيان ان
 كل كسبه ولو غير متشابهة كسب منها بالاحاطة الحقيقية وانما خص ذلك المعرج سماه المركب
 الكلام بالجزء الصوري مع عموم مانه لان المقصود حيث اورده هذا الكلام ثابت الا انها في الاجزاء

الانتهاء في الافراد الصورية لانه في حدود تمام الطال فيه الوجود والوجودات بين
جنس او كالجنس ثانياً بكون كل موجود جزء من افراده غير متساوية لان افراده
الوجود قد يبدل من جزء اخر وكذا الكلام فيه فالوجود جزء مشترك واحد والكثر في الجزء
لذلك المختص وهو الجزء الصوري فمماثل من الالفاظ فانه قد غلط في تقرير كلمة هذا
من ان ثمة الهم بالبيان كالفصل المحقق ملك الالدين في عمودان مقصوده ان المركب
فعليه بالجزء وحين ان يكون بسيطاً ولا يشمل على مادة وصورة فلا يخالف به الا في
لصورته لان الماخر به ساني اوطا والعندية فيهما القوة والاستعداد والفعلية في الكلام
صورة الصورة مخففة لانها الى جزء صوري بسيط يكون به الفعلية وبذلك المقصود
بما وزعته حتى قال بعض الاعاظم في العدة الواسعة ان كلمة هذا معنى على امور ثلاثة
انما يتركب من الجنس والفصل فيكون باخذها لتبطل المادة وصورة النيات ان يتركب
بالفصل كسب ان لا يكون مشتملاً على شئ ماله القوة ولو كانت تلك القوة لا مخرجه
الشئ والاثبات ان كل جزء مادي كسب ان يكون له امكان استعدادي حتى يكون شيئاً
بجمله الفصل كذا في موضع مع ان المادة الماخوذة في تركيب المهيمنة عن المادة والصورة
معها ان شئ يشتمل المركبات العنصرية والمادة الحادثة للاستعداد عندهم وكل من المكون
غرسيم عند الحكم انتهى وانت لا تحفي عليك بانثوث من قبل ان هذا الاشكال انما هو
ما يقصود الا على ما قصد السيد الفارح سموات التدقيق ثم قول هذا اعظم المحقق حتى يشتمل المركبات
العنصرية لتبشر لصحة تركيب العوض من المادة والصورة وهو خالف في طلب النعم في شرح

ان القسمة قد احرزوا على ان الهيئات الوضعية لا يتركب مما يشبه الجنس والصورة
فما لم نعلم اذ عي ذلك المخرج المفردة في وجوب انهما واثنته الى ما لا ينقسم حيث حال
واليض على ذلك التقدير لا يكون في التركيب جزء بالقوة بل يكون جميع الاجزاء بالفعل كقول
جزء منه لا قبل القسمة اراد بقوله لا ينقسم انه لا تقبل قسمة المهيبة الى الاجزاء الدائبات
او اعم من القسمة لا الدائبات والقسمة الى الاجزاء المقدره لان كل واحد منها كان جزءا
من اجل على الجوهرة وقد بعد عن النقطة بعد عن وعاصدة انه اذا كان جميع اجزاء
الاجزاء دلت على جزء عاصدة بالفعل فاذا لاحظنا القسمة في خطه اجمالية من
دون ذلك يراها يحكم قطعا بانها احوال حقيقة لا في خطه الاضافات في التقيد
انما هي ان يكون مكافئة فانهم لم يخرجوا الاسرار الاربعة الى قدس سره ^{كهن} ^{مستحق}
سريفت في ابيات الاحوال الحقيقة في اجزاء الجسم وهو ان تركيب الجسم بالفعل
بناس الاجزاء بعضها مع بعض ولا يمكن تماسها الا بعد تماثلها على احوال حقيقة ^{والله}
نفسا بعض مما فالتماس الحقيقة للجزء القريب لتمامه وذلك بالجزء و اجزاء بعضها
بناس فيه القريب وهو ان يفرزوا اجزاء ويكيدوا فلا يوجد هناك ما يكون مما اودع
حتى يكون تماسه حجم فهو كان اجزاء غير متماثلة من دون احوال حقيقة ^{بناس}
اصلا فلا كيف حجم وقد كان الكلام في الاجزاء الجسم فلا بد منها من اجزاء متماثلة
بجانب الجسم تماس بعضها مع بعض ثم المصطلح في النظام القول بالجزء الذي لا يخرج فانهم
وقد استدللوا على البطلان بانه يعني بعد ذلك الجزء الذي لا يخرج ^{على} ^{سطر} ^{الوجوب} ^{بالله} ^{الدلالة}

بقيّة الدالة على استحالة وقد يستدل بالبطلان من جهة بوجه آخر فالبطلان أولاً
بالبطلان كلية باقيات لتقبضه هو ان بعض الاجسام ليس ركباً من الاجزاء الغير المتناهية
واماناً بالبطلان من جهة الكلية فاذن ان هذا هو مناهي اجزاء لا تجري بركب
اقل الاجسام التمامية على ما هو ارجح الجبائي بان يوضع جزءان وتجنبا لجزءان وتكون
اربعة او من الستة على ما يراه العرف بان يوضع جزءان وتجب احداهما جزءاً
ثلاثة او من الاربعة على ما هو خفاهم بان يوضع جزءان وتجب احداهما جزءاً
جزءاً ثم يعميم تناسلي الاجزاء في جميع الاجسام اه لعلك تقول لا حاجة
على اثبات لزوم الجزء الذي لا يجري لم لا يقدّر ابتداء ان اجسام اجسام متناهية
وبراهين السلس فثبت الجسم الى الجسم كثبت الاجزاء الى الاجزاء لان الجسم زوا
الزوا وبعض مقصاتها دلتها التحمين ستة منها لا منها فثبت الاجزاء
يكون لك فثبت تناسلي الاجزاء في كل جسم والا لكان نسبة منها الى منها
سنة عشرتها الى عشرتها ههنا فيقول لا يصح دعوي ان زباده الاجزاء بركب
كجسده من الزوا والجزء لان الاجزاء لا يكون متنافسة فلهذا بركبها الجسم
الاجزاء كما لا يخفى فلهذا لم نوافق نسبة التحمين ستة الاجزاء نعم بطريقنا
بعد لزوم الجزء الذي لا يجري على اثبات جسم منها فانه هم الدليل برونه
الدعوى ان زوا واد الزاوة على الزاوة لفصلها لافضلها مستأوى
فثبتاوى زواياها وكل منها حاوة فاذا كانت السان لان صا الزاوة التي منها فائنة

وبصر المثلث متساوي الساقين فقط ويرتد الوتر ايضا هناك - ازدياد الزاوية
 القائمة على الحادين بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان الزاوية القائمة ضعف الحادة
 والوتر ليس ضعفه والاساوي الضلعين وقد احاله الحاربي ويرد عليه درودا طارفا
 ان ازدياد الزاوية على الزاوية انما يجمع القصاص ليك الزاوية قائمة
 القائمة لان المثلث المتساوي الاضلاع زواياها متساوية ولها مقدار ثابت
 عند حدوث قائمة بكل منها مثلث قائمة والان صار نصف القائمة لان
 الزاوية صارت قائمة فالباقيان مقدار قائمة واهما متساويان ^{بالمساوية}
 بينهما نصف قائمة فاذا زادت احدى الزاويتين فقد نقصت الاخرى فاليكون
 المثلث محفوظا ولو حال ازدياد القائمة الحاصلة على ما كانت قبل بحسب ازدياد الوتر
 الحاصلة على الساقين اعني احدى الساقين مع ان القائمة ليست محفوظة لان
 القائمة القائمة بالاصول بقية القائمة الى اليمين ليست القائمة القائمة
 لا وتر الاصل القائمة بالاشبهين بل القائمة القائمة الية صار كما كان لا يتبدل
 وجهه ولم يرد ما ذكر لكن يرد ما ذكر لكن يرد على هذا الاستناد الى القدر السليم ان ازدياد
 الزاوية على الزاوية الاصل وعلى الزاوية الحادة لان حجب زوايا الوتر وانما هو
 ازدياد الزاوية بحسب ازدياد الوتر ممنوع فافهم بل ذلك مع تعاطف الخطين
 اه فلك نشارة الى ازدياد الوتر يعني ان ازدياد الوتر على الوتر مع تعاطف الخطين
 المحيطين بالزاوية اعني الساقين لانه اذا حركت اساقا فان في الاضلاع ازدياد الوتر

ارزاد الوتر وعظم انسان فخال في هذا السجل فالوتر مع العظام نسبة
 وتر الى وده نسبة التقاطعة اليها ولا ساطعها الخارجي فخال لكن هذا لا يخلو
 التصور لان ههنا صور من احدها ان يكون انسان في الانواع مع استوار
 في مقعر فخ يدرم تعاطم السابقين كما يشهد به القوس الصحيح والاذى ان ينقل الوتر
 لا يدخل المثلث المفروض فخ لا تعاطم للساقين وطوره هكذا فالوتر لا يكون
 فذكر هذا واذ كان شي على السند الاخر فان كان بالمتع كما
 من طلبة في راجع عن قانون التوجه وان كان بالابطال فلا يجد
 ههنا التيقن على ما باصوره لا الحوز عن اصل المتع حتى يرد ما
 وعن القائل بانه آه يعني ان طلبة بعد الزام مركب الجسم من الاجزاء التي لا
 مندرج يكون له عادة مركب يريه ما ودر المقدور ونقص ما ساقه يكون
 المقدور لا المقدور نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء يدر وبعد الزام الجزء لا حاجة
 الى اعتبار نسبة بين الجسم المتناهي الاجزاء وجم الاجسام الاخرى كفى في المطلوب
 اعتبار نسبة بين الجسم مطلقا من دون تقييد متناهي الاجزاء الى اجسام سائر الاجسام
 ونسبة الاجزاء الى الاجزاء كما تارت الاشارة اليه من قبل ذلك ان تحت
 تناسب الشئين ونقول ان ازداو الجسم لما كان حب ازداو الاجزاء والورد
 منها بقدر المجموع فكلما ازداو عدد الاجزاء ازداو الجسم وكلما نقص السقف فالوتر يكون
 الاجزاء متناهية والكان الاجسام غير متناهية وهو بطم وبيان متناهي الاجزاء

فانهم يفعلون انهم لا يمكن ان لا يحلوا آه المناظرة على
الذي في الشرح انهم في الشرح اشارات لطوسي واما في الشرح فلم يذكر حدث
انهم عدم مشابهي الاحكام والبطون فيه بغير المناظرة بوجه او كما يشتهر الله ان الله
لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن جزء آه من الذين انهم كون
زمان القطع غير متناه لا دخل فيه لكون احواله المحرك غير متناه لان خروج كل جزء
عن غيره وادخل جزءا غيره فيه يكون معا فلا يستدعي عدم مشابهي الاخرين زمانا
وفي ادب انهم قد ما وجدنا في هذا القول بان الصيغة قد عطف على ما قبله لان
اخرها المسافة غير متناهية ولا في زمان متناه تقطعها واحدا ان لا تقطع مسافة
مساوية ما ابدوا في الشرح انهم قد خرجوا من ان لا يمكن ان يكون سبيل
العدد مسافة بطي الحركة لانه لا يمكن ان لا تقطع مسافة بين السبيل بطيها احواله
متناهية ولا يمكن قطعها الا في زمان غير متناه وهذا ان المتكلمين خرجوا منهم الاول
في قدماهم والاشياء في متناهيهم ولعل ادوا بالمتناهي النظام والعقد اعلم بمراد
فان يكتبوا القول بالبطون لم يمكن الخطوة لانه انهم ان يقولوا ان
جاء المتناهية متناهية عنهم من احواله غير متناهية بالبعيد كذلك اللازم المتناهية
متناهية عنهم من احواله غير متناهية فالمتناهية المتناهي المقدر بغير المتناهية الاخر
يكون مقطوعة في زمان متناهي المقدر غير متناهي الاخر كذا قال الحاكم قال المحقق
الدواني ان الزمان ما كان محدثا على التدرج بان يحدث بغير متناهي كذا قال

ثم يحدث خبر اخر فلهذا لا يكون الا خبر اوله من غير ان يكون له خبر اخر لان
المسألة الثانية لان الاخبار بها غير متناهية ومنه ان محب خبره لان محب خبره انما
انما وقعوا فيما وقعوا المار او اوله فلهذا الخبر غير متناهية مع عدم فهم من القوة والفعل
اسالف الاجسام من اجزاء متناهية ومنه الموت بعينه موجوده في الحركات والذرات
فثبت ما فيها عندهم من الاجزاء الغير المتناهية ثم محط هذه الاخبار عندهم بعينه
الاخبار التي هي بالقوة عند اصحاب الاتصال والافراق احد لا بالقوة والفعل كما
بمقتضى الحركات والذرات اول خبر من اجزائها التي بالقوة لا يكون له خبر اخر
فما التي بالقوة عندهم من اجزاء غير متناهية من كونها تدرك الوجود ومن لا يكون
في الحدوث اول خبر يثبت منه حدوث ثم انه ليس اشنع من الطفرة الثانية فانه
قائل فيه فانه بعد موضع مايل فانه من ادخل الاخبار آه والندخل في
اهم لان الكلام في الاخبار المقدرة وما يكون اليه الله انهم انما وقعوا في
الارابي ما روي ان الاسم لا يكون الا اجزاء موجودة بالفضل مع منافع التركيب
الجوهر القوة ومن المبين ان الاخبار المقدرة لا يكون اليها الاسم بل الاسم
انما يكون للاجزاء متناهية في الخبر والندخل فيقول الاخبار المتناهية في الوجود
متناهية في التركيب من الجوهر القوة المتناهية وهو صنف عندهم فلهذا لا يكون له
متناهية عندهم فلهذا عدم ما في المقدرة مثل تنفع القول بالندخل في وقع لزوم متناهية
عدم التساوي بل سبيل الذراع لهم ثبت بعدم إعادة الاخبار المتناقضة عدم التساوي

كما قد علمت روح يرفع بان عدم ما هي الا جزاء يستدعي احاداً غير متساوية
غير قابلة للتقسيم اصله لا بالقول ولا بالقوة كما قد علمت هذه الاجزاء جوداً حرة
غير متساوية فليس من اجتماعها عدم تساوي المقدرة لانها اجزاء مقدارية غير متساوية
الجمع وتقتضى بانها هي مساوية في مقدارها من المقدرة على سبيل ما بعد
الوحد للعدد والعارض للجزء فاذا كانت الاجزاء غير متساوية وجب عدم تساوي
الجمعة فانهم ان احباب النظام الزمر الاحباب تساوي الاجزاء التي في كل
انهم في هذه اللغات الطفرة حيث قال الشيخ فيه واورد من شبهة فيقول
لذلك متساوية في دور الدائرة القوسية من طرف الرجي والدائرة من الاخرى
من طرف المركز وذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي
عند الوسط على السواء لقطعاً مسافة واحدة وحال ان يسكن عند الوسط
مستقل فليس بعضه فسان ان الذي في الوسط يتحرك قبل طفرانه مع ان
الذي عند الطرف يتحرك ويظهر اكثر حتى يكمل في العدة اكثر من الذي في الوسط
ثم بين انهم السكتات والركب والوردية وليعلم انه يكثر من السكتات
الحجج في ذلك انه انما تصور كنه ملحق طرفه الذي على الجدران وطرفه الذي على الارض
بحيث يقع وتر الزاوية حافته من الجدران وسط الارض ويكون من الجدران ما بين
موضع ملحقه الحجج والجدران ما بين طرفه الملحق للزاوية اقص ما بين موضع ملحقه
للارض وذلك الطرف فاذا وجد الحجج قدره من طرفه الذي على الارض فاما ان تحرفه الى

طرفه الاعلى الى الاسفل بقدر جزء ومكدر اواصل او يمكن لا يسجل الى الاول
 او يلزم ح ان يكون اجزاء النضج من الجذر كاجزاء ما بين الحركة الى منها اليك
 ينطبق الجذر على النضج على الارض فيلزم مساواة القوة للنضجين وموطلد الحمار
 ولا الى الثاني ولا يقسم الجزء ضعيفين الثالث ولا يمكن الا بان نبعاك النضج ويتركبه
 حتى يمكن طرفه الاعلى ويحرك طرفه الاسفل فانهم مما يلزم هو لا يكون المتحرك
 في الحق السريع والبطي آه ويلزم انهم يكون المتحرك فيما اذا حركه على جسم متحرك
 بالهتة واصله فالجسم النقصاني يكون متحركاً بحركة نفسه بانزلات وبحركة ما هي عليه
 فيكون حركته اربعة على الحركة التي في المتحرك بحركة نفسه فافزاجها كما في القوة
 من نقطة هي مبداء حركتها في القوة في المتحرك بحركة نفسه فافزاجها كما في القوة
 وفي القوة في من نقطة هي مبداء حركتها ان كان جزءاً ايضاً فله من مساواة قطع
 التي في القوة في من نقطة هي مبداء حركتها وان بعد التي في اقل منه نرم الاقسام فيهم ان يكون
 القوة في من نقطة هي مبداء حركتها ان بعد التي في اقل منه نرم الاقسام فيهم ان يكون
 الذي هو التي في مبداء حركتها في ذلك فحين نقول لا يتغير سكان التي في لان القوة في
 يحرك ما يدرت وبالعرض حركتها عند حركتها في القوة في من نقطة هي مبداء حركتها
 بعد القوة في من المبداء بقدر جزء وعند حركتها في القوة في اقل من الجزء ضرورة
 بل الذي يتغير يمكن القوة في عند حركتها في القوة في اقل من الجزء ضرورة
 حتى اذا حركها التي في مبداء حركتها في القوة في اقل من الجزء ضرورة

جزء آخر ويمكن المحنة التي يكون بعد الفوقاني عن المبدأ وضعف بعد النقص
 ويمكن في الفلك يكون المحيط لمحرك في حركته قدر انهم يحرك المحيط وفيه انهم
 في الفلك يكون المحيط والمحاط جميعا كما عرفت في الفوقاني والنقصان فيهم ليس من
 باسبرغ ولم يعلموا انه اذا كان زمان التفلك والسكون زمان زيادة حركته
 الطوق وحركته السبع فيكون نسبتها بقدر نسبتة زيادة اجزاء مسافة دائرة الطوق
 مسافة السبع فيكون اجزاء دائرة الطوق مسافة السبع فانه يكون اجزاء
 اكثر من المركز مسافة البطي عشرة فالتفلك يكون بقدر زمان حركته دائرة
 الطوق والسبع تسعون خربا والصلوق والحركة يكون بقدر زمان حركته عشرة اجزاء
 في نسبتة زمان التفلك في الرجي في زمان الصلوق تسعين في الغيرة وكذا
 نسبتة زمان التفلك يكون البطي في زمان حركته فيكون زمان التفلك
 اكثر من زمان الصلوق في الحركة فيفي ان لا يرى بالصلوق والسكون ولا دخل من
 يرى التفلك والسكون في زمانها والصلوق والحركة في زمانها انهم ليس
 ارادة وعدوها اي قدره العمل لان قدرته تعمل على مستقبلات ونفع الامور
 المحسنة فيسنة لم حركت بان يرى الحركة والصلوق ولا يرى السكون والحركة
 حركت فيسنة فان لا ترى حركات الكواكب مع كونها متحركة باسرع الحركات الموجودة
 في العالم وسنة لقوت موضع الاخذ في الكثرة في حركته عطار والدي تحلية الجوف
 وكثرت الفلسفة في تصويرها واذا قالوا ان هذا ينبغي لاحد ان يسلك معهم نعم قدرته

بأنهم نعم قوتهم نعم هذا ولم يردوا ان كان لخلق الصورة والارادة بانظر الى ذوات
والا ترفع الامان على المحسوسات ولا يمكن الحكم بمخاطبة من الحكم في المحسوسات
بعد اعادة المحسوس العلم فانهم لا يخفى ومنه انه ان اراد المكان ^{الغشية}
بانظر قوته القاسم ومنه المحسوس موزع القسمة في ذلك فالملذمة ^{منوعة} ان
اراد الامكان بانظر الى جسمه الحسية واكرم يمكن بانظر الى الامور التي تقع ^{والغشية} اللذمة
فالملذمة مسلمة وبطلان اللذمة ثم قال اشعوبها غشية ادم الارض من ق ^{الجزء} ام الحزوة
فلنسميهم وجود الجزء ومنع ذلك الحكم بان الحزوة تنقسم اجزاء ما يرى ما خفى لا
تخرج في صفها بحيث يكون عدد الموجود منها في الحزوة غشية الارض كلها ^{نظمت} بكونها
عليها واحدة واحدة فما كان مدرجا وان هذا حق او باطل غشية يكون في الحزوة
من الاجزاء التي لا تخرج ما يبلغ كثرته ان يعيش صفو الارض كلها لو سيطرت ^{عليها}
واحدة واحدة ومن عرف لغز الجزء الذي لا تخرج حتى لو كانت بذلك الجسم
هو اول جسم مركب منها يشمل على العدد المتحاج اليه في غشية الارض بل يكون
اكثرهم اذ قيل ان اجزاء الحزوة غشية الارض شئ عر الغيب والماخوذ الغفل بان هذا
ممتنع فامر غزموثوق به فالذي لا يكون من الاستحالة مع فرض تناسل الانعام فكيف
نؤمن باستحالة استحالة لا تناسل الانعام والجواب ان المتحرك لا يصف اية
الحركة آه فيه ان عدم وجود افراد الانبياء وعدم التعاقب للتحريك في الخارج لا يضر
المسئل بل تناسل تلك الافراد كاف لان الانصاف بها يس كائنات الانواع بل

ففي بعض هذه الحركات السريعة والفرار والحكم بان المتحرك في زمانه لا يكون
صادق ولا سلك ان لا يكون له سر في فضاء بين الوصول الى الحد بل ان
ثم الوصول الى الحد ليس في فضاء بسيط وقد يقر بان الفرار والانه غير موجود ولا يصل
بها بل انها افرار فانه لکن الفرار والمانه التي ليس بها الكبر للسطح اصف فلهذا يلزم
الحق في هذا ايضا بخلاف المنة يجب ان لا يفرار التي بين الانبات زمانه
والكبر في السبع ممانى البطن لکن الفرار وشعافه قطعاً فالفرار الذي به الوصول
الى الحد الذي كان السطح في السابق في التحقيق والدارم لبطقة وما دام
الفرار الذي به السطح في السابق في التحقيق في الفرار منه ففصل في الحد
فالسبع لا يصل السطح الى الحد لکن السطح في الفرار منه في يصل في الحد في زمان
صعوده بصف السطح في الفرار منه في لا يصل في الحد في زمانه في كل زمانه
من المسافة المقطوعة للسطح لا يقطع السبع في زمانه لان زمانه في السبع اذ لم
دون خط فيكون قطعاً في كل فرار منه قطعاً من المسافة حتى يبقى الزمان واصل في
جنت سبعة فما بالفرار فيها بين الحركتين السطحي والسطحي ان هذا صحيح لکن
فقد دخل على شي بين فضائيات السطح كما لا يخفى ومنها انه اذا حدث الكثرة
على بسيط سواء حال الشئ في الزمان في فصل ايات السكون بين الحركتين لا يخلو
من الكثرة والصفحة فلهذا لا يكون في السكون بين الكثرة والصفحة فلهذا لا يكون
فيها ملاءم فالحال كما لا يخفى ذلك الملاءم في الصفح وهو بسيط وسطح في

مسطح و سطح اخر يمتد في نقيص الكرة ولم يحرك السكون في وجهه لنقطته غربته من جسم اخر
 حان للنقطه ان تتبع انما في السطح البسيط وضع متغير عن السكون من ذلك السطح ^{او}
 كان كذلك لم يصح مما منه من الكرة وبين الصفيحة بالنقطه وخرج من هذا الجواب عن
 الشبهة متبع لما كان ملاقاه الكرة السطح المستوي اصدد في الان ولا في الزوايا كيف
 ولابد من حائل بين الكرة السطح والصفحة ولا معنى للملاقاه مع الحثوله الا بان شغل كل
 قدر انما في حال السكون ذلك معذور بالنقطه او لا قدر في الجسم يكون مساويا لنقطته ^{التي}
 يكون ذلك المقدر بالنقطه ^{التي} في الجسم يكون مساويا مستفورا قابلا للتقسيم
 الخمد وما ذكره الشيخ في استحالة ملاقاه الكرة البسيط المستوي بعينه بل على ما يشره
 الكثر من سببها الظاهر من ان ملاقات السطوح الظاهرة من الكرة لا يكون الا ^{بمقتضى}
 وذا غير ممكن لانه لا بد من الحثوله كما عرفت في لوصورت الشبهة بان كرة اذا كانت
 كرة اخرى في انساها حركتها يكون ملاقات خط مستقيم منها بحسب مستد من النقطه
 بعد نقطه يكون الجواب عنها متبع اما كان ملاقات الكرات اسطوحها الظاهرة فافهم ما ذكره
 الامام على شرح بان ما ذكره لتمام ملاقات اوجات الجوزيل سطوح ممتدات محيطها ^{سطوح}
 لان ذلك يمنع الملاقاه ويقول ان اتحان ثمانها لا يفد عند اوجها بال اشكال الميمات
 سق عند الاوجات ويكون حائله ونخالقه اهل البهت لا يصير لانهم يقسمون على ذلك بانما ^{طاولوا}
 فملك رجاء بالغيب فان صحت قول الرصد على ذلك قلت ما دل ولا شبهة فيكون كان
 اشكال الميمات عند الاوج في غاية الرقة فلا يدركها الرصد كما لم يدرك اوتيه اصدد

ان ينظر فيها وفي تلك الشمس كذا قال الفاضل الجوهري في الشمس السابعة ^{ووضع}
 لها اه اجاب الشرح او لا يمنع وجود الكثرة حيث قال والاحدث بالادوية السطح واليد
 فانه لا يدري بل كان ان يوجد كره على هذه البصيرة في الوجود وفي التوهم فقط على ان يكون
 عليه التعليمات ولا يدري انه ان كان في الوجود ولا في الوجود بل في الوجود على ما
 تدبره عليه وارجاب ثانيا بما هو مذکور حصله في الشرح وحاصل الجواب الاول ان الكرات انما
 وجدت في السماوات ولا يمكن تدبرها على السطح واما في غيرنا فلم يثبت وجود كره
 حقيقيه بانيه على الكثرة في نفسه بل يثبت من اثباتها ثم لا بد ايضا لوجود الكثرة امكان
 تدبرها فاقبل منه فانه موضع مائل ثم ان هذا الجواب غر فاعل مادة الشبهة فان ^{المتكبر}
 انه لو ثبت كره جسم ^{من الكثرة} مسطح على نقط وجود لقاط متساوية سواء كان ذلك جسم على
 سطح مسطح او كره على سطح كره او مخروطي متحرك كما يكون رسمه ملائقا او جسيما منفصلا
 بحيث يند في نقطة هي الملتقى خطي الزاوية لا يحصى منع وجود الكثرة شيئا وانما يجد
 موضع وجوده الاجسام او حركاتها على هذه الخطوط وهو كما مر فاحشة فانهم ^{ففي}
 من الانبات آه يعني لو قال المستدل ان ملاقات الكثرة في كل ان بالنقط والانت
 متناهية غير متناهية على البقاع بحال ان الانبات غير متناهية البقاع كالنقط فلو صح الاستدلال
 بتالي الانبات على تالي بل يشبه المصادرة على المظن فان تالي الانبات متناهية للنجوم
 تالي النقط في علم التسلیم والجماد والنفار على ما مر فلا بد ان الاستدلال بتالي الانبات على
 تالي النقط استدلال باحد المتكبرين على الآخر وليس استدلالا بما يوقف عليه في علم ^{الدور}

علمه عليه حتى يزوم الدور والفرس على ارادة شمس الدور قوله لان الشارح فيها كما
في السقط فافهم فلهذا لما وقع الاعتراف منه انه اعلم ان المستعمل لما استدل بان
مدافاة الكرة السطح المستوي لا يكون الا بقطبها نقطه بعد نقطه اجاب صاحب الجواب
منع ذلك ولما لم يكن بهذا المنع وصل نحو كان زوال المدافاة انبعاثا لا يكون عند زوال
مدافاة مدافاة اخرى ولو كان الزوال انبعاثا كان المدافاة السانئة انية الشبه والمدافاة الا
لا يكون الا بقطبها فادعي ان زوال المدافاة زمانية لمصورها بالحركة المتعدية الزمان لا
يكون بقطب فلهذا يزوم على السقاط ولزم منه ان المتعدى في هذا الزمان بخطه لما كان المستعمل
يرجع ويقول زوال المدافاة حادث فلهذا من اول ان الحادث فيكون المتعدى في هذا
لان بالقطب فزوم على السقاط اجاب بقوله ولما استحال الجزء الذي لا يخفى انه يعني
لما استحال الجزء الذي لا يخفى عنه لا يكون زوال الانطباق اول بل حدوثه يكون
زمان الحركة من دون انطباق عليه وللهذا في صاحب محور شي حيث اتى في الجوابانية
طريق الاستعانة لانتظام حجة ولا يرد عليه ما اورد الشرفا فاما اختيار الحال في ذلك
البرهان المتعدى وان ذلك المتعدى بالخط المستدير من الكرة للخط المستقيم من السطح
الامس وذلك لازم من كلامه حيث منع المتعدى السقطي ولزم انطباق المستدير على
المستقيم سلمه واستحالته ممنوعة في المتعدى الزمان في صاحب الحركة المتدري كما قوله
فلم من منع الا بالاطلاع على الحق الذي ذكرنا فلهذا انه منع لاعتائه فيه فان جواب صاحب
الحوار شي هو عيبه بجواب المذكور في الشرح الا ان كلام صاحب محور شي يشمل على غيره حدها

الشرح لمجواب فاعلم وانتم الانصاف في النفاذ بين البطلان قد عرفت بقر
كلام صاحب الجواهر وانتم النفاذ كما قدمتم في الشيخ فله وجهان ^{في هذا المقام}
الكرة من جسم ثقيل لان الكرة يابى عن ملاقات الصفحة المأجور استحالة فلهذا
الاستيعا في مقابلة فاعلم والسلك في التقطع لا يكون الا في ان الاول
لقد قد تم حذف المفروض لان المفروض ان السلك في زمان وقد صار انما واما
نقل الكلام من ان وقت المدة فاعلم لان هذا لان إعادة الشقوق في الزمان
بين هذين الامرين فانما يلزم منه عدم تباين النفاذات النقطية التي بينهما ان
ولا خلف فيه بل يوجد لان هذا من جهة المحجب فانهم ^{فيما ان السلك قد تجاوز النقط}
انه هذا ظاهر البرود على صاحب الجواهر في الان لكان ليس مقصوده رفع الاستحالة
بل مقصوده عدم تماثل النقط لان هذا استدلال من جهة المكملين بقول صاحب
الجواهر ان مقدمات دليلكم لو تمت وسلمت لا يلزم مطلوبكم وهو تركب جسم ^{في المقام}
من اجزائه لا يتوحد بل غايته ما زلتم منها الملاقات بمقطعة متوحدته ثم عند ذلك ما بمقطعة متوحدته
ولا يلزم منه تركب بخطيل يجوز ان يكون مفقودا ويكون جسمه الى انما كما نرى في محله
ابن عبد الكريم بسبب تباين وجهه بن ذكره لا ارزى وكذا المات في عالي آيات روح
ما دور الشرف فاعلم لعدم الخزم يكون مقصوده هذا لا يجوز ان يكون مقصوده رفع الاستحالة فانه
تأمل ولما سباني حيث ما تمام عليه البرهان من ان المحذورات كسب الزمان ^{في المقام}
النفذ سفر ان الزمان دافيه كلها موجودات في دعاء الله سبحانه معبودة ومرتبة غير متقدرة ^{في المقام}
المتموحدية الغير المتماثلة ايضا موجودة فيه غير منها لكن على النحو الذي توهم في الخط او لوضعه فيها

او لو وجد فيه نفاً قسماً او معاً فلا يستحال في اجتماع النقط في الزمان بل يجوز ان يكون
 لكن وجود النقط في الحقيقة العسالي بحيث لا يكون منها خط فاصل في الزمان بل في المكان
 لان الزمان وعاء للمكانات لا يستحدث وقوله مجمعة في الواقع على مقتضى التماز
 اشارة الى هذا التخصيص فلان تجاور الاناث الازمنة لها اي ان وجود
 السد في سقطة بعد لقطه والكان بان يعدم الاولي ويحدث الثانية لزوم نفس الاناث
 فيكون تركيب الزمان من اناث غير مجمعة ولا يدعي بينها اجتماع الاخرى حتى لا يعدم
 ثم لو وجد اصل النفاً هناك لم يرد فيه في الكلام وتوقفه في الفسحة في المكانة وطلبه
 بالبطاني الزمان على الحركة المنطقية على السادة فاصل وجوابه باختلاف الشئون
 الاول اعلم ان ثمة شبهات متعارفة لما خذ منها على الفصل الخمس هو ما ذكره ان يمكن
 خروج من الالفات اما ثمة او غير ثمة في الزمان بطانية في زمان مكان النفاً
 النفاً ثمة في المكان محال منها على قول المكابرين ثمة بطانية مطلقاً ان معلوماً
 الباري اما ثمة في الزمان او غير ثمة في الزمان عن الجاهل الزايد على هذا القول نعم البعد
 ذلك علواً كسر او ما عرث ثمة في زمان مكان وجود غير ثمة في الزمان ويجاب عن الاستدلال
 صاحب الفات بما حصره كونه في الخارج لكن لا يحسن على المعقولات انه غير منطبق على قانون
 التوجيه لان محال ثمة في الزمان او غير ثمة في الزمان المحلثة كلها بحيث لا ثمة عنها جزء اما ثمة
 استبعاد الثمة او غير ثمة في زمان مكان النفاً ثمة في الزمان لا يمكن بعد حيل الشا
 القول بالثمة في الزمان عبر عنه الثمة بالثمة في الزمان ويجاب عن الاستدلال

لان المتناهي لا يتعدي شافية عنه الشدة وولفت لكل حجة من المتناهي ^{اللافتي}
 بعض منه ولا يصدق عليها انها كل حيث لا بد عنه شئ ^{مما} ومثلها
 هو ان جميع المفهومات بحيث لا بد عنه مفهوم فمفهوم رفعة وهو الضاد ^{في} كل
 المفهومات فهو فرد منه فالنقص نشئ صار فرد منه وشبهه افري هو ان مجموع ^{الرب}
 بحيث لا بد عنه شئ مجموعة فله شئ الى اخره ومن جملتها هذه النسبة فان
 استحال الشئ بالطرف مع ان المنته من كذب بقدرها على النسبة فهذا النوع ^{منه}
 متقارنه وما اجاب صاحب الافق المبين عن الاخره من ان هذه النسبة من حيث
 انها متعلقة بالمتشبهين المخصوص متاخره عنها ومن حيث انها شئ لا يلحق ^{من}
 المنتهين واخذه في المجموع اذا الملحوظ ان الرب بما هي لب لمن حيث خصوصية
 المنتهات وشرح الفروية لا يكون من جهة خصوص المنتهين والمتاخر عنه انما هو
 جهة التعلق بها باعتبار الخصوصية وهو مناط خصوص الفردية بقولنا من ^{بسيط} هو فهمه
 وجمعه لان محصل الشبهة ان خصوص الشئ كلها حيث لا بد عنه شئ كل مجموع كل
 الشئ اخره ولكل النقص لا اخره فله النسبة بخصوصها عين الشئ فله الشبهة
 وروى سوراه عن هذه الشبهة بمفهوم النسبة او مفهوم اخر فاهم حل الشبهة بمفهوم ^{مقدمة}
 اي ان ليس ولا يمكن للانقصات مجموع بحيث لا بد عنه شئ منها لان ^{تفقيده} الله
 يستدعي ان يكون عليه الزاوة والكلية وعدم الشدة ولا يجب ان لا يكون الزاوة فيها ^{منها}
 فله مجموع للانقصات لصدق عليه انه مجموع لا يمكن الزاوة عليه ولا بعد ذلك نقول ^{منها}

لقولنا في حل الاول ان مجموع اجزاء الجسم بحيث لا يشذ عن خبر عنوان ليس لها
 معنوي فان كل مجموع منها يصدق عليه انه يمكن الارتفاع عليه ^{المجموع} في كل مجموع
 ولا غير متناه فالتصور المذكور يظن انه يلزم في تعريف النسبة والافاضة النظامية بل حكمة
 من اجزاء الجسم يمكن وجوده كخلق الزاوية عليها مقتضى تلك الافاضة وصل التناهي
 ان مجموع معلومات الله كما حيث لا يشذ عنه معلوم لا يمكن ان يوجد لان كل حكمة
 منها ممكنة الوجود يمكن الارتفاع عليها فقد يكون ذلك المجموع متناهيًا وغير متناهٍ ^{باللخص}
 ان عنوان مجموع الافزاء بحيث لا يشذ عنه خبر عنوان مجموع معلومات الله كما حيث
 لا يشذ عنه مفهوم ليس لها معنوي يصلح للاضاف بالنهاي او لعدم التناهي وصل التناهي
 انه ان اريد ان يقتض هذا العنوان اعني مجموع المعلومات حيث لا يشذ عنه مفهوم
 فممكن لكن في الرفع ليس خبره لهذا العنوان متعدي حتى يكون مفهومًا ويكون يقتضيه
 رفعه وصل الارتفاع ان عنوان مجموع النسب بحيث لا يشذ عنه نسبة لا معنوي له حتى
 يكون له نسبة الى اجزائه والى هذه النسبة ثم الحيل المذكور وان كان مما يمكن لا
 المورد بل ان يقول ان القدرية فالمراد ان كلما يوجد في الزمان يتعاقبها ^{خاصة} لوجوده
 ومستفيدة في دعاء الدم سطوة وقطيرة ولا تجد وفيه لا تعاقب نفس ^{علاء} اللاتصية
 الدم فيقول ان جميع ارقام الجسم الممكنة في دعاء الدم التناهي متناهية فعلى الاول في
 الصفة في الدم الذي هو حاق الواقع وعلى التناهي لم ينقص النظامية في دعاء الدم ^{وذلك}
 القول في معلومات الله كما في مفهوم جميع المعلومات الممكنة في الدم ورفعه الذي هو ^{الخاصة}

القول في مجموع النسب فيكون النسبة عين المثبت فحمله ان الدهر وبناء لما يخرج
الي الوجود في شئ من حدود الزمان واخره وهذه الجدة والكانت من مبادئ
لكنها ليست بمجموع الاخرات الجسم بل بعض منها لان ما يخرج من الاسم من القوة يلا
الغيب انما هي مستعدت لان الصفات الواقعة في الزمان الماضي والذي يجمع
يكون الا الى مستعدت صالحة لان تقوم فيها النفس لا افراغها انما يلا طباعها وان
لم يوجد هذه الاخرات وملك الاخرات موجودة موجودة والمتى الذي هو المتصل من لا يلزم
المفاد النظامية لان الكثرة الموجودة في الدهر احاد مستعدت فلم يلزم الجدة الذي لا يجر
ولا وجود الكثرة بعد واصلها ملك الاخرات مساوية فلا يورث نوع الجسم الى غير النهاية
بجدة قول النظام فانه يرى جميع الاقسام موجودة بالصفات بحيث لا يورثه قسم ولا يورث
شئ من الاقسام مستعدت فليدرك الجسم من الجواهر القوة الغير المتناهية فلم يلزم عدم
تساوي حجم الجسم لكون الاخرات متساوية والواحد منها عاود الجميع نعم يلزم على من يرى
ان الاخرات العددية المتناهية ولو متناقضة لورث الحجم الغير المتساوي ان يكون الجسم
المقدر في الدهر غير متساوي المقدر لكن قد عرفت ان هذا لا يلا باطن لا يبعد ان يجعل
هذا وليد على الطلب ان رايه واما لزوم عدم التباين عند الاخرات في الدهر فينبطه برأيه فاعلم
يجوزون بتسلسل المتعاقبات الموجودة في الدهر دفعة فليدرك شئ انما هي الكلام في
هذا السجود فساد فله موضع اخر واما اسكال معلومات الدواعي الموجودة في الدهر فلا يورث
على المتكلمين لانهم لا يرون الاجتماع الدهري بل يحكمون على المتعاقبات الزمانية انها متعاقبات

اربابيه انهما متعاقبات ومرتبه ولا يمكن وجودهما في الوجود الا على وجه التقصيه
 الفلده نفسه قسم فون اجتم شهابها في وعاءه لا يذوقه وحينئذ في سلس فيه الكلام
 طويل يستغنى ان الله نعم في محله ولا يرد على الفلده نفسه ان الله نفسه المعطاه
 الغير القليه لا يستقيم على رايهم لان الله نفسه على ما يعرفون به واما الزمان فيعتمد
 واحد من الازل لا الابد موجود في نفس الامر مع نفسه فاشي شئ كما عليه بالانفسه
 هذا السكال صعب عليهم ثم اذا كان جميع الممكنات الموجوده في الوجود عالم يمكن الزاويه
 عليها فيكون قدره البار تعالى مقصوره التعلق لا يمكن ان يغلب ما يزيد عليها ولا
 استحال فوق هذا فان قلت هذا يذم على المتكلمين الجاهلان ما يوجد لوجود كليها معلومه
 عند المدخل في عدمه محله لا يمكن الزاويه عليها فيذم خوف القدره عليها فيعط
 ولا يمكن ان يجعل القدره بما عدا هذه الجمله قلت كل محله يوجد في نفس الامر لا يمكن
 وقوعه فيها يمكن تعلق القدره على ازيد منها ولا يمكن الحكم بوقوع القدره على محله
 او موجوده في نفس الامر فذاش ان كمال القدره بخلاف الفلده نفسه فانه يذم عليهم ان
 يكون جملته قد وجد في نفس الامر ولا يكون في سعة قدره نعم ان يوجد سواها واما كون
 جملته كس في العلم فهو عين الكمال ولا في عدم محته لعين القدره بما عداها لان
 لعدم امكان شئ خارج عن احاطه العلم لا المقصور في القدره فذاش ان لا يمكن الفلده
 القول بان عدم شمول القدره لما عداها في العلم لعدم سعة الوجود الزاويه المقصوره في القدره
 في الفلده لان الفلده نفسه معترفون بعدم وقوع تامه القدره اليه لا يمكن النجاه عنه فذاش

ان هذا لا يجمع مع القول بالدين فيلزم علمهم ان لا يقدر الله لهم على الجأش في سبيل
 الواحدة وواحدة لا يقدر على الجأش في نفس الامر اي استحالة يكون
 غراما فيهم وراثت في نفس الله تعالى واما اسكال كون بعض الشيء
 فظهر ان جميع المقادير التي في الدين انما هي المقادير الموجودة في نفسه ليس موجودا في
 فله يرضى في الجمع قد اسكال واما اسكال النسبة فظهر ان المجموعه لبعض وجودات الوجود
 والذات لكونها امورا اعتبارية لا مجموع لها في نفس الله في الدين في الزمان انما يحصل
 من وجودات لها بعد الاستيعاب اعتبارا في الوجود وخرج من المجموع واعتبارها لفظا
 لمناسبتها ومقتضىها المناسبي تباينه عن وجود النسبيين في نفسه المجموع في الوجود
 لجزء باعتبار عارض باعتبار غيره مقدم فله استحالة فاعلم في نفسه بالملأ صا و قائم قد لا يوزن
 استغناء بان افراده الجسم معلومه له لعمامة بحث لا يوجب عن علمه في حصول الوجود
 الجسم المعلومه له سبحانه اما مناد فيلزم تناهي افراده الجسم والاكافان بعض الاستيعاب معلومه
 له سبحانه ولا يمكن الله لبعضه في العلم واما غيره مناهيته فيلزم كثره من غير وجود في العلم فكل
 في العين لك او يلزم افراده لا تجري والجواب ان علمه لظهور اسكون ساطعا للوجود
 لان علمه لعلق بالوجود التحقق والادراك القلبي جهله فيقول علمه لا يخلق بخلق لفراده
 الجسم كنه لا يشك عنه في وجوده لا يخلو في الوجود كقولك في علمه لعلق بالوجود
 التي هي حيزه احد الهمم في الوجود الجسم او الوهمي ولا يمكن خروج الحيزه من الوجود
 في حيث اجسام مصدرة فافراد الجسم المعلومه متحققه متناهية لفراده فان

فان قلت نعم فزعم المتكلمون ان افعالهم المتصلة به قد يقع العلم بها و
وافرادها المتصلة لم توجد متعززة فلا يعقل العلم بها لزوم الجهل متعززة على العلم
علم باجزاء الموجودة لوجوده ولا استحالة فيه والحادثة ان العلم بعين علي وثمان لم
معين بمعلوم علي حب ما تحقق في نفسه وهذا النحو من العلم لا يعقل الا بحسب تفصيله لوجود
هنا او خارجا وهو علم باجزاء الموجودة لوجودها تلك المتصلة وبكيفية متعززة كما اننا نعلم
متعززة في الواقع وهذا النحو من العلم لا يعقل بجمع الافراد متعززة بحيث لا يشترط في العلم
امكان الكثرة من دون واحد ولا امكان جبر الفرد والنحو الاخر من العلم بمعلوم
غير محقق الوقوع كما يعقل بالمتصلة ويحكم عليها بالاستحالة ففي هذا النحو من العلم
لزم الكثرة من دون واحد فلا استحالة فيه اولاً لا يلزم امكان تلك الكثرة وادراكها
فلا بد وان ينظر في وجوده ان جمع افراد الجسم بحيث لا يشترط ان يكون مجموع معلوم له غير
معلوم لعقل العلم به وذلك لاننا ان اردنا ان المتعزز والممكن معلوم متحقق في الواقع فهذا
باطل وان اردنا ان الكل معلوم سواء تعلق به العلم بما يشترط او بما لا يشترط فكل من العلم
بجملته الافراد متعززة بحيث لا يشترط في معرفة معلوم ما يشترط في فهمه في نفس الامر
ومنقول قولهم انهم لا يقولون ان مجموع المتعززين معلوم اليه فبعدم اجتماع المتعززين في العلم
ولما يقع الواقع فانه لا يمكن ان يكون هناك فاهم ولكن ان يكون فيه زعم
المتعززين في العلم لا فاهم انما هو جبر المتعزبات بحيث لا يشترط في فهمه معلوم له اولاً لا يشترط
ولا ان يثبت في العلم دفعه الذي هو التخصيص في فهمه من الجملته فيقولون ان الجواب ان هذه الجملته لا

علمي في السموت العلمي هو جملة ما جرت عني وليس في هذا السموت جملة وقوعه كان عبارة
عن رفع السموت العلمي فلسفي واعتدلي في الجمع لان هذا الجملة جملة ما يتحقق في الواقع لانه هو
في العلم ورفعه من المستحيلات والكان عبارة عن رفع السموت العيني فلسفي هو مقتضا
السموت العلمي بل هو مجاميع له لانه مفهوم ورفعي ايا جملة المفهومات الممكنة والممتنعة فلهذا
السموت العلمي وزعمنا متعين العلم بها بانها مستحيلة ولا استحالة في دخول التقيض فيه على وجه
الاستحالة وما اشكال النسبة بان مجموع النسب ثمانية في علم الله تعالى فلهذا لا افواه من جملة
الافواه هذه النسبة فالتسعة عين النسب فالجواب فيه معيار الاعتبار كما قد روي في الكلام في
كيف متعين العلم بالمتنوعات فليس هذا مقام تفصيله وانما اطينا الكلام في هذا المقام بالارادة
الافواه ومنها ان وجود الاطراف آه لغيره ان بابي ينتهي الجسم والسطح والخط امر غير
فان كان جوهري فهو المظهر والكان عوضا فمجرد عن قسم وهو جوهري بالافواه والله صنف انظر
انف المثل يستلزم المقام الحال وقد كجابه وجود الاطراف في الخارج بل الموجود المحل النهائي
والنهاية امر سلبى وجوه القطع كجابه فمجرد خطه هذا الاقطاع مع الوجود سطح غير قسم
خط غير قسم بل بالقطاع لقطر غير قسم احد هذا غير بعيد على القدر اتصال الجسم كذا وكذا
صور بالكنز لا تسمى من قبل التباين فانهم فاعلمون بوجود الاطراف فانهم
استلزم آه جاعلة منع استحباب وجود الاطراف محله غير منقسم ولما كان المستحيل
مفاده يستلزم المقام الحال مع ذلك غير كذا وان لم يكن هذا انكروا في كلامه سينالوا
ان لا تدرهم العلم الحال المقام الحال لان القول بالاضطرار في العلم بالسموت لا يستلزم

لا يتعدى القسم الثبوت ولا يحكم القسم النفي ^{فما لم تثبت وقوعه لم يثبت}
خاصة هي أن الخل لا يخرج لما لا يكون ^{فما لم يثبت وقوعه لم يثبت}
اعتبارية رابذة فعلى الاول يلزم من القسم المحل القسم الكلي على ان لا يلزم والى الثاني
بقوله كقولها فانه من حيث القطع والنهاية يعني ان الاطراف ليس هو لها في ادوات
نفسها بل خشيته رابذة حتى يلزم من القسم محالها القابل محالها وهو الطرف من حيث
نقطعة متناهية فلا يلزم من القسم محالها القابل ان القاطبة المذكورة متناهية بل
غاية الامر الاستغناء عن الكلام منها عن موقوف عليها فانهم ^{كما تقدم} حضور في قسم
فاحده ان الزمان الحاضر موجود لان الزمان منقسم لا انا المالحى ^{للمستقبل} والى غير الاول ولا
معدومان فلو كان الحاضر المقصود ما انقضى الزمان ^{كما تقدم} ثم هو منقسم او هو القسم كان
حزبه ماضيا والاخر متقدما فلو يكون الحاضر تمامه حاضرا وكذا الحركة الواقعة الزمان الحاضر
التي غير منقسم فلا بد ان يكون يارها من امر غير منقسم في المسافة ^{التي} فلو كان القدر لا يتجدد
ان يكون ذلك الامر المقطعة وما في حكمه ولا بد ان الفلسفي وجودها بل لا بد من ان الحاضر
حتى يلزم في المسافة متناهية متفصلات ^{من} وح لا يلزم من هذا الدليل من ان الحاضر المقصود هو الزمان
مركبا من الانات فرق الا ان يحمل على العطف ^{للقسم} بل هو غير متفصلات بل هو متفصلات
بما الى ان الحاضر موجود غير منقسم وهو منقسم من الماضي والمستقبل لانها معدومان ^{المتعدد} والنقل الموجود
محال فاذا انعدم هذا الحاضر فثبت حاضرا فلو كان ذلك فليزمن تركيب الزمان من هذا الحاضر ^{المتعدد} الغير
فقدم مركبا الحركة فيها فليزمن تركيبها منها وحيث في الشيء في حيث الحركة كما تقدم ^{والمركب}

والمحاسب حركته المقطع بحركه ما بين آه استدلال بان لغايب الجزء من الحفظ اذا حركت
على السطح بحيث ناسل السطح فدل بلا فقه الا بالقطعة لان النسي لا يلاقي الا بمقداره
فبذلك ملاقاة نقطة فيسليم تعالى النفاط فالكائنات جواهر بقدر المطوب والفاث اعراضا
فلا بد في محاسنها من جواهر غير منفصلة وانما حالها حال باب الحركه وبعضها كمنها كمنها
عنه هناك اعلم ان ثمة شبهة وشبهة فخرج الحركه على السبيل المستوي متحرك ما ذكرني
عليها فهو اجنب عن شبهة حركه الحفظ لما بيننا سابقا فلما حالها سابق كان اول
واقعا عدم الان في ان عليه استدلال في لغايب ما بين الاضافات لغيره ان النقطة
بالحال والانيات كالوصول في الانطباق اعادها يكون في حيز في ثبات ولو كان اعادها
زمانية لا تمت بالبقا منها فيكون في بعض الزمان عدم بعض الان والاني فيسليم فيها
وانما كان عدم الان انما وكذا عدم الان في انما فدل بما يكون ذلك الان في الان
هو نفس الزايل في ظرف الزايل ليس بها بل في الزايل في ارتفاع التخصيص او ليس
الزمان وجودها ولا اعدادها فيكون متساويين فيكون في الزمان من الان
وهو منطبق على الحركه المنطبقه على ارس فبذلك مركب الكل من غير التخصيصات في حيزها
اليه والشود عدسها في محبت كحقيق ما بينة الحركه ولم يخرج الوعد هناك وانما ذكر شيئا من الكلام
في التعليلات ليعان في الحل ونحن نذكر حلها بمقبول الحوادث في الحوادث على مثلها
فكلها المبادئ في الزوال في الحوادث وفيه كحدوث الانبات والان في الحوادث
تخرجها سواء كان على سبيل التفرع في الحوادث الزمان بعضه وما ينطبق عليه كالحركه
القطعية والاصوات على رايها في ان اولها على سبيل التفرع بل بالحدث منه في خبر الزمان

ما يحدث منه في خروج من الزمان سقي في خروج اخر فحدث منه قدر اخر منه ونضم اليه
و مشاوا بحدوث قدر معين من الزمان بحركة الخطين المنطوقين فحدث قدر
منه في خروج من خروج اخر وهكذا الى ان ينتهي الحركة او يسع الخط التي تطل
الخطان لخط واحد الثالث الحدوث سبابة في نفس الزمان المصطوح فيكون
هو سبابة موجود في كل خروج من زمان وجوده فنفى كل ان منه الا ان المبدأ لا يكون
بغيره القس من الحوادث اول ان الوجود ولا يكون وجوده شيئاً فشيئاً ولا ستم
بالقسام زمان وجوده المنبسط على سبابة مستمر الوجود وذلك كحدوث الحركة التوسيط
حدوث المفارقة ونحوها ومثل هذا التقسام الزوال منها ما زواله وضعي كقذف الصورة
ما زواله تدريجي كالزوال الذي يحدث بالحرارة ومنها ما زواله لا وضعي ولا تدريجي بل كل
في نفس الزمان المقطوع البتة بغيره ولا يكون منطوقاً على الزمان ولا يكون له اول
ان كزوال الوصول والخطيان والاول هو الذي يمتد من حيث هو في الجواب لا يتم
عظم الان في الزمان وكذا عدم الانبثاق بل زوال الان والانبثاق من القسم الثاني
ولا يتم انه لو كان زمانيا لكان بعض العدم في حيزه وبعض اخر في حيز اخر بل هو في الزمان
الذي هو سبابة سبابة وهو مستمر في كل حيز منه وفي كل ان ينسب ذلك الان ليس كل
حدوث المفارقة وعدم الوصول والخطيان في زمان واحد بل الوصول من الزمان
تبعه حتى يصير تدريجاً فمهم ويكون بالحركة الاول كحدوثها استبدال اخرها على الزمان
الزمن هو سبابة اللفظ لا الحيز الذي لا يخرج لكان شبيهة لمساوي الى غير انبثاق

فيكون الحركة المنقطعة عليهم ^٢ لك فلا يكون لها اول خبر مع ان الحركة حادثة لا لها
حق اول لان كل كل فاض خبره اول فهو قابل للقسمة بالاربين احد ما قبل وهو اول
بالا ولونه والاخرا بعد وكذا وحال صدر الى مباحث الحركة ولم يذكره صريحا الا انه يتضح
هذه الحركة من انها متصلة بالذات فيحدث في تمام زمان وجوده ولا ينزف للحاوت ولو كان
غرفا يكون اول الاخرى المتوهمه فافهم وعدم التفاوت في شيء اهـ ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩} ^{١٠٣٠} ^{١٠٣١}

اذا كان اصغر الزوايا كان بمقدورنا بقدر الجوز الذي لا يتحرى اولو كانت مقسمة
 كان خروجا اصغر منها وشمع عليه شرح وكل من وصل اليه ان فيه غلظة ^{من} غلظة
 الزاوية المذكورة لبث اصغر من كل زاوية بل من سيقمة الخطين ولذا انظر ^{الخطوط} الخطوط
 في خبره ^{بمستقيمة} مستقيمة الخطين فها زاد ذلك غير الاستدلال بالاسكال ^{السطوح} السطوح
 وح فالحاصل ان الزاوية المذكورة لابد ان يكون خبر لا يتحرى ولو كان سطحاً لم يكن
 ان يكون مسافة لخط منطبق على التماس فاذا تحرك الى جهة الدائرة بحيث زاوية
 مستقيمة الخطين ولا يكون مثله بل هو اعظم فبذلك انظر ^{الخطوط} الخطوط تركه حتى تلك الزاوية
 في انشاء الحركة ووصوله الى احد قطري وح ليدقق اسكالا على الاتصال فافهم
 وبوجه آخر ان الزاوية آه لغيره ان الزاوية الحادثة من المحيط والقطر اعظم ^{المستقيمة} المستقيمة
 الخطين فيكون اصغر من كل واحد من القوائم الموجودة في العالم بمقدور اصغر من كل زاوية ^{المستقيمة} المستقيمة
 الخطين لانه لو كان اصغر من القائمة بقدر سيقمة الخطين لكان القائمة اذا قبل عنها
 ملك القدر كان الباقي منها حادة سيقمة الخطين مساوية للزاوية المذكورة ^{نصل} اذا
 اصغر منها كانت حادة سيقمة الخطين اعظم منها ^{نصل} فاذ الزم ان يكون ما هناك القائمة
 اصغر من سيقمة الخطين واذ كان كذلك فاذ تحرك القطر الى حركة حادة متفرجة
 دون ان يصير قائمة لانها زاوية مستقيمة الخطين التي بين القطر المتحرك والقطر الساكن
 في موضعه التي ازديت ما تقبضت به عن القائمة لان قدر ما انقبضت به عن القائمة كان اصغر
 من كل من سيقمة الخطين هذا ما عني ان في تقرير تقدم المشهور في تقريره انه اذا تحرك

انظر صارت اعظم المحاذي ^{من دون ان يصرفا بمئة لانها كانت ناقصة}
 بمئة بقدر زاوية التماس المحيط ^{لانها الزاوية التي بين التماس القطر فاقمة وجزء}
 بسقيمة الخطين زاوية باكرته فانقصت به عن القاقمة ونزاعا ^{مترين في نفسه}
 الا انه لا يلزم كلام الشولانج بل هو حديث اعظمه زاوية القطر والمحيط ^{والتيان المتبا}
 ان تذكر ان بين القطر والتماس قاقمة فاصل ^{حسن انزال} ووجه الزاوية
 بين القطر والمحيط التماس ^{له لقيرة واضح} ولك ان تحذف حديث اعظمه ^{بين}
 والمحيط من الزاوية وتقر بان التماس القطر قاقمة على ^{بين في ذلك} السجل فاذا
 تحرك التماس ^{لا جهة الدائرة} بحيث زاوية مبنية ^{وبين} تماس اخر لقوم ^{مترين في نفسه}
 الخطين وهي اعظم من زاوية التماس والمحيط فيقع ^{لا محالة} داخل الدائرة ^{في غير القاقمة} اصغر
 مما بين القطر والمحيط ^{مع عدم طوع مساواتها} ولك ان تقرر بوجه ^{افضل} ان
 بين في ذلك السجل ^{انه لا يمكن ان يقع} خط سنعم ^{بين التماس والمحيط} وطا ^{السنطين}
 على السند ^{فاذا تحرك} الخط المنطبق على التماس ^{لا جهة الدائرة} مع جانب ^{للقطر} التماس
 يصل داخل الدائرة ^{وتذكر} ما بين التماس والمحيط ^{وهذا هو} الطفرة ^{لانها} تكونا ^{احدهما}
 على مقدمات كثيرة ^{طويلة} الا ان ^{الاول} اهل ^{الاول} لانه خارج عن قانون التوضيح ^{فان يحصل} ندر ^{الاول}
 الاخر ^{ان حدوث} الزاوية في نفس الزمان ^{بين دون} الطباق ^{عليه} كحدث ^{المقارن}
 الخطين ^{الطفرة} انما هي قطع ^{الكبير} من دون قطع ^{الصغير} بالشرح ^{ومثله} كحدث ^{القطر}
 من ^{للقطر} فاك ^{الان} فاك ^{وهذا} الطفرة ^{فيه} ونزاعا ^{خارج} عن قانون ^{التوضيح} لان ^{الخط}

الكلام من في حركته الزاوية بهذا الوجه بل الكلام في حركتها على مقدار معين بحركة
 الخط على السطح الى حد معين ولا شك ان وصول الخط الى حد من دون وصول
 بنه ما بين الحد المسترذك بالحركة والمطوية فقد ظهر ان اجابته هذا النحو من
 في حركته شيطان وهمه وهي انما تقع في طريق الحركة بالاعتبار الاول فقط ونظرا
 فان المنحرف خط مستقيم لا يحدث من حركته الا انواع محاطة بين المستقيمين بنطبق على
 كل حد مستقيم من السطح فم لا يقطع السطح من حيث انه محاط بين المستقيمين بالحد
 يختلف حقيقة الزاوية آه فيه ان يكون اختلاف الزاويتين اخلافا بالمستقيمة
 وما قال في بيانه من اخلاف المستقيم المستدير حقيقة فهو ايضا ثم فانه في كل مكان
 مشهور بين المشاهير لكن لم نقدر اليه الدليل وانما حكموا به بخلافهم كما قالوا
 والضعيف مما قاله ان الحقيقة ثم بعد التسليم لا يلزم منه كون الزاويتين مختلفتين بالحقيقة
 لان الخطوط غردت في حقيقة الزاوية بل نقول اذا كانت الزاوية عبارة عن سطح
 فليس انما هي النوعي البنية لان السطح المستوي عند حقيقة واحدة كسطح المستوي
 المستقيمة لا اخلافا يمكن شتمه الزاوية المستقيمة الخطية منه بخط مستدير في النوعين
 السطحيان المحاطان فها من هذا المستدير المستقيمان مختلفين بالحقيقة لسطح السطح
 السطح الذي بها حواه وما اذا كانت كقصة هذه الحقيقة عند ثم هذا الخيال للزيادة
 والمقصود ان السطحيين الحاذيين لهذا الخط العالم خروا ان السطح الكائنا
 الحاذيان من احاطة الخطين للذين خروا ان الكيفية الحاذية من احاطة الخطين المستقيمان

فخرج الاتفاق في الحقيقة فمال فيه وسي من ازواجه المقدار من آفة

التي لا تتغير في الفعل المتعلق بها النوعي وهو متغير لان الحركة تقع في

ويكون من الاشياء التي لا تضعف وبالعكس وتقع في طريق هذه الحركة الا اذا زاد

بأنه والضعف والزيادة في الضعف والزيادة في الحقيقة عند ذلك

ان ثبت المقدار المتغير بان الحركة لا بد منها من فروق في ما فيه الحركة فلو كانت

المتوسطة مختلفة بالحقيقة لما كان منها فروق متصل لكن لا بد على نحو ان يكون

الزيادة في الضعف متورقة في الحقيقة فمال لكل فرد من اقسام الزوايا

في قعر الجواب ويخفى الجواب هو انه لا يبلغ الزاوية من الخط المتحرك والمماس

زاوية المماس والمحيط والمماس لكن لا يلزم منه الطفرة وانما يلزم هو وقت في طريق

الحركة لان الطفرة الوصول الى حد مطلوب من دون الوصول الى ما منه ومن الممكن

من الزوايا التي وقعت في طريق الحركة ويجوز ان يقع في طريقها وكذا القائمه لم

تقع في طريق الزوايا التي ما بين القطر والمحيط وكذا ما بين القطر والمحيط في طريق

الافاق القائمه الى الحادة وذلك لان الزاوية المخفضة المحطية تقع في طريق

المحطية لان الخط المستقيم المتدرج انما يصل الى انطبق مسلفه ودون ما هو مستدير

فقد يحدث منه ومن المد الذي تحرك منه الا اذا ما المسمية بالخطوط المستديرة

كون الزاويتين مختلفان نوعا ولا يقع احد المتحالفين في طريق الآخر وهذا هو

ليفر المنع عليه في شيء فان لنا ان نقول الزاويتان المختلفان في الافاق المستديرة

بالاستعداد والاستقامة سواء اتحد النوعان أو خلفا أو عا بحوزان لا يقع في
طريق الحركة في أحدهما الآخر في منها وعليه مدعي البطوة بيان ذلك بزيادة علم
ان هذا الجواب مأخوذ من جواب المحقق الذي في رحمه الله حيث قال قد يحصل
المحققين ان الزاوية من الكيفيات المنخفضة بالكميات وليس كما بالذات بل الكم
بالذات هو السطح هو مودع الزاوية ولا شك ان السطح الصغير لا يصير أعظم من الكبير الا
بعد ان سادته واما الزاوية فكيفيته مخصوصة لا يوجد في هذه الحركة كما انها لا يوجد
في الحركة من بعض الكيفيات الى بعض الكيفيات فتد لا يوجد الصفوة في الحركة
من القسمين لا السواد ولا البياض في الطعوم لا يوجد في الحركة من الصفوة لا
المحدودة بالمراد ما كان وحاصلا ان الطفرة انما يلزم لو كان السطح الذي في الزاوية
او في قدره وصار أعظم ولم ينع الى ساداة السطح الاضواء وازعم من الاول انهما
ليس الا مرگ لان السطح لم يزد اصد بل مقداره باق على ما كان بل انما تغير حاله
الخطيين به فانه قد كان الا حاطة على حدود الان صار على حدود بحيث يسع ^{الانوار} ^{الانوار}
بضبي فنده الحركة في الحقيقة في الهمة الحاصلة باله حاطة بالذات في السطح ما بين
وحوزان لا تقع كقيسده حاصلة من احاطة تسنيم وسبدر في طريق الحركة الذي في
الكيفية الحاصلة من احاطة التسعين واليكس وادوم تقع احدي الكيفيات في
طريق الحركة في الاخرى بالذات لم تقع مودع تلك الكيفية بما هو مودع في طريق الحركة
العرضية في مودع الكيفية الاخرى من الذي هو ساداة العرض لان العارض لما لم يصح في

تيم لم يقع مودعه في المسافة حصة التي هي مودع المسافة الزاوية كذا نفهم
 كلامك تلك المحقق ولا نفهم كما نفهم استدلنا بشيعة في اليوم ان الطوقه انما يلزم
 لوزاد ومقدار الاضغ على الاكبر من دون سادته بل المقدار هو سادته واما الزاوية
 فليس مقدارا بل كقيمه فيه ولا يلزم حصول جميع الكيفيات العارضة اليها في جميع الحركات
 اعرض عليه هذا الماحول للشد والرخا عليه ولا بان الزاوية والكم كقيمتيه
 في الكم لكنها تصف بالزيادة والنقصان وان لم تصف بها بالذات وكما يصح
 المقدار الناقص على الزاوية بالحركة من دون بلوغه الى الساداة كذا تمتع بالزيادة
 بالوض على الزاوية بالحركة من دون بلوغه الى الساداة فله تنفع الزاوية والكيفيه
 لا يذهب عليك ان هذا الايراد على ما نفهم ليس الايراد على ذلك المحقق لان ذلك
 المحقق لم ينكر انصاف الزاوية بالزيادة والنقصان بل انما انكر وقوع الكيفيه في ذلك
 احاطه المستقيمين في طريق الحركة في الكيفيه الحاصلة من احاطه الحقيقتين وليس
 على ان وقوع كل كقيمتيه في طريق الحركة في الكيفيه غير لازم ولا يسمي بالقوه به حمله اليها
 بل وقوع السطح في الدايरे الى ساداة القايمة لما ان يعبر عن احاطه الحقيقتين المستقيمتين
 وهو به ظاهر السطرين واما ان لم يورثهم ان تعرضت هذه القايمة قطعا وهو متعذر
 الى الكيفيه لا يجدي او غير ايضا لا محس كلامك ذلك المحقق كذا لانه لم يعرف بلوغ السطح
 الذي في الدايرة الى ساداة القايمة انما ذلك منه وهو متبع من العلم ولا يعمى عن
 سبيل المحقق المذكور وقوع هذه القايمة في طريق الحركة واذ لم يقع اليه لا يمكن ساداة

لا يمكن مساواة السطح المحيط بالمحيط والسطح المساواة بقياسه الثابت كما ثبت
والمساواة الزاوية عبارة عن السطح عند ال الهندسة والقدم على اصولهم
غزو وولان ذلك المحقق بعد العلم بخرج اصول الهندسة ما فادان السطح
لا يزيد في مقداره بل ينفي مقداره كما كان ودرنا يعرف احاطة الخطين فالحركة بالذات
كيفية الاحاطة لان في نفس السطح الا بالعرض والكيفية التي باحاطة المستقيم من
في طريق الحركة في الكيفية الحاصلة من احاطة المحلطين وهو موزع لعدم وقوع السطح في
الحوادث بالعرض في السطح كما عرفت فانظر للاسوء فهم في الذي غلب عليه ملكة
الجدال مع ادبي الشخص واصحاب التدقيق انه ما زاد في الاحاطة على مقال ذلك
المحقق الا ضد مبدء الطولي من سماء الحق المبين والباح ككيفية العباد في سماء
الا لعكس وكما بالبرهان المنين الاستدغناء على مقدمات واثبات الاساس
المحقق في القياس مع الخطمين في الحركة بالذات وما فيه التغير بالعرض في
على التلبس بكتاب عليه علم العبد ليس فانظر لعين محبا عن الجود وال
منوطه على علم الصواب على ما يحقق بين مقدرين مشتركين واصل هذه الازمنة
ان تشمل على امثال العوا أكثر مما تشمل عليه الا فقهه الزيادة والصفان هو عليها
"ساواة النسبة فيدفع ان يزيد النقص بالتدريج على الزايد من دون السلوع على
وعلى ما يحقق بين مقدرين آه ولا يكون الا زائدة بالمعنى المذكور من بين
مقدرين آه ولا يكون لعدم وجودها بل هما مقدران بحيث انظر اطلقا على

الاخر لم ينطبق مع اهل نفع احد منها خارجا عن الاخر وخجرا او لم يها ويكون الخارج
بحيث لا يكون بينه وبين المنطبق عادا او احده فقط لانه لا يزداد ولا ينقص ولا يتوسط
نزه الزاوية والقيطان المسواة النية لان كل من المتباعدين بعيدا لاخر
واذا عرف برشيد من الخط المستقيم انه لم ينظر من كلاهما ان الخط المستقيم من
المستدير لكن لا يلزم منه ان يكون الاقصر منه ضمنه لا يلزم منه الا بالان المستدير والمستقيم
بين نقطتين باعنائها لا يكونان الا مختلفين ولا يمكن ان يكونا في جهات كجور ان يكون
المستقيم ساويا المستدير اصل بين نقطتين اخرين وكذا المستدير المستقيم
اعظم منه ويكون النية من المستدير والمستقيم الواصلين بين نقطتين باعتبار احد
ما ان قلت لا يمكن المسواة الا بالانطباع واللا انطباع من المستدير المستقيم
قلت انما لا يتباع اذا بقي المستقيم على الاستقامة والمستدير على الاستدارة وما اذا
صار المستقيم مستديرا فيصير الانطباع كالمستدير في الفعل احاطت المساحة فانهما
محيط الدائرة محيطا فيكون ذلك المحيط اقل من محيط الدائرة ولقد ورد في المحيط كذا
لكن انما لم يسم في الانطباع المدعى في المستدير في انهم اعترف فيما سبق كجور
الانطباع المستدير على المستقيم انطباعا فانهما فيعلم المسواة ولينزلنا في
التقدير والمسواة الانطباع في الجسمي ولا شك ان الجسم انما هو جوده المستدير
ويكفي انهم ما قل عن العلوية الشري من لسع زوم الانطباع لتتولد
من فصيل شع الودجات المنة فيسند انه في العلوم المتعارفة الانطباع كل

الطابق كل مناديين وشرسهاوه بارادته الحاذية من نصف محيط الدائرة
من المتدافعين بحيث يكون قطر احد هاهما عمودا على قطر الاخر من
مع انهما لا انطباق بينهما كما في هذه الصورة فمنذ ان كانا في النقطتين
القطرتين زاوية قائمة وهي معسومة بالمحيط احد هاهما هي الحاذية من القطر المحيط
لا احد هاهما يمكن ان ينفذ على التي من المحيط والقطر من الاخرى التي هي في هذه الزاوية
المحيطين والاخرى وهي زاوية المحيط والقطر في جانب التحدت من كنفيل
او الزاوية عبارة عن كون احد سبين آه ان ارادوا بالاشمال كون
الاعاد وللغير في زيادة عبارة معد وانه في ذلك العاد وجودا او توها من ان
الاشمال على هذا الوجه لوجب لاسلع ان نقص مقدار الزيد منه بالحركة لا يمنع المساواة
فقد لكن لا سلم ان الزاوية عبارة عنه بل هذه الزاوية زاوية المقادير المشتركة
الزوايا التي كذا منها فهما مقادير مشتركة وان ارادوا بالاشمال وجود مقدار وجود
او توها مع زاوية لا يمكن ان يجد ما عاد ان نقص من ان لا يمكن ان لا يبلغ منه ان لا يبلغ
انما نقص بمقدار الزيد من الزاوية لا يمنع المساواة لو كان يمكن وصول الخط المستقيم
بل هو يكون منه وبين الحد المشترك قدر ذلك الزاوية الذي صار ناقصا وهو موجود
ويعجز ان يكون ذلك المقدار نما كجها باجاطه خط لا يمكن انطباق الخط المستقيم
عليه كما فيما نحن فيه ولعبارة اخرى ان من الجائز ان توجه الحركة الى مقدار يكون
به المقدار الذي استدار منه الحركة او الى قدر زائد منه مفوض حار وحينئذ كل حد

بالحركة في كل جزء من الأجزاء الثلاثة المستقيمة إلى الميزان عليه وإلى ناقص من
 فقد استلحق في سني من الأجزاء الحركة إلى المساواة لم ولم تقع في طريق تلك الحركة
 في غير هذا الخط من كلام الشيخ بأنه يحكم أن المال الزاير على النقص في النسب الصمته والزاو
 بالاستئصال المعنى الأول كما هو مصلح أهل الحساب في الجزأ فأنهم يسمون العاود ^{المعذور}
 مستطلة عليه والله أعلم برأيه ^{ويعاوده} فيكون أعظم من القطر أو غير ذلك ^{الدرجة}
 خروج من ثلث ثمانية وسبعين جزء من محيط الدائرة ونسبة المحيط إلى القطر نسبة
 وعشرين إلى سبعة عشر كما يبينه الراسخين فالدرجة الواحدة يكون هو كسره
 القطر وافر إلى النصف صار من أيد من القطر لأن نسبة النصف المحيط إلى القطر ^{نسبة}
 أحد عشر إلى سبعة لكن في عدم الوصول إلى المساواة في مراتب الزيادة نظر ^{العدم}
 صحة الانطباق فقد عرفت ما فيه ^{ويعلم} أن ما ذكرنا من أحوال الموضع للاستدلال ^{بالنسبة}
 التي قد سره وإيمان من بركاته أنه لم يوصف في أصحاب الهندسة خذ في ^{الهندسة}
 من المخطوطات المختلفة ودرسته ودرسته وعين الزوايا المختلفة باستقامته ^{الصلابة}
 لأن القدياء ولا في المتأخرين بل يقولون ان مني تقدير ان الهندسة هي النسبة ^{من}
 والمحيط مني مساحة الزوايا على النسبة عين المحيط والخط المستقيم ^{فما}
 المقصود من هذا الفصل بيان ان الجسم مركب من الهيولى والصورة كما ادعى
 مريكا فالأخرى ان لعنون الفضايل به او يقول في اثبات الهيولى والصورة وما يشبهه
 ان الوجود الصورة الجسمية يبرهن لا حاجة إلى إثباته انما الحاجة إلى إثبات الهيولى فقط ^{ولذلك}

لهم لا يتصور لا ينفك الفصل ١ به ان ضروري وجود المصدر لا وجود
التي تسمى بها في الجسم موضوع المقصد بدو ابتداء غرض في السيطرة على
من ذلك لا يرى في كون البداية في امتناع وجود ممتد في الحق
فانه اذا قيل كون الجسم من الطين لعل هذا شبهة على ثبوت البصير في مفهوم السوي
المستعمل عند الكل لانه لا يخل على ثبوت الاتفاق لانه لا معنى لتفصيل هذا الوجه
الاتفاق ولا سبيل في اثبات الاتفاقات الا بالاتفاق اللهم الا ان يكون الحاصل ان
الاعتدالات ضرورية فليس من شأن العاقل الكافر وقائل فان كل من فزع عن ذلك
فانه على بطلان القسم الثاني واما بطلان القسم الاول فضروري اولى على
في الحقيقة فليد انما النزاع في ان ذلك المفهوم يعني من بين النزاع في ان الحاصل
عظيم هذا المفهوم يتحقق انما النزاع في كون هذا المفهوم غير منقول اليه سائر
في الامانة والظمان فانه كما يقول في قوله لا يخلو لكونه لاداء الظمان الجسم هذا هو الذي
من نفسه من انه جسم لا منفصل لا لا متعلق في ضرورية فليد لا تفصل
نفسا فيما في الاجسام عند اصحاب المذاهب السنية الاول ان المذاهب السنية
غير جواهر كالحاصل في ثبوتها في الظلم في حيز وفي شغل في وحدة الماد
التي في الوجود ووجهها في انما في الفصول على ان الحاصل لا تفصل
الخاصة واصلها في شخص على منسوب الاشياء فيمن بناء على ان الوحدة هي
كل واحد من الوجود لا ينفك وجوده في كل من تفصل مبدوء في كل واحد من تفصل فليد

محفوظ في الحالين مع الوحدة الانضمامية والفقور انظر على الجسم
اه مركب الجسم من الجنس الذي هو جوهر من الفصل عظام الفان الانسار على
كيفية هم لا يقولون بحقيقة ما هو مقولات عند المسائل في حكاية الاتفاق ليس
ثم القول بحسب الجسم مكل على قول الشاين لان الجسم مركب من من الهوا والصور
وهو ليات الانكسار وهو في الغامر مخالفة من الحقيقة عندهم فلا يكون الجسم حقيقة واحدة لان
تخالف الدائيات بالحقيقة لوجب اختلاف ما مركب عنها بالحقيقة فلو ان الاعمال لا يمكن ان
فما في المركب فيمن مادة او صورة كما وان حجب فصله على يد الهوا او احد
لا بشرط في يكون نفس حقيقة الجوهر ويكون حقيقة الجوهر مغايرة اما بالاعتبار
ليات حقيقة واحدة مع ان هو مكل فلان عند مخالفة الحقائق بالقياس لا الهوا اطلاق
والقياس لا الهوا الغامر وجوابه ان حقيقة الهوا ليست عين حقيقة الجوهر بل هو من قسم
لا استعداد وبشر البه قول الشيخ سمع الهوا التي تدرك المعين اي الجوهرية والفردية
البيط الى الجنس والصفات في المركب المادة والصوره وسمي ان الله الهواي
ينبسط في جوهر فصله الهوا استعداد لكل حلية وصفه فالجوهر جنس والبيط ليات
ويكون فصل كل فصل اخر في غير عنه بالاك استعداد او يكون الجوهر حجب بعدا ليات
حقيقة مطابق الهوا هو حصة مركبة من جنس هو الجوهر وفصل غير عنه بالاك استعداد
الهوا لفصول عشرة واهارت الهوا ليات عشرة حقائق لكن يكون اذن جنس
تجيب الحقيقة جوهرية بل هو غير المشد على خلاف الودعي عليه عبارة انهم لا يبين ان

منه

الحركة في كل جزء من أركانها زيادة لها في عينة لا الهيند عليه واليها نقص
 انبذ منه فله يبلغ في شيء من مراتب الحركة لا السادة له ولم يقع في شيء
 تلك الحركة فافهم عروا من كلام الشيخ انه ينكر شمال الزايد على الناس في
 العينة وسمو اربابا شمال المعنى الاول كما هو مصلح اهل الحجاب في الخبر فافهم
 العار وجزءه والمقدور منه حلة عليه والند نعم اعلم بحمد عبادته فيكون اعظم
 القطر آه وهذا لان الدرجه جزء من ثلث باب وثمانين جزء من محيط الدائرة و
 المحيط الى القطر ثمانية وعشرين الى سبعة تقريبا كما بين ان السبعة
 اربعة يكون اضعف بكثير عن القطر واذ اجمع النصف صار نيزا ريد من القطر ان
 نصف المحيط الى القطر ثمانية عشر لا سبعة لكن في عدم الوصول لا السادة في
 مراتب الزايدة نظرا وان كانت بعد صحت الانطباع فقد عرفت ما فيه واعلم
 ما ذكرنا آخ العالم الموضح للسر والالهة لا احد سره واما ان من يركانه انه لم
 في اصحاب الهند شبه خلاف في حق النسبة بين الخطوط المختلفة واستدراكه
 ومن الزوايا المختلفة باستقامة الصليغين ورخصه فمالا في القدام والى القدام
 بل يقول ان معنى هذه الاربعة هي النسبة بين الخطوط المحيط مني سائر الزوايا
 على النسبة بين المحيط والخط المستقيم فمالا
 المقصود

الغضايب بان ان حليم مركب من البهوسا والصورة كما ادعى في كتابه فالا وهي ان
 لعنوا الغضايب او يقول في ايات الهندوسا الصورة كما تراه في ان وجود الصورة

ولا بد من القاب المسماة فيها ثم انما انما يتم على رأي من لا يرى ان الشدة من السباط
 الخارجة والذاتية ثم يرد اشكال اخر هو ان يكون العنصر في الف الحقيقة لهويات ^{الاولى}
 المتخالفة في نفسها بالحقيقة فاذن جنس القاب مختصة بها جنس كل فلك مختصة
 والصورة الجسمانية عند حقيقة واحدة في العكليات والخصيات وهي نفسها بعد
 اقتداء لا يشترط في فصل يميز مجموع الفصائل الجنس مع انهم ينفون قال بعض باطني
 ليس الجسم حقيقة واحدة بل تتألف من الجسم العنصري والارحام العلكية عشرة ^{جسم} حقيقة
 فاما هو من هؤلاء وهو القاب اربهم صالحة لان يحصل بصورة العنصر جعلها جسمان
 يحصل الصورة اخرى نجعلها من الجسم ولان يحصل صورة ثالثة نجعلها جسمين
 والكان الموجود منها نوعا واحدا هو الجسم العنصري والافوار الحصة بصورة افرع موجود
 فاما هو من هؤلاء اعم مما اذن الصورة الجسمانية لا مكان وجوده في نوع ميان ^{مفرد}
 فان العنصر المعتبر في الجنس هو اللدونة كانت صفات الهويات كثيرة والجزء هو
 صفات الجوارح كثيرة لغيرتها منه اذا وجدت في الخارج كانت ذاتي موضوع لان
 هناك حقيقة واحدة لغيرتها بهذا المفهوم هذا اشرف كل او لم يتم عليه زاوية عدد
 والمقولات على عشرة لان حقيقة كل هو اذن صارت مقولة وايضا الصورة
 التي يمكن المفهوم انما في زعمه ليس حقيقة جسم او جسمين غير اما صورة جسمية ^{حقيقة}
 واحدة فلا حساب بها نوعا ميانا للجسم العنصري بما جسم ولم يحالف الجنس
 الحقيقة ذاتي خصوصية لا كانت اما صورة جسمية فامكن مفارقة الهويات ^{الجسمانية}

عن الصورة الجسمانية لطلوئها لم يكن لها مكان إلا في مكانها وزمنها
لأنها قد تتركب من اجزاء متماثلة عن الفلك بصورة غير جسمانية الفلك
المتكسر هو الفلك من الفلكية وعن جسمها ومنع هذا المنع كطها لا يمنع
استكمال عموم الفعل عن الجنس لأن جسمية الفلك والعنصر حقيقة واحدة تعبر
فصلها فالفصل مشترك بين العنصر والفلك والجنس لما خوذ من هو الفلك
لا يوجد في العنصر والجنس لما خوذ من هو الفلك والعنصر موجود في الفلك ثم في عموم
عموم من وجه بناء على زعمه ويكون كل منها مرتفع إلا بهام بالآخر لا مكان وجود
في حقائق لا يوجد فيه الآخر فقد لم تتركب نوع طبعي من الاثنين من وجه قد متوا
ذلك لا نوع لا فافهم وارتفع واعلم ان ليس يمكن الجواب عن الاعتصاف المذكور
بالكار تتركب الجسم من الجنس والفصل والارام ملك تخلف التركيب الخارج عن
عن الفهم كما انهم البعض وليس الجسم بمعنى مجموع الهوياء والصورة مركبا من جنس
هو الجوهر وفصل ما خوذ من منها عكاسه ان الحقائق المتغايرة في الوجود لا يصح اتحاد
بينها وان اخذنا ما هي حتمية كانت وانما المركب من الجنس والجوهر والفصل الجسم
الصورة الجسمانية لكن هذا يخالف لتفريجات رئيسهم فلو كان الأمر كذلك لكان
فهمهم لم يمكن ذلك اتحادا المنزلة جود فافهم ومنع هذا الاختلاف زعمه
انه ظم العبارة ما دعي بان الاختلاف في العدم الممتد حين الانفصال متفرج على القول
بالهوية وعدمه وليس كذلك لو ادعي اننا في القول بالهوية على العدم كان له وجه

لا انه يستدل بانهم لم يختلفوا على شئ من الموجودات على انهم كانوا جميعا
 بل هذا الخلاف يعني على ان الوجود الانشائي لا يمتنع مع الوجود الحقيقي
 بالذات ام لا كما سنبين ذلك حقيقة التعلق فانظر هو ان يكون
 في نفسه هو عينه ووجوده لذلك الشئ هذا التعريف لا يظهر له حصل الوجود
 الى الاختصاص الداعي للثبوت من العين انه لم يرد به ان وجوده اضطرار
 ووجود الاخر واللام لصدق على شئ من افراد الكمالات من العين ان ثبوت
 عراض والصورة وجودا فاعلم ان لوجودات محالها فليد ان يراو به ان وجودها
 منتزعا الى الاخر فليراو به اي انتساب كان واللام لم يكن المعلوم حاله
 الفاعل ان وجوده منتزعة الى فاعل بل انما يراو به الانتساب الى اصل هو
 انتساب الذي يكون للثبوت بالنسبة الى المنفصل فقد لم يرجع فردا على
 اوزر على التوليف بالاختصاص الداعي وان الكثرة ان علة التسمية
 بدوثة ويعبر عن هذه العلة بالوجود لغيره لغيره مثلها هناك لان قيل ان الوجود
 مفهوم لا يصدق على وجود المال بالنسبة الى المال وجودا التسمية بالوجود
 بالضرورة الحقيقية فلا يصدق عليه بخلاف التوليف بالاختصاص الداعي
 ايضا مفهوم منع عند العقل بالضرورة صدقه على الجواهر القائمة بغيرها من دون
 فيها بيان ثم لم يكن لغيره التسمية بالجماع بالاعتقاد ثم هو بالمال
 فكذا في الوجود لغيره انتساب الذي يابط بعد فيه العمل بالاعتقاد ثم هو بالمال

يتوهم لزوم النقص بالمال ونحوه وان ترى على ان مفهومها ضروري معلوم عند كل
 احد على قدره نحو السواد فليدبرهم لزوم النقص بها الله اعلم ان الوجود لا يغير الوجود الا
 بطلق في عرفهم على النسبة التامة الحاكمة التي يكون في الضلالي على الوجود المنفصل
 الذي يتوهم لا عرض والصور فانها لكونها حقائق ناعية لا يمكن وجودها الا
 الى محالها فهذا الوجود وجود متصل في نفسه عرض له ان فاقه ربي ووجودات المحال كمن
 الاسماء والذات انما اضافته فهذا الوجود بانها تثبت الى موضوعه بوصف به العن
 وان صورة فبقه له العرض كما يقا السواد موجود للجسم وعرض وقد يوصف به
 العرض او الصورة ويقال له ان تصاف كما يقا الجسم لوجود السواد ويوصف به هذا
 الوجود الربطي وعلاقته الثابتة بالمتنوع متبني واحد نارة يعبر عنه لوجود الثابت
 وتارة بانها عينية وان تصاف والعرض وهذا الوجود الربطي يكون في المحكي عنه
 للقضايا وقا لها الهيئات البسيطة لا تشمل مصادرهما على الوجود الربطي انما
 عليه مصادر بين الهيئات المركبة للتفصيل ذلك لا يهتدي في هذا المقام ^{في طلب} ^{منه}
 من حواشي على الحواشي الزائدة المتعلقة بسراج المورف وشهرها سلم والحوار ^{عليه}
 ولقد اعجب صاحب الانق المين في بحث اخرج وجودا وابطيا افرع ان
 الهيئات المركبة تشبه عليه دون الهيئات البسيطة فزعم انه معنى حرق في مشتغل
 قصد ثبوتها لغير ان مطمئنه ورجع عليه لا يثبت عليها امارا لوقا حقه خالصة عن الفاة
 كما هو دايه القبيح وويرد به الوهم وهذا الموضع يذكره حرق في السويع اليه لا يلبس وقد نبأ قولها

على فساد في ملك الخدشي ومن شاء الا طلع عليه فليمرع اليها ^{في نقص}
كثير من الصورة فانه يصدق على ذلك الا ^{ويخرج عنه حلول الصفات في}
الجواهر المجردة وحلول الاطراف في محالها ويدل على انهم حال الحال حاله في حل
حقيقا او تقدير المعنى انه لو كان الاشارة لكائن واحدة وهذا التعميم يرضى
المجرات واغرض عليه بانه ينقص حلول الاطراف آه وهذا الوجهين في عدم
لاسران للاطراف والدخول ليس الاشارة الي الاطراف اشارة الى محالها
لان الاشارة بمر الحس من "شئين بان احدهما ههنا والدخول هناك فلا شك ان
من الطرف عن زجي الطرف ويحكم بان ذوال الطرف في خيره والطرف في محله في
الحال المشترك بين خبره وخبره ملاصقة فاعلم وجوب عن الاول تارة بقية حدود الاطراف
يحل وجهين احدهما ان نكر الاطراف مع القول بالانصال كما لو نكرت في المحققين
وشبههم شرح المقتول ويظهر رضاه فانه منسجي شمس كلام بعد بل عليه ايضا ويظهر
لمعذور انوار انتهى والقطع بما وثقه شرح الوهم سطح غرضه ليس هو شمساً خاصاً في
فصل والدخول في التوكل للمكلفين كما يظهر من كلامه في تفسيره الموقوف فيهم فيقولون
بالاطراف وعلى هذا فذكر ان التوكل عن سبب سهل لا يحق وانه يخصيص التوكل
فيجب ان لا يغني عن حلول الاطراف وقيد المص في الاسباب عند تعريف المحرم والنوعين
لا يتناسب هناك هذا التحصيل ولا يتنافى ايضا التحصيل ههنا لا تعريف اخر فبال
فما رآه بان الاشارة آه لتقديره ان المراد بان الاشارة الى الخدش في الاشارة الى الله تعالى

المترادف له وهذا لا يقتضي ان لا يخرج من المسمى عند الإشارة الى اللطيف في النظم
شئيه لا الطرف لو دخل في النظم لمكان وحده الإشارة وهذا يكافئ
في النظم خروجها لتبينها في حال وكفى بالحق والاشارة من دون حاجتنا
المراد من هذا الجواب بتعريف التعريف وتبين مفهوم التعريف المذكور وانما اذا كان
التعريف المجرد عن المادة اهـ فانه لا يرد الى ان النقص بالمكان على تقدير كونه سطح غورا
والا فادعى انحاء الإشارة على الوجه الذي قررنا وتبين ان الإشارة قد يكون على
معنى الشئ في الجنس فشمسية فالاشارة بهذا المعنى الى الممكن غير الإشارة الى الممكن
فوكذا لا يرد فيه ضديا به هنا او هناك وليس هناك اشارة الى المكان
المتغير ولا المكان للمكان والتباين من انحاء الإشارة ان يكون الية اشارة لكن
يكون هو عينه لا الشئ الذي في حال فيه . قد يصدق على شئ من افراد
هو لفظ لانه لا يظن الخلق على الحمل ومن حمل انما هو خاص الناحية على العلم
الجنس بالاشارة وباللغات ليس كل حمل المشتق مما يسمي المقابلة بالصفات
المشتقة من كلف والممثل بالصفات بنسبة من خصائصهم لا بانواعها بل بكونها
المشتق من البناء على احد ما على الآخر فانهم . وما عاب عنه بعض المحققين اهـ وجه
للمثال ان فرق المشتق الجعلي من غيره انما يقع الدواعي في الاحكام اللفظية ولا يقع
في العلوم الحقيقية لان نظريه لا التبع للمعنى فلهذا وحده ورتب عليه ان لا
شعاع المشتق ليس الجعلي كقائمه عن قيام ما جعل سقائه بخلاف الجعلي فالقول في

نافع في المقام فاعلم ان قول بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
السرور وحل الاسود حاك عنه فليسوا وعلوه ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
فله بوجوب وجوده محل المتناول ليس ندر الحاك حاك عن وجوده انما بوجوب اضافته ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
علوه وهو حاك عن حصول الاضافة ونذا ظاهر جدا ولا ظن انه يلزم من هذا ان يكون
التملك جالدا في المال فيكون عرضا لان كون الاضافات اوزنا انما شاعرة ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
اخذ المقسم الموجود الاعم من الوجود في نفسه الموجود من كماله نظرا ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
الشعر من اخذ المقسم الموجود الخارجي لهذا المحجب فله يلزم عرضية الاضافة ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
حاله لان الغرض على هذا الموجود في الخارج في الموضوع متغير ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
بحدت كثيرة آه الفوق بين القسمة الوهمية والعقلية بعد كونها ليست ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
في ان اللفظ الحاصلة منها انما هي متميزة شككته واللام كمن قسمته لذلك ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
اللفظ الحاصلة في الوهمية ورفعة في جهة الاشياء سبعين لا يمكن ان تقع في ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
اخرى وعلى هذا اذا ركون الوهمية خربة واما القسمة العقلية فاما الى قسمته ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
ممتدة مطلقا لا تدل على انما يصلح ان يقع في اي جهة من جهات الاشياء ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
ثمثة القسم الحاصل منها ثلث الله تعالى والجوهر في هذا الثلث يمكن ان يوجد ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
اي في اشياء كان واسر فيه ان الممتدة جوهرية كما يصح لك ممتدة ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
بهم المقدرات والاشياء فاما سائر القسمة في التقدير يصلح ان يقع ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام
بالقدر الكلي والقسم المقدر له بغير معين بل لا يفرق كثيرة كما يمكن ان يقدره ^{بجواب} بلزوم آه ندر ^{بجواب} فان حصل المسود بعد في المقام

بذرة النفس ما بقدر الكل يمكن ان يفدرة ذلك القسم متساوياً بالجملة الجبري الموزون
مقداراً في شعبان بدانبا طائفة في اوزان فادان قسم العقاب ذلك المسمى بالاعتدال
كل نصف منه والكلان شعبان اوزان لكنها مبهمة بالنظر الى القدر فيقدرة مقدار نصف
اشتركتن اي نصف كان من اي جهة كان فيبعد ذلك النصف بالمعاني صفة
الحاصلة من قبل لغات الصاف المقدار كما ان الممتد الجبري الكل صالح لان مقدار
سواء فام نذر المقدارية او ممتد نذر المعنى كلية النفس العقلية ثم ان النفس
في الوهمية بمقاومة الله الوهم لا يخرج انقسامها الانسانية او تلك الانقسام تفصله
بخصوصها فلا يمكن ان لا خطتها بوجه كل لان الامور الكلية لا يدرك بالاولات على رايهم
الاعتدال فيخط انقسامها به بحول المقنوم الكلي غزواتها تلك الانقسام ويوجب
ايها فاما قال بحيث كثره في الوهم كك نفق متباينة كاني العقلية وقال في العقلية
جمله الاخر المكنة الانوار من ولم يرد ان العقلية موزون لا سيعاب جملة الاخر وكيف نذر
بل الا انها قد ستوف جملة الاخر المسورة المتمايزة عنده فمذا باطال اول القدر على
ادراك غير النماهي المسمية منقودة كل منها وان اراد مد خطها احاطه فلم يحدث كثره في
فلم تكون نفسا لا النفس عبارة عن احداث الكثرة في المقنوم وكيف يحدث في بذرة المبدأ خطية
لان الاخر غير متساوية لا وارض فلو كانت كثره بوجه الوجه نذر وجود الكثرة وطا
من دون ذلك وحسبي فقال علم انه قال الحاكم في الفرق من النفس الوهمية والعقلية ان الوهم في
نصف والوضوح العقل لا نصف وصلوا كلامه نذر على قال في شرح انه يمكن للعقل الاتساع

الوهمية وقد عرفت بانها يمكن ان يكون مقوله ان القضية الوهمية والقضية العقلية
 متساويتان في ان كل اخرج من القسم فيها متساوية لان القضية الوهمية تعني
 مبلغ الجسم في ذاته الصفرية لا قيمة موزعة القضية بخلاف القضية او ليس المراد
 تعني موزعة القضية والقضية الوهمية مرادها على التوهم قد طلب بالكلية بعد ذلك ان يكون
 العقل سلفه هو المراد العقلية على فرض العقل وهو لا يعني ابدأ لكن برؤي الاخران الذي
 معين وان كان يطل بالكلية لكن يبقى انه ما توارر اشخاص الاشياء العقلية
 يبقى توارر الاخر والى الابد على انهم لم يطل فاعلم وقد تم تفصيل في حاشية
 الموضوعات العارضة قسمه العقلية في غير الفار من قسمه وهمية والحق ان حاشية
 الموضوعات ليس مبداء الانفعال الخارجي قد مر من انجتها بانصب الاول ان
 والابيض في السلفه كسب يكون موجودا في الخارج ولذا لم ينام الوض في الخارج ما هو
 فيه وليس يمكن ان يحل السواد فيما يحل من الابيض فاذا لم يلبسها من يحل
 في الخارج والجواب ان محل السواد والابيض هو الجسم نفسه لا الفرقه لكن باعتبار ان
 فيه ما انتم مع التوهم في معين والابيض كما انه مع التوهم في الفرقه ولا خلافه فيه ثم قد
 الاخر في رفع موضوعات لقضايا خارجية سبب قيام عرض مختلفه والعصا الخارجية
 وجود الموضوع في الخارج والجواب ان القضية الخارجية انما يستدعي وجود الموضوع في
 وجودا في نفسه او عتباته في الخارج فان الابهة اعيان الموجودة موجودة في
 صحتها في الفرقه المتعددة موجودة في وجود العقل الوض ومانع من الفرقه من الوجود في الحكم

الوجوه وبقية صحة الحكم فان قلت لا لم نعم السواد عند الجزع الكلي فكيف يصح الحكم عليه
 ما لا يتوهمه اذ ليس من شرطه ان يكون تمام مبدءا لا يستهان به في الجبرود اذ لم نعم
 لكنه فام ما بكل ما انه صحيح لو هم اذ الجزع وجزع النجوم الغياض بالمتابيح صحة الحكم على السواد
 فانهم ولا يفسد لا باقيل وبقية بل يشكركم العقبات فالتفت امنية الجبرود
 والابيض كجب قبل عرضها فلا يكون من موجبات عروضها والامر اجاب النقص في محل
 واحد بالبراز والاعتبار قد من سبعا ان خصوصية البرزين معتبرة في محليتها قلت متداول
 في حرف قبل عرض السواد والابيض مسلاست يتوهم خصوص الجزع فالتفت ما هو متداول
 فتوهم خصوص هذا الجزع كونه في محل السواد وما هو متوهم فتوهم ذلك الجزع خصوصية
 محلي للابيض ثم بعد عرض ندين العرضين بحيث فيها نوع من التباين كمن قبل عرض
 في الجزع من هذا النجوم الاعتبار هو الصحة باعتبار عرض العرضين فاصل
 والصحة المقدرة آه لان الجسم لا يوجد دما وفارجا الا مقارنا للمقدرة فلا يعرض
 الا بعد عرضه وهي التي آه ونرا لان القابل للشيء كجب وجوده عند وجود المقتول
 ولا يعقل الانقضاء ان يوجد الموصوف ودقته عند التفتة في زمان المادة فانها تتجلى
 بمرورها كات الباطن الجسم اذ فقه تراظم فكن القابل يكون المادة نفس الجسم
 وكونه قابلا لا للتحاك قالوا ان الجسم هو المقدرة فليصح على زانهم قوله ليس المقدرة هي
 فان قلت المادة التي هي السطح من الجسم متحدة ولا تنفصل فلا يرضى لها القسمة
 عبارة عن جزوت الانظمة والعدم الوحدة قلت المادة موصوفة للثمن بعد القسمة كما كان

معروضه لئلا يحد الذي يوجب الاتصال قبلها فهي مقصده لعرض الاتصال بها بالذات
 وصاربت مقصده لعرض الصابين وهذا هو المراد ويكون الغنم العنقبة من عرض الماوة
 فثالث ^{هنا} والوهمية الحزمية لمخفئة آه وهاهنا جذر فان الاتصال في الوهمية مقصده التقدير
 لا يصح بدون عرض الكمية بل هذه التقسمة اولاً وبالذات في التقدير واما ما عر
 في المقدر فثالث لكن صح آه لانك قد عرفت ان الاتصال الحاصلة بالعبارة
 كالنصف والثلث والكانت جريته لكونها اقساماً لا متداخلة جريته لكن تلك مقصده
 في الوقوع في جهات الرباط ولهذا ان عبر عرض المقدر المتبسط في جهته يكون ذلك كما
 يظهر في ابرز الشئ وهو قوس الشئ بان المقدر تنقلب الامتداد والجوهر في في الخط
 العقلي فاذا لاحظ العقل هذا الامتداد مع قطع النظر عن قدراته ورباطها بكلم قطعاً بان
 نصفها فليثاً فاذا ان قد صرح عرض هذا الجوهر في الغنم للامتداد والجوهر بالذات والمقدر
 فثالث فانه يوجب ويشكر وهو عبارة عن مكان الصافي شئ منقعه ههنا من امور
 عدم النقص عن محل قابل واصلو المحل لها وحالة متعدي لوجودها فالافعال التجديدي والقوة ^{المتعدية}
 اما عبارة عن هذا الكمال عدم مخرج الحاصل ان القوة عدم النقص عن محل مع صلواتها كما
 اليه قور والفاعل منها لفاعل العدم والممكنة وما قال عند تقريره بان القوة والقول والقوة
 والحيات عدماً ولكن لا يكون عدماً تجاً بل لها خبط من السبات فانها عدم شئ مما
 شانه ان يكون موجود ذلك الشئ او نوره او حجبته ولكن ليس بالغيبة حاصلة له ولكن عبارة ^{الشيء}
 بالي غنم فانه قال عند تقدير المتبادر في الطبيعة وعدم العدم منها بهذه العبارة ليس العدم ^{المطلوب}

هذا لعدم هو العدم المطلق المبادي الطبقية وعدم العدم منها لهذه العبارة وليس بل عدم
 نحو من الوجود فانه عدم شيء من شيوته واستعداده في مادة معينة وقال في النجاة
 اما العدم فليس هو بذات موجوده على الاطلاق ولا معدومته على الاطلاق بل هو رفع
 الذات المموجودة بالقوة وليس اي عدم مبدءا للكائن بل العدم المقارن لقوة
 اي لا مكان كونه فكلام الشيخ تصحح بان القوة امر مقارن للعدم لا انه نفس الوجود
 عن صلوه المحل لضعفه يكون معدومته بالضعف ذلك المحل وهو انظم من كلامه
 في النجاة في لا يكون التقابل لعامل العدم والممكنة لكون القوة ايضا وجوده بل التقابل
 مع التضاد واما عبارة عن حاله مفردة بوجوه ضعفه معدومته بالضعف محل صالح وعلى
 فالتضاد يمنع لكن ابحاث وجوده هذه الحالة في صعوبة وان عرض بها التقابل
 اه لان القوة علمة للضعف ما انه يحقق باعداده لا يمكن بصورة الا بمبدأ خطه القوة والاعرف
 فاستلزم قوة على الضعيف وهذا بطريق عليه لفظ القبول في شكك لان الاطلاق
 على الا مكان استغارة ويظهر من كلام البعض ان لفظ القبول والقوة يطلبن بالادراك
 على المعنيين ومحركه من في ما بين العلة ان البعض لا المكان الذي من المميزات وجوده
 غرضه منها وفي ملاحظة القضاة ان كان في الخارج شيء واحد موجود فان العقل كذا في
 وجوده حكيم على المهمة بان الوجود ليس من شيوته فحب الانشئة في الممكنات كحب التحليل كما انه
 في القوة الاستعدادية الالهية كحب الخارج لان محلي القبول والضعف كحب الالهية كحبه
 فكلامه يشترط ان في ابحاث الالهية هذا مني على اي شيء في احوال الوجود في الوجود في الوجود

والمحيط والمهنة متحد نوع اتحاد بعلمه الراسخون فمنها ما موجوده المكنات اتحادا
معنى الخارج امر واحد والعقل كحلي لا شئان احدهما الوجود والاخر المهنة والذراكم بان
الوجود والممكن زوج مركبي عليه تحليل السبع الصوفية الكرام عليهم الرضوان ان السطح
سائر في الموجودات يلغ في العنصر في تضائيفه مبعوثا على النظر فيه وهذا المعنى موصوف
هذا الاراي اما بوصفه فهو اسان آة وفيه رد على النفر السطوي حيث زعم ان
هو المعنى الذي المذكور في النسخ ولم زعم ان يطلق الالف على الصورة بالمجانة
كون الشئ آة فيه مسابحة والمفهوم مهنة يكون في حد ذاتها ومرتبة حقيقيا صالحا لكونه لعال
وهذا المعنى لعين الجوهرة ثابت للجسم في حد ذاته وفيه النفر السطوي حيث زعم ان
الضالها اي ان الصورة الجسمنة كونها بحيث يبرزها الجسم التعليمي لحدود النسخ ان الجسمنة
توهم هذه الاعادة في نفسها حيث قال في النجاة بل الجسم انما هو جسم لانه بحيث يصح ان يكون
فيه العباد منه كواحد منها فاجم على النفر ولا يمكن ان يكون فوق ذلك فانه في بعض اولاد
هو الطول القيام عليه هو الوضو والقيام عليها في الحد المشترك هو العمق وليس كغير الجسم
من حيث هو جسم بل هو جسم وهذا المعنى منه صورته الجسمنة انتهى فكذلك هذا جرح في ان الصورة
هي حقيقة معقدة لكونه الاعمال فالضال هذا المعنى في مرتبة حقيقة الجسم وهو نفس الصورة الجسمنة
والجسم الذي هو الكمال هو مقدار السفل الذي هو الجسم في الصورة تمام كماله والاسم المعنى النفر
الداخل في مقوله الجوهرة فقد زعمنا في هذا المقدار قد بان انه في مادة وانه يبرز في بعض الجواهر
فهو عرض للمادة ولكنه من العرض التي يتعلق بالمادة وليس في المادة لان هذا المقدار لا يفان

هذا المقدار المتعارف المادة الا بالنوم ولا لفارق الصورة التي للمادة لانه مقدار
الذي يفضل الجاد اكد وهذا لا يمكن ان يكون بل هذا الشيء المنفصل كما ان الزمان لا يكون
الا بالمتنص الذي هو المسافة وهذا المصدر هو كون المتناهي حيث يسمح كذا وكذا
ولا ينبغي ان ينسج ان نوم غير متناه وهذا انما هو كون الشيء بحيث يفضل فرض ^{المقدور} الجاد
فان ذلك لا يخلف فيه جسم وحجم واما ان يسمح كذا وكذا يخلف فيه جسم وحجم
المغير هو كونه الجسم وذلك صورته وهذا الكثرة لا تفارق تلك الصورة في النوم الفينة كذا
والصورة تفارقان المادة انتهى فانظر بعين الانصاف ان ظهيرة العبارة بعض
محل هذا الكلام متعلق بالفعال الحكم متعابر لا اتصال الحكم والخاص ان الحكم لا يرضى ان يكون متعلق
في ذاته ولا يصلح حمل قوله المتنص الذي هو الجسم على المتناهي فعال هذا الكلام كما حصل
الطوسي لانه غير متعذر يكون بمنزلة قول الفاعل السور وقام بالاسود وهذا السور وهذا الحاصل
فيه والنظر ايضا بعين الانصاف ان كلام الشرح هذا كما يفيد ان الصورة الجسمية متعذر بالذات
متعذرة على فعال المقدار كما يفيد ان المقدار اعني الجسم التعليمي متصل بوجوده متعلق بصورة
المتنص بالذات في الوجود وعارض بها لان في العين والنوم لا كما عارضه السور كما في
الاستداه ان الجسم اذا وجدت مع بعض الاعراض هو الجسم التعليمي فمائل لانهم ان مجز
فهموا الجسم في ذاته اه حاصلا ان الجسمية في حد بعضها متعذرة بمعنى انها في نفسها لا
انها في بعض الامتدادات من دون ان نعبر في حقيقتها فذلك الاستداه انما هو
مجرد سبب تلك الحقيقة كانت متعذرة الذات لكنها في القدرات والاشياء ويزيل هذا الكلام

بعرض حقیقه اخرى صامحه من وجهها للمساخنة والقدر وسط في ذاتها في
 في هذه الحقیقه هو القدر وندرك ان الحجة والكاف متعينة الذات بمقتضى النظر
 الى القدر ان لا يكون وليس كون لها في حد حقیقه معتبر في شخصها بل انما
 تعرض بعد شخصها في قول هو وجهها هذا لا بهام كذا الحجة متعينة الذات بمقتضى النظر الى القدر
 وليس قدراني حد حقیقه ولا معتبر في شخصها بل بما يزيل هذا الابهام بعرض القدر في
 عرضها معتبر كما انها يصير لا شئ خالص بحد ان عرض لها مقدار عرضها
 تشابه كما انها نظر بعرض السور و هو بعض السواض عرض واذ عرفت ان الصورة
 المتعدية بها متعينة الذات اي ليس فلا يفرق الا تشابه بمقتضى النظر الى العرض
 منها القدر والاشياء عطف كون الاشياء بان الممتد له اعتبار ان اعتبارا انه مطلق
 وهو بهذا الاعتبار ليس كل في ذات اخرى فلا تشابه له ولا يوجد في التعاط اعتبار وجود
 عين وهذا الاعتبار يعلم ان عرض فيه شئ وذن شئ في هذا الاعتبار ولا اعتبار الا في
 هو ههنا عليه و هو بالعين لا يستفاد من نفس العرض التي من جعلها القدر في عينها فان
 التعليم بهذا الاعتبار هو لا يصلح عدة من قوله المطلق من قوله هو هو ان لا وجه
 حتى شرط فالذي بوضع فيه شئ كون شئ هو هو ان لا وجه من قوله هو هو ان لا وجه
 الاعتبارين المذكورين او ان في الحقيقة حقيقة المشبوط المقصورة نفسها في فهم لكن انما هو
 هو المقصورة الحجة غير اذ ان اريد ان بصورة اعتبارين فيقول نعم لكن الاعتبار الذي هو
 ما وراوية ان بالعين بالعين الذي عليه مناط الشخصية بهذا الاعتبارين بالعين بالعين

منعني ان اذات بهم باعتبار المقدور والاشياء في الجوانب فقلنا انه خلاف تعرض شي
شي في مرتبة نفسه وان ثبت شهادة الضرورة بان كل امكان متعين فهو حاصل
شي وذن شي فمتى شهادة الضرورة به وفيه ما لم وان اردت المتعين المقدور الا باس
انه قابل تعرض شي وذن شي لكن لا حصري الاعتبار بل فيها اعتبار اخر هو انه متعين
بهم المقدور هذا ولعلم ان القول بهذا النحوس الامداد وتجبر عقلي فثبوت في عامة النظرة والاشياء
وجوده بدسهي هو المقدور ودعوي تركيب الجسم من الهوى ومن الصورة انما ثبت وجوده
كما حث الاشارة اليه في اول الفصل والتجوير العقلي ان كفت في هذا المقام لانه مقام المنع
بالبرهان في دعوي ذلك شر وعليك زيادة كهن في هذا وسطا كسب ان لا يسيل الا بانه
وما بها كون شي آه فيه ساخن بل هذا المعنى حقيقة صالحة في بعض النظم افرا من فقه على
الشرك وهذا الحقيقة في المقدور وهي انما تنسب في الجهات فالكائن في الاشياء
الملتزم وفرض الاخر هو الحقيقة على المحدود في الجهات فهو الجسم التعليمي وجوده بدسهي لكن
ما يدعون الحقيقة في الاول انه عرض فاقم بمبدأ اخر هو جري نفي عامة النظرة فانهم لم يلاحظوا
بطلان على عدم الالف من الاخر هو بالحق اطلد فاشا العاد هو في مقايده فابتنى الحد
لاخرى وهذا المعنى يتناول المعين المذكور بل قال الامداد وجوبه في المقدور كلها عموما
من الاخرى بالحق ومنه صحت لوم الالهام وفرض الاخر هو الحقيقة على المحدود على عدم النفس
الاخرى الذي لاخرى فانهم هذا المعنى من عوارض الكم المنفصل لعل في الاشارة الى المعنى
على هذا الاخر التناول للمعنيين بان كون الشيء محذو بها مع الاخر انما يكون بين كماله

في الحركة يكون بعد الانسبة لكن لا يرد ذلك منه لان المعنى الثاني من الاضافي المنفصل عن
نعم لم يرد بالكم المنفصل المعنى الثاني من المعنى هو العود لان عرض المعنى للعود بالمرات لا يطرح
لغرض اجسام المنفصلة كلها من الاضافات مطلقا او مع الزام بعض المنفصل العود وانما هو سطر
في الثبوت لان عرض الافعال يبين المعنيين يوقف على عرض الفعل الاول او بالكم المقدار
وبالمنفصل صفه لا يعنى المقدار الذي يورده عليه الافعال خارجا او سماء لا تنك ان المقادير المنفصلة
لغرض بها الفاعل بالمعنى للاضافيين بالامطلقا من غير اشتراط المادة كما في المعنى الاول فانه
نقبض العود مطلقا اعم من ان يكون في الخارج او في الوهم واما مع اشتراط وجود المادة كما
المعنى الثاني لان تحرك احد هاتين كنه الاخر لم يعتبر مطلقا بل مع الافعال الخارجيه وهو لا يكون
من دون مادة فانهم فاعلم ان الذرات الواحدة آه هذا التقرير بان القوة والفعل
الذي يذكره بعنوان الحجة الثانية ويرد عليه ما سيجي في الشرح ونحن سنن هناك كنهه
مكن معنى لك ان يعلم ان قوله ان الذرات الواحدة لا يكون مبداءا للمعنيين الا من لا
مختلفين بل بالامكان لان المعنيين المختلفين ان اعتبرنا في الذرات كما يصح عنه كلامه
فقد تم هذا الحكم لوزن ان يكون ذرات واحدة مبداءا وموضوعا للقوة والفعل للمأخوذ من
جسمين بان يضاف احد هاتين شي والآخر لشي كان يكون القوة والافعال الحركة
والفعلية للافعال والسكون والبقاء وكان يكون الفعلية للذرات والقوة للصفات
وكان موضوعها واحدة ولا استحالة وان اعتبر في القوة والفعل فلهذا قوله زاد الكلام
في مبداءه تلك الجسمين معنى بالافرة الى جسمين في حقيقة الذرات لان الذرات التي عرض

التي غرض بها القوة والفعل ذات واحدة لا تثنى فيها أصلا ولو باعتبار فلا يعاد
الكلام في الجنتين ولا في الجنتين في جوهر الذات ثم ما ذكره من مذهب البعث المسمى
بالعلوية والعلوية هما متضامتان لا يجتمعان إلا جنتين وإذا عيذ الكلام بالاعتبار
منه بالذرة إلى جنتين في جوهر الذات فإن قلت لعل مقصوده أن القوة الخاصة لله
لا يجتمع فعلية الاتصال في الجوهر الممتدة لأنه لا يعدم حين الانفصال ^{المقبول} العاقل كعدمه مع
فصله عما يصح وبطلان الثاني الفتن ولا يرجع إلى الحجة الثانية لكن يفتقر المقدمات المذكورة
فإن ما ذكره لوجوب عدم الاجتماع مطعون سواء أخذ الجنتين أم لا لأن المانع من عدم مجامعة العاقل
مع المقبول في هذا النوع لوجود الجنتين وعدمه فيلغوا عادة الكلام في الجنتين فاسألوا
بأن القوة يكون لله تعالى المموجودة فيه أو منتزعة عنه وجهه الفاعل ^{العاقل} فلا يلزم جهتان
فيه من دفع لأن لغو الكلام أما إذا انقطرت على ذات الجسم بحكمه مبداء بقوة والفعل
فقد بدت فيه من جنتين فيعاد الكلام فيها فاسأل ^{الجسم} فقصارى امر من الراد أن كل جسم
أه تحقيق جهتي القوة والفعل يسمى لأصاحبه فيه لا لأطالها بآثار الانفصال لأن ذات الجسم
متصل بالفعل والقوة الحركة والسكون وذلك ^{الجسم} وهذا المعنى قاله المصنف بما قبل على
بأنه لا يفتقر دليل المص وليس كذلك لأن ما ذكره من المقدمات ليس لها عين ولا أثر في
دليل المص ولا يحتاج إتمامها فيها فاسأل وهذه المقدمات لما كانت من نوع الأجسام العالمة
لذلك لعلها كآه يعني الأجسام التي ثبتت فيها الأجسام المركبة فيها والأجسام المفسدة بتدريجها
من نوع الأجسام التي انفصلت بعضها عن بعض في النوع الواحد متضامته الأحكام في النظم فالباقية

لا للعكاك فقد ارم ان بعض الاجسام انما به للعكاك متصلا فبعد طرأ ان الفضل
 يصدق عليها ان تلك الاجسام الموصوفة بالانفصال كانت متصلة قبل الانفصال ^{مع}
 قوله ثبت ان بعض القبل الانفصال ^{البحر} ما قال ^{البحر} وهما بحث آه اوزر وهدا
 اعراضا عن قوله وهذه المتصلات لما كانت آه اوزر يتم ان الاجسام التي تنهى الاجسام
 بالآخرة اليها متصلة وقابلة للانفصال ولا يتوجه البحث وقبل التفصيل ذلك القول ^{جوابا عنه}
 مع ان مدار اثبات الهوى آه فيه آه الى بل انه كما لم يثبت الهوى بطرأ ان الفصل كثبت
 بطرأ ان الوصل كما بسطه كقمة نسبة على ان القسم الوهمي غير كاف في اثبات الهوى ^{على}
 خذت مرغوب السير الطوسي وهذا ظاهر لان القسم العكسي موجب للثبوت العدمي للعكس
 فيحتاج الى قابل غير الانفصال وهذا لا يمكن في القسم الوهمي لانه لا يحدث عكسه في القسم الخارج
 فله يحتاج الى قابل غير الانفصال بل الانفصال هو ثبوت القسم الوهمي واما في الوهم فانه وان احدثت
 لكن لا يوجب ذلك انعدام المتصل بهاني الوهم لان الوهم كالمشاهد يجعل فيه الاخر اذ هو كالم
 هذه الاخر اذ هو هذه المتصل فله يحتاج الى قابل اخر والنظر في انعدام المتصل في الوهم فالوهم مادة له ولا يح
 بلا مادة يكون متنازلا للمتناهي الوهم لانه بعض صورة خبره من متغيرين كما قبل صورة المتصل
 واما قال ان القسم الوهمي لا يوجب انعدام المتصل في الخارج واما يوجب انعدام في الوهم فله يوجب
 الا في الوهم والمقصود اثبات وجوده في الخارج فبما انه افرام المادة في الوهم فقد كثر القسم الوهمي
 من المادة والصورة واخر الوهمي لا يختلف ما يختلف الوجود في عدم المادة في ^{الحال} ^{الوهمي}
 الصورة الوهمي مطابقه لما في الخارج فنعدم المادة في الخارج فمال وقد ان القسم الوهمي ^{كالموجود}

ليست كنقسم الموجودات بل القسم الوهمي حكم عقلي بآلة الوهم مطابقا لما في الخارج
ولو لم يكن المادة موجودة في الخارج لكان القسم العقلي من المجليات فيقسم
الوهمي غير مطابق لخارج فيكون آخر اعينة حقيقة القسم الوهمي فرض شي دون شي
وجود المنفصل صحيح لا يتبرأ الا في اول قولها فيقسم الوهم هذه الا في اول وليس مراده على ان
الانفصال الخارجي حتى يلزم من امتناع كون القسم الوهمي من الاخر اعينات نهائيا قد وقع
الفصل في افعال كثيرة وفيما ذكرنا لفاته وما يجب ان يعلم ان الحق المذكور في بعض
النسخ اورد في الاشارات التحية على ابطال الاجسام الداعية طيسته بالتيور اورد في ذكره
عرض عليه الامام منع نائل تلك الاجسام بل يجوز ان يكون كل جسم مخافا بالحقيقة لا وجود
جسده كل في مختص في شخص فلا يلزم من الفصل كل الفصل الا في اول الوهمي الجسم الواحد
التيور السطوي بان يشابه الاجسام مسلم عند صاحب هذا المذهب فادرو عليه المحاكم بانه خارج
جديا وهو لا يناسب المقام فان احتمال تخالف الاجسام بالحقيقة قائم وان لم يثبت اليه احد
وان شئ يقول ان هذه الحق غير شئ على شابه الاجسام بعضها مع بعض بالحقيقة حتى يحتاج الى
على تسليم الخصم ونصر الحق جديا بل هناك انتم جميعا الكلام من دون دعوى الشبهة
الحقيقة الاول ما اشار اليه بقوله او على تقدير كون الاجرام المذكورة آه حاصلة ان الكلام المذكور
او كانت متخالفة الحقيقة فليس من الشك ان الحق بمتنه لانها طبيعة لوعية لا تخلف الا في
جانب دون الفصول بل لو كان الخالف لكان بصورة لوعية تحسب والمقصود ان
الانفصال بالنظر الى الطبيعة الحسية ونظيره فان شئ الامام كان على كون طبيعة طبيعية موجودة

لا يكون الجسم حجاباً مختلفاً وكنواً ^{سفيه متخمة} ^{و قد ثبت} ^{بالإسلام}
لكن البشرى الكلام على أن كون الجسم طعنة نوعه امر على ^{الشع} ^{الضرب} ^{الشمس}
سحق الشئ ومنع الامام على السج لجهده ورمال الشئ مكابرة قد بس بناء الكلام
عبية اعراف احد على المقدسة الواضحة لا يخرج البرهان عن البرائة فانه ليس اول فاروق
كسرت ثم ان المحاكم اجاب بان الاجسام والكانت متخالفة اتفاق لكنهما مشتركة في
كلامه ^{بهياني} ^{الاحكام} ^{ما هي} ^{متدا} ^{ونقد} ^{م صحة} ^{الافعال} ^{النظر} ^{الطبيعية} ^{المتدا}
وهو كات فبما نحن لصدده من انبات المادة وان منع عنها اوزايد على ^{المتدا} ^{المتدا}
في الحقيقة فاعل في ذلك انما ان اليه البشر لغو ومع قطع النظر ^{و لغو} ^{على} ^{ما} ^{المتدا}
ان ان الجسم الواحد المتصور جسم مفرد فاجزاء الوسمه موزقة في المنة
انفسها والامام الاتصال لان الفردية قاضية بان الاتصال لا يكون من الامام ^{المتدا}
ما الحقيقة فلا يجوز فطره سيمه ان نخل انما الى الاجزاء الماسة واذ كانت موزقة في ^{الحقيقة}
لكل الكل مفصل مجز فخور على الاجزاء الوسمه الافعال والافعال متفرد فخور على ^{الافعال}
ما غير وير عليه وروايات ان النبي يصح على الكات الافعال ما هو في نفس ^{المتدا}
على الاجزاء انما بل هو موزع ولا يلزم منه جواز اتصال الجزاء بما هو موزع له بالهنية فلا يلزم ^{جوز}
دفع الافعال بين الاجزاء الوسمه وكذا مع على الاجزاء الاتصال فيما بين المتورقات ^{الحقيقة}
ولا يلزم منه ان يجوز انما اتصال الكل ما هو في نفس في الحقيقة فجزا لا يرد على الكلام ^{المتدا}
الفردية واما قال الامام في شرحه ان اجزاء ان اجزاء على جسم موزقة في الحقيقة ^{المتدا}

في القسمين من واقعته للكل وكل جزوي من مسمى صنوه باحد جاتية متصل فجزان
يقبل كجانبه الاخر به لان الجوز يستشابهه حكم المنتهايات واصله واولا يمكن الابل
نفسا وهذا لا بد عليه ما ذكره البقران حسن ما ذكره المحقق الجوزي ان لا خلاف الوهمه
ما كانت متورقة بالحققة للكل وهو متفرد في الوجود متصل بمجوز الالف واولا
الاخر الوهمه واولا يكون الابل انفسا ثم منها السكال قوي لان الجوز متورقها المتكثرة
كلها جديا او غير جديا مبني على ان كل ما يجوز على ذومن الحقيقة النوعية مجوزي ^{المانظر}
الي الطبيعة وان كان عنه امر زائد على الطبيعة فلا يقدح فيقول ما اذا ارادوا ان
ان ارادوا وان كل ما يتصف به فردا لا ينسكف الطبيعة الموجودة ان في فردا وان
يتصف بوجوده في ذلك الا فردا لا يقدح المنع من الخارج فهذا حكم وليس بها
فقد بد من الدلالة عليها بالبرهان لا تجري ان زيد اسبابا من سكر فلهذا ^{الطبيعة} الصفات
الان تبته في زيد بالمبانيه ليكر ولا يجوز ان يتصف بكر بالمبانيه تنفد ^{الطبيعة} سكف
الان ينيه الموجودة في بكر عن المبانيه له والسر فيه ان بعض الاحكام قد ^{الطبيعة} عن
الشيء فادرجت الطبيعة في الخصوصية ان يتصف ^{المعقولة} السجته الاخرى بالاعتبار
تلك الاحكام سكف الطبيعة المتحققة فيها وان ارادوا ان كل ما يتصف به فردا
ولا سكف الطبيعة في فردا وان يتصف بها اذا حقت في فردا الا ^{الوجود} فممكن
غايته بالبرهان الطبيعة المتحققة في الاخر الوهمه صالحه لان يتصف بالانفسا ^{الوجود} والالف واولا
اذا حقت في فردا الاخر واولا بوجبه لا تفصل اخبرها المتصل فلو لم يكن عدم ^{الوجود} الله

في الاشخاص المقتضبة التي هي تلك ^{الاشياء} بالمعقولة طيبة ونظرا لانفعلكم في الاشياء
وكيف ونظرا لافرادها لاجل المولعة فانه الحق على جوارز انفصال المتصل بان الاسم
المعقولة طيبة كل منها متفصل عن الافراد ان الارزود ان كل ما نصف فرد من جهة
صلوح الطبيعة مع قطع النظر عن الخصوصية كجوارز انفصال كل فرد فهو من سلك يمكن
لا بد من اثبات ان الانفصال الواقع بين اجسام المعقولة انصفت تلك اجسام فطوح
الحق دون وصل الخصوصية فبه ان ثبت هذا فلا يحتاج الى تلك المولعة وهي ان
يجل على ما قرنا قول الامام في شرح الاشارات تحمل السكون شخصه كواحد منها فانه عن ذلك
كل واحد منها وان شارك في المهنة المشتركة لكنه يخالف في شخصيته وكما ان الشخص
ايكون تلك الشخصية مائة انتهى وحاصله ان شخصية الافراد الوهمية غير شخصية الكائنات
ايكون شخصية الكل صحيحة لان انفصال شخصية الفرد مائة فاما الطبيعة حين وجودها في شخصية
للكائنات والافعال وفي شخصية الجسم مسكفة فلم يلزم صحة الانفصال على جوارز المتصل بل اثبات
الاشياء مني عليه على ما قرنا لا يتوجه ما رايه المحاكم وصرح به جوارز ان المدعي صحة الانفصال
بالنظر الى الطبيعة لم يلزم تحجز السكون الطبيعية بشرط الوجود في الافراد الوهمية مسكفة لم يلزم علم
انه يجوز قطعا ان المهنة الامكانية لا يمكن ان يكون جميع احوال وجودها بل يمكن ان يكون
طبيعة الوجود وازدادها فليح ان تمتنع على الجوارز الوهمي الازداد في الوجود وان جاز الافراد
على الكائنات وتحجز اشياء الوجود الازداد في الطبيعة فردا فردا من الكل الذي هو الوجود
والافراد في تحجز الوجود فحجز استحالة مع ما لم يكن بالمتصل صان بطريق الانفصال

ولا نفرضه دليل الاتصال ابتداءً وكيف ولو لم يكن من الممكن من الوجود
جميع انجاسه بلزم ان يمكن تعديا واغوا الفصل الاول في العيين من هو خلد في
يمكن ان يوضع لهته العقل الاول في الدين في وقتها في مجموع منها هذا القول
للحققة لذلك القول وقدم عليه الوجود فصح على هذا القول ايضا وهو خلد في
افعال اكثر الاول والعقل الاول فان الحرج وشي من ان لا يمكن ان يوجد له
العقل في الدين حتى يمكن وجوده بوجه فانه فيقول قد اعترضتم بامتناع وجود
بعض الاوليات بانها فليكن الاول هو الهيئة لك وفيه ان الحرج هو هي في
الطبيعة لا متداولة يصدق هي عليه كسب نفس الامر فحجج عليه بما يجوز على حاله فخلد
المفروض لهته العقل لا في نفس الاوليات فاما فيجب النفس فذلك مضاعفة القول
المفروض الموجود اما في قابل فيه فيقول ان الطبيعة العقلية يجوز ان يرسم الدين في نفس
الدين فيكون في الطبيعة العقلية في نفس الامر فيقول هذا القول في حال القول في
وقدم على الموجود العيني الاول في الوجود في الخارج فصح على هذا القول ايضا وان
خارج فخلد يصدق في المكان بانها بالانظر الى الطبيعة فمقابل فيه ثم علم انه قد اورد
على القول انه يلزم على هذا القول في شئ من ذلك القول في ذلك القول لان جانب المحرك
وهو محرف في جانب القول في شئ من ذلك القول في ذلك القول لان جانب المحرك
اقرار الفلك في بعض القول في شئ من ذلك القول في ذلك القول لان جانب المحرك
وشئ من القول في شئ من القول في شئ من ذلك القول في ذلك القول لان جانب المحرك

المقدرة موزعة في المهنة فيجب عليها ان لا يكون في الوجود كالحاج على الكل وان في
الامر بالدليل ان يصح الحكم عليه حيث انه امتداد وانما لا يصح من جهة فصله المقوم هو ما
لكن الكل والجزء متجانان في تمام الحقيقة الزمانية فيلزم صحة الفرد الذي لا ينظر الى تلك الحقيقة
ممكن ان يشابه في الاحكام انما هو في الحكم لا يكون مرفوضه لما قيل عليه بالذات في بي بي
اما اذا كان حكم كونه في فرد مرفوضا لما قيل على الطغية دون فرد فذلك يشابه الفرد في هذا الحكم
ان كل من الافراد والادوية الزمانية بالوجود مرفوض القساي والحد حقيقة الزمان
عن وجود الحد بالذات بخلاف الكل انما القساي وقته مثل فاصل فاذن الفصل
انه فان قلت الذي يلزم من الدليل هو موصوف طرمان الانفصال والما القوة فلا يلزم ثبوته بل قد
انتهى سابقا ان ثبات القوة التي هي الحالة المرفوضة او عدم شيء والمأخوذ مع الحالة اعتبارا بها
قلت لعل المراد منها بالقوة العلوية للانفصال مع عدمه بالفعل وهو الذي كفى في اثبات
التي هي الهويلا والاحتجاج فيه لا وجود بحالة المرفوضة فاصل فيه ما لا حاد فافهم ^{وغير}
بان بينهما مغالطة بشر انك اللفظ مخيف لا يرد ان الذي يلزم من الدليل ممكن الانفصال
من بدو الامر لانه الذي يجوز على الكل وعلى ما ذكره فان كل منها منفصل عن الآخر من الامر
امكان طرمان الانفصال والذي ينفك في الدليل هو إمكان الانفصال الطاربي لا المجموع
فالمع كبا مع موه اما الانفصال الفطر فذلك من جهة الحاجة لا قابل غير الانفصال لان عتبة ما يلزم
امكان الفطر في مكان انعدامه من بدو الامر ولا يحتاج تدرج لعدم لا قابل لثبته موجود الامر
للمفارقات موارد للمكان انعدامه من بدو الامر وقد كذب بان المراد بالانفصال عدم الفطر

بالانفصال اعم من الفطري والطارفي والامكان كمال الانفصاليين متقيان فانما لا
في هذا البرهان ما يستعدروا بل يقولون ان الانفصال اذا لم يكن فيلزم عند طائفة ايرعوضون
الامر انعدام المتشابهين الانفصاليين الاعدام بالبرهنة فليدبر من راعى من المادة ورجى الفصل
فان قلت قيل يقع هذا في النقص بالزمان فان الزمان انما لا يقبل الانفصال الطارفي
لانه يستلزم انعدام الطارفي مستحيل على الزمان على رايهم والمقصود من هذه الاشياء انما لا يقبل الانفصال
فقط اذ طارفاً فيلزم في الزمان امكان انفصال الفطري فليدبر من قلت لا يقع اذ لا يمكن في الزمان
انعدام الانفصال لوجوده من الوجه طارفاً او فطراً فانهم يجعلون مطلق الانفصال على الزمان فيكون
ان وجود احد فية بالقياس مختلف بالذات فانهم وقد اجاب عنه بعض الاعاظم آه نراوا
عن اصل الامر اودافاته الحجة اخري على البطلان الجسام الدمبرسة اقول في هذا
آه النقص بالزمان مشترك الورد على حجة بعض الاعاظم والحجة التي سبق ذكرها وقد مر
واما عينة في محور العقل وقوع شي آه يظهر من هذا ان مال القسمية الوهمية صحت
العقل الوقوع في الخارج وهو لا يستلزم الامكان لان رب شي في محور العقل وقوعه ثم يظهر بان
استحالة فليدبر من محور القسمية امكان وقوعها بل محور التكوين وقوعها من حيث
لان القسمية الوهمية الكائنات موجبة لحوار العقل فبما ان يكون وقوعها مستحالة باقوت
والاكائات القسمية الوهمية من قبل كونها محذرة ونحوه فيكون وقوعها مستحالة باقوت
القسمية الوهمية اذ لا يبي ان يقع ان القسمية الوهمية عبارة عن فرض القسمية
وذلك شي ولا يلزم منه محور العقل وقوع القسمية الخارج فان التوهم شي والفرق ووجود شي

شیء اخذ لا شد از من و من فرض الوهم شیء دون شیء و از منرا غرض النفس امتداد من لا یحده
 بگونه منفصله فی الخارج فلهذا من قساع الافعال خارجی اخر عینه الوهم و لا کونها کموسم العنصره
 فی البودات اولاً امتدادونها فمال و یکن ان يقال آه هذه الحجة ذکرة بالامام
 فی الشرح الانشادات و تکلم علیها منع کون معضی طبعه البسیط الکره و منیع استجابته
 و من منع الامام تعالیٰ علیها علی استقامتها الطبیقة کما فی الکلمات العنصره الی تم مقایسه
 علی استقامتها الطبیقة لان صاحب هذا المنصب جایل بکونه علی فعل بوجه غرضه کذا لم یکن
 الی استدلال شیء عدم البساطه لانه مخالف لمذهبهم لانه غرض منع تعالیٰ علی الاستقامه الطبیقه
 و ان نبی علی تسلیم انهم الکره یکن البیان جدیداً خارجاً عن المبحث العلمیه ان المصطلح
 نقل عن شیخ انه نقل عن صاحب هذا المذهب ان مالک الاقسام تختلف الی کمال بعضها کما یکن
 لا فان قلت اذا كانت علی غیر استقامتها الطبیقة فیکون بانبط علیها لیسها الرجوع الی الاستقامه
 الطبیقه و یسوی لیسها امکان بخلافه و یجدد بانبط الاحسام الکره او غیره و یجوزها الی الاستقامه الطبیقه
 بزم محذور لانها محلی لکرهاتها فیهل کمره محیطه بکره اخوی و لا یکن مثل هذا الاحسام محصوره بها
 و ان یصلح علیها العفای و یصل و یحتاج الی الخافه الی قولی قلت یجوز ان یکن العفای محذور
 بخلافه فلهذا یکن معهود الجميع متعالیٰ امکانها انما یکن معهوداً بامکان تعالیٰ شیء منسده و یجدد
 عند الشرح محذور و یجدد من ویر السیطره عن الوضوء لا اعتباراً بامکانها و یجوز من ان یجوز
 یطین مرکز علی وکر الدرض کما یجی ولیکن محذور و یجدد مقامه عن الوضوء علی السطح علی
 فمال عرض متصل یکن لکن مطلقاً بل منسکافی لحدیث مقدره فی محذور و یجدد

المختار في فرضية العباد على الإطلاق ولا يعتبر فيه الله بما يقدره الله من المقدور واللا
ولا يخفى سخاؤه في وجوه السخافة لكونه واحداً من أحوالها ان رجاؤه لمحمد بن
والإشارة بما يجيد الضرورة وهي فاضية بان مجموع الممدين المتعبدين اعظم من الواحدة
انه لا يمكن ان يكون الجسم مستمداً بامتدادين اعلم ان القول بامتدادين في الجسم هو الاول
المشايير وعليه ينطبق اصولهم وقد عرفت فما سبق ان الجوهري الممدين اذ ان يعبرهم المقدار
فهو في نفسه محض عرض صالح للسكينة لكن في التقديم معبر عنه بقدر الصلح لان الضرر اذا اذرا
سماهاً او غير سماء ولا يضيف في نفسه للعبادة والنفاهة واذا عرض له محمد اخر مقدر
محدف من ضمنه لا يقدر انه درست لاهم بالتحقق والكافة الضمير لتمامه على ذلك لا المحدث
يزود مع نفاذ الحسنة كجاءها هناك محمد بن وحمدة زرايل هو المقدر وموردته زرايل وزودنا
مقصودا وادوات بما قلنا طر لك فساد الوحيين النورين في بيان السخافة لان علم الله
بالشعاع اتحاد الممدين في الوضع والاشارة انما هو في الممدين المقدرين لان مجموع المقدرين
والواحد جزؤه والضرورة بحكم بارز باو الكمال على الجزوء اما اذا لم يكن الممدين منفردا فساد
بعبارة المقدر على حكمة لانه يزود المقدر على المقدر هذا العارض فانزع الوجه الاول ثم ان جسم
مستمد من جهة دائمة الاستمرار وليس لوضو الممدين المقدر محمد مقدر اطلاقاً لانه
على النورين وضرورة الجسم مستمد بامتدادين على هذا النحو لا يظهر فيه استحالة ولا يرفع به الاقار
على الضرر اذ ليس هذا الكون الكتاب كائناً ما كان من احد هادئ والاف عرشي وهذا
بعبارة علم على فنون مرهم مكن نفق عليهم شي هو انه كما قسم في الامتداد وان الامتداد المقدر

المقدرات ام عارض للممتد الذي هو مطلق بالنسبة لا المقدرات يمكن في المقدمات
متشابه في السواد وسواد ان احدهما نفس السواد وموثران الذات مبهم بالنظر الى مراتب
الشيء والضعف فحوزا يمكن سواد ثابت بموضوع السواد متعين بالذات ويكون ذلك
الكيفية المتحرك هو السواد والذات وما فيه الحركة مراتب شدة كما تقولون في التحليل الكبير
نفس الاقتران في مراتب المقدرات فكما ان هذا باطل عندكم كذلك ذلك بل في الجسم
واحد هو المقدر لا غير وليس هناك اتصال مبهم والا فكيف متعين وهذا يرفع الامان عن المقدرات
فقد يمكن كل عرض شدة الضرورة بوحدة قابل . ومن الصورة الجسمانية التي هي قابل للخط
والجسم فم من يعنون ان مندرجات المتناهي ذلك فعلى هذا الاراي جسم ليس الاتصال بها
ضرورية وحقيقة اتما يوضح هذا الاتصال بموضوع المقدر وهي متصلة بالذات بمعنى انها متصلة
بالذات لا اتصال الذي هو الجسم التعليمي ليس عندكم الاتصال معنى سوي ما هو من مقبول العلم
وفيها انك قد علمت ان الجسم آفة اعلم مثبت فيما سبق ذلك دليل انما ادعى في قوله
كما ادعى هنا وهم انهم مقدرون ان الفصل يبعد عن قابل لا لاجل انهم يقولون انه يبعد عن
بالذات بمعنى المفروض لا اتصال بالذات بمعنى المفروض لا اتصال بالذات فالصواب ان يقول
انك ستعرف ان الجسم مرتبة منه متصل ثم ان هذا القول قد حقق بريح الى ان هناك اربابا
يجهلون الذي ليس شدة امتداد واتصال الا اتصال بموضوع حال فيه هذا في الحقيقة انكار للحجج
المتصل بالذات بان يكون نفس الاتصال وقول شتمه الهولاء بالجسم قطع هذا الزايات هو آخر
يقولون شدة غانة العنبر وقيل بمجموع امور شدة آفة فان الصورة الجسمانية على هذا القول مقدر

القول مقدر بنفسها والجسم التعليمي مجموع الاستعدادات المفروضة ونزولاً بحسب العلم
رجس التعليمي موجود آه يعني عند المتأين قد يكون مجموع الاستعدادات حسبما تعلينا

عنهم قد يرد انه ليس بحسب هذا القول لا يري الجسم التعليمي وجوداً فانهم ^{في} زمان ^{الارادة}
الصحة ^{ببر} مع بعين استعداداتها لا شك ان الصورة المحورية متعينة قبل عرض العوارض
بعد عرض كانت فان العوارض لها دخل بها في التعيين فهذا المتعينة بالغير مهم البصيرة
بل مقدر متعين فهي المقدر متعين استعداداتها الذي اخذ معه ما هو اشي شئ هو فانه لا يتعين
بعين هذا التعيين متعين اخروا ما متعينة الذات بهم المقادير ثم لا تعين مقدر في هذا التعيين ^{من}
جاء الى المقام محدد مقدر هذا المتعينة بمحصل متداه نعت هذا قول بوجود ما استعداد في ^{الارادة} ثم
بما هو غير الا عرض فيه وقد حكم القضاء من قبل ولا يحصل عرض غير محتمل في ذاتها وتعيينها ^{متعين}
ذلك المتعينة بعين مقدر في هذا فاسد لان البداهة متداه بان المقدر لا يحصل اجتماع ^{من}
غير مقدرين في انفسهما ويترجم ان يكون ذلك المتعينة بمقدار بعين من دون واسطة في الجوهر
فيكون هو المقدر وذلك المتعينة هو الصورة المحورية فيكون المقدر بحسب ذلك لا ينفق بان
لك ان هذا القول لا سبيل لا ختم التحليل والكافة ناشأنا اشي شئ فزان ان كان
من الصورة مجموع فالحكم فيها ولا يصح قولهم الجسم متداه مع تبدل المقدر ^{من} كان غير ذلك ^{من}
فليس تلك الا عرض مقدر انا تحلل الكافة سا بركتين في الحكم بل في العرض او فانهم
بواضعه كلام الشيخ في السفا آه ما رابست سينا في السفا يدل على ان المقدر هو الصورة المحورية
بعد عرض بعين المقدر في قال الشيخ في السفا بهذا العبارة بعد عرض بعين المقدر في الجسم ^{الارادة}

الموجود بالانفعال بل بمقدوره فالحكمة بالتحقق صورة الانفعال الثابت لا قلنا من
الاجزاء الثلاثة وهذا المقدر في غير الجسم التعليمية فان هذا الجسم حيث له هذه الصورة
حيثما افرأه الكبر في صورته لا يناسبه ما به مساو او محدود به او عاقل او شاك او مابن او ناهي
من حيث هو محدود من حيث انه خروجه لحدوده وهذه الاعتبارات لا اعتبارا بغيره بل كذا
عند ما يكون الجسم الواحد تحليله في كائنه بالشمس والسرير في مختلف مقدر جسمته التعليمية التي ذكرنا
وهذا عند ما يكون الجسم لا يختلف ولا يغير الجسم الطبيعي جوهرا لهذه المقدر واما قولنا الجسم في
بمقدوره صورة هذا من حيث هو محدود او مقدر ما خوفي النفس في الوجود او بمقدوره
انفعال هذه النصفه من حيث انه انفعال محدود وكان في النفس او في المادة فاجسم كانه عاقل
في ذاته لهذه الجسم الطبيعي متى فانه لا يميز الانفعال انه لا دلالة لهذه العبارة على ما بيننا
لان يميز في الجسم التعليمي صورة اي جسم هذا الجسم من حيث هو محدود ونبه مقدر لكن
في الجسم في هذا في موجود في النفس كانه في الجسم التعليمي هو الاجزاء المتوحد او مقدر في الوجود
هذا الوجه اي في الوجود لكن من حيث انه انفعال محدود ونبه مقدر اي متعين مقدر في الوجود كانه
كالمهنة الكيفية او في الخارج كالمقدر في القيام بالبادء في الخارج في ان الجسم انفعالان محدودا
مقدور في الخارج كانه عاقل في الوجود الجسم التعليمي في المقدر في الوجود كانه عاقل في الوجود
سابقا عبارة اخيرة في الوجود كانه عاقل في الوجود كانه عاقل في الوجود كانه عاقل في الوجود
المعتمد ان لم يفهم في الوجود كانه عاقل في الوجود كانه عاقل في الوجود كانه عاقل في الوجود
مطلقا لا يميز في الوجود كانه عاقل في الوجود كانه عاقل في الوجود كانه عاقل في الوجود

بين المخصوص قسم تعليمي مخصوص وهذا كى ترى فانه يلزم منه كون
مخصص من مفعوله والكان هذا التعيين نفساً عرضياً ابداعاً على التعيين الذاتى فقد زلت
ومع هذا فالمبدء النبوى الجسمانية المتعينة الذاتى مع تعيين مقرر زنى مطلق وهذا كى ترى
دون مخصص عند اخذه مع العوارض منه كلفه هذا في السجلان وقد عرفت مادام
بعض قولنى في جسم التعليمي فعل عليه المطابق للاصول بقول الاول وما اجاب
بعض المحققين انهم هذا البعض مبنى الاعراض على ان المركب من الجوهر والعرض ليس موضوع
لانه المركب من العرض والموضوع فيكون جوهره فاجاب بان المركب من جوهر والعرض ليس
بممكن ان يكون عرضاً لانه يصح عنه ان يكون جوهره في محل فاذا قام عرض بهذا الجوهر فموضوع
وهذا الجوهر في محل هو كل الجوهر ثم هذا المحل غير محتاج الى هذا المجموع باجموع لعدم مراعاة العرض في وجوده
والكان محققاً بالجوهر الموضوع لهذا العرض فالموضوع ما يشبه الى المجموع والكان
بلا جوهر وحده في ذاته بان ليس الابداء مبنياً على ذلك بل المقصود منه ان المجموع من الجوهر
والعرض ليس له حقيقة محصلة على راي المتشاكين فلهذا يكون جوهره اولاً عرضاً فمائل فيه
اذا لم يكن سلباً متخفاً هذا الفيد لا يحتاج اليه بعد اراودة القوة الاستعدادية من لفظ القول
المستعجب وجوده عند وجود استعداد مطلقاً وعلى هذا انوار عدم طيان العدم على النفس
بعد خراب البدن او لا مادة بها غير النفس حتى يكون فيها قوة العدم النفس لا جامع مواد
حتى يكون هي الغاية له فمائل فيه ثم انه لا شك ان في جسم جوهره هذا الجوهر
لوقتن يظهر فمال الشئ في اتجاهه والما الصورة الجسمانية فلهذا اما ان يكون نفس الاتصال او يكون

طبیعة غیر از این اتصال حتی لا توجد ہی الا و الا اتصال لازم لها فاما کانت بنفس الیقین فی غیره
جسم متصله ثم یفصل فیکون لا محالة یجوزشی بالبقوة کلاهما علی نفس ذات الاتصال بما یوثر اتصال
قابل للاتصال لان قابل الاتصال لا یعدم عند الاتصال لعدم غلبة الاتصال فاذرشی غیر الاتصال
هو قابل للاتصال وهو یجوز قابل للاتصال فلیس الاتصال هو بالقوة قابل للاتصال ^{ولا انهم}
طبیعة بل فیها الاتصال لذاتها فظم ان بها جوارز غیر الصورة الجسمیة الی فی نفس لها الاتصال
والا اتصال معاً وهو یفارق للصورة الجسمیة الی ویرو علی هذا التفرع انما یجوز ان جسمه یزوده
الاتصال مع غیره یجوز ان یسکون القابل للاتصال والاتصال نفس الصورة الجسمیة ولا یعدم دور
الاتصال بل هو الذی کان موضوع الاتصال فی دالان صادره واما للاتصال والاتصال
هو مطلق الاتصال لا خصوصیة فحده کونها متباعدة یحقق ذلك الذکر فی شخص منه ثم اذا طرد علیه
الاتصال لا یعدم ذلك الاتصال ضربت القبلان اذ ان برهانی یحقق المطلق فی نفسین ^{الخصائص}
قد یتصور جماع المتماثلین ولا قبول الیعدم الیعدم والصعوبة غدا لا کمال اعرض الشیء عن ^{داوئی} العجز
ان الجسمیة نفس الاتصال والاتصال الذی الجسمیة كما قرر فی التخصیص ثم ان یزاد التعمیم من ^{ان یزاد}
لانه یصح فی الشفاء وغیره ان الاتصال فصل لا یعرض او معنی کله من ان الجسمیة نفس الاتصال
ارادة الاتصال ^{العلمی} الجسمیة کما یجوز من ^{العلمی} الجسمیة من الاشرار من اوطیقة بل فیها الاتصال الذی ^{الجسمی} الجسمی
فما لم یحیط به بعد متباعد ان الجسمیة هذا جوارز البقاء ودرایدها موضوع علی اوطیقة
شخص منها اذ ان المقدمة الذی ان الاتصال فی الجسمیة فی وجه الذرات والمقدمة الذی
ان الجسمیة بل ان الاتصال غیره الاتصال هو ان الاتصال من المفعیلین کما قد ذکر ^{العلمی}

عند ما يماثل هو متفضل بالفضل الصورة والافعالها وقد بين ان
والى وليس هو غير الخيرة فهو نفس الصورة فقد انقضت بالافعال هو الذي
فهو اذن كما
يب جبر ليس متفرد ولا متفرد في حرفة قابل لهما
ميد وهو المعنى بالهوى وهذا التفسير متوقف على المكان طرأ ان الاتصال
على نحو لا يقع الا مكان الذي لا انفصال من يري الامر لانا لو لم نعلم ان
الافعال يربط بالانفصال لا وجب العلم هو من حيث هو عليه انه يعلم المقدرة الشا
بل لان وجوب اجتماع الفاعل مع المفعول انما هو المفعول معنى الاستعداد والافعال
لفعال او الاتصال القطريين فلهذا لم يمتد الى الامكان وجود المفضل او مفصلين من بدو
غير ينحى من القبول لا يخرج الى الفاعل المتغير المتفصل او المتفصلين ولا يلزم اجتماع ما يمكن
العدم مع عدم وهذا ظاهر جدا نعم الاستعداد واجب قابلا يكون محله للاستعداد ومجا
مع المستعدة وقد نبه عليه الشيخون قبل فلهذا مواجده عليه لان التفسير الذي تفيد
الاباء في هذا التفسير هو الذي مر في التوحيات وحكمة الاشراق واخبار الشيخ في النجاة
لكن عبارة الشفاء هكذا قد حكفت ان الجسمين من حيث هي جسمته ليست عارضة للعدم
طباع الجسمته ان فعل الانفصال فليدرك من هذا ان صورة الجسم والاعاد فاعلمه في الشيء ان
الاعاد وهي الاتصالات ورشادها بعضا لبعض لانهما ليسا حقيقة انهما ليستا شيئا
هما الاتصال فان لفظة الاعاد اسم لنفس الكميات المستعدة لا شئنا لبعضها اتصال فكل اتصال
بعد او الفصل نظرا ذلك الجفيل بعد ان افترقت تلك او جفيل اتصال اعني الاتصال بالمتن الذي

[illegible]

بجمله مقدمه الرابعه فاذا لم يمس لم يمس الانفصال ليس الانفصال حاصلا من غير انفصال
الاولى فهو فرع فروع اخر يكون باقيا مع انفصال الوصل ولا يكون منفصلا بالدرج
نجوم حسن الانفصال فليكن الانفصال بالانفصال لا يلزم الانفصال بالانفصال فليكن الانفصال
جوهري منفصل ولا منفصل صالحيهما وهو المطلوب وعلما ان انفصال الجوهرين المذكورين لا
ضما الى المقدمه الاولى في اثبات انفصال الجوهرين بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
ان يقول في اثبات الانفصال انه من الانفصال بالانفصال ان في الجسم انفصال بالانفصال بالانفصال
ليس ما يثبت ذلك الانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
مع انفصال مع الانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
انفصال فليكن في الانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
القول من الانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
واذا قدمت العبدية زنت انفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
من بدو الانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
الطوبى ان ليس الانفصال حاصلا من الانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
حاصلا بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
جد ذاته فالبطلان الانفصال حاصلا من الانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
خاصه ولا ساعد عليه الانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال
عارضه فاما فليكن الانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال بالانفصال

١ - انه متقدم متعين الذات بهم المقدور ولا يرفع الاحالة على
 المتبدل لا بد من انما به بالمقدمة الاولى قلت فالمقدمة الاولى انما لا نفى بانما به
 بلزم منها ثبوت ممتد جوهري اعلم من ان يكون مقدورا او متغيرا فان مقتضى تقدمه
 ثابت الابد حيث التحمل والكافة ان ثم فافهم ثم نقابل بقول النجاشي
 على تقدير انفاء المادة هو الالعدم بالبرهنة عند الانفصال وتدار انما يلزم من وقوع
 الذي ثبت من قبل امكان الانفصال بالنظر الى طبيعة الامتداد والكمالات ^{كذلك} كذا
 بالبرهان فيقول يجوز ان يكون الانفصال بالنظر الى طبيعة الامتداد ممتد في نفس ^{العدم}
 المادة فاذا فرض وقوعه من دون وجود المادة يلزم الالعدم بالبرهنة ولا يخفى
 وتختلف بوزن الالعدم بالبرهنة بحسب نفس الامر ليس الحال بالغير مستلزم الحال بالذات
 الامر خصوص عند تحقق ما صار به محال وجوابه ان ثبت الاستحالة للامر على تقدير
 بحسب سبب نفس الممتد جوهري وقوع الالعدم بالبرهنة حتى يكون ناشئا من وقوع ^{الانفصال}
 بل الاستحالة للامر كونه حقيقيا للفقهاء والوصول للعدم بالبرهنة لما كان اوله وحدث شي
 لم يكن له عين ولا رتبة قبله فصار في الاستحالة لان الغضيب لغيره كان اوله والوصول
 كان اوله ثم يذهب الاستحالة لازمة لا مكان الفضل والوصول هو وجوده ولم يوجد له ^{الامكان}
 الفضل والوصول على تقدير انفاء المادة الى مكان العدم ووجوده غير كسيف والمقدمة
 فترفع رتبة ليس يرجع حقيقة الفرق والوصول الى الالعدم بالبرهنة ويجابه ان مقتضى تقدمه
 ثم انه يمكن ان يفهم لا يحتاج في البقرة انما الى المقدمة الثانية ففهموا ان مقتضى تقدمه

لو كان الجسم هو الاتصال بالقيام فيه بصرف قولنا لو ان الفصل الجسم المتصل او الفصل
العدم ذلك المتصل والمتفصل بالبره ونزلة شرطية كاذبة بالضرورة لان الفصل هو
ليس رجوعا الى الاعداد بالبره وايضا لا امر اخر فيبطل مدورهما هو كون الجسم المتصل قائما
بفصله فاصل فيه فانه موضع ما لم يتم اعلم انه يدور على التوازن الخطا ما يدور على الاول من الارض
التي ذكرها انت واجاب عنها وان شكك في ذلك فاعلم ان ذلك يدور عليه خصوصاً انه ما
نم في المقدمة الرابعة من الاعداد الكلية لان ارقام الاعداد الجسمانية لا معنى له سواء احواله
في العقل والحق المتفصل في نفسها ولا يحدث عنها في نفسها وانما هو متصل بها
ان الفعل والافعال بالاعداد الكلية بالضرورة ايضا فانه لا يمكن ان يكون الاعداد
بالكيفية بهذا المعنى عند مدورهما على الجسم على التقدير كونه بعض الاتصال وانما هو متصل
اذا اورد الاتصال بعدم المتصل فيوجد اخره انما كانت متوهمه فيه عند مدورها
على المتصلين وان الاعداد الكلية مستغرقة من المتصل فحدث بعد ذلك كماله الى اخر
ما يكون محله اتصال ان ارقام الاعداد ذلك شخص بعينه وان حدث ما كان متوهمه فيه
او صار ما كان موجودا متوهمه فيطلان الاعداد بالبره بهذا الوجه والضرورة ان الجسم لا يستند
بقوته لان الضرورة انما تستند تقابل الشيء ومن المتفصل فوجب بالاعتناء ملك الوجود
اخرى ان الجسم اذا وجد وجه قدرته كنهها وبين المتصل واصل منها فانه لا يستند
الضرورة هو امتناع بطلان هذا القدر الشك عند مدور العقول والاصل فان ارادوا بطلان
الاعداد بالبره عند العقول والاصل من لم يكن لا يلزم من كون الجسم الاتصال بالقيام بالبره

بسم الله الرحمن الرحيم وان عدم هذه الهوتة لكن بحيث
ان نفى القدر المشترك في ضمنه هذه العينة كما بقدر البديهة تشهد بان بدن زبور
من الطفولة الى الموت مع انه لو غدا انفصل عنه كثر من ^{البدن} وحصل كثير طبع
ولك البدن فليس هناك بقاء لا بقدر المشترك الباقى بمقامه خصوصياته ^{فقد} ^{منها}
وان ارادوا بطلان انعدام هذه الهوتة وان نفى القدر المشترك لوجود الاخر ^{مستطاع}
م ولا تشهد بالضرورة انعدام تعدد التنزل تقول الذي كان بدنياً وحكم به العائنة ^{لك}
الهوتة التي كانت مستعدة حين الانفصال والهوتين اللتين كانا حين الوصل وقد علمت ^{هذه}
البديهة بداهة الجهم في المقدمة السالفة لانكم حكتم بانعدام تلك الهوتة الانفصالية كباقيها
بطلان الانعدام بالكلية يرجح اليه انه كسب بقاء شئ من الانفصال وهذا لا يحكم بالضرورة ^{اصل}
لابد من بيان ذلك بالبرهان ودونه خط انقضاء فاعلم فان ^{قلت} ^{بطلان}
بعد الفصل لما كان من قبل ذلك الحادث بعد الوصل فلو لم تن منه شئ لما ضاع ^{بطلان}
كفى بهذا الاستدلال بانتم من الهوتة في غير كيف والهوتة في شرك في الغفلة ^{وكيف}
قلت لا كفى بهذا الاستدلال بالحادث بعد الفصل والاصل في غير الى كل حيز ^{الغفلة}
الحكمة المتخذة من قيام الصورة الممتدة بها في واقع لا انعدام الصورة الممتدة عندكم فعد بدن ^{الممتدة}
ما قلناه فانتم لم تعلم انه يرد على التقرير الاول ان الذي نرم من اصل المقدمة الثانية مكان ^{طمان}
الفصل والاصل في قول ان موضوع هذا المكان يجوز ان يكون هو القدر المشترك بين الحادث ^{بطلان}
طمان اجدهم والموجود بعد هذا القدر المشترك الموجود في ضمن انفصال واحد والاصل ^{بطلان}

[illegible]

بفان الجسم موضعه الذي هو الجسم العلوي والما جسم حقيقة فليس فيه اتصال
الحاكم ومن ثمة خارجا عن البحث الاول حاصل البحث الثاني الطال ذاتية

وهو ظاهر الانطباق عليه لان يتبدل لا يتخلف به جواب ما هو وما لا يتخلف به جواب ما
وما لا يتخلف به جواب ما هو خارج عن الحقيقة فالانصال خارج عن حقيقة متحدة خارج
بها فالجسم متصل ما خارج عارض وحاصل البحث الثالث انهم الطال ذاتية الاتصال
بأن الاتصال حقيقة واحدة وبعض فزادة عرض فكل عرض فالانصال مطلقا عرض
لا يدخل في حقيقة جوهر فالانصال خارج عن حقيقة الجسم متصل اتصال عارض ذاتية ما هو
موضوعة على كون الاتصال جوهر او ان كان الاتصال داخل في حقيقة الجسم فالمقصود بالاتصال
الاتصال الجوهرية لا الكارلانية وهو الذي اختاره اشركا قال وهذه الاجابات الثلاثة
الي نفى الصورة الممتدة الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الا انه في كتاب السلوكيات وعلى هذا
البحث الاول انما لا سلم ان في الجسم ممتدا جوهريا ما الممتد المقدر الذي هو العرض
لان جوهر اسكن جسم عبارة عن الهواء والمقدر الذي هو العرض كان في الجوهر
الجسم على وجه البحث الثالث عليه كمال ان عدم تبدل جواب ما هو انما يعنى خروج
سواء كان جوهر او عرضا لكونه عرضا اعم من ان يكون عرضا او خارجا الا ان بعضا اعم
منه جواب ما هو يكون خارجا والاتصال خارج عن عرض فالانصال عرض على هذا
يرمى من العرض المذكور كون الاتصال عرضا وخارجا عن الجسم يمتد على حد مرسوم
السلوكيات ونحو الثالث وانهم وان المقدر عرض عندكم وهو اتصال والانصال حقيقة واحدة

بعده فليكون الاتصال الذي اوعينم ودخله في حقيقته جسم انفسا عرضا
 لمن جسم متكبا من جوهر بل من جوهر بوضي كما اختبر في البلوكيات فلا يحجب
 السند على التفرز التاليس لها درو على دليل وجوه الهيولى انما درو على على جوهر
 الصورة فحاصلها انه ساعدت على مقدمات الدليل لا يلزم منه الوجود الهول فقط من
 ناعدها كما اختبر في البلوكيات ولا يلزم منه كون تركب جسم من الهول الهول بل هو مركب من الهول
 فغيره اما على التفرز الاول فهي موضوعة على دليل الهول باية اذ لم تبت في اية الاتصال
 بطل منه شي عند درو الفصل والفضل لا سيما انها لا تليق بالمتصل بل بالذات لا موضوع الاتصال
 فجوهره يكون جسم بسيطاً بالفضل والفضل قايماً بما في ذاته فان قلت لا توجيه التاليس
 والثالث لا يبطال مقدمته الدليل وعقب لم يصب المستدل اذا كان منصبة لا
 المستدل وقد سئل لانا قد نقت هذا من حكمته بل المناظره ونسبها لظاهر
 كيف واذ كانت مقدمته من مقدمات الاستدلال بطريق في البرزخ فممكن ان
 على بطلانها بما في طريقها بل التقيية بالاستدلال ايجاز من المنع فانه يقطع على
 في انما لها وليس انما حكمه هم على ان التحسين كمن يكون معارضة على المقدمه الاول
 باقائه الدليل على خلاف الاستدلال عليه المستدل من اثبات المقدمه الاولى بل هو العبد
 فاما ما قيل انك اذا اسكنت التمتع به فيه انه عند اخلاصه كالات
 تبديل عورض الاتصال عورض المقدر لا نفس الاتصال المقدر لان الاخر المقدر له المتصور
 غير وضعها فمفهومه في باب وقاره في باب اخر وقد اورده الحكم بان التمتع كمن فيها

اجزاها وانما لم يكن المنفصل في زمانها بل في المظهر او عرض اخذت الشكليات بحسب مفروضه
 خبر المنع لكن يمكن اثبات إمكان التبع على حسب المفروض مثل ما في البطلان الذي لم يكن
 او ضاهيا يمكن اخذها في اوضاع ملك الاخرى في مختلف السبل بالضرورة فمما
 فيهم قسم فان السمة المنبذة الاكسال آه حاصلة منع فاعاد الاتصال انما الثاني مولانا عند قبول
 الاكسال في قوله فان السمة المنبذة الاكسال سنده فلا يفرضه المنع في السمة المنبذة
 الاكسال ليس فيها فرق اتصال ولا وصل فراق انما لها منه سكتة لم يكن من قبل سماء
 انهم افوزوا المقدار منه على وضع مخالف لوضع كان توهم عليه من قبل لان هذا المنع
 بالمنع في خارج عن قانون التوجيه ان كانت باطلا ليدل على ثباته وصدق ان اخذت
 الشكليات على التدرج فلو كان متوقفا الاتصال او وصل لا فراق ثم لم يكن في الاتصال
 بوجوده حسب ما هو من شئ فانه يلزم الحركة بان يحرك المادة في الاتصال نحو كونه عرضا
 وحاصلا ان عرضات حسبته آه هذا الى اصل الجواب لكنه لم يقل الشئ لانهم لم
 سنو التوهم عن الاخبار بل انما هو ان جسم ما هو جسم لو لم يكن متصلا في ذاته كان
 لانه ذو وضع وكل ذو وضع داخل في الاتصال والاتصال في مرتبة الذات وذو الاتصال في مرتبة
 الذات وذو لم يكن متصلا كان متصلا فلا يصلح لقبول الالجا ولان الالجا متصلا فلو لم يكن الجسم
 متصلا في ذاته وهذا كاف لرفع السبق الاول من الاغراض ولما لم يكن في التقيد كاقباله في
 ما هو سبب لانه برغم ان الاتصال داخل في حقيقة الجسم كما انه ذو وضع باذات كماله
 داخل في جوهر الذات بالانجز الاخر فوجي وضع عنده فلا يفر من عدم الفاعل الفاعلة فلا يقدح في

مفسر الجرد فان قلت قد راد انتم قوله وما سبب للجور في مرتبة الذات آه وهذا الزيادة
ثم الكلام من غير اخذ منقح الجرد بل بقا جسمه ووضعه بالذات فلو لم يكن متصلا كان منفصلا
فقد قبل الالحاد وقال اتصال ثابت للجسم في مرتبة الذات فهو جبر قلت قد عرضت انتم ^{البناء}
على هذه المقدمة بعد هذا وتقرر كلام الشوا في الجسم في مرتبة الذات منفصل والافاضة منفصل اول
متصل ولا منفصل واما ان كانت فهو عرضي فصيح اصله فهو مجرد عن الاجزاء والاعاد لعدم صلوح
لعلق الله الشارة فهو في مرتبة الذات اما منفصل او مجرد عن الاجزاء والاعاد ثم بعد هذه المرتبة
وضع فردا بعد لوضف الاتصال الذي هو الوضف فذرا باطل بالضرورة وما ثبت في مرتبة ذات
جسم فهو جبر قلت اتصال جبري ذاتي للجسم فانزع الاسكال كجلا لقرينه ^{النظر} والافاضة
آه لا صفة منع كون ما في مرتبة الذات جبر او باهر من ما في المقدمات وهو ذاته الاتصال
لذا ثبت الاتصال جبري وهو غير منقح للمعرض بل منقح ذلك لا بقدر تجر الكلام
آه هذا تجر الدليل بحيث ثبت الاتصال جبري من دون اعانة تلك المقدمة وحده
ان الجزء الجبري الذي سيمد به كسب ان يكون متصلا جبريا لانه لو لم يكن متصلا بالذات ^{لما}
الذي هو المقدد كان مع قطع النظر عن المقدد اما منفصلا او لا منفصلا ومنفصلا محذرا
بصير متصلا واذ خبر فوضع فذرا باطل وادون ثبت اتصاله وهو جبر فقد نرم في الجسم اتصال جبري
المقدمة الاولى اي ان الاتصال جبري ذاتي للجسم ثم نعم ما في المقدمات ثبتت
المتصل هو الهيولى ثم المظهر فافهم ولا تنوهم ان الجزء الاخر الذي هو جبر غنقه هو الهيولى فافهم
كونه متصلا بالذات ساقى ندر يسبكم لانه بزم ان يكون الهيولى متصلا فليكن في الجسم

كذلك يعني فما هو جوهرنا ليس فيه شئ من المقدمة مغشية حتى تاتي كونه نقصا
واما قوله لم ندر اصل للشيء بالفتح في مقدمته معنية بانما علمنا انما علمنا انما ليس في مقدمته
ولا منفصلة ولا يلزم كونه مجردا ولا يلزم كونهم خلوة عن الانفعال والافعال في الواقع ^{لأن}
فجزا ان يكون المقدر من كونهم وجوده فلا يكون وجوده عن الانفعال بالقبالة او الالفصال
بالقبالة ^{لأن} واما الجواب فهو ان الله تعالى احاط به اوله عن النقص ثم وقع النقص ثابت
المقدمة المنعوتة بغير الاول ظاهر واما بغير الثاني فمقدمته جسم العلم او وجوده الذي هو وجود
وشرته مقدمته لان الموضوع مقدم على العارض بالوجود مختلف المادة بالقبال الى الصورة ^{لأن}
نقدم هناك للصورة ففي تلك المرتبة من الوجود يلزم احد الامرين المذكورين ولا يلزم في الصورة
فمقدمته الكلام ان الدعوى ان الالفصال جوهرية في الجسم والافعال انما يكون ^{لأن}
الجسم او ذاتيا جوهرية وعلى التقديرين فمحل الالفصال الجسم ^{لأن} مقدم عليه بالوجود ^{لأن}
الموضوع على الموضوع ففي تلك المرتبة الوجودية اما منفصل اوله ^{لأن} منقطع فمقدمته ^{لأن}
الايجاب والافعال في مرتبة وجوده ثم موضوعها الالفصال والنحو هو بالانفصال ^{لأن}
بوجود الالفصال والجوهر لا يعلم بوضوح الالفصال والجوهر لا يعلم بالتحيز والافعال ^{لأن}
وفوق مراتبهم اعلم انه قد تنقص بالكون بالعلانية فان الالفصال من قبل الالفصال ^{لأن}
موضوعه مقدم عليه بالوجود فمقدمته كونه من المراتب ^{لأن} مقدمته الوجودية ^{لأن} مادت ^{لأن}
ظاهر لان الحركة ^{لأن} بالافعال المسافة ^{لأن} الالفصال المسافة مقدم على وجود الحركة ^{لأن}
بالفصل بالافعال المسافة بالافعال ^{لأن} من قبل العارض ^{لأن} واما ^{لأن} الالفصال في ان ^{لأن}

من جعل شيئا ولم يكن متقدما بالقياس على ما هو كذا ينبغي ان الجسم على الا
لانه عرض فيه يندرج ان يكون الشيء المحرور عن الالوان والابن وجوابه ايضا لان الاستحالة في
كون المحرور ماديا واذرا لاني كون بعض العوالم المادية متاخر عنه الجسم في مرتبة وجوده
مجردا ثم يصير ذالين بل مادي متصل في تلك المرتبة ثم يعرض العوالم المادية فيكون لها
شيء هو ان ينقص بالصورة النوعية لانها في ذاتها لا تنقل ولا تنقصه فنعقل بالقياس الجسم
هو محله فيقول الصورة النوعية مقدمة على الجسم في مقاديرها بالوجود في هذه المرتبة المنقصة
هي لوجودها مجردة عن المادة والالوان والاحزاب ثم يصير بعد هذه المرتبة مادية متقدما
فانهم ثم قد نورد بان الاعراض بها ما يكون مستحقة لخواصها بمعنى انها من شرطها
المقدمة الشخص وقد اعترف به في صرح به في السطرين فلو انما يكون المقدر ايضا من حيث
محاها فالجسم على تقدير انقائه لوجوده كذا الابد وجود المقدر فلم يزل كالجسم مجردا في مرتبة
مقدمة ثم يعرضه المادية من الالوان والوضع والحيز لان المحرور ما يكون مستحقا عنه
العوالم المادية واما الاستناد بالصورة الذاتية المحرورة عن المادة لانها بصيرة فيحتاج
مادية بنفس في محله لان نحو الوجود مختلفان فلو ان يكون مجردا في نحو الوجود مادية
في ذلك النحو فانهم ثم هنا كلهم في سائر مقدم الموعود على العارض الذي هو ان
انفسهم بطبع الفكاك المتقدم عن المتأخر وجود الله من البين ان لا يفتك الشيء عما يراه
في الوجود في تلك السمتة فاعل بل تقدم الموعود عبارة عن المنبسطين في الوجود
وجود المتأخر عن مرتبة المتقدم ان ليس ذلك متبوعا مستغنيا لان مرتبة المتقدم

او لا يستلزم ان ليس له وجود فليس الغرض عن مرتبة العود من ترجع الى ان يوجد
 متبوعا او يستلزم ان دون حاجته اليه فغنى هذا لا يلزم من ان الاتصال بحسب الواقع
 اي ان وجود الوارثي بل غايته ما لم يكن متبوعا الاتصال متصلا به واما قضية قيامه ثم قد
 يستدل على الاتصال بحسب ما في الجسم لان الاتصال مما يصل اليه فيكون الاتصال والواقع
 والاشارة وان ضرورة شاهدة بان هذه العود لا يكون الا الجوهري فالانصال اذن هو وجود
 بان البداهة انما كانت حكما للوجود في هذه الصفات بحسب ان يكون مستقلا في الوجود
 وازدق حكيم بان هذه البداهة برابته الوهم بانها كم حلول الاتصال في المادة لم تكن
 الفصل بذكر الحكم المحمودة في هذا الاتصال فاصل وعن الثاني ان ظاهره انما هو غير
 لان عدم متبوع في حوزة ما هو متبوع في سبب يكون خارجا عن الجسم والاتصال خارج عنه
 عرض والجميع في محراب انه ما هو اذ هو في الصغرى ان اذ وان بهتة الاتصال لا سفر
 حوزة حوزة ما هو في الصغرى معنوية بل الجسم غير نوعيته للتغير بهتة الاتصال لان اذ وان
 شخص الاتصال لا يتغير غيره حوزة ما هو من الجسم فممكن ان يكون متبوعا في الاتصال
 الاتصال خارج عن حقيقة الجسم نوعيته ولكن لا يلزم منه ان يكون عرضا لان الاتصال
 عن حقيقة الجسم نوعيته لا يكون الا عرضا واما الخارج لشخصه فحوزة يكون
 جوهري كما ان انما خارج عن حقيقة لان من كونه حوزة حقيقة وعلى كل كلام فيكون
 اصل ان غايته ما لم يكن عدم متبوع في حوزة ما هو في حقيقة الجسم في
 والظاهر ان لا يوجد عدم حوزة المتبوع لان المتبوع في حوزة ما هو في حقيقة الجسم في
 واما الفصل

لا تصحبه واما القول بان كل مالا يتغيره تغير حروب ما هو فهو عرض فهو صحيح بل فيه ايراد
الفرق بين العرض المقابل للوجود بين العرض المقابل للذات في واما بيع الحكم بطلان حريته
مالا يتغيره حروب ما هو اذ لم يتغير اشخاصه لان وجوده لو نفى بان خاصه في نوعيته مع تبدل
الاتصال فالانفصال الشخصي خارج عن الاشخاص والمطلق جميعا فهو خارج عن حقيقة الانفصال
خارج عن الحقيقة بحسبته عرض لكن بينهما تبدل اشخاص ليس تبدل اشخاص فلهذا
الاتصال وتحوله كما ان استمرار طبعه نوعيته آه سند وشارة اليه البعض بان يقال ان
الانسان لا يتغيره حروب ما هو الانسان وكلما لا يتغيره حروب ما هو فهو عرض فما هو حركته
فهو حركته وعن الثالث بان لا سلم ان لا يتغيره حروب ما هو فهو عرض فما هو حركته
في الجسم احد ما حركته والذات عرضي بل لا يمتنع لا يخرج الى احد لان الوجود من الانفصال
في الجسم حقيقة ولذا لم ينسب من عرضية البعض عرضية الباقى فمال البحث الرابع آه
ان في كلام الباحث اضطراب لان اول كلامه يدل على انه مانع قول التبدل الانفصال
الاتصال ولا يتصور منه الا منع المقدرة العائدة متبعا لقوله ولا سيما قوله انه لا يمتنع لا يمتنع
آه وكلامه من قوله واما ايضا ان الممتنع الى آخر البحث يعني ان يكون المقصود الكارثة
المقدرة على الجسمته فان كان المقصود منع كون الانفصال عاقبا للاتصال فيحصل
لا حيث هو ممكن يكون متحدا لا يتصور كونه في الموقدة على زيادة المقدرة وتصوره في
سلمنا ان في الجسم اعتبارا لا متدونه امور لان التسليم انما يكون لما منع من قبل وان كان
المقصود زيادة المقدرة على الجسمته فليس للبحث نعتين يدل على ما لا يمتنع لا في التبدل

ويعتبر اول الكلام في هذا كذا قيل في المشهور ان المقصود بالبحث الذي هو في المحنة
ايضا معناه تفصيلات سواء كان ايراد او تفصيل للمقام ولما كان التفصيل
الذي هو الجسم التعليمي مناسباً للمقام يستلزم ان يبحث عن حال المقدور في حال
الامتناد والجوهرية مسلم لكن يجوز ان يكون هو المقدور وقوله هو القابل للتفصيل في
ويعني ما فيه من الكلف في الصور في بقية جلدته ان يقال ان ايجاز اوله اورد في
المتن الاول على وجود الاتصال الجوهري ما يكون الاتصال المقترن في الجسم قائما بالمتنوع
فهم انهم من الجسم من جوهرين بل عاينه بالمرء المكتسب جوهر ووضعت في الجسم الموجود
العالمية للتفصيل والاتصال ثم ما نأني في البحث الرابع اكد وجود الصورة بحسبته التي
انها المتأولان انها امتداد مطلق لا عاود ولا معدود ولا غير وجودها هو ايضا وتقرر كلامه
سما عنه ان في جسم امتداد هو جوهر لكن ليس ذلك الامتناد والصورة بحسبته التي هي
ايضا بل ذلك الامتناد هو المقدور المنبسط في جوهر في ذلك المقدور الجسم القابل
تفصيل لما سموه مادة وهو لا نأني الاتصال بل متقى معه فلهذا عدمه ثم نأني اسم الصورة
بحسبته في البحث الخامس وادكر وجود المادة بان وجود ان يكون الصورة بحسبته هو هو القابل
للتفصيل الباني كما صرح كذا عن قرب وعلى هذا فقد اضطراب ولما كان الجواب
الاربع لا يمكن ان لا يثبت زيادة المقدور على الاتصال الجوهري والاطال كون المقدور مادة
قابلة وكان ما حست عن البحث الخامس لو لم يكتفى في الاسان في اشيع انشء الكلام في
نقضا دابر او رجاب الباني ما يرد في البحث الخامس كذا يعني ان نفهم هذا المقام واما ايضا

وإنما يقو أن الجسم في المبدأ لا يزداد إلا بمقدار على زيادة المقدار على الجسم
بعضي أو بمقدار كذا الجسم بمقدار ما قام به المبدأ أو بمقدار ما قام به المبدأ أو بمقدار ما قام به المبدأ
الجسم في ذلك المقدار فقدره زيادة المقدار على الجسم فقدره يكون المبدأ أن على
وإحدى أن يكون الموضع منها في المقدرات والمقدرة العارض منها في الجسم
لأن المقدرات . فليس شيء فان آ حاصل الجواب أن ليس كل شيء منها
لأن قيام المبدأ به بل الجسم المقدر عليه كما ثبت بمعنى أنه امتداد لا في موضع مقدر
جذوة فاطلاق المشتق منها لأن الموضع هو على مثل هذه الاطلاقات أو كما
في الاطلاق وعلى المقدرين لا يكون شيئاً فاذن لم يتم . واطلاق ضيق
أو بمعنى أن إطلاق ضيق المقدرات باعتبار عنه المبدأ متباعد في باب المبدأ
أو نحو ذلك لا يزداد من ذلك زيادة المبدأ . فان قيل آه ولسن أفراحتنا
على الجسمين أن التفاضل والكثافة بوجوه يتبدل المقدر مع تغير الجسمين في مقادير
المقدرة أيا ما وعرضه لهما كون الجسمين منها في المقدرات حتى يصح عرض كل قدر لهما
نعمان وجود التفاضل هو جواب عن الاستدلال المذكور بالكم التفاضل والكثافة
لأن المقدرة لما كان عند ما عين الجسم فزيادة المقدرة هو بعينه زيادة الجسم فلهذا
يكون زيادة الجسم أو نقصانه مع تقابل الجسمين كما هائل الزيادة إنما يكون تخلف الجسمين
أنما يكون خروج جسم لطيف ثم أنه ادعى في الاستدلال أن التفاضل والكثافة من زوايا
فانما قد أو مانا من قبل انهما من وقوع زيادة المقدرة على الجسمين سواء تحقق السو أو لم يتحقق

المقدر زاده كان امر عارضا بحسنة لكن تبدل مع بقاها وان كان المقدر ^{الحسنة}
 لا يمكن تبدل المقدر مع بقا الحسنة سواء وجدت الهوى او لم يوجد فان قلت او كان
 المحال في الكالف متفرعين على زاده المقدر على الحسنة فلا يصح الاستدلال بها ^{عليها}
 قلت الاستدلال من قبيل الاستدلال بوجود المتفرع على وجود المتفرع عليه كيكون
 البراهين الا انه فاقول لا بد ان ثبت التحلل في الكالف بوجه اخر فيستدل بوجود
 زاده المقدر ثم اعلم ان الشرح قال في الاشارات اليس قديان لك ان المقدر حيث
 هو مقدر في الصورة البرية من حيث هي صورة جرمته فقل ان ما تقوم به ويكون صورة ^{البرية}
 جرمته لا يوافق في نفسه لا مقدر او لا صورة جرمته له وليكن في ^{البرية}
 فاعرفها ولا يستد ان لا يخصص بعض الاشياء بمقدور معين دون ما هو الكبر او
 من انتهى فحل ثامه كلامه على انه يريد بيان صحة وجود التحلل في الكالف ^{الحقيقيين}
 كون الهوى غير متقدرة في نفسها وكون المقادير عليها فيصير العظم صغيرا او باس ^{كلام}
 البنايت ناظر الى هذا الذي يظهر من كلام الشرح فخلصها من فروع وجود الهوى ^{عليك}
 ما في تقريرنا حين لانه ذهب ان الهوى غير متقدرة في نفسها لكن لا رها الذي ^{الصورة}
 الحسنة محتمة في الجهات فهي ذات لقدرة فليس ازيد منه او نقص ذلك ان ^{الطام}
 بالوجه الذي تدبر ان يحصل قوله لا يستد ان لا يخصص متفرعا على ثبوت المقدر ^{الصورة}
 ويكون الضم في لفظ قبولها راجعا الى الصورة البرية لانها فائده اولى وموضوعها ثابت ^{البرية}
 الهوى فانها من صروف بوسطتها ووجه عدم تخصصها بمقدور معين دون ما هو الكبر ^{الصورة}

تكون الصورة مهمين حيث المقدرات فخال وقد وجدت بحظ مودع الاسرار الهية
على قدس سره حاشه مكتوبه على المحاكمات بهذه العبارة قصد لها وقع ما فرجه شاعرا
كلام الشرح والبطال كونها فرعين للهوي لا ينفعهم ما بان الهوي ليس لا يثبت
الا اذا ثبت ان الجسم النقال في نفسه وقد ادعوا ثبوتها في معنى ان الجسم بما هو جسم
ليصدق الاتصال والا متدادا واذ اثبت الهوي تلك المشايه فالصورة منعته كذا
ولا يخاف في ان شبه جسمته شبه دهرية ملك الجسمته شبه غزاة على هذا التقدير فاذا
تبدل مقدار ذلك الشبه فقد اسحق شبهة فيبدل جسمته فان حدث مقدار الزيادة
منه فاما دفعي فلا يحل متعارفا والاعراض كما قد يندرج في جسمته فوعدت كذا في قوله
وقد وضع بطلانه فهم والاشتراقون سواها فالشرح لرفع الاستبعاد لم يرفع بل انزاد
الشيء ونزل غزاة من عوارشي غزاة الشرح وشرح المباشرة ونسفي ان نفهم في قوله
فقد تنسبه فان حدث مقدار راه دليل اخر على تبدل جسمته دليل مستقل
على البطلان التحلل لانه لا يكون الا تبدل الجسم مع ان التحلل انما هو الجسم مع بقا الجسمية في قوله
قد تنسبه فان حدث مقدار راه دليل اخر على البطلان لغيره انه لم يزد في الحركة في الجوز بل
يوجب بطلانه فالتفت به بنبوت الهوي لا يتوقف على ان الجسم النقال في نفسه
لا يتوقف على نبوت نفس الاتصال الاتصال المتقدر والذي ادعوا ثبوتها هو اتصال
الذات بهم المقدرات وقوله ولا يخاف في ان شبه جسمته شبه دهرية ملك الجسمته ثم
الجسمته مودعه للشبه ليس هو ثبوت الشر بل هو ثبوتها متعقبة الذات ومبهمه المتقدرة

لان بقوم بهاشبه بنصره او ان بقوم اگر نداشتند سره مدعی فی الجمله مستداد
عز معقول الامتداده علی وجه مخصوص و مدعی فی ذلک حکم الضرر که ماصح به بود
فی عواریض هذا الکتاب و شرح المبارزة و حکم بان وجود امتداد بن الوجه الذی نزعوا
حکم البداهة بوجه السواد و نحوه و الظاهر معتمد سره فی حکم الضرر که ماصح به بود
مجال المنع هذا فاصل فی قوله و اثباتها العمقمة الصباحة اه لما منع البت وجود
و الکشاف و کان مدللین فی زعم الف تبیین حکم علی بایر عموماً و لیس و بهاد و صان
و غیره ان العمقمة المستدرة امری که لا یكون منها منفعة اذا وقت فی التام
و بایر الخراج فسد الماد علی او خارجی سبیل لان سبیل الکاف من خارج یکسر و لا
یقدر علی الادل فیس نهای امر و بکسر لان البهادر او الحار المملو لا یقتضیان الحار الی
الخارج لطیفها و انهم لو کان کتف من دون الوقوع فی النار فیس لان الحرارة
التام منسحق المكان منسحق العمقمة و مخرج ما فيها و وجه صفة ظاهر لانه سلم ان السبب علی
یس بهنار یا و ده حجم ما فی بل البهادر المحتسب فیها شغل الحرارة فنقص الخرج و کذا الماء
فخرج سقها و لا یبعد ان يحدث من وصول الحرارة الی الماء البهادر بخار بعض للصعود
فانهم ذلک الغارزة المحفوظة اه اشارة الی وجه اخر و ان الغارزة الضیفة الرز
ازد محض معاشه بدو بزرگم البهادر المحفوظ و انهم المخلو و خروج بعض البهادر بعض هم اذ بکت
علی الماء یصل الماد فیها و یس معضی طبعی الماء للصعود فالبهادر المتکامل فی کفاف بر و الماء و لیس
الماء و رزقه بطلان الخلد و خرب الکلب انما هو نبات الکشاف سبب و قد نزع عند الکتاب

عند انكسار الجباب اشارة بلا وجه الضعيف وخلد صه انه يجوز ان يخرج الهوا
المتب كما يدل عليه حدوث الجباب الذي هو الهوا المحاط بالماء فيقدر ان يخرج
ولا يستحيل لنا الى الحكم بان الماضى آه اشارة الى وجهه للضعف لقوله يجوز ان يخرج
الغم هو في القادره فلا بد ان يخرج من تحت راسه ان ينفذ من تحت راسه
فم القدره لا يقدركا شهيدية التحريم بل المص انما يكون من تحت راسه من الهوا
الافر وانه قد حجب رشح الهوا في بعض الشخخ مخدر ان يدخل فيها الهوا فيخرجها
اشخخ بعض الاذنان اشارة الى وجهه للضعف ان في القادره مسلمات كما يدل
عليه رشح بعض الاذنان مخدر ان يدخل فيها الهوا فيقدر ان يخرجها من تحت راسه
المسام كاف فالدلالة عليها رشح بعض الاذنان شخخ في السند فالمسألة في خارج
عن القائلون قائلهم ولا قولهم اشراك الاجسام آه اشارة بلا وجه اخرهم لثبات
المقدره قائلوا الاجسام مشركة في الجسمة ومختلفة المقدره واما اشراك غرابية الاختلاف فالمقدر
غير الجسمة مخدرة على ماني كلمة الاشراق آه نقص وصل اما النقص فهو ان المقادير
مستبكرة في مطلق المقدره ومختلفة في خصوصيات الكبر والصغر فليدبر زيادة الخصوصيات على
والا الجبل فهو ان الاشراك في الجسمة المطلقة داخل في المقادير اخذت رخصا فلا بد ان
مغايرة هذه المقادير المختلفة الجسمة لا كمغايرة الاشخاص للمحققين او بقوله السلام ان الام
في المقدره مشركة في الجسمة بمعنى ان الجسمة توجه فيها على السواء لا تدبر ولا نقص كحد المقدره
المقدره غير الجسمة ولا يدبر عليه تاكدرهم يدبر عليه شخخ استواء الجسمة فيها بل الجسمة مختلفة في زيادة

لأنها هي المقدر فانهم يصرحون ان حذف الـ الى الاستدلال على شيعة البرهان
في المهمة والدلائل ثابت ظاهر عند الباحت كما هو مذهب الاشعر فمن ذلك ما يكون
المهمة في نحو وجود زائدة على نفسها في نحو وجود اقترانهم يقولون ان المقادير كالخط فانما
يفس الخطة لا شي اخر ومقتضى ان التعيين ليس او انضمام الى المهمة ولا امر متعدي عنها
حق في محله وكلف ولا يصح انتظام مقتضى التعيين لا بوصف الا بتعيين الموصوف قبله ولا يصح
اتباع تعين شي الا بعد تعين المتبع عنه ولو جاز التبع التعيين عن المهمة المطلقة لما كانت
اوله انه يعين هذا الشخص دون ذاك وادراكه يمكن تعين المهمة بانضمام امر السهم بانضمام
بين في انحاء الوجودات واذا كان الاخر كذلك يلزم ضرورة المهمة في نحو وجود
زايدة على نفسها في نحو وجود اخر والرايد ليس شخص المقدر الذي هو الطبيعة من دون ذاته
وليس هناك اضافة في شخص المقدر يكون زايدة بالذات واما شخص الموصوف ولو كان
معرفة بالذات فهي المقدر والكلام فيه كالكلام في اصل المقدر فليدبر ما قال المحقق الدواعي
ان المقدر لا يندرج في مقتضى نفسه وادراكه لا يتفاد او نصف بالزايدة عليه بل
الاضافة وقد نسب اليه الاضافة المعروفة للزايدة بالاضافة التي هي الزايدة نحتاج الى التفتة
لا تدرج اضافة الزايدة التي هو وجودها بالذات المقدر لا تدرج اضافة يكون معرفة بالذات فانهم
وان است ان متع مسئلة السيكات المهمة في الاضافة فليدبر ما قال المحقق الدواعي
ان الزايدة المتعلقة بشرح الموصوف في طائفة خبر باسم هو حاشا المتعلقة ولو لم يثبت عن مال
القول فيه فانهم يجوزون يكون جوهر اقوى اصل في ايدل على ان المجرى في سلك ما في
المهمة

باشد فی المہنتہ اشغال و در ہذا کثرہ غلبہ فی بعض الافراد من انار ما فی بعض افراد
 ان شغل البتہ ان کل نما یصلون الی استہدای فی المہنتہ بمعنی کہ ہا کثرت مہنتہ و اصل
 و الاضعف فاذا یرجع انہم الی الغبط و ہذا الحسبان بسبب محکمہ فان بعضہم انہ
 اسکون المہنتہ فی کل فرد کا طیہ و فی فردا قریبہ فی ہذا اسکان کا شغلی و ہر کون اسکان
 نہایت کون انار الکامل اکثر من انار النقص کا قد یكون الکامل غنی مع غنہ انہ اسکان
 انما قص کثرت یدرب او عام العامہ الی الاستدلال غنہا و لم یفقد و ہذا کمال المہنتہ فی
 انار ما اکثر حتی کون السراع لفظیاً و لفظاً اب و ان اسکون ترب الانار الکثیر علی
 فی وجود و ترب انار قلیہ فی خواص من الوجود و لا یفرون نہ کثرت علی الاول قد و
 المستلزم فیہ علی انہ فائدہ لیل الذی یجوز و علی الطال استیکانت المہنتہ لولم دلیل علی
 ہذا ان المہنتہ عند ترب انار الکثیرہ ان شغل علی اور ازید در حل سبب المہنتہ الی
 علیہا انار القلیہ فقد اختلف المہنتہ فی النی البین او علی العزیزہ عارض فہذا انما و لیس
 و دون المہنتہ وان لم شغل لم من فرق بین الحالبین فقد بعضہم و اذ اجارہ انہ من
 الاختلف فی المہنتہ من دون الاستمال علی اور ازید فمال و اذ قد وحت ان شغل غبارہ
 کمال المہنتہ و الکمال انجار سی فقد الصف مجوزہ بالکمال و الفقہان بکثرہ مہنتہ
 استماع اسال الاضعف الضامین فی الجوزہ لاندہ مجوزہ لیکون عقل کثرت مع استماع اسال
 و من اوعی لطلبان ہذا فہذا السیان فالعاق المہنتات الخیرہ نہایت لفظی ممکن فہذا الضمان
 لحدف بن اشرف من النشائین و لا یفرون من شغلہ الصف آہ لیل

الاشارة بقول ان الشدة والزيادة معنى واحد انما احصله بالمجمل فهم في قوله
 كمال المهنة فاذا وجد في الكيف واليسوس فافضع بالذات فيصير اشراج مسائل الا ضعف
 المتخالف في الوضع يعني شدة وادوا وجد في الكم وهو فوضع مع اشراج مسائل في
 المتخالف في الوضع سمي زيادة وادوا كمال المهنة بحيث يكون انما انما اشراج في
 الجواهر وهذه الاسامي اعتبار العرف والقيمة ولا يوتر في اخلاص حقيقة شدة والزيادة
 والبشائر يقولون من الشدة والزيادة والقوة ويدعون ان الشدة مختصة بالكيف
 انما لا يفضل الاشارة الوضعية بالذات والزيادة مختصة بالكم والقوة متناهية فان انما في الوجود
 وان كان معصودهم حفظ الاطلاقات العرفية فلا يميزا عنية الذي اللفظ ثم الشدة عند
 نفس المهنة والضعف لضعفها فعدم كون الشدة والضعف متوقفين بالحقيقة انما احصله
 بنحو الوجود والتمسك انما يخالفون ايضا يمنع من العرف انما واهنة الزيادة والنقص في الكم
 ان الكميات المتقدمة لا تحل في الوجود واهنة متخالف الحقيقة ومتخالف الحقيقة كما في
 الضرورة غير قاصرة في الكم والكيف في هذا لان الكيفية الواحدة لا تمنع عنها كيفيات متخالفات
 المعاني وكهين هذه المباحث يطيب من شر خالص وعوا سنيا عليه من حجاب
 المتعلقة بالجوهر في الزيادة المتعلقة شرح للعرف ثم لا ينبغي ان بين كل شي
 انما لفظة من وجوه حيث اثبت الهوي في السلوكيات وانما في حكمه الاشراف وادوا كمال
 حكمه الاشراف وبعوضه السلوكيات وادوا كمال حكمه الاشراف وادوا كمال
 وكهين ذلك ان في الشبهة آية ان المعبر الذي هو العوض المقدار في المقادير

من مقام بالمقدور الثابت المخلو بالمقدورين في الوضع والاشارة واكمل من مقدار مدخله في
في النجويات الجسم مركب من البسائط بالمقدور فان قلت قد مر في حكمه الله عز وجل
المقدور من نفسه والاشارة كمال هيته بالمقدور السعفان بيقان هيته فكيف يصح قوله في
مراد ان المقدور الثابت الذي لا يزود ولا ينقص كالمقدور من ما لا يتغير كالتسكين المهيته
مقصود من ان المقدور ثابت لا يزود ولا ينقص عند اورد الاسكال على التثنية الذي مر في
حكمه الاشراق ان الاورد الزاوية من في نفس المقدور لا في شئ اورد اما الاورد المحصلة
قد مر عين ولا يزود ولا ينقص قد مر مراراً فافهم ^{في} طاعة في بعض المواضع اه اوردكم ان
الا انما واحد كي فكيف يصح في توجيه كلامه ان تهتم المقدورين احدهما بالثابت والآخر
وفي النجويات ما رتبنا سداً بل ان في النجويات مر في ان سداً هو
ليس مقصود ولا يتفقد فكيف يصح ما هو لان المقدور هو با على مطلق النجويات بالمقدور
محمد متعلق ^{واما} السان في معنى ان الكلام في الجسم الموقوف على فرض البسائط في
في حكمه الاشراق بساطة في النجويات بتركيبه والركيب في وجه كان هو كان ^{على} في
اعتاد من المقدورين ثانياً بساطة فقد مر في هذا البتة في قولنا ان اصل
حكمه بساطة في حكمه الاشراق في الجسم الموقوف بالتوقف المذكور في حكمه بالركيب النجويات
في الجسم الموقوف عليه اصطلاح الخاص فاعلم انه لا يخلو عن كلفه في الاظهر في دفع التثنية ^{كلامه}
في النجويات مبنى على مضاف مشهورة والبعير اورد على سبيل الجدال في شدة كنه في كل شئ
وانتدزم على ما هو مشهور في المبادئ وان كان مقداره غير مسمى عند بل باطله عند ثم ^{المقصود}

مستويا باقتضاء التقدّر العينية ثم يكلم عليه فنثبت الصورة غير عليّة تقدّر من هذه العينية
عوضها بعدم افتقار المحل ح اليها ومعلوم ان الاتصال العرفي لا يكون المقدّر أو كما
كما هو مشهور فماتهم تقدّر من كبر الجسم من الهوى والمقدّر فندلم حكم من كتبهم
علي باليقظة المشهورات مع فهم مقدّرة خفية هي ان التقدّر قد يكون من دون علة
العينية واما في حكمه الاشتراق فقد شكك من شك التحقيق فحكم باليقظة المقدّرات
فانما وجود الهوى وحكم جوهريّة المقدّر ويكون انه عين الجسم فليس فيه وهو المقدّر
الاطلاق يعني انه ممتدّ معين بالتعين الذي مبهم واطلاق بالنظر الى النفس
المصحح لوقوع خبره هو هويّة آه وهو ممتدّ مقدّر في حقه فجوهريّة فرض الالهي المحدود
علي جدار الغير المتناهية ان لوهم غير متناه فبهم لوهم خبره مقدّر من مثلكه الجوهري
ولهذا شهراة هذا هو المودّ في المصوهم فذلك يعلم علي ثبوت هذا الوقت لذات علي
الوجود الممتدّ وبن فخال حسن الفاعل لكنه اذا اقتد بما هو آه هذا الماخوذ الماهية
الماخوذه مع التعيين المقدّر في معين فيكون منه الامتداد الجوهري الي التعيين المقدّر
المهية بالنسبة فلا يصح كون احد هاهنا من مقولة الجوهري والآخر من مقولة الكمال والخاص
الذات مبهم المقدّرات فهذا الشخص ليس له قدر لذاتي وشمه المهية ولا في رتبة الوجود
والتعيين المقدّر بن من اين كحل الما بعد وض ممتدّ مقدّر في مقدّرنا ما وعدنا والمافوق
غير المقدّر فكيف يتصل المقدّر بالضم غير مقدّر الي مثله ثم ان التشرع فبما بعد عن ان المقدّر
بعد ثبوتها في كونه مقدّر بغيره فكيف يصح بعد عن هذا التعيين الذات مبهم المقدّر

بسم المقدرات فتعين الشئ الاول فيزيم بالزيم وبالجملة القول بالامتداد والواحد مع
القول متغايرة المقدرة للامتداد والجوهرية بالحقيقة ودخلت فيها تحت الجوهر والذات تحت
ما حكمه مطالبه ضرورة التقادير من عاقل انما وفككت ندرتها الذي هو الشئ
فذلك ان لا راي سخافة القول بالامتدادين موجودين وقد شئت من قبله الامكان
انما عين حسن النظم في تفصيل الاستداه الذي اخرج به السلف ودفع فيما وقع في
اشع من البحث عن النكاح بالحقيقة الفوق في جباض القادرات بل هو ^{مطلوب} ^{للعقل}
وجود امتدادين موجودين ندرية الاشياء فتعين ان الامتداد والجوهرية هو المقدرة ^{للاشياء}
ولطيف الفرق منها عند مهم لا يخفى ان التمثل والكائنات ان كانا فاما لا
على ان في الجسم امتدادين موجودين لوجودين لا على انهم لان في التمثل عند هم ^{مقدرة}
الجسم امتدادين موجودين بزم المقدرة الجسم مع افعال جسمته وفي الكائنات مع
جسمته ومن الادبيات ان الزايل غير الباني الوجود ^{الشيء} شخص مقدر ^{للعقل} ان العلم على
المقدرة المتغايرة للجسم ثم لعل على ان الامتداد الذي هو المقدرة موجود متغايرة ^{للعقل}
فقد جين لوزد الاشكال على السمتة قد كان في الشهور ^{للعقل} على زادة ^{للعقل}
على الجسمته بانه غير المتفاوتة ^{للعقل} على السمتة جين لوزد الاشكال عليها مع ^{للعقل}
غير الجسمته بان جبر المقدرة هناك هم انما تغيراتها ودفع لوزدها المقدرة فلا خلاف
في العمق مسد مارت في العوض او السطول مثله وبالعكس واما المقدرة في بيان كماله ^{للعقل}
من قبل ^{للعقل} انما شرح الالهية فانه انما الحمد ^{للعقل} المعنى الاول مطلقا لكونه كان ^{للعقل} حورا او غرضا ^{للعقل}

عنده منقدر وان كان تارة يدعى غيرته وتارة عرقته وهذا المنزلة
فان يجوز ان يستدرك في حوزته معها بالنظر الى رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
والنقصان واللباسي مثل يجوز ان يكون سوا ^{المنزلة} ^{تارة} معين حتى هما بالنظر الى رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
فيكون في الترتيب الاول سوا وان احدهما متبع للذات بهما ^{المنزلة} ^{تارة} والآخر معين ^{المنزلة} ^{تارة}
وهذا منقطة فاقول لا بد ان يكون ^{المنزلة} ^{تارة} في النقصان ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
من المقدر لا غير نعم هنا ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
وعلى هذا فالمهمة لغتها ما به الاكثر ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
ولا كثير التماثل ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
انما هو بنحو الدور ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
محقق هذا البحث موضع اخر وقد نفاذ في حوزتها على ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
المواضع واما منه في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
الفارابي من الذين لا يراون بالوجود ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
في شئ لانه معنى ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
وان كان ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
لما ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}
اما ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة} في رتبة ^{المنزلة} ^{تارة}

حفاقتهما فلا يكون معنى شرا كما فعل دانا من سرع وح فبها نفس المتهمة فان لم يمتنع
صارت متعينة وممكنة قبول القول الاول دانا من ثم فهو النشاط للنفوس نقده
والنفس المتهمة فالاول ظاهر وزعم ان الله ان الوجود هو الموجود حقيقة وهو مشترك ومميز
ولغة ما لا يخلد وباب الالتفات ليس شرا كما كانت كل النوع حتى يكاف في العتبة
شخص لا كما شرا كالمشخص حتى يخارج الى فصل مشوع بل شرا كما على نحو قوله لا يعلم الا ان يكون
دلائل لصورة الابالادراك المحضوي بعد الصفقة النامة والمهمات موجودة من
من جهة الخبايا وباب وعروض الوجود لها شرا هو عرض الصفقة كالمشخص فالوجود متعينة
والمهمات متعينة به وهذا المخلص ما ذكره وتجمع في بيانه من الاطباء في حقه كونه
حكمه الا شرا في وجوه شرا في السفار الاربعه وغيرها وقد صيف منه شرا في نفوذ
والماخص لا يزيد على ما ذكر وانت لا يذهب عليك انه اذا جاز عتده في الوجود ولو
بابه الا شرا كالمشخص بابه الاعتبار فلم لا يجوز في المهمات الا شرا والغرض بان شرا كما
ليس كما شرا كالمشخص بل على الوجه الاخر معقول فان شرا كالمشخص الوجود على
التقدير ليس الا باليكون تمام حقيقة القدرات والمتممة العرضي معين الدار
والقدرات بل لغية للدار هو معين القدرات لكن لا يلزم منه ان يكون في الوجود
امتداد واحد او يكون الفوق بالاعتبار فاصل وايضا اذا عين المتممة المحوري
جهة الملتزمه انما يصح لو كان لغية الدار كالمشخص نفسية المقدر في دانا اذا لم يكن
فالمتممة المعين لا تصيف بالمساواة ولا بزيادة والحقان انما ذلك من نفسية

بالمقدور فيلزم نفسه ما ثبت فاصل مع المحذورات افرى كما يلزم على ^{المساواة} ^{المعبر}
أما الممتد في الوضع والاشارة وعلى تقدير الزاوية فهو الممتد الجوهري الذي هو صورة
عن المقدور وعلى تقدير التقصان مفارقة العرض عن محله فاصل ^{فالاو}
لأنه انما يثبت ان ارجاع جواب الجوهري الى ما قال ممكنة لكن ليس ان يجاب
أه التبعين الذي يحصل منه ومن الممتد الجوهري المقدور اما ممتد مقدور مقدور وجود
ممتدتين اربعين متعين والاس بمقدور الممتد الجوهري ايضا غير متقدرا فيما انضمام ^{مقدور}
كيف يلزم السجدة وكيف يكون الجوزر انضمام شي من مقدور افرى هم الكم مع ان المقولات
عنهم هم اجابيس عاليتها فاذن قد بان ان الجواب المطابق لا يصلح لهم هو نادر الجوهري ^{عطف} كم اذا
ما ذكرنا من قبل على هذا الدليل لهم ولا يمكن الجواب اصفه فاصل وكلدهما باطلان
على الجوهري الذي ذكرناه فلهذا الكلام معضي ان هذا معارضة بالقلب ليس لك فانه
قد اظهر الشئ انما ليس مغايرة البطل المستدل ذلك الشئ فالمراد بهما باطلان ^{بطلان}
مختص من السعفين كما اظهر المستدل بطل ليس ولا يخفى عن بكلف ثم انما انما ^{ليس}
معارضة لا تقوم اليهم وليد على اثبات الممتد الجوهري حتى على بعض مدعى المستدل ^{بعض}
اجاب على الدليل فاصل في الصور بين التبعين فكرها معنى التمثل والتمثيل فاصل
الشئ بغير التمثل والتكافؤ فلهذا شئ عني عليه هذا الكلام المعنى عليها فثبت الشئ وان ^{المراد}
في كلمة الاشارة ان لكنه اعترف بها في السلوكيات ومقتضى العرض بعض مقتضى ^{بطلان}
السلوكيات فما اجاب به عن هذا البحث اه ليس الا كرك فان ^{فان} ^{الامر} ^{الامر} ^{الامر}

الا الهي ان يقول انها المعروض فعدا لك انك تطبل ما قبل في التوكيدات ^{حقيقة}
الوجودات المحضة هو شبه انك الترفع ثم حاصل فوالان الموجودات كادحة ^{دائرة}
اي حقيقة الوجود ولا يحتاج في التكرار لا اعز ازيد فالمهنة التي نرفع انها متحدة معها ما
المازيت الوجود فليس مغايرة للوجود هو خلاف تفريجه ان الوجود ازيد على المهنة
ولما انور مغايرة للوجود فالحاد مانع الوجودات بان يصير شيئا ^{دائرة} حقيقة بان يكون
المهنة المغايرة للوجود صارت نفس الوجود على هو شان الاتحاد بالذات فعند ثم
اتحاد الالامين هما الالفان موجودين فلا اتحاد الالفان معد ومن اواحد هما معد ^{انها} ثم
ايضا فاما ان شرع المهنة من الوجودات فعمل عليها كما هو شبه الاتحاد بالذات
فيكون المهنة كالعوارض بعض المرات مهنة البعض الاخر عوارض حكم لا ^{الذات}
فقال او بالارتباط الى الموجود الحقيقي كما هو ذوق جماعة اراد بالموجود ^{الحقيقي}
صل محبة لانه موجود لوجوده بولفه ورحاب هذا المذهب يقولون ان مناط الوجود
هذه الارتباط فقد صار مناط الشخص هو مناط الموجودية فتقول ^{مناط} الى ان مناط ^{مناط}
الوجود الا انه قد عين لبعض الاحتمالات المذهب المهنة في الوجود ثم ان هذا الارتباط
اما صفة من صفات المعين فهو صفة مناط التعيين العوارض اما صفات من صفات الوجود
الحقيقي صل محبة فاما صفة شتره ويكون ^{الذات} انما هي النفس الذات او صفة ^{المنفصلة} صفاتها
او صفة منفصلة وعلى التفاديير يرفع قدم التعيين ان الذات ^{بعض} بعضها فانه قد يميز ^{بعض}
المهنة المرتبة بالوجود الحقيقي فعدا لبل لا يقول الاول ان ما علمت فيما نزلنا عليك ^{انك}

ان القول بوجود المهنات في الخارج لا يصح الا بعد القول بكونها في نفس
 الامتياز ونحوها لا بقيدية التعاقب المتوسطة وبحيث اتصال هذا المباحث اصل من ان
 وان ثبت الاطلاع على جانب الكلام وبحيث الحق فيه كيك بمطالعة حوشها على الجهر
 الزائدة المنطقه على شرح الموقوف شرحها لسم وخواصها قبله يكون القسم
 فتمتد ان متعنان له قد عرفت ان هذا اعني القول بالمبتدئين اذ في باصول المتعنان
 ستمه ويلمح الذي اوردوا الاتبات في قضية المقدور ومطالع الشرح ايضا متاويدي
 بمعنى القول الشرع هو خذف بالقرع عند ابتداء المتساكين نعم ان التعاقب منها الام
 والسعين فان المتمد الجوهري معين الدارث منهم التقدرات وهذا القول ليس محاسبي
 فليت بناء على الشهرة ومقصود التلوحيات ان المقدنات المشهورة والكل
 الجسم من جوهر وعرض هو المقدور والمحقق عند ما في حكمته الاشراق فاصل
 في مقابل ان يقول انه نذر الكلام مظاهرة فاسد فان لقاء الكل مع ارتفاع الجوهري
 سواد كانت اركيب من جوهرين اذ من جوهر وعرض فافوق المذكور لا يسيل نصحة
 يكلف بان مرادنا من التعاقب الجوهري التعاقب بالجوهرين والخاصة ان الجسم
 مركبا من الهوي وجوهر متمد لا يمكن لقاء كل فرد منه عند تبدل المتمد الجوهري بالجوهر
 الحركة لا فردية الحركة اصله فاذا لم يوجد فرد منه احد فقد انعدم المتمد الجوهري بقضيه
 في زمان الحركة فقد انعدم الهوي ايضا لا لعدم علمها بخلاف المتمد الوحي لانه مفهوم
 لله في صورة التحلل والكفا لا يلزم من انعدام هذا المتمد انعدام الهوي في الجسم بقضيه

يعني الجسم باجدرية وهو المسمى بالمتماثل في مقدار قدره كماله في
 يكون عندئذ لا يذوق على غير المتماثل في مقدار كماله في كماله
 اني عند ذكر المتماثل والتماثل في مقدار كماله في كماله
 يوقف هذا التفسير على ان ليس بقوله في مقدار كماله في كماله
 لانه كما في سياقي ان المتماثل في مقدار كماله في كماله
 فاعلم ان الشرح الذي اعرفه هو ان المتماثل في مقدار كماله في كماله
 المتماثل في مقدار كماله في مقدار كماله في مقدار كماله في مقدار كماله
 واما في الذي سبق ذكره هو المتماثل في مقدار كماله في مقدار كماله
 لانا نقول انه حاصل الجواب ان المتماثل في مقدار كماله في مقدار كماله
 المتماثل في مقدار كماله في مقدار كماله في مقدار كماله في مقدار كماله
 واما في الذي سبق ذكره هو المتماثل في مقدار كماله في مقدار كماله
 الصورة الجسمانية عند سبي الهوى لانه لا يشترط في كماله في مقدار كماله
 هو ان المتماثل في مقدار كماله في مقدار كماله في مقدار كماله في مقدار كماله
 بينهم في الواقع فله تقوم به الجسم العيني واما ما نيت غرضه هو التوجه الى
 لقد سابقا عن شرح كلامه وقد تكلم عليه هناك وقد علمت انه ممن في كماله
 والمتماثل في مقدار كماله في مقدار كماله في مقدار كماله في مقدار كماله
 على المشهور من المتماثلين وليس في كماله في مقدار كماله في مقدار كماله

آه اما قور الجواب عن التمسك بقدره لانهم ان الامتداد الجوهري المخصوص في الكل
انني الخروفي حلقه بل الذي في الكل هو في الجزء واما حلقه الا عظمه عند اعتبار
موجبه حاصل من المقدار الكل على وجه المتعين بالمقدور الجزء واما عن التمسك
فلا لانهم ان الممتد الجوهري مقدور بل انما بقدر عروض المقدور فليس هو
ولا يزيد في نفسه بل منعي شعبة لهذا على ما كان انما الزاوية في عارضه الذي هو
فعدد عروض المقدور الكبير عند التحلل سطر بعينه المفقود من عروض المقدور يحصل له
التي من اخر هذا المقدور الترانسكون بان انه متحد و هذا المقدور رايد على
بانه كان متحد المقدور القص و مسكه كمل السور بعينه فان ذاته لا يتبدل انما
يرد مقدوره الحاصل من قبل المحل وانت لا يرب عليك ان الجواب هذا الجواب
لا ينشئ الا بالقول بالامتداد و بن احد هاتين في المقدور و لا في متعين المقدور
ما قال الشر لا يمكن الجواب لوجه كما يحكي على المثال سئلنا ان في الجسم
اه هذا السهم لم يدرك المستدل فانه لم يقبل بالامتدادات الثلاثة ولا يقول ان ما
يبدل الامتداد عند تبدل الاشكال على السمع فقول ذلك الامتداد هو المقدور
النفسي الذي يتبدل عند التحلل و الكهاتف و الحق لا يقبل الامتداد عند تبدل الاشكال
سكال احد مثال فان الانسان الواحد و السيرة الواحدة بعد اراد بالانسان
الواحد بدن الانسان كيفما كان هذا السهم بن محمد هو ان الوحدة في الدال و السيرة
وحدة ايجاعه هناك كسره سحفة بالضرورة و اذا طر عليه السلام وجوده ان

وجوب موجودان مستحقان قد لا يوجد عليه بل ان هذا الخارج لو كانت الوحدة
الاتصالية فلازم للوحدة الشخصية والباقي قد سبغ ولعل هذا المنع
لان بالحق نجحوا لا يخرجوا الى كانت متوهم من قبل انبث و هو المستبعد
الوحدة والاتصالية زالت الوحدة الشخصية وكيف نطق عاقل ان يكون ان
والمرآت الفاعلة بالتحقق وكيف يجوز الفطرة السلمية ان يكون الان
بالنوع فقط لا كان حين الاتصال والكاريزا الكاريزا في نفس هذا الجواب
متمم مقدمان الاول ان الوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية والاتصالية
المعززة شخصية هذا بدني وانكار ذلك مكافئة فانفس عليه بل ان عليه بان الجواب
لا وجود لها فيه انبث بل الموجود المتصل نفس وافر لا فرغ فيه بالتحقق لانها الاجزاء
متوهمه كبر الانواعيات وذلك لان الاجزاء المتوهمه كل منها متوهمه لانها
والشخص فلهذا الاجزاء لو كانت موجودة فاما لوجودات متوهمه او لوجود حقيقي
الاول ان كان الموجود بعضها يلزم التخرج من دون مرجع او الكل فيلزم التسليم من دون
واحد كما يلزم على النظام وعلى التاكيد كما هو غرضهم الخوان ربي بلزم انحاء الدول
وهذا محال لان الدول بعد الانحاء اما موجودة خلد انحاء او معدومة فلهذا رتقاء فلهذا
اذا كان بعضها موجودا دون بعض يعني ان لا يخرج من الاجزاء موجودا او بعد الان
الفر اجزاء بالضرورة وانتازت بها بناتي الخارج كحب التوهم والكان الانفصال
والانفصال من الحال قبل ذلك فاذن قد نطقت الوحدة الشخصية وكيف يستحيل

ونظرة نقية ان احاد البركانات وجودها بالوجود والانسراج المنقبة الشخصية
الوحدة الشخصية بربل في تلك الشخص والوجود توار والوحدة الشخصية والكثرة
على موضوع واحد لان الوجود الشخص متبذران في ذال كل بربل لان الوجود
ليس الا قسرة الذات ولا تعد وفيه الاتبع والذات قد يصلح ان تعد الوجود
وحدة الذات او تجمد مع كثره الذات فقد يمكن ان يصير الذات كثره ويكون الوجود
واحد في غير الوجود ما سبب ان ليس في المنصل الوجود اخره موجودة لوجود فرد
وجه اخره لوجود توار والوحدة والكثرة الشخصين على موضوع واحد في ذلك الموضوع
ورود الشخص الواحد كان شخصاً واحداً وعند ورود الكثرة الشخصية ما راها
كثيرة فقد صار الشخص فابلد لا كثره وسبحان نقبان لك ان الوحدة الشخصية والكثرة
الشخصية لا تورد وان على موضوع واحد او متعدد المقدمتان فيقول ان المنصل هو
ينعدم عند ورود الانفعال وتحدث هتبان اخوان من كتم العدم لان المنصل اذا كان
حين الانفعال وحدة انسانيه وقد زالت حين الانفعال فوجب ان بربل الوحدة
ربل بالانفصال منها وادارت الوحدة الشخصية ذات المنصل ولم يملك الكثرة
وحدثت ذاتان اخوان لان موضوع الوحدة الشخصية والكثرة الشخصية يتعاين في الذات
والانفصال ذات الوحدة الشخصية والكثرة الشخصية على موضوع واحد ومن على اوطان
الانفعال على المنفصلين او فرضه عليها بل الانفعال قبل الانفعال لعدم ذات المنفصل
فما تورد وحدة ما بيان المذكور نقبان لك ان الانفعال بعدم لذل الحجرة ليس

وبالجملة من ميسر هذا مغلطة بالشرائط التي لا يصح على الحكم بها في المقبول
ما ينبغي ان يعلم ان العتبات كما يوجب الغدوم ذات المتصل بطريقتين الاولى انفصال
الغدا عنها فخص الفصل الفطري ابتداء عن اول الاتصال بان السدرة من الوحدة
الاتصالية والوحدة الشخصية اوجبه من لا تكون هذا السخص عند فرض الانفصال
من ذلك الاتصال بل يكون في ذلك الفرض شغافان والوحدة الشخصية والكثرة
الشخصية لا يتبادران على موضوع واحد كما لا يتبادران في الخارج فرض الانفصال
من بدو الامر كلياً ولا يصح تعدد الذات مع ثبات الوجود والوجود فليصح ان يكون
في هذا الفرض هي الذات المفروضة الان في الاتصال فاقطع مادة البحث و
المقدمة الثالثة من اصل الدليل فانهم فيها بحث هو انه لو انعدم المتصل بالانفصال
لا تقوم الاعراض القائمة به مثل الخطوط والسطوح والالوان كالنقطة حين طرأ الانفصال
على الحد المتكسر بين السواد والابيض والحوار عنه ظاهر لان هذا استبعاد محض
به عند سطوح البرهان ولا يظهر منه استحالة ونعم ما قال الشرحي بعض سبلان ان الحكم
بالغدوم الجوهري فلا يبايى بالحكم بالغدوم الاعراض القائية به وهذا ينسجم براهته الوهم وكان ان
كان الحكم ان ذات المتصل هي التي يفترق منه لا بعد من فيه شيء بل البرهان على حد
ذلك
فلك هذه البداية لان البرهان الحكم بالغدوم المتصل هو الحكم بالغدوم الاعراض القائية بها
اي استبعاد في تبدل الاعراض بالانفصال والاعراض متحدة عند قوم من اهل المنطق فقالوا
لا بد عليه من دليل فمن اين براهته الحكم مقام الاعراض التي كانت عند الاتصال عند انفصال

فانهم قد اوجب حب النفس رساؤا في هذا المقام والقوة
لا يحل ذلك العوض في الخارج حقيقة ذلك الصف فهو موجود في الخارج
يعين وجود هذا الجسم المتصل بالانفصال وبعد الانفصال يعين وجود الجسم
المتصل الشخصي الحادث عند الانفصال فوجوده في الخارج يعين وجود الجسم المتصل
في صورة الانفصال والانفصال والانفصال كاف في الجمع المحللة في جهة هذا
سميتم اذ سيجل يقول لعقل انعدام المتصل فقد بطل وجوده وما كان في
وجوده الا جزاءه فقد بطل وجوده الا جزاءه التي كانت حين الانفصال ومحلل السور في غيره
بعد الانفصال قد حدث موجود ان اخوانها اذ ان غير الذات الموجودة لوجود
المتصل ان هذه السورة يصح بطلان لغزاد الوجود مع وجود الذات
فاذن محل السور محمد انعدم فلو كان هذا السور ذلك السور لم يخال الفرض ان
لا محل وهذا ظاهر بطلان جبرائيم انك قد علمت سابقا ان الاجزاء النقصية في
المتصل لا وجود لها الا بالقوة بالشرح لا يعين وجود المتصل ولا بوجوده في السور
في الخارج النسبة فنسب محل سوي المتصل ككلية ومحصنة فاذا بطل هذه المحصلة
اخوان فقد بطل السور والقيام بالمتصل النسبة وحدث سور ان اخوان في
احاد من وقال فعل هذا الكلام قوله طويلا وادعى لقائما نقطة التي هي
مع انعدام المتصل ان النقطة انما يقوم بالخط من حيث يعين افراده في جهة من
ان اعتبر في محلهما يعين حادثه في الجهة الاخرى بل انما يعين كونه في تلك المساط

يك في هذه المناط قيام لقطعة اخرى به في تلك الجهة وكذا في السطح والسطح
 الراس المحروط انما محله احد امتداد ذي سطح اعني امتداد الالهي في ما هو عين الالهي
 في تلك الجهة وليس بعرفي وذلك لعين ما دونه في جهة القاعدة وليس في السطح
 فصار ان القسم بغير درتها انما صح بالقياس في ما عين المتصل في ما
 امتداده في طبقته الامتداد عين دون عين اوله فيكون في طبعه الامتداد
 فاذن يتبين ان القيام المحروط في جهة السطح الى قطعتين احدهما قطعة الراس
 لا تعيد به الراس ولا سطح القاعدة ولا محيط قواعدها فان كل شيء منهما لم تعيد به
 بل انما العدم محله ما هو معنى الالهي في اعتبار المحلته وسواء فيه القول بانها
 الالهية السجدة عند الاتصال كما هو قيل الراسين في اسات الالهية
 بعضها بعينها كما هو قيل المستنكرين كما ذكرنا في السطح لقطعة الراس
 موجود العين وهو الصورة السجدة المحدودة المشعقة الحادثة بعد الاتصال فيكون
 ما بعدها بالقدرة لم تعيد عند الاتصال بل هو موجود في صورته الاتصال والالهي بعد
 كل من الصورين المحدودين المشعقتين الامتداد في كلا الجسمين الالهي والالهية
 فاذن قد بينا ومن ما ذكرنا في الامتداد بالاسكال ان الجسم المحروط لكيلا محله الراس
 لا ياب لها من جهة اذا امتد الراس في تلك الجهة الا في انبساطه فما فرض انه على
 ونسبة ما قبل امتداده او امتداده فربا اذا كان هو محله مجموع السجدة في على ذلك فلو
 ان يكون قطعة القاعدة المقطوعة على قطعة الراس في بعض من على الراس وهو في السطح

البديهة القطره العقلية وعلى مذنب اسطاطين العذارى بالعدم ^{القصبة} كالملا
 لكن البديهة شاهدة بالمقارعة مع انقائه عند القسمة وسقط قول من قال ان
 السابيين يدعون البديهة في انقائه الجسم المحروط والحال هذه ولم يرد انقائه ^{النقطة}
 قطعاً انتهى كلامه ونور الكلام اشبه بكلام الميادين فانه لا يدري ما هو الادوات ^{اراد}
 ان محل النقطة المحط نفسه المنفصل ثمانية من حيث نادوي انقطاع عنى ^{نقطة} ونقطة
 نادوية في الجهة الاخرى لمعنى الاعتبار فندرج لكن ^{لأنها} النقطة عند العدم ^{الخط}
 بالانفصال لانه اذا انعدمت ذات الخط فقد انعدم محله الذي هو الخط المجت ^{بالقطع}
 انما نادوي ضرورة وثقابة الخط المجت مع انعدم ذات الخط مما لا ينصحه وعقل ^{لما}
 جنون وكذا الحال في المحروط فانه اذا كان المحل لنقطة المحروط من حيث نادوية الى ^{الجزء}
 الكرس ونادوية لاجته القاعدة ولمعنى الاعتبار في المجتية فاذا قطع المحروط فقد انعدم
 ذاته فالعدم بما هو متناو الى الكرس والى القاعدة ضرورة وان اراد ان ^{محل} النقطة
 الممل من نقطة من الخط والمحروط قد فرغ من ان يكون بالصدق فاي خبري يكون ^{محل}
 وانيقاً افرز المنفصل حيث هو ذات عتبة انما هي اشياء متوهمه فلا يكون ^{تلك} متوهمه
 للوجود العيني ثم لو سلم وجود الاجزاء لكنها موجودة لوجود الكل كما هو مخرج في بعض ^{كلمات}
 الممتدة فاذا انعدم الكل فقد بطل وجوده المخرج انعدم محل النقطة فكيف تنفي مع ^{العدم}
 الخط والمحروط والمجمل ان كل محتمل لا معنى ان يتوهه فانه فاقب ^{فصل} ان يحدده ^{فصل}
 لكن الدكال لا يخفى اننا نسين ^{لأنه} كما نعلم انعدم النقطة بالعدم المحروط ^{المنفصل} مستبعد عند

وهو مستند عند العقل كسب يلزم على الاشتراك في السكنى محل القطع بعد انفصال ^{المحل الذي}
 كان عند الوصل وهو باطل فزوده فاعلم ان ^{القول} في نظره المحقق انما هو ان
 انما لم ينه ان يعقب فاسكن في الخارج بالانفصال ولا يلزم منه انعدام المحجر الممنوع من الخروج
 بالذات ولا يطل وجوه انفالية المصلحة الملهذمة بوجوه الخصصة المصلحة من غير ان ينكر وقوع انفصال
 المقدار العارض في سبب المقدار الاول فيحدث مقدور ان افران وسبق الممنوع المحجر في كماله
 وهذا البحث انما يوجب على القول بالانفصال احكاما الفاعل متبعين الذوات بهم المقدار
 والاخر متبعين المقدرات كما عرفت ان تدبرهم هو خارج النظر في عانة الانجاء وذلك ان
 القول في دفعه ان الممنوع المحجر في المابرة عليه نحو من اتحاد العنينة من بالعقبة في غير
 دون واسطة في الرض او لا يصح عليه ورود العنينة وادف هو في موضع بالذات فهو حجة
 جبر في موضع قابل للعنينة بوجوه من الوجوه لا قطع ولا عقد ولا وها فهو غير قويم
 مصير مقدور العود من المقدار وهو خلف واليقين اذا كان جبراً فزوداً لا يكون ممعناً
 بالذات وقد فرض انه ممعن فجب ان يرد عليه العنينة واقعة العنينة العقلية فان
 تحدث في العقل انتمية موافقة بالعقبة للممنوع فيصح على الاين بان على اصل الممنوع
 فيصح الاثنية في الخارج على ما عرفت في البطل الاجسام الدعوى طرسة وان صح فزود
 الاثنية عليه فمعد وزود الاثنية زالت وحدة الانفالية الملهذمة للوحدة ^{السببية}
 وبهم المخط فاقم فانه مع وضوح شكر قال بعض الاعاظم في عوده الوقي في تقرير الامور
 المندكور ان الاتصال بطل بالانفصال لم يمكن فزوداً يقال في انفصال الخفي الذي

نموه بكون الشيء بذاته مصدق حمل المسمدة في الجهات الست فان المعنى الذي هو مقتضى
 المسمدة في الجهات الست خفي المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 الستة او المسمدة في الجهات الست واما حسان بعين ووجهه فاذني مستتر في عالمي المسمدة في جهات الست
 فلو لا مبتذل كونه مصداقا لحمل المسمدة في تلك العالمين بساوة الوجود في كل عالم
 في تلك بلا انفصال وبعين عرض استر بالعرض بوزن المسمدة في جهات الست في جهات الست
 خفي المسمدة في جهات الست بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 بعض يكون المحذور منها بالقوة فلا بد من عدم الاستدراك في تلك الاجزاء في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 التي تضمن يكون المحذور في انفصال استلزام انفصال في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 من الاجزاء في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 بدل انفصال استلزام انفصال في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 الاختيار في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 انما يرجع اوله بالذات التي بهذه الانفصال في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 فصل المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 بل في عالم الحب كله شخص قد عدا عساير بعينه الملازمة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 صادر في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 كثره بالعرض حسب تقدير العارض والمحملة في انفصال المجزأ الاختيار في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست المعنى بعينه ملازمة اقربى المسمدة في جهات الست
 عن بعين ولا يعدم الاستدراك في ذلك الاختيار في المحذور بالقوة لا ذوات المسمدة في الجهات الست

ويعتقد في الجهات واما قال الوحدة الانشائية والوحدة السجدة متقدرا في الفصل
بأبواب فما لعدم واحد منهما في عدم الآخر فان ارد به الاتصال الاضافي الذي ذكرنا فليس
الوحدة الانشائية السجدة في عدم ما بالانفصال ونحن نعلم انه لا يلزم منه بطلان
الوحدة السجدة الجوهرية الممتدة بل انما لوجب الانفصال وبطلان الوحدة الاتصالية فلهذا
قيمة واختيارا من اجزاء الممتدة وان اردنا بالاتصال الممتد الجوهرية ان الوحدة الاتصالية
لعدمه لوجود السجدة واما قول القائل لا شك ان الجسم المفرد واحد شخصي فاذا انفصل
سجدين من الجسم فاحتمال لظاهر الادل فبذلك ان ارد الجسم مجموع الممتد الجوهرية والاتصال
نفسه انما شخصين لكن التعدد شخصي في هذا العارض في الجسم متعدده واما الممتد الجوهرية
فقد تعدد فيه بالعارض واما الى اختيار اجزائه وان ارد الممتد الجوهرية فيتم انه سار
بالانفصال بل انما تعدد بالعرض والى اجزائه المقدر به واما قول القائل ان الاجزاء
غير موجودة حين والارز المقاسد النظامية ثم حذر بعد الانفصال فالجواب عنه انه ان
ارد ان الاجزاء الفرضية للجسم من الممتد الجوهرية والاتصال العارضة حدث بعد الانفصال
فليس لكن الحدث باعتبار احد جريته هو الاتصال العارض وان الوجود في اجزائه الممتدة
فان اردنا بنظر العين العيني الحاصل بها فليس لكن لا يلزم منه ان الممتد الجوهرية في الوجود
حدث اجزائه الممتدة الجوهرية بأبواب فمنع ان الممتد الجوهرية تعدد بالحدث بل التعدد
العارض بأبواب وفيه بالعرض ثم قال الجوهر القابل للعباد السجدة شخصية موجودة هو
مع قطع النظر عن المعنى العارض مطلق الكمية فيقبل اعتبار الاجزاء المقدر به في مطلق الوجود

نهاية ذلك الفصل كفا في الخارج كيف ولو كانت كميته مشروط على التعارض كفا في
في المراتبة المتقدمة اما من الموجودات ان لم يكن في موضع واما من الجواهر للوجود الكفا في
لكن الاجزاء المقدرة المتخارة بالفضل في عينها الاجزاء الغير المتخارة عند الصل في الجواهر
لا تخار و لا تعد و الحاصل بعد الاختيار هي ان لا يقار ذلك العارض بطلانه و لا بغيره ان
الاجزاء في شخصياتي حكم بان الاجزاء المقدرة كانت متغيرين الصل و بعد الفصل متغيرين
فهما متغيرين و الفصل لا يطل كما في المتأول بل هي في ذواتها التفاد في عارض الاختار
وليس هذا العارض من شخصيات تلك لان العارض منهم لا دخل في الشخص فلا يطل تلك
تفادته كما لم يطل في نفس ذات الجسم فاجسم هي ذات الجوهري المتبدل في كماله الفصل
الوصل و لعل عينه لبقاء الاجزاء و ان تبدل عارضة لكن الجسم ليس هو تلك الاجزاء و هو
و وجوده لا يختار كفا في حال الوصل و مع الاختيار كفا في و لا يلزم لنفس النظامية كون
غير من جهة و قد قيل موجوده لا نام تحت بوجود الاجزاء بالفضل متخاره بل وجوده موجود
الجسم و هو ههنا عين هويته و كذا الفصل الا ان الفصل موجب للاختيار نعم كفا في
بما خطا من الوجود و هذا من خوص الكم بل من لوازم الشكك في الماهية و لا يكون ذلك
محله لا عارض الموجوده فان قبل الانفصال و بعدة صفت تلك العارض في نفس وجوده
يكون في الجاهل من موضوعه لفظا خارجة ليس شيئا كمال سائر الازداعات سواء كانت
اخترعية خاصة او اشراعية واقعية فان العسدين لا يصلحان لوقوعها موضوع عين لفظا
لكن هذا النوع من وجود الاجزاء هو معتبه وجود الجسم لا يمايزها الا باعتبار حيث وجوده

وجود جوهر قابل لا ليعاد وجود جسم ولما كان كما يكون له ليصح تكميده الى الانوار هما
وذلك قد ذكرنا الى غير النهاية فمن حيث تحقق ملك الافراد التي اعبرت فيه في ذلك الافراد
وحيث ملك الافراد محاذرة في الوجود حتى يترجم المقابلة للظاينة انتهى كلامه مع هذا
وان ادور في المحقق ان لا يذهب عليك فيه لان الاستدلال الجوهري الذي قال فيه
المحقق انه غير معلوم الكنه غير عنه بل لازم الذي هو القابل لا ليعاد بل هو في نفس الامر
ليختم من انجاء القسمين دون ملاحظة الصالح الاخر الذي كنه غير معلوم ولما لم ياتي في الافراد
على الحد والمنتهى كنه معلوم او ليس على ان نحو من القسمين انما ليس ذلك ان منتهى او منتهى
بل حرم فردا على الاول فهو صالح لورود ان لعل كما كان كل ما يصلح نحو من انقسام
كما في السطال الالهي المتعطل منه وادراج درود ان لعل كما قد صرح فيه انتم في هذا
مقد حصل بالعين لم يكن من قبل فوجب ان يزدل المنتهى الاول فيكون هذه المنتهى
انما هذا المحقق ان منتهى الفلك اختيار الافراد الوهميه وحدث الحد وفيها لم يفهم الى ان
ان اراد به ان اراد اختيار الافراد الوهميه للمنتهى الجوهري الذي له وجده في حد ذاته
فارجح انتم المقصود لانه اذا اختار هذه الافراد فقد لغو في شأها في حدود القسمين دون
دخل للعارض المجهول الكنه لان هذه الافراد افراد للمنتهى الجوهري المعر عنه لعل الافراد
انما كانت مع قطع النظر عن العورض ان اراد به اختيار افراد هذه العارض فليس صحيحا
القسمه قد وردت على المنتهى الجوهري ثم قد ادعى هذا المحقق ان هذا الصالح الجوهري قد ذكرنا
صالح القسمه الافراد من دون دخل فيه لعورض فالصالح الاخر الذي ادعى انه مجهول الكنه

ويعتبر ان عند اي شئ هو اما متصل بمقدرات فقد لم وجوده بمقدراته وانما
انضمها الي الاخر مع الاتحاد في الوضع والاشارة وهذا مما يحيله الضرورة وانما ليس بمقتضى
شخصه انما لا يجوز اصطلاح بل المكان فهو من الكميات والذات الذي ادعى لزومه
التي هي في الحقيقة من لوازم الاتصال الذي هو مقدار فاذ لم يكن هذا الاتصال مقداراً
عليه ان لا يجوز مسئلة في علي حدوده كذا في واحد وجوه فيه وانما يصدق على المتحد
الذي قال انكم دمقدرات بذات واذ لم يكن هذا المعنى مقداراً فليس له وحدة اتصال
ولا كثرة انفعالية انما الوحدة الاتصالية للمقدرة في محل فسطح وحدة الشخصانية
لا توقف الا بالاتصال لا بد من ان الاخر هو المقدرة لهذا المتحد الجوهري قد حكم ان
من الوجود وان وجوداً وجوده وسهولتها هوته قد يدري ما اذا اراد ان الاخر هو المقدرة
حقيقته لكن قد عارضت مقتضى في الوجود والشخص فهو لا يطالب بالضرورة لان تلك الاخر
في الجوهري والاشارة فكيف يجب ان يقال انها عارضت هوته واحدة وشخصاً واحداً مع اتحاد
علي هذا الجواب بل كما قد سبق وان اراد ان الاخر هو موجودات ومجموعها وجود متصل
ولقد ان وجودات الاخر هو وجود المولف منها لكن في رتبة الاحمال في المقدرة وجود
انفسها لكن ليس لها حدوداً انفعالية بلزم عليه المفاسد النظامية من الكثرة من دون
ووجد او الجوهري لا يتجوز ولا يخلص عنه وان اراد ان الوجود حقيقة للمفصل والجزء
منه متفرقة ليس للاخر في المتحد الجوهري حقيقة في المتحد الجوهري الذي هو الكم بالذات
والكان معرّفاني كلامه بطلانه لكن هو الحق وهو يفتقد بطلانها بالانفعال في شئ

بالا بفضال جارات متحارة مفودة نقد حصل لها بر ثغاية الثمن المبطل فنظره ٢

الغدره وحاوت بهونه الا فخره بالا بفضال وبالجملة ان الممتد الجوهري اذ اماركا
ومقدرا في حقه وصالحا لورود الفلك فاصح ان تعرضه فقال افر هو مقدرا في الفلك
محمته بجاهه ليعرض العاود عليه على النحو المذكور كسب يصح التبرع عنه بما سبه صالحه في يوم
مسد فيه على الحدود المستمرة ولصديق المقبول مع قطع النظر عن العوض بهذا الممتد
مع قطع النظر عن العوض شخص يصح توهم الا فخره بالمقدار بته الممتد فيه على الحدود المستمرة
بسبب تلك الا فخره وجوبه لا يجب التوهم كما في السابق انشيد توهم سهل الضعيف
بها موجودا فيه اصدتم اذ اطره عليه الا بفضال فحوارات تلك الا فخره متحارة مفودة
المنية ولم يكن من قبل هذا الاختبار من قبل فهذا النقصات حادثة يكون الوجود في ذاتها
لم يكن من قبل تعديم الغدوم الممتد الواحد وحدثت هذه الممتدات فكما ان غيرة الفضة
الاختبار بين الا فخره انك انتم لها حدث الوجود الذي لم يكن من قبل فمال فاني
احق بالابواب لم لا يجوز ان يكون المودع آه هذا لا يصح الا اذا ازم عدم ورود
الممتد بالذات من دون درسطه في العوض بل ثغاية وعلى المقدار حصصه هذا لا يصح كما
قد علمت لان هذا الممتد من بالذات فلو لم يرد عليه نحو من انحاء القسمه يصح توهم اذ
داذا اورد منها فبذلك مكان الحكمة وهي مقدته لوجوده الاتقالية الممتد منه لوجوده
قد علمت وهذا السخص الممتد ليس در اصد ذاتي ستم آه استمر السعنين الواحد الذي
الا لا يكون الوجود نفسه كل ما يوجد من المتقابر والا بفضال وهذا لا يصح مع امكان وجوده في

ولو عطلت بالذات من فروعها في العوض فمقدور ان نصف الممتد غير متساو
بما فيه بسبب ان العنصرين جميع الوجوه يكملان ذلك الممتد في حد نفسه بل جميعها
فقد عرفت ان المقول في فرق بين الهبوط وبين الممتد الجوهري لان التوسط
ليس في حد نفسه صالحة لورود العنصرين واللاتينية عليها جوهري ليست بحرة بالذات بل ان
لا يكون من رتبة وجودها الذاتية بل لا يصلح لورود العنصرين الممتد في بعض فصيح لقابلية التتابع
لان العنصرين بالذات عطلت عليها بحيث الممتد الجوهري فانه لا كان ممتد في ذاته مع قطع
عن العوض او غير ان بالذات لا بد من ان ينقسم نحو من انما العنصرين فيكون صياحي لورود
ان انقطاع منع قطع النظر عن العوض بالذات من دون درسطه في العوض فينقطع وجوده
الاتصالية الذاتية لورود العنصرين عليه فينقطع وجوده السووية انما في الممتد الجوهري بالذات
لان المنصل الحقيقي هو هذا المعنى على انما ان المنصل الحقيقي هو الممتد الجوهري في المقدر انما
المتصالة للاصل اشكاله عليه واذا انحصر الاشكال الحقيقي في الممتد الجوهري في فروع من عدم
الحقيقي فعدم انعدام الممتد الجوهري لكن هذا لا يمنع انك قد علمت ان الاشكال الحقيقي هو
الاشكال ان اتصال معين الذات منهم المقدر وهو الاشكال الجوهري والآخر المقدر من غير المقدر
عرفت ان هذا هو الاופן باصول الثنائيتين في الاشكال بالتحليل والكامل فعدم انما
ان يقول ان المنعدم هو الاتصال الحقيقي الذي هو المقدر للممتد الجوهري فالاولي الرجوع الى
فنا سابقا فذكرتم في قوله خصوصا هذا الحقشارة الى ان الاقدام على صانعته الذي هو
المنقول الذي انحصر الاتصال في المقدر عند في كلمة الاقدام في علم الاقدام عليه في الكلام على

وهو ظاهر ثم الكلام على ما هو المحقق تمام ان الحق يفيد ان هذا مستدروس
 الجوهري هو المقدر كما يشهدنا واما القول بالانفصال المعين الذي
 بينهم المتقدر فيقع الامان على التبعيات فان الحررة كل مرتبة منها حر
 متعينة وعلى هذا القول يمكن ان يفيد في الخارج مرتبتين احدهما حررة متعينة
 مبهمة الشدة والضعف والاخرى متعينة مراتب الشدة وقد اشترطنا
 سابقا عند ذكره .. وعلى هذا يلزم ان يكون اه قد يورخذ عليه او لا بان
 هذا يلزم على تقدير انعدام الانفصال الجوهري ايضا لان بالمقدار منعدم الانفصال
 الشدة في الجسم قوة قبول الانفصالات الغير المتناهية وفي كل قسم من
 الانفصال الجوهري مع انفصال اضافي فالانفصالات الاضافية غير متناهية في
 الجسم فيلزم وجود الاجزاء الغير المتناهية فاما ان الانفصال الاضافي هو
 الجسم بحيث يصح ان يوضع فيه اجزاء فرضية بحيث يبعد في بعضها البعض ^{صف} او
 في عدم ورود الانفصال ويحدث في الجزئين المتورين ويكدر في كل قسم ^{فله}
 يلزم عدم تباين الاجزاء ولغوب منه ما في عدة الوثائق ان المنعوم هو الانفصال
 الجوهري الكلف الذي لا يكون اخره متعينة على الجوهري بل هو الانفصال منعدم
 عند ورود الانفصال عند اي مكان اما على النقص او على الكثرة او على كونه
 بعد الانفصال انما الدل من هذا انفصال فان ثبت فعل المقدم المعدم الانفصال نظرا
 كون هذا القول ان اضافيا وان ثبت فعل المقدم الانفصال الحقيقي لكن هذا يعني الجوهري

فيه شيء بانه اذا تحرك الجسم فالحرك بالمصورة فقط او الهوى فقط
او مجموعهما وعلى الاول يلزم خلع الصورة عن الهوى وعلى الثاني يلزم مع العلم
كون الهوى متجرا بالذات وعلى الثالث يلزم تفتيش الهوى بالوضع والذات
واذا كان الجسم اذا تحرك على الجسم فالحركة ليس الصورة لتخلع بل الهوى او
المجموع وعلى البقدين يلزم تحرك الشيء على نفسه ووجه النزع ان المتحرك المتحرك
من الصورة وحقيقته الهوى المستعينة بها والمتحرك عليه الصورة والحقة الاخيرة
المتخذة منها الاكثافات هي من محددات بالذات لكن التعاير الذي يحوتها
بالذات تالين كمن يتنهل في الماء فتخاله في كون الشيء متحركا عليه وكذلك الاشياء
كونها ليس الهوى بالذات والوضع لانها صارت منسلة ذات وضع لوضع
اياء ثم ربما كذلك بان التعيين العارض بها من حيث الصورة لتعين عارض
بها بالعرض بان يكون التعيين حقيقة الصورة ونسوبا اليها مجاورة الصورة
فمنه عرض الصورة لا تعدو فيها فيعلم اجتماع امثال ويلزم اجتماع المتفاوتات كالصورة
الاجائية والنازلة ويكون الحركة للصورة حقيقة فبعدم الخلع لا يتحرك والحرك ان
هذه الوحدة التي تسمى لها اسوة بالوحدة العامة في حوزة الانصاف المتساوية
العوارض معين لها واما الصورة المتقاربة ففي التخصيص عارضة لا للهوى والى
الحركة للصورة بالذات هذا وجه الخلع لا قد ذكرنا ان المجموع متحرك ابتداء
بافلان كون الصورة في ذات الهوى هو كون الهوى فيه لان الصورة متحرك المكان

لا تترك خفي يلزم الخصال فان وحدة الهيولى آية من القبول
لا حاجة له لان الوحدة معني واحد شر كـ بين الوحدات لا يصح ان يكون
فرد منها سلبيا وفرد منها وجوديا وان اريد بالوحدة مصداقها فهي الكل
لانه ذات خاصة من دون كثرة فيها او امور مجتمعة ثم الكلام بهذا
على هذه المقدسة كما هو ظاهر فانهم ^{في زيادة التوضيح نقول} انه ليس توضيحا
للحجة المذكورة بل الرجوع اليها الى الحجة الاولى وتفسيرها فان مبنى هذه الحجة على عدم
اجتماع القوة والفعل في موضوع واحد مطلقا وما قال في التوضيح فمعناه على ان قوة
الانفصال لا يكون في الافعال وهذه الحجة الاولى ويكفي في اثبات المصداق المذكور
المقدسات مستدركه والصحيح ان يقول لو كان الانفصال حائلا للقوة فهو في الفعل
لا يجمع القوة والفعل في موضوع واحد وعبارة الشيخ قص في هذا الاستدلال ^{بأن} القوة
الانفصال فانه قال بعد ذكر بيان الفصل والوصول واليه فان الجسم من حيث هو جسم له
صورة جسمانية فهو شئ بالفعل ومن حيث هو متعدي استعداديا فهو بالقوة لا يكون
الشئ من حيث هو بالقوة شئيا هو بالفعل بل شئيا اخر فيكون القوة للجسم من حيث
الفعل فعورة الجسم تفاربا شئيا اخر غير انها صورة فيكون الجسم من حيث هو شئ
القوة من شئ غيبه له الفعل فالذي غيبه له الفعل هو صورته والذي غيبه له القوة هو مادته
الهيولى ثم هذه الحجة لا يدل تمامها على كون بية القوة محالة للصورة بل يجوز العكس ^{او لا} فاولا
بل غير متعارف كالتدبير بنفسه بل المقتضى بية الحجة اثبات غير او الجسم غير الانفصال ^{والقول}

والجملون ثبت بالحدس او بالدليل الاول التعريف فقلت الحق الصريح
ارادوا بجهنم الجحيمان في ظهور القوة وبالقطع وبما ارضا فيها الى القوة
قوة غلبة والفتك فعل لا في الموضوع حتى يروا ان الجحيمين يكونان شيئين
لان يصدقان المتضايفين متضايان فلهذا يعرفونها من جهتين ^{لذلك} فلا بد
من جهتين وتخلين في جوهر الذات والى اصل ان اجتماع القوة والفعلين لا
شيء در حد متفق كقوة الحركة وعليتها واما اجتماع القوة على شيء كالفعل ^{فصل}
شيء اذ كالحركة والسود فامر يمكن لا وجه له فانه فلا اتصال بانه فاعية الاتصال لا قوة
على انهما اواء فلهذا لم تعد ما فيه القوة والفتك نعم فثبت فيه شيء فاعية
فلم اترك من جرتين لا شاع فيا منها موضوع واحد وليس في الجسم قوة فاعية ^{بالسطر}
بالشيء واحد فدير اقول في الجواب آه هذا مع قوله لا يفيد شيئا لا كما قلنا ^{انه}
القوة متبادلة من المادة لكنها لا تسمى ان جهة الفاعل لا يستجوابها فانه
يخو اجتماع القوة والفتك ^{للمتضايفين} لا يثبت في موضوع واحد واما لو كانا
الشيء واحد وان احتمال اجتماعها في موضوع لكن ليس في جسم موضوعا بها معا
لا يثبت في ذات الجسم فالشرح في حوزة حكمة الله عز وجل ان هذا الوجه الحديث
نفع على من يقدر به وعلية الاول في ان لا يكون ^{المتضايفين} في الموضوع واحد واما لو كانا
الغاية لا يوجب التفرق قبل الترتيب الاول واذ كانت اذ لم يكن فيه شيء ثم خلت القوة
عليه فلا بد ان تغير حاله في لغة عما كان ولذا اذ كان بالقوة شيئا اذ لم يضر ^{بالفعل}

هذا كمال المحاذرة والمهارة في نظامها همت الامور الاضافية اذ لم يكمل
فانها ما تصور ان نجد على شئ واحد من غير ان نعرف حاله بل حال باضعف ان
الامور التي حشو القوة عبارة عن عدم مصاف لشيء فله شئ من القوة وانما
موجود بالضعف بما هو موجود باليقين يحل عليه انه عدم شئ من الشئ لا يكون
ما هو موجود في نفسه معروفا ولا عدما بشئ من الاشياء والامكان وجود شي بعينه
اخره كان تصور وجوده مستلزما لتصور عدم تلك الاشياء واستحالة هذا في عامة الموضع
لو وجد كون شئ بسيط بالضعف باليقين شيئا اخر لكان كون بسيط فاعلا وينفقد لان القوة
سيد القبول والافعال الفعالية بعد الساب والحاد واللام بطور لا خلاف في الامور
الفعلية اجتمعت وانت لا تدرى عليك ما فيه من الاحتمال لان ما قال اوله فقيه ان
لو سلم فله يلزم منه ان يقوم شئ واحد بالذات والاعتبار القوة والفعال المعصان
شئ والذي لعينه ان فعلية الشئ اذا زالت وحدت قوته واليكس والتغير
وهذا صحيح وامن ذلك وما قال ثانيا فقيه ان القوة عدم متفك لم يكن
قوله ان الموجود من حيث هو موجود لا يحل عليه العدم بمعناه ان الراوي ان
مواظاة عدم شئ فسلم لكن من يلزم ان لا يفرض له عدم شئ غيره بان ندره هذا
اصح بمجمله لا يشهدان فله يلزم ان لا يكون في الافعال الموجود بالضعف في القوة
يكون متفوقا فيه كالحركة ونحوه وان ارادته لا يحل عليه اشتقاقا عدم شئ ولا شئ
اصلا ثم لا بد من اثباته وقوله لكان موجود شي بعينه عما شئ اخر لانه ما قال فله يلزم ان

فقد يترجم منه الدين وهو يشي لا يكون عين عدم شي من وجوده بل من عدمه
بالحواطة فقط عن الحسب لا يستفاد ثم ما ذكره من مذهبنا من ان السبب لا ينفصل
والتفريق في السبب عن ذاته لا ينافي ما يستفاد من ان ذاته التي هي القوة
تكون في حيزها سبب لكان وجوده بعد ما انزهه الاشياء ويزعم من تصور
بذرة الاشياء في كل موجود بحيث لا ينفصل عنه غيره فهناك سبب غير متناهي فحقه ان يكون
عليه هذا السبب لكان الموجود من حيث هو موجودا بعد ما بلغه ويزعم من تصور
عدم الاعتبار وقال ثانياً في ثانياً ما يترجم منه ان لا يكون السبب مسبباً للقوة
الى شي وارجح ان لا اشتغال في السكون شي فاعلة ومنزلة في شي ويكون فاعلاً
يشي اخر واما دلل الدليل على ان لا يكون الشي فاعلة لما هو سبب انه لا كلام
بهنا في التفاعلية والاشارة انما الكلام في ان يكون الشي محلاً لفعلية شي وقوة شي اخر
ويحوز السكون فاعلة لفعلية الجماعات الخافع قد يترجم من السبب فاعلة
خالا اتصال يحوز السكون بالفعلة فاعلة ويكون فيه قوة لاشياء اخر كمال السبب
من الجماعات فيكون هذا السبب متفعل فقط ويكون مصداق الفعلية نفسه وقوة
الاخر وان جواب ان النفس الانسانية حاصلة الجواب ان النفس انما
لذات مادتها البدن فاعلة في غير مختلف فقد فاض لا تغلب هذا الى حال السكون
بوجود ان يكون الاتصال مادة متفصلة كالتفلس لا شك قد عرفت ان الدليل المذكور انما هو
نبات مادة متعارضة للاتصال واما حصول الاتصال فيها فلا يدل عليه هذا الدليل فالجواب

الدليل غير متوقف على النفس والمتوقف على نفس نتجه الدليل ثم قد ورد في
النسبة ان النفس مجردة ذاتا مادة فعلة ان النفس عند المناسبات يكون لها
حدث الابدان فمدها متوقف على المادة كما ان افعالها متوقفة عليها
فهى مادة مجردة دفعة والجواب ان المراد بالخير ذاتا عدم توقف بقية
المادة فالمادة انما هى مجردة للحدث ولا يجب بقاها لبقاها كالمادة
بقاها للشيء بقاء النفس وعدم بقاها بالمادة وهو ضروري ثم نفس لا تدع
لان المناسبات ان يقول النفس بعد خراب البدن هو موجود بالفعل في قوسها
تعدو بالفتنة السيفانية او سلم باللام النفس كما هو في الشئ من فقد وجودها
فتبنا القوة والفعل والمادة ساكنة فما هو وجودكم هناك وكهين فهو جوارنا منها
وهذا الاصل قد خرج شبهة التعنوب ثم يقولون الشرور موجودة في العالم
كالحيوات فما علم الخير فزاعل الشرور فوجب وجوده وحسين العالم
فقد اصابها خبر موافق وان لا فخر شرير من الجواب ان الشرور ايضا
في تقدير الله نعم وليس لها خالف سواء مع الا انها انما وقعت وضعت لما انبأ
مبادي الخير فلها بهذا الوجه خبرته لما ان الشرير لا يقدر ان يثب من الذات
كمال الذات والوجود وكل خبره والعقد ان من لوازم وجود المادة والمادة مما هو
عليه وجود العالم الجسماني ووجود النفس الناطقة اليه بي المتوحد كماله داخل في الخير
مع دخل الكمية الشر في الوجود اما هو شر بالذات وليس من لوازم الخير فهو متعلق بوجوده

فیهو متمنع غیر موجود و تفسیر این مقام موضع اثر فیهو متمنع ترکیبها
مع از کم قسم آن ایهو یا سببه لا ترکیب فیهو اصله و ایضا سببه سببه سببه
علم بالمشائی و یخص ما ذکره الشيخ فی التفادیه عبارتیه بکذا ان جوهریه
ایهوی بها بالانفعال سبب شیئی خواص انها جوهریه مستعد کنه او الجوهریه
لیس کلها شیئا من الاشياء بالانفعال بل لغده لا تكون بالانفعال
بالصوره و سبب معنی جوهریهها الا انها امریه فی موضوع فالاثبات فیهو
اخر و اما ان یفهم فی موضوع فهو سبب و انه امریه بزم منته ان یفهم شیئا
بالانفعال لان هذا عام ولا یصیر شیئی بالانفعال شیئا اخر الا بالامر العام لم یکن له فصل
و فصله انه مستعد لكل شیئی و صورته الیه یطعن لیه ان مستعد قابل فاذن
حقیقه الحقیقه لیکون بها بالانفعال و حقیقه اخرى للقوه الا ان سببه حقیقه
شئ خارج فیصیر بذلك بالانفعال و یفهم فی نفسها در اعتبار وجودها بالقوه
بوجود الحقیقه فی الصوره نسبتیه الیهو یا الی بدین المعنیان استعد
ما جوهریه فصل من شئ المركب لا ما هو سببه و صورته انهی و لعل نقول ان
الامر عام ولا یصیر شیئی بالانفعال تام نعم الله الفصل و ان فصله انه مستعد لکن بقولنا
اراد بالستعد الذی هو الفصل وجوده و فیهو یا سببه وجوده جوهریه بالقوه فاذن
یستفهم ان لا یفهم الیهو یا موجوده ابدی الا قل من سببه لیکون حادثه مع انها و غیره
و اما المستعد لا شیئا و غرضه وجوده فاذن الحقیقه لاصدیه الحاصه من انفعالها

الى هذا العالم شي بانفعال وصدق عليه الجواب فالجواب صدق انفعليه
مصدق القوة لا شي الاخره ولا يصح ان شي لا تقوده ووجوده
فاذن لا يكون صدق القوة والفعال فيزم تركها كما قلتم في الجسم
الشي ان الفعلية بيننا فكله القوة لان الحقيقة الواضحة هي الصلة بين العالم والشي
الاستعداد ففعلية هذه الذات الاخرية هي فعلية القوة الذي يستلزم المركب
انفعليه فعلية به شي غير القوة والاستعداد مع هذا يكون فيه الاستعداد
نجد جهة القوة عن جهة الفعلية فدم المركب مع تعاقب ان يقول يعود هذا
المركب لا يستلزم لان الجسم كذا ان يكون حقيقة نفس الاتصال يكون فعلية
القوة فعلية الاتصال هي فعلية القوة لا فعلية شي اخر حتى يلزم المركب وهذا
الفعال لا يكون مفهوم الاستعداد لانه امر عدي بل صدق فيقول صدق القوة
صدق نفس الاتصال هي فعلية القوة لا فعلية شي اخر حتى يلزم المركب وهذا
لا يكون مفهوم الاستعداد لانه امر عدي بل صدق فيقول صدق القوة وهذا
نفس الاتصال هي فعلية القوة لا فعلية شي اخر حتى يلزم المركب وهذا
مفهوم الاستعداد لانه امر عدي بل صدق فيقول صدق القوة وهذا لان الي اي هو
بالذات ففعلية الاتصال فعلية القوة فالقوة لا كان القوة فصله للجواب والاتصال
يلزم ان يكون نفس فعلية ذات اوله نحن لا نقول نسبة الجواب الجسم بل
هي الاتصال هي القوة ففعلية ذاتها هناك وانما قلنا ان الجواب الجسم

والموجود ليس الجسم والارتحال فالحاصل على قول من لا يقول باستلزام المركب^{الثنائي} ١٥
التفريق كما ذكرتم في الهبوط لكن نقول الاتصال نفسه القوة فإثبات قصد من فإثباته^{١٥}
الشرح المقتول في حكمته الاستدراك لكم أن قولنا لا في موضوع امر سبني لم يكن^{١٥}
الاستدراك فليس امره الدين الاعتبار الغضبية فيطم القشاش ان الهبوط امر مود
ليس موجودا في الخارج بل في الدين فاهبوط اذن ليس موجودة في الخارج والجواب عنه
ظاهر هو انه ليس المراد من امر ما هو المفهوم بل المراد امانته التي عبر عنها بهذا المفهوم
والمفهوم ان الهيئة المعينة بهذا المفهوم لا يجب ان ياتي في ذاتها بل سببها خاصة لا
انها في الغضبية ونفصلها انها مستعدة فاذن حقيقة الهبوط الذات لا حصة التي^{١٥}
ستدرك في الجوهر ففعلية فعلية الاستعداد والقوة وارجاب البشر في نور حكمة
الاستدراك بان الهبوط في الموجودات مادة الشئ فوهمها بذلك الشئ ووجوده بعد
ذلك الشئ لوجه ليس جابها بالقشاش لا الصورة كما في الموضوع بالقشاش الى الدين
حتى يقو لها وجود في الخارج مما احاط فيه فهي ثابتة بالصورة كما ان النقص
بالوضوع وما ذكره من ان الشئ لا يكون موجودا في الخارج انما استعمل^{١٥} اما اذا كان
لا يجوز كونه امرا ماديا وجوبا كما حكمتم حتى يصح ان اراد بالموجود في الخارج الموجود^{١٥}
واما اذا كان بلا مجرد كونه امرا ماديا وجوبا لا مجرد مستقل وانما يصح بالقوة
بالفعل فاستحالة من هو الشئ عجايبا فان الهبوط موجود في عينه^{١٥} فإثباته في
والاستحقاق للصورة فاذن نقول امر ما معنى في الشئ لا يصح ان يكون موجودا في عينه كونه موجودا

لا يفيدني كونها عبارة عن احوال ان احوالها وجوده لا يصلح ان يكون خبرا
شئ ولا ياتكون خبرا وثباتا واما افتقارها الى ما يكون الصورة فليس انما يكون
ما حقيقة احوالها موجود لان افتقارها الى ما يكون شئ يصلح للوجود فاعلم انه
في وجهها ليست احصله در عرض الشئ المقتول انما بانها اقليم قولنا ان في موضوع امر
دیس بهانی لغتها مخصوص نما یفی من معنی الجبر الا الوجود کما كانت منها نفس الوجود
بل در جنبه الوجود لا نکلم علم ليس في الموجودات ما وجوده عين مبدء الوجود
المطارات في حكمته لا شران في اصلها سموه هو سائر مع لا انه موجودا و خبرته
سلب الموضوع عنه و قولنا موجود امر في معنی فما سموه هو بوليس شئ و الجواب عن
ما قلنا سابقا ان قولنا موجودا ما مستصفا لهذا السلب بغير عين مبدء وجوده و لا
عليها لكن تلك المبدء فمبدء لا يمكن ان يقع الا بان تمام فضل وهو القوة والاستعداد
الهيولي في اللعين حقيقة واحدة هي عينها جبر و عينها قوة لا نور جبرتها جبر
الا استعداد لان حقيقتها تقيدهم بغيرها الاستعداد حتى يباينها مادة اخرى و لا
الموجود تغيير لم يلزم كونها در جنبه ولا كونها امر ذاتيا فانهم واجاب الشئ في حاشي
الشران اما اوله فاذن قوله و ليس بهانی لغتها مخصوص غير علم فان استعداد
عقل مبدء الهيولي كما خرج به الشئ فليست هيولي كقولنا الوجود في ذاتها لا يذبح عليك
بأن ان الهيولي ليست محض الوجود لكن الوجود جبر في موضع المحدود و الغرض ان
الوجود يستلزم الوجود على غيرهم و لا ما في ذلك من الفرق بين ما هو سطر الوجود ما هو الوجود

و اما بعنوان وجود مطلقا حاصل فعلی تقدیر تسلیم ان الهیوی را مخصوص الیه و
اما لا یزعم ان الیهوی در حب الوجود لان در حب الوجود موجودات مخصوصه
عدا الوجود من غیر ثبوت عدم او امکان بل بوجوده شامل الاشیا بوجودها
ای صفت و ...
تسم فهو وجود مبهم غیر نه نقد جمع الوجودات المخصوصه
الامکان البلیغیس بای در حد منها انشی و هذا لا یجفع الکلام الیه لانه قد سلم
ان حقیقه الیهوی بوجوده اذا ما تم ادعی الفرق بین الیهوی مطلق الوجود و بین
ما هو وجود مطلقا و لم یدر ما ذر او اذ بالوجود مطلقا ان اراد به الوجود المبهم الذی یصدق
علی کل واحد فهو نفس الوجود المطلق و ان اراد وجوده را ای وجود کان مخصوصا
نفس لان الوجود المطلق و ان اراد وجوده را بغير صالح لعینه الیهوی لان حقیقه
ایه امر و عد فی نفس الامر لا یمکن مردوا با یمکن نه در حقیقه او ذاک است
ثم ادعی ان الیهوی وجود مبهم و ما ذر او اذ به ان اراد ان الیهوی وجود مبهم لان
له زعمه بهذا لا یصح لان المبهم بهذا الوجه لا وجود لهما فقد سلم ما الزم فی حکم الامر
و ان اراد انها وجود مبهم یجب الیهوی به و بانظام نظام کجلیا جمع
جواب الاول ثم ما الزم فی المطارحات لازم سواء کان وجودا مبهم او وجودا
لان علیه الوجود یستلزم الوجوب لعدم الاختصاص فی صدق الوجود الیهوی
و قوله لا یزعم ان الیهوی در حب الوجود لان در حب الوجود ذرات مخصوصه لا افر
فان ذالکان خلاف لکن پس فیه بوضعه علی شئی او مقدمات صاحب المطارحات

[illegible]

مستحبات بالنظر إلى المصلحة كما قد مر التنوع إليه وإنما اشكال عموم الغضاب من جنس
على حاله على أي مذنب اخذت لا ينفع هذا الجواب فاعلم ^{والغضاب لا يستعداد}
أما لا يراد أن الأولان ثابتان من عدم كخصائض في القوة التي هي فضل حقيقة ^{فمنها}
بالمعنى المصداقي ^{أما} لا يراد أن الأولان ثابتان من عدم كخصائض في القوة التي هي فضل حقيقة ^{فمنها}
وهذا هو جواب هذا السؤال عن جوابها ^{وأما القوة المطلقة والاستعداد}
فان قلت ذات الفعل كسب أن كسب المقتول لا يكون بحيث لو ضر وجود المقتول
ابقى وهذا المقتولات الغير المتساوية أن فرضت موجودة يلزم مطلق استعدادها
على هذا التقدير فلو كان الاستعداد المطلق نفس حقيقة المادة يلزم انعابها ^{المقتول}
هذا خلف قلت وجود المقتولات الغير المتساوية محال لأنها لا تقبى ^{مخرج}
إلى الوجود فلو فرض وجودها لاستلزام انقضاء القابل بناء على استلزام الجمع ^{والمخرج}
فيه وإنما المجال لو كان وجود المقتول مكاناً واستلزام عدم القابل فاعلم ^{فما}
أنه ^{الاستعداد} عرض هذا المعنى لأن فضل الهيئة ليس ^{بالمعنى} بل متدافعة كما مر
بن وكل هيئة لها مداه وهذا لا يلزم كإدخال مادة وصورة ويكون المركب ^{كسباً}
عقلياً فقط فالجيب والغضاب متحدان ذاتاً ووجوداً واتخذ ذلك مدعى أن كل كسب ^{فمنها}
كما وكل جز مع الآخر ونحو الغضاب أحد الجزين مع بقائه الآخر بل يقع فهو هادم ^{بمفرده}
ينبغي أن يلقى إليه ^{وهذه} الحجته قرينة المأخذ من الأولين لما اقرب من الحجته ^{الأولى}
قط لا لأنه لا ثابت لبقاء الخمس مع الغضاب لا بد من مقتضات مذكورة فيها بناها ^{والأخر}

من الثانية فانما هو علي ما قرر انتم باخذ القدم المتصل عند زور و انفصاله يكون
 حاملا للستعداد و الاله فلا وجه للقول اصلا كما لا يخفى علي من تأمل في كلام ج
 و يرو عليها اكثر المناقشات بين ذكور اهل كلها مع شئ زائد لان
 مع القدم الفصا ثبوت بانها فائده لافصال نحتاج اليه ابطال اجسام المتعددة
 و يرو ما يرو و هناك و بالافصال نعيد الممتد الجوهري الذي هو الفصا فنزل اليه
 و انتم الانسان بالممتد الجوهري بالافصال فيرو ما كان عليه ثم لا بد من اثبات و نحو
 القدم الممتد الجوهري بالافصال فيرو ما يرو عليه و ان الجنس سفي و لا يلزم ان القدم
 اولان انما يلزم كسب وجوده مع المقبول فيرو عليه ثم في هذا الدليل فيرو علي ان
 ما يشبه مركبة من الجنس و الفصا فمع من اسما فيرو عليه ثم نعم عليه و ليس و يرو
 زائد علي ما كان يرو علي النجاة الا و في فاهم و ذلك المكتسبة المقفولة فيرو
 المكتسبة التي للعلم بالنية في معلومها هي مناسبة فاصلة لاجلها بعد عنها هذا
 و من غيره و هذه المكتسبة لا يجب ان يكون بانها في النجود و نحوه فموجودا يكون
 الحقيقي كخصوص و انه او علمه بالنظم الا تم و ارادة مناسبة مع الممتد فيرو
 بل و در اسطر اولها اسطر بعض العقول المناسب لها باحد الوجوه فاصل
 بالاكس آه يرو عليه ان الهو علمه للصورة الشخصية و حمله و انما هو الطبعية فان
 الهو لا ياتي في فاهم لكن يحدسه ان النجود حجاب الطبعية في حجاب الشخص لا يطمع
 طبعية المقفولة علمه لوجود الهو و مقفولة عليها فمحمولة الطبعية مقدمة علي محمولة

لا يشترط في كنهه يكون جبال الطبيعة منحصر في جبل الشخص مع جباله من
وجود الحق وبين طبيعة الصورة مع الصانع وسائر الصورة الهيولى لانها متساوية فاقدم
فوقها كلها كما في آه وساطة الصورة النوعية من الجبال وطبيعة الله متعاد
في خفاها لان طبيعته الامتدادية ليست معلولة بصورة نوعيته والاما وجد الجسم وبنائها
يقال لنسب الصورة النوعية المعيشية واسطة بل الوقت طه لكل صورة بدلا ولا لغيره و
العلل على معلول واحد النوع جابر فتأمل فيه والما النفس الناطقة محدثها متوقف على
استعداد البدن فكيف يكون واسطة في صدور مطلق الامتداد وتماثل الحجة
هذه التي اوردنا لتدل لها على سبيل الجدل ومقصودنا ان المقدمات المذكورة مستنبطة
من الفلاسفة وبلغنا منها ثبوت الهيولى لانه يلزم الهيولى في نفس الامر كغير المستدل
الحجة للامام الرازي مع وهو غير قابل لوجود الهيولى ولا يلزم السكل والمقدر للفلان ولا عدم
الكون والفساد ولا مساواة نسبة الموجد الى المجمع سلم عنده وقد اشار الى كون جباله
يقوله على رايهم فلم يكن اقصاها لما هو موصوفه آه المناسب ان يقول السكل بالمقدار
بدل العقلية لان الكلام في لزومها لا في لزوم العقلية ولعله قصد بذلك دفع ما يمتنع منها
من ان لزوم السكل والمقدر لا يقتضي الصورة النوعية العقلية ولزومها لا يقتضي المقادير
فدفعه بان نسبة المفارقة لما كانت مساوية لاجتماع الالهام العقلية للقبض دون النفس حكم
فيجب ان يكون العقلية آه ليس المراد بسببه المحل للعقلية السببية لا اقتضاء والتاثير بل
السببية بالقبض بانه يكون المحل عز قابل لما علة العقلية وادامت رتاج الالهام العقلية

آه التعظيم بهذا الوجه مقدّمه غير مسلمه عند المستدل فما اخذنا على وجه الاستثناه
 اما اولاً فليس وجهه بمثل هذا بل آه قد يفهم حركة العاكب ارادة به متعبد من
 ارادة نسبه بالمبادي فتلك ارادة و الاستثنيه مرتجيه لوجود الكوكب ^{السمط}
 ويلزمها ان يكون موضع معين فيه منطبقه في اقطابها ^{انها قد}
 استدلوا فيم القطعة لموضع من الفلك آه لا يستند الي ذلك بل لا ياتلها
 ثم فيه اشارة الى الورود على الدليل بان لزوم المقدور والسكل والعكس كذا يمكن
 مستنداً الى الغائية الالهيه فان علمه الذي في خلق النظام الوجودي فاعده العالم
 ذلك النظام فمعلوم علمه بسم خلق صورته فلكيه على مقدور مخصوص وكل مخصوص
 فاعده على ذلك المقدور وعلى ذلك السكل للقول بالغائية كعدم تحسب ان
 لك فنههم كثر من فوائد الفلاسفه والاندلس لعلها كلياتهم السكل الطبعي وان
 سكل السباط الكرويه ونحوها لانهم لا يجوز ان لا يكون مقصوده من السكال لكن الغايه
 الالهيه انصبت ليكون بعض الاجسام على كحل البعض على كل اخر وبعضها على
 الكرويه وبعضها الى غير الكرويه والفلاسفه جرت عاونهم اذ عجزوا احوالوا الى الغايه
 سكبوا ولا فاصل فلما الحال اذ كان آه قد يورد عليه ان الجسميات ينبت اليه
 فسر الكلام ان الصورة والنوعه النوعيه ما انصبت ان كل في هذا الشخص دون غيره
 اذن من محل لا يكون صالحاً ان يورث هذه الصورة دون غيرها ويمكن ان يدعى باللعنه
 خصوصه لها تناسب معلولها دون غيره فاصل كالوضو يستند الى موضوعه ^{في هذا الصبح}

التي موضوعها يندرج في الاعراض التي لا يكون منفصلة على أشخاص موضوعها
واما الاعراض المنفصلة على أشخاص الموضوع فيكون عندهم في صفة
لان الحلول بينهم لا يقابلها بالكمال بالافتقار الافتقار الذي هو الافتقار
في الطبيعة او في العلم من النور لم الطبيعة كما يشهد اليه فيما بعد فلا بد من علم ان العلم
منفرد في الصورة كما يجب ان لا ينفصل فابن الحاجة الدائمة وان كان في الحاجة
فلا يفيد الحاجة الدائمة بالمعنى المذكور في الطبيعة لان الحاجة اذا كانت في الطبيعة
او في العلم من النور لها في الطبيعة ولا زوالها في كل من النور والطبيعة في الحلول
في كل فرد ارتقب كذا يستوفى منه في كل فرد من النور والافتقار في النور
عن الاطلاق والخصوص فاخذ المتوهم الافتقار للطبيعة في الخصوص في علم افتقار الطبيعة
التي خصوص المحل فيعلم حلول كل فرد منه في خصوص المحل فيعلم اجتماع المتكاملات في محل واحد
لان الحلول لا يفرض بدون الافتقار الذي لا معنى المذكور وهو الافتقار في النور
منهم من نورها هذا الكلام يوقف على سادسة افراد الطبيعة في القوة والضعف
اختلاف المهمة النوعية في افرادها بالكمال والافتقار في هذا الكمال كما قد يكون افراد
اي صفة او توهم من الضعف كك قد يكون بالانقسام بالنقص بانقسام التوهم
يكون بالانقسام عن المادة والنقص بالاجزاء كما يجوز ذلك لان النقص في وجه لصحة هذا الكلام
وصفها يجوز ان لا ينقص في كون الانواع الغريبة موجودة في افرادها فاعلمت في هذه على علم
التمثال وكون الاعراض النقص بالموضوعات كالحركة ونحوها موجودة في افرادها فاعلمت في هذه

ايضا عندهم اختلف لكي يفي قانونه ان يقول يجوز ان يكون طبعته ^{مختلفة} ^{بالكمال} ^{والنقصان} ^{افزاد} ^{انما} ^{الوجود} ^{الطبيعي} ^{الحاصل} ^{مجرد} ^{عن} ^{الحمل} ^{والنقص} ^{الوجود}
 فيه فلا يلزم الحاجة الذاتية بل مريض له الحاجة في حصول الوجود انفرادي ثم يوجد ^{منه}
 ما يولد عظاما ^{تولد} ^{بالوجود} ^{الذاتي} ^{فان} ^{الجواب} ^{الواقعية} ^{بأن} ^{تامة} ^{بالذات} ^{عند}
 فلو لم يحصل الحاجة الذاتية في لوزم الطبيعة لما حصل الوجود ^{الواقعية} ^{بأن} ^{تامة} ^{بالذات} ^{عند}
 والعقد باختلاف الوجود ^{وغير} ^{مسموع} ^{لانه} ^{افزاد} ^{جوز} ^{المحلول} ^{من} ^{فدون} ^{حاجة} ^{في} ^{المهنية} ^{ثم}
 لوزمها بل كفي الحاجة في لزم نحو الوجود ^{المخصص} ^{غريب} ^{الاداء} ^{وما} ^{ذلك} ^{لكون} ^{النحو}
 من الوجود ^{وضيعة} ^{فلم} ^{يحل} ^{لكن} ^{الوجود} ^{نحو} ^{فمكون} ^{الطبيعة} ^{في} ^{نحو} ^{محتاج} ^{في}
 عوض شخص ^{ولازم} ^{من} ^{لوزم} ^{نحو} ^{الوجود} ^{انفرادي} ^{في} ^{الحمل} ^{محل} ^{فيه} ^{ولا} ^{محتاج} ^{في} ^{عروض} ^{فمخصص}
 بالاحكام ^{اصلا} ^{للا} ^{حاجة} ^{فيه} ^{ولا} ^{في} ^{لزم} ^{من} ^{لوزم} ^{نحو} ^{الوجود} ^{انفرادي} ^{في} ^{الحمل} ^{محل} ^{فيه} ^{ولا} ^{محتاج} ^{في} ^{عروض} ^{فمخصص}
 فان محالته ارتفاع المقصود فيه ^{والمقصود} ^{ان} ^{لزم} ^{الارتفاع} ^{المقتضين} ^{انما} ^{يكون}
 لان بعض الحاجة في المرتبة سلب الحاجة في تلك المرتبة ^{لا} ^{لا} ^{استغناء} ^{في} ^{تلك} ^{المرتبة}
 الحاجة في المرتبة على طريق سلب المفيد ^{اعم} ^{مطلقا} ^{من} ^{ثبوت} ^{الاصح} ^{او} ^{الادعاء} ^{فالحاجة}
 المرتبة ادراجي عبارة سنت عبرت بها لان سلب الحاجة في المرتبة ^{فلا} ^{يصدق} ^{ان} ^{يصل}
 الى جهة من طابع ^{ولا} ^{يصدق} ^{الا} ^{بما} ^{في} ^{المرتبة} ^{ثم} ^{ثبوت} ^{الحاجة} ^{في} ^{المرتبة} ^{ثبوت} ^{الادعاء} ^{فالحاجة}
 يادرجي النظر لقتضيان لانها ثبوت ^و ^{ثبوت} ^{سلب} ^{يطلب} ^{عليها} ^{اسم} ^{القتضيين} ^{نحو} ^{الادعاء} ^{فالحاجة}
 ارتفاع ^{القتضيين} ^{فحينئذ} ^{لان} ^{الارتفاع} ^{القتضيين} ^{مجال} ^{في} ^{كل} ^{مرتبة} ^{من} ^{المرتبة} ^{لان} ^{الحال} ^{له} ^{مجال} ^{سواء} ^{كان}

محال سيما وقد فالوا ان الرفع اليه من سلم لا يتبعها ورجوعها اليه من محال
كل مرتبة فكلما ارتفعها فاعماله في القول من ان لو لم يكن الصورة الجسمانية لكانت اول الامر
ما قلنا سابقا ان المراد بالخاصة الذاتية الخاصة في الذات او في لازم من لوازمها
تلك الصورة واحدة مفارقة الموضوع آه فله انه يجوز ان يكون سبب الحاجة الى شخص
وان شئت قلت الهيئة بالمتشخص بالمتشخص الخاص او لازم من لوازمه او بالمتشخص بغيره
بذرة الصورة الخاصة من الماهية و قد يدعى الضرورة في ان ما هو طبعه ما عينه لا يلزم
عند العقلاء مفارقة فرونها عن الماهية بالضرورة فاعماله فيه فان الكلام ان الشخص القائم
بالماهية هو طبعه ما عينه ام لا بل بالمتشخص فقط ام لا عني قد قرر الكلام محمود وجوز
نعم في الروضة وجهان الاول ان الشخص ليس اذقتنا الى الماهية الخارج
الصورة فليس كسب منها شخص تركبا خارجيا كما لو كان في الخارج اذ اقتضى بالمتشخص
وتركب منها الشخص تركبا تخليا اثره ان يجوز ان في الخارج كما يطل اخرون بل لا يجوز
انه الطبعية الفالفة من جاعلها فرع منها الشخص فخصته فيها ناهية رطانية فاذا
استغيت الطبعية عن الماهية في وجود ذاتها ولوردها فاختلاف في محل طيف كماله
الى الماهية وكل فيها بعد ذلك متعلقا بالشخص سرع منها باعتبار رجوعتها في الكلام
لانه لو سلم ان الماهية فخصته مجموعها بالفاعل و سرع الشخص سلا خطه في الهيئة فانه
مجموعه مجموع متعقده عن كماله بالمتشخص خاص معاير سرع من حيث كماله
المتعلق بالمتعقود بل المتعقود بالمتعقود على ما يوافق في القول في الهيئة فانه

ان كمال الماهية اولاد في محل فروع منها هذه الشخص والكون كمال في محل
لعلها فان قلت ان كانت الطبيعة واحدة فكلها مارة في محل ومارة فاما
تخرج دون مرج قلت فحين هذه واحدة فكلها مارة فحين رجحان من دون
مرجع لا بد لكم من القول بان كمال حاصل كمال في محل فروع
عليه انما هو الشخص فروع في محل وانما هو المفعول مفقود فكل محل في محل
يصح انما هو الشخصان فيقول مثل ذلك يجوز فيما نحن فيه لان المفعول مفقود فكل
لعلها لان المفعول مفقود فكل لا يمكن لعلها لان المفعول مفقود فكل
نرا ايضا مبني على تقدير التواطى اعني انما هو في الافراد اما على طريق السكك
بعضها مختلفة في انحاء الوجودات فهي كثيرة من دون عرض شي لها فكلها
من هذه المتعدوات قوايا عوام مفعول وفروا في ضعيف قوايا مفعول فكلها
انما من الاصول المتفردة ان كمال افراد الطبيعة الواحدة من جهة اختلاف المفعول
بدون لحاظ القول لها شخص يكون متفردة في فرد لا مقصور هناك بعد في محل مارة
افري وادركم كمال الشخص المبحوط حلول في المادة فكيف يستند اعتبارها الى
على حلولها فيها الى شخصها فكلها في انحاء المفعول فان الكلام في الاما الشخصية
ان الله انما لم يجد في المذموم من قولهم ان الله لا شخص لا يكون جهة المادة
اسكون فرد من الصورة التي تارة ويكون جهة شخصه ان المادة والافراد في مادة
يكون متفردة كغيره من المواد فكلها في جهة وانما انما في قدرته

[illegible]

جنس الانواع المندرجة تحتها من الخطوط والسطح والجسم العلمي ونحوها يعلم انه غير قابل
بالقدر من الكمالين علي خلد من علوم شتى اركان الموضوعي السعد الزايد
بل يصرح ويقول ان هذه الجسم غيرة معلومة اه وقد يدعي في هذا انه الحكيم وان يكون
هذا الاحتمال كتحيز الحائز النوعي في افراد كل ما علم هو فنفسه ان حقيقة هذا النوع
وتحيزه ان يكون حائزها من نوعه فيكون المطلق عرضاً عاماً فلا يحكم بالاحاد النوعي في
من الموضوع ومنه ينفسط على هذا طم جداً فان قلت ينفع العالي غير فما لظن فذلك
ان يكون خاصة وما لظن جنس او نوعاً يثبت ان يكون عرضاً عاماً وانما اذا كان الحال
هذا الي فكيف يكون الحكم بالنوعية مقطوعاً ظنت فيج الحائز في الكمال غير ان العلم
قطعا ان هذا الاشخاص افراد حقيقة واحدة وان لم يكن تلك الحقيقة معلومة من هذا طم
جدد بل الحيوانات ايضا ساغة بذلك لان الحيوانات باقية مع هي نوعها وحيوان
افراد بعض الانواع الا فرقلها شتوب بالاحاد النوعي فاصح وهذا وبالجمله ان الحكم بالاحاد
الامداد والجوهرية يدعي والمدكورات تسببات حافهم فالاولى في حله ان
آه هذا تعميم للدليل الذي سبقت بحث مساوئ الافلاك والعمارة والمقصود انه اذا كان
في المنع حدث لا يثبت على الاشياء النوعي وهو لا يخرج عن النوع فالاولى ان يعلم ان الحكم
لا يحتاج الى اثبات الاشياء النوعي ولا تفصل عما في قوله فالاولى في قوله لمن ينفع في هذا العلم
مجرد افراد النوع ويدعو الاحتمالات التي يمكن من الادلة الي قوة كلام في قوله الا ان النوع
في الجسميات والى ان امثال هذه النوع مكاثرة لا ينفصل اليها فتدبر بان الوجود

مكونه مسكنا ليس طبعه نوعيته ^{الشيء} بن الامام الرازي مع وجود من البرهان
في تعريفه على طبق نهديه في الوجود المصحح في التارات والبرهان وجود الوجود
بالفقيه الوجود الممكن في الوجود المطلق عرض عام ^{في} على الوجود في التشكيك
وجود في الوجود ^{في} عدم من الوجود في الممكن وروايت منه يجوز ان يكون في الوجود
نعم اقدم من الوجود قابلا بغيره في الممكن فاما بالهتة وقد صرح بان الوجود في
الممكن ليس امرافضا بل متفرعا فانظر ان الوجودات في الممكن جديده لانه لا يظفر من غير
غير الحصة فاذن التشكيك في الوجود باعتبار انه عرضي في بعض الازوال ووزن في بعض
الاخر هذا تعريفه على طبق مرامه وقد اعرض على مسكنته الوجود بالمنع في التشكيك
في الازوال قد سئل مسكنته الوجود بانه ليس ختمه في الازوال مخلصا بانه يكون في
في كونه وجودا اقدم من كون الاخر وجودا بل التقديم والاولوية في الوجود في الوجود
في الازوال لا يصير ههنا فان المقصود منع كون وجود الوجود والممكن يتوزن في
وحدث التشكيك عند ذكره في الكلام عليه بالمنع خارج عن المعقول بل هو في
لغفائهم انما توجه الكلام حيث يفصلان الوجود في غير الحصة بان الوجود بالبطون
في غير ههنا الشئ والاطال في تحقيق الشئ هذه المطالب موضع اخذ من حيث ان
المتن في فيه عليك الرجوع الى حور شينا على الحور شيني الزايدة المتعلقة على شئ
مروده على شئ على ان يكون من شئ الكلام في غير شئ من حيث ان في حور شيني
فادعي سئل عن الامتصاص في شئ ان مجرد شئ الوجود بل يكون

الشخص لانه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين في المهنة وكان كل واحد منهما قابلا للالتحاق
مع وجود المانع كذا حمل الفساحون على المراء بالبنوع المادي في نوع الاحكام كانه لا يملك نحو ما
اريد البنوع المادي مطلقا ثم قيل في النفوس والكيفيات والاطلاق انفعال تلك المنة
انفعالها في النفس لا يصح اطلاقه الا في نوعه وشخصه كما كان كل واحد منهما قابلا للالتحاق
في النوع ثم ان لا يوجد له فرد لان شخص نوعه في شخصه لانه لو وجد شخص واحد لكان
افواه لا نفوذ في الوجود فيلزم صحة انقسام مع كون المانع لازما فيهم من النوع ^{المفصل}
لو وجد شخصان من الامتداد لكانا منفصلين مع ان المانع عنه موجود فيجب ان يخبرني
فرد ثم لزم عدم وجود فرد منه لا يمنع لكن لا يضر ايضا وان جعل ذلك قاعدة فلو عليه ^{فرد}
الاعتراض فاهم فلا كان الامتداد الجوهري ^{فرد} وعلى محاذاه ما قلنا المناسبات ^{فرد}
والمانع لازما لمهية الحسنة لما صح وجود فرد منها والامكان الانفصال صحيح وجود ^{المانع} ^{فرد}
او لو الحسنة موجودة بالضرورة لم يكن المانع لازما للتطبيق الحسنة والامكان لازما لبعض ^{فرد}
فان لم يكن المانع لازما بالضرورة لا الطبيعة الحسنة فيجب بالضرورة اليها الانفصال في كل فرد خارج
كل ^{فرد} لا نفوذ فاعلم بطالع الا فلاك اي صورة النوعية لما كانت بالغة ^{فرد} ^{فرد}
النوعية الا فلاك بالغة على رايهم الباطل عن قبولها الانفصال سواء على رايهم ان صورته ^{فرد}
وما فيه متدرج من مستدير لا يكون فيه اصيل مستقيم للثاني من البرين والمان صورته ^{فرد}
مستدير فهي قوله الممد والممدات نسبة النفس في التفلكيات والمان في غير ذلك ^{فرد}
بجوانب السديرة فلا بد ان يكون فيها اصيل مستدير لانها ان صدرت عن اصيل ^{فرد}

والآن صنفنا عن ميل فيسبغ فلان ، من ميل طباعى لا يقبل الميل عن فاسمبغ
 هناك فهذا المبدأ ليس ميل مستقيم لعدم الخروج عن الجواز للطبيعة فاذن هو
 ميل مستدير فاذن ليس في الافلاك ميل مستقيم فمتى انفصال لانه لا يخرج الحركة
 المستقيمة ولا ميلها فمتى نظير لانه لا بد من اثبات انه لا يمكن خروجهما عن اجازها
 وهو في جز المنع والنقص لئلا يس فيها مبدأ ميل مستقيم ولا يلزم ان لا يقبل الحركة المستقيمة
 ما يفرضه وما سيجي ان ليس فيه مبدأ ميل معاقف لا يقبل الميل من خارج ومنها مبدأ ميل
 المستدير موجود معاقف فلم لا يقبل الميل المستقيم من خارج ثم ان الارصاد وانما شبهت
 بحركة الكواكب لا بحركة الافلاك وانما تميلون بحركة الافلاك زعماء منهم بان الكواكب
 مركزية فيها ونزاع لا دليل عليه ولم لا يجوز ان يكون الكواكب متحركة بانفسها كحركة الخط
 المعاصر فليعلم في الافلاك ميل مستدير ثم هذا كله مهي على ان الافلاك بطولها
 طبيعية فاسه ولا دليل لهم على ذلك الا ما يعمون انها وجدت خارجة عن الاجاز للطبيعة
 فيقول لم لا يجوز ان يكون السموات السبع مركبة عن العناصر ويكون لصعودها وانخفاضها
 فيها طائفة لا جوازها يجوز على اجزائها الحركة المستقيمة فتميز عليها الا حروف وما يعمون
 عن اجاز الباطن والباطن فوصلت هناك بالعرض ثم كون هذه الاجسام ذات صورة
 عليها فحفظت تلك الاجاز وما يتوون ان اجاز المركبات غير خارجة عن اجاز الباطن
 فتعرف على ما سيجي على بطلان الجند ولم يورد دليلنا فافنا على بطلانها فاما ان
 يكون تلك الاجاز اجاز بعض الباطن لا متفرك التفرق في اجاز الباطن

علي ان هذه الاجابيس لو احدثت الباطن فاعلم
 الكواكب انما فانواع الافلاك والكواكب بعد ترتيبها
 فيه انما كوكب واحد او فلك واحد بل يترتب الغضائ مع وجود المانع كما علمت
 فان اعتدوا باحداث الفطرة يعني ان لهم ان يعتدوا بان يستحيض فلا خلاف ان الغضائ
 الموجب للحركة المستقيمة هو الانفصال الطاري وهو لا يلزم من وجوده لزوم
 وعلي هذا يلزم اصل البرهان علي انفصال كل نوع في الشخص او كوكب فلكان او كوكبان
 لا يلزم من انفصال كل كوكب فلكا بل انفصالهما يلزم قبول الانفصال التام بل الانفصال
 محايض منته في نوع واحد من الامتداد او الامتداد لا يحصل الانفصال الطاري في الغضائ
 قد يلزم منه ما يفيد بطلان هذه التامير وادوات البرهان علي الهيولي كما اخبرنا
 اذ قرر علي البناء علي طين الانعدام بالمره قد توجه اليه لانه لا يكفي فيه جوار الله تعالى في
 في ان الصورة الجسمانية لا يتصور عن الهيولي فاقول بما هو المقصود كما وقع بحكم
 لا يمكن ان يستلزم امتناع وجود الصورة عن الهيولي لا مخرج حاصلها الا ان الصورة لا يجوز
 فيقضي ان يكون حلول في المادة ولا شك ان هذا مما سبق في كبري حاشي
 فلهذا يعني لطلوع الاتحاد علي هذه المساوفة والمحكم كان في صدر شرح كلامه في
 لفظة ان الصورة لا يجوز عن الهيولي بل شرع في الجواب بتساوي الالهام في انساب
 والشكل لا يوصف بالمتن هذه المادة فقال المحكم لا يفي حمل كلامه في كون مقصود الصورة
 عن الهيولي لا يلزم انما المقصود به سعي ان يحل في الغضائ ان التامير في كل

ان الصورة

والشكل لما برهان من جهة المصادفة زهدا على وجهه لا يظهر لعدم الرضا به ووجهه فيقال
هو موافق البرهان الرضي المنبجى على نسبة ^{مصادفة} لانه لقديره لو كان ^{مصادفة} في غير مقتضاه في السطوح
والعرض معا فيفرض الزاوية على السطح الغير الشاهي في الجهات كالسفن فليفتها ثلثه
منطوق على ^{مصادفة} لانه المبرك برب يكون الزوايا الست المحيطة بها وبعكذا فكل زاوية
مقدرة ثلثا فاقبته لان الزوايا الحادثة على تقاطع الخطوط عليها يكون مقدارها ربع
لما بين اذ قلبيدس ان الزوايا الحادثة من تقاطع الخطوط معاولة للربع فوثرتم ^{منها} ثلثها
تقاطع كل خط مع محيط الدائرة الخطوط مستقيمة يكون اوتار زوايا المركز فحيث ^{مستقيمة} مستقيمة
راوتها كل مثلث منها المتساوي على هذا الاوتار متساوي وبنان بالسجل الامنوي لتساوي ^{خطوط} خطوط
مخارجته من المركز الى المحيط وكل واحد منها ثلثا فاقبته من لايتهما مع الزاوية المركزية كفاية
هو وقلبيدس ان الزوايا الست من المثلث مساوية لثلاثين فاذن المركزية ثلثا فاقبته
بقي اربعة اثلثات فاقبته فاذن كل منها ثلثا فاقبته فاذن كل مثلث منها تساوي الزوايا
فما ضلعه الغير متساوية لان تساوي الزوايا موجب تساوي الزوايا موجب ^{ضلع} ضلع والا
فان كان ضلع اطول الاطول بوتر الزاوية العظمى واذا ثبت تساوي الضلع كل مثلث
نرم تساوي كل مثلث الاخر ^{ضلع} ضلع كل مثلث الاخر ويمكن ان يكون ^{المثلث} المثلث
مساوية كل ضلعين من كل مثلث لكل ضلعين من الاخر ^{ضلع} ضلع كل من المركز الى المحيط
الزوايا المركزية فيدزم مساوية اوتار كل مثلث باسها مساوية باقي الزوايا كل
بكوني الزوايا من الاخر ^{ضلع} ضلع المثلثات وبنان ^{ضلع} ضلعها لا يخفى لكن بعين السطوح

[illegible]

و اما نحن كلما نزيد او نخطو بحديث في كل مرتبة مستقلة متساوية الاضلاع فنحن نعلم ان
كل مرتبة يكون الخطوط غير متساوية واما اذا كانت الخطوط متساوية فيكون فرض الترتيبات كحرف
نسبت كماله في افعال و ان فرض عليه شح لعدم شح وجوده قد جات بدعوى ان الخط
بحكم الوصول في خروج الي عبر به عند كون السابقين غير متساويين وكيف لا مع ان العقل
بحكم مفهوم زيادة الانواع لا مستداك فيكون كل واحد من متساوياتها انما هو كون
متساويين واما في رتبة الساقان اليها لانها متساوية لهما لانواع كون غير متساوية والعناصر ^{العدد}
غير صحيح لان الزاوية غير متساوية بمعنى لا تعف عند حدود وجودية عدد و غير متساوية ^{بالجمله}
ان زيادة الانواع على حسب امتداد الساقين ^{المتساوية} الامتداد المتساويين فاذا امتد الي ^{المتساوية}
بحكم التعادل اجمالاً بان الانواع غير متساوية فانه موضع قابل و انما كون الزاوية
متساوية او متساوية قد كحق ان الزاوية المتساوية غير المتساوية لا يورث عدم ^{المتساوية}
فقد كثر فوق ذلك كلام افروهم ان الاوتار الواحدة خطوط متساوية وليس قدر الزاوية ^{الموجودة}
في البعد الفوقا متفورا حاصلها بالتساوي بمعنى وجود الزاوية فيه ان البعد الفوقا كحرف ^{جمله}
الهمم محبة فيه قدر البعد المتساوي مع زيادة فاذا اجمع الزاوية المتساوية على هذا الوجه عدم المتساوية
يكون كل مقدار متساوية متساوية بمتساوية لوجودها لوجود المتساوية بالبقوة فيه غير متساوية
فاجاب عن هذا الايراد انه انما يصدق عليه ما شح من فرض البعد الاجزاء من فرض الزاوية ^{المتساوية}
وان كل زيادة موجودة في بعد زائد عليها ان شح كل زيادة بعد الزاوية بعدا على ^{المتساوية}
لزيادة المتساوي في تلك البعد لا عدد و زيادة ذلك الاخر حيث فرضت الزاوية متساوية ^{المتساوية}

إلى عدد الزيادة كسبته عدد الابعاد ^{المعروف} فيسببه زيادة على عدد الابعاد ^{المعروف} كسبته
 عدد الابعاد إلى حيث ^{في} البعد ^{المعروف} لا عدد الابعاد الذي في ذلك ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 في البعد ^{المعروف} زيادة إلى زيادة البعد الزايد على البعد الاصل ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 عدد زيادته البعد الزايد على البعد الاصل ^{المعروف} كسبته عدد الابعاد ^{المعروف} لا عدد الابعاد ^{المعروف} كسبته
 وعدد الابعاد ^{المعروف} كسبته عدد الزيادة إلى عدد الزيادة البعد الزايد على البعد الاصل ^{المعروف} كسبته
 مختلفا إلى متساوية ^{المعروف} كسبته عدد الابعاد إلى عدد الابعاد ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 يكون ^{المعروف} كسبته زيادة إلى زيادة البعد الزايد على البعد الاصل ^{المعروف} كسبته عدد الزيادة ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 فيبذل ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 متساوية ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 كل المجموع ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 مقدرة ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 انهم ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 حال ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 متساوية ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 واحد ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 المتعلق ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته
 والوسطية ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته ^{المعروف} كسبته

الحكم منها البطلان كل زيادة في بعد علي عنه المذكورة بصديق علي كلفوز في المحقق
علي المجموع لا يصح كغيره من ارباب العلم علي الزوائد الغريبة المتباينة في المظهر لكن علي هذا
لا يحتاج الي التناقص احد كما لا يخفى لا يفتقر في مرجع البرهان السلي لا يفتقر في ان
البرهان في ذاته لا يحتاج ولا بأس صلواته لو وجد الدليل بما سمته لانتفاء
منه دليل اخر يكون بطوله ولا اخذ بعض المقدمات فيظهر ما سأل ثم ان المقدمات المذكورة
المدعى فما اذا اريد بها ان اريد ان الحكم المنعني بكل اذا كان يحثي يصح علي كلفوز كل
مجموع نسلم لان الحكم علي كل واحد وعلي الكليات مستلزما لكن كون الكل فيما نحن فيه من
القبيل محل بحث لان الحكم يكون كل زيادة في بعد الزيادة المتباينة
الزوائد الغريبة المتباينة فممنوع كونها في بعد ذلك الحكم متباينة كل ما من حد لا يصح علي المجموع
الغريبة المتباينة ومن ادعي فعلية البيان فكذلك الحكم بالوسط لا يصح علي الكليات او
فعلية البيان وان اريد ان الحكم المنعني بكل واحد بصديق علي كل واحد واحد سواء
مدعى فقط او مفارنا مع واحد اخر منها كحكم علي المجموع وعلي كل واحد مستلزما قد
نعم لا ينبغي ان يصح علي كل واحد واحد من الاعداد التي كثره من اعدادها
عليه انه اصل من العشرة وان هذا الحكم بصديق علي كل واحد واحد منها سواء
الذو ويد يصح علي المجموع فاصل فان قيل لم يعلل آه هذا لا يمكن الا اذا كانت الزيادة
تباينة لان العموم المجموع علي احد والاضلعين يكون موزعا للضلع الذو فلهذا لا يصح انما هو
العموم والاضلع الذو قد فرجا من احد الضلعين واحدنا عليه فامتنع من كونها لا قد

او فليكن ان الخطين اذا انضما^{وا} واحد تامعز زاوية من قائمتين^{منه}
 لهما فالخطان متوزيان واما اذا كانت الزاوية بين الخطين حادة فالعمود^{الخارج}
 من الضلعين الى الاخر يكون قاطعا للضلع الاخر كما في مصداق اقليدس^{كل}
 خطين خارجين خط واحد تامعز زاويتين من قائمتين^{الخطان} يلتقيان
 اقول لا لم وجود سطح غرضناه^{نصلون} اذ يعني ان عرض السطح الحاذي^{بها}
 الحادة والسطح هو جانب الضلعين^{منه} السطح بينهما اذا كان غير متساوي لكن غير متساوي
 في طين الضلعين^{منه} لانه لا يمكن ان يمر عليه وتر من الاوتار لان كل منقطع^{منه}
 وسفي فوقه خطوط متوزية وسطوح متفرقة بينهما الى غير النهاية وما قال ان العمود^{الخارج}
 من احد الضلعين ينقطع بالضلع الاخر^{منه} لم يكن هذا العمود غير قاطع للسطح^{منه} بما فيه^{منه}
 الاخذ لان هذا العمود لابد ان ينقطع بالضلع الاخر على نقطة منه وحق ما^{منه}
 مسوز باب غير متساوية وسطوح متفرقة بينهما غير متساوية لم يمر بها هذا العمود^{منه}
 لان السطح هو الهندسة الحاصلة^{منه} اذ فيه مخالفة عليه اهل الهندسة^{منه} لا هم^{منه} تقبلون^{منه}
 بمقدار المحاط بالمحدود او الحد الواحد والشرح في الاصطلاح^{منه} وخرج محط الدائرة^{منه}
 ان الهندسة الحاصلة باجاطر شكل انصاع^{منه} كجوانب^{منه} اطراف السطح بالكرة^{منه} سكتة^{منه}
 في اطلاق السطح على احد هاتين^{منه} الاخر صعب^{منه} ذلك لان السطح^{منه} اي في قول^{منه}
 فيكون متساوية^{منه} واللا^{منه} بسبب^{منه} النعم^{منه} بينهما^{منه} اذ انما^{منه} بان^{منه} السطح^{منه} نقل^{منه} عن^{منه}
 تقرير السطح^{منه} بطل^{منه} عدم^{منه} التباين^{منه} في^{منه} هندته^{منه} انما^{منه} اذا كان^{منه} خط^{منه} غير^{منه}

في السطوح فليكن خطنا موزعاً ونفك الخط بين طرفي هذا السطح في نقطتي
الخط الغير المتساوي ونصل بين الطرفين المتساوي ونقطه التقاطع بين هذا
الخطين الخط الغير المتساوي ليكون الموضع الثاني والخط المتساوي ساقى المثلث
الاول وثالثاً في خطي الخط الغير المتساوي تقاطعاً عننا منه فوق نقطة تقاطع الخطوط
نصل بين نقطة تقاطع الساقين ونلك النقطة خطوط هذه الصورة فبين هذه الخطوط تتفرق
من الخط الذي هو الوتر المفروض ولما كانت هذه الخطوط عننا منه كان بين تلك
الخطوط غير متساوية هي اجزاء للوتر المفروض فيكون الوتر غير متساو كسما له في اجزائه
مع انه محصور بين الحاصرين هـ و د وهذه النجبة ظاهرة فان الخطوط المارة بالنقاط
الغير المتساوية لا يمكن ان يوجد الكل بالبعث وكيف فان هذه الخطوط معتمدة للوتر
فخرج اجزاء المفصل الغير المتساوي الى النقطتين المخطوطتين المذكورة وهن من مكنة الوجود
لا طبعته الامتداد فاجزاء الخط الموصلة بين خطي المتساويين في هذا السطح في اجزائه متوالية ولا
منها عدم التساوي للخط الا اذا كانت تلك الاجزاء متساوية او متزايدة وهو في خبرنا
يمكن ان ياتي تلك الخطوط من اجزاء الخط الموصلة كما لا يخفى على انما صدينا سابقاً ان الاجزاء
المتساوية ولو كانت بالفعل لا يورث عدم التساوي في فرضت الخطوط الموصلة بالفعل لا
عدم تساوي الخط الموصلة فمال اما ان يكون الجسم آه قد اورد في السطح السطح
هذه العبارة في بيان ذلك ان الامتداد الجسماني غير المتساوي فيلزم السطح في الوجود
فلا يخلو انما ان كان هذا الموضع في الوجود في نفسه عن نفسه او في نفسه او في نفسه عن نفسه.

[illegible]

فقد يتصور ذلك الشخص للشيء انما يكون من جهة المادة ومن جهة العرض الجزئي للمادة
فقد يصح في شكل العقود فيكون للمادة او العرضي وارجح جمع الاجسام فيلزم
التيه من الاجسام كما سيصرح ان شاء الله تعالى بعد ذلك فيكون بعد نظر لانه لا يجوز ان يكون
بمادة او العرضي الصورة عين واحدة من جهة فقدان المادة وبعثات اخرى من جهة
المادة ويكون اسهل من الاسكال لازما للشخص الخاص من جهة الجزو ويكون في الاسكال
للمتصور القائمة فلا يلزم عدم العقود في الاسكال ويكون المصطفى بهذا الشكل الصورة المستقيمة
الجزو فمال وعلى التفسيرين يلزم ثباته الجزو والكائن في الشكل الزم هذه الاستحالة
على البق بالبول من ترويه حيث قال ولولم يتصوروا بفسه عن نفسه متباينة اجسام
في مقادير الامتدادات وبعثات التباين والسكل وكان الجزو من مقدار الميزنة يلزم
كذلك وعين الملائمة لغير السكبي وقال للزم انت هذه اولاً في نفس المقدور وذلك لان
الاختلاف فيه انما كان سبب العقود والوصل والتحليل والكثافة والكثافة المحسنة
لذلك وانما يجب اتصالات المادة عن غنائم قبايع المقادير وبعثات التباين
وحجب ان يلزم كل خير فهو من الامتداد او ما يلزم الكتاب من نصوص من المقدور ولو لم يكن
نفس الغيبيل والكبير منه واحد ولا يكون في الجزو والكثرة والقله والوصول
رض الكمية والجزو وذلك لان اختلاف الكتل والجزو من قبايع التباين في المقدور
الاربع وجود المادة فالمحال ان يقال في هذا المقام شي او عدد من التباين في الام
وذلك ان الشئ عند دارته للذيفاع انتهى والصواب ان يقول المزمع للزم في هذا المقام

فرومن الامتداد لان وجود الامتداد لازم للقيمة والحزبه وهما سفسان فيكون
ما قال فليس يلزم اللزم في التعديل انما هو وجودها ثم ما قرره الكلام الخ من كذا
لزم ان الاختلاف في المقدار لا يكون الا با مقابلات ما فيه من العطف والوصل فيه
في المقدار يجوز ان يكون فطر بالامام فقال من قال ما كانا في الامتداد
بعضه عن بعض فطري وكذا الوصل بين افراد كل من المقادير انما هو فطري فلهذا
نعم ان نبي الكلام على ان انفصال بعض عن بعض مستلزم لصحة انفصال بعض او احوط
في انفصاله فطرًا او طارًا ثم الكلام في المظهر ولكن ح بلغونه المسافة الطولية
ولذلك الانفصال الى النجى السابق ثم زعم ان مقدار الكمال في الجزء غطاء لان الجزء المقدار
في العين انما يوجد في التوهم ولا يلزم من انضواء فقيه للتوهم عارضه ويحصل المقدار الاقل فيه
ولو لم يكن الكلام على ان التعديل في الكمال المستلزم الاشخاص لا يكون الا بالما ذكره في قوله
وسمى النظر في الصحة هذه المقدسه ثم يفيها بهذا وسجى الشاء الدعا فانه
عليه بان لكل الفلك آه الا تعرض عن مقتضى بانقلاب يمكن بقدره في السطح
كأنه منته قد يمكن ان يجاب بان الفلك لا يمكن تقسيمه على اقسام وس صحة
والاخره وبقه قد تقبيل هذا الى اصل الدليل لان الصورة المفروضة في الجود
اللفظ المنطوق الى الجود كما اشكال على الفلك المنظر الى الصورة النوعية ثم السطح
رغم زعم ان مقدار الكمال الحيزي انما هو كما يقع عنه عبارة وانما يمكن فرضه في فضاء
وحيث بان الزمان كما كشف قال شيخ في الجواب مفعول كان

عن طبيعة قوه ورحب بهوله تلك الحقيقه ولم يكن ذلك لها نفس بها عن جرمها
فلا وجب لها ذلك وجب بانجاب ذلك صلب ان لا يكون لما يفرض لغير ذلك جرم
لتلك لكونه جرم القبل تلك الصورة وحملها وخبرها منها واما المقدر لوانه قد بين
هناك شئ لوجب الا الطبيعية المقدره له تلك الطبيعية درجته لم يصح طه وغل ذلك
افرض لا من لغتها واما من علمته ومن مخارجه قابل فلا يجب ان سحي سينا معينا
ما يختلف فيه حتى نفس القمه فليس ان يمكن ان يقع ههنا لغيرها من غير ما
وقوه ما اوصلح موضوع طوقا سابقا ثم سفي ذلك ان صار ما هو جزءه لخاله مخالفه انما
عليه ما يقع عنه كالمه ان المعنى في تلك السكل طبعه فوعنه هي الصورة التوعيته لكن ما بين
في الاقتراب على حسب استعداد المادة وما دونها قد استعدت مقدرا معينا وسقط
ناب على تلك الصورة ذلك المقدر وذلك السكل انما هذا الاستعداد موزون لان لا يكون
جزءا للسكل فاستعدت تلك المواد ذلك الفرض لكن هذا الاستعداد موزون عارض
فرض الجزء ولقد مقدم مقدار تلك السكل لا يمكن الا بان لا يكون لما يفرض جزوا اما الصورة
سب هذا العارض والاستعداد وذلك واما فوفض الصورة مجردة لا يكون هناك مادة
ان يكون رقتها بها ياما كاتضاء الاربعة لزوجته فقد تختلف في افر من افر وبتة
فيكون الجزء بالسكل فرفع الكليته والجزءه ولا فوفض عارض هذا الحكم في الجواب
الشرح ويكنى عن الطباق كالمه عليه فان قيل ان اختلف السكل والجزءه هذا ظاهر القول
فان في الشرع ان تفر الجواب والعرض الامام رح تعالى ان استناد الاستدلال بالكلية والحيثية

نخرج لان ما يوصف بالكلية هو الكمية المتعددة من كانت الصورة جزءا من اثنين في المادة
لم يكن احدهما اذ بالكلية اذ لا يسمي بالجزء وان ساقها كانت المادة متناهية في الكمية
بلا مادة اخرى يعلو الا فالصورة هي واحدة في الكمية والجزء هو اقل من المادة
كلها متعددة بذاتها المتعددة يكون بحيث لو فرض فيه الجزء يكون اعم منه وهو متناه في
والصورة انما عليه ثبوت ما يمتد في الانقسام بل نقول على حسب استبعاد المادة فاحسب المتعدد
بما في نفسه متناهيا في نفسه وهو في الصورة المتعددة ليس لها ثبات في تقدير الصورة في ما في
الانقسام كاللذات في نفسها والجزءية فلا يمكن ثبات ان بعضها متقدر بحيث يكون في بعض
منه لان المتعدي انما في الجزء والكل سور فينايل فنحن الاكمال والصورة اه اجاب بطريق
هذا نحن اعراض الاسم مع وقد ذكرته وعوي ان المادة تختلف في الموادات المختلفة
المادة في موضع من شمس الارضات متناهية في الموضع ومنها في اجزاء اريد الاسم على قوله
بكثر الاشخاص فلا يكون اكثر من قبل المادة فان المادة اكانت واحدة فلا يكون
جزء والكان متعددة فلا بد بتعدد المادة من مورد في سلسل من اجاب بطريق
والادوات بتعدد ما ويرد عليه في هذا الموضع وورد في ظاهره ان هو ياتي في الكليات والاشياء
بحدودها بعض الحدود بتعدد الصورة فكيف يصح ان يادة الجزء والكميات غير ان ياديات
كيف شي ما صرنا سابقا ان هو لا يحدونها لانه لا يحدونها لانه لا يحدونها لانه لا يحدونها
تعدوا اليها ويرد في الموضع الا انه يوزن في تعدد المادة بالذات فلا يحدونها
المهيات كلها فلا يحتاج في تعدد اليها المادة اعملا ويمكن رفع احد الادوات في تعدد الا بالقياس

فما بالابن بالحقبة واما حقيقة كل مادة فمعرفة في شخصها لما واثبت وجوده في المادة اما
فما بالابن بالحقبة كما بصورة الجوهرية في الافلاك فلما لا خلاف في ان هذا من كماله في الحقبة
لما واثبت وجوده في المادة بالحقبة حيث يحلف وكان هذا هو التوجه لتمام التوجه لتمام الحقبة
استعمل في جواب الاستدلال بالحوادث اننا كما لا يخفى ثم ان هذا هو الحجاب لا عين ولا يعني من حجب
الحقيقة وان انخرت في الشخص الموصوف لكن الشخص بمقتضى الحقيقة من حيث هي حجة
لوقوع الاشتراك فيقول جهة المادة بانه لا شك في ان هذا ما به الاعتبار بالكون
من حقيقة هذا هو هذا هو جهة المادة في غير ما سوره فلا وجه للقول بان لا يربى
انما استفاد من المادة واما بغير ما به الاعتبار فلا بد من حاجته المادة في شخصها لا في كونها
بأن شخص الحال من قبل الكل فاذن لا بد من محل او محلين و هو للمادة فالحكم في حقيقة هذا
والا لا يمكن زواله آه فيه انه يجوز ان يتسع زوال العارض بعد وجوده وان جاز ان لا بد من
والا لا يمكن زواله آه فيه انه يجوز ان يتسع زوال العارض بعد وجوده وان جاز ان لا بد من
ان فيه فثبت كماله ان هذه العارض يجوز زواله من بدو الامر فيجوز عدم اشتراكه
لوجوده في الجسام بخلاف اللازم فمال فيه لان ما هو من لوازم المادة آه هذا هو الجواب
سابقا من بيان النظر الذي يروى على شرح حكمه العين هو ان وجدة انفعال انما
حاصل معنى الاستدلال لا بد من على تقدير كون الصورة السبعة فاعليه كل فمال واما
انخرت انما واما ذكره المصنف فما احتاج الي هذا من طرقة ويطمع غرضه من ان لا يكون
بها ولا عارضها وبل امرها بها لكن لم يخرج اطلاق اطلاق العارض على التباين

الذي يمكن نفاذ قوته عنها وهو بعيد غاية السعة فلا بد لي ان يفكر الشئ المبين في
علي ما ذكر في اللزوم والعاض فبما ان هذه تلك الصورة اماش المهمة في هذا الموضع
به علي علي ان كل كلي مستلزما لخاص لا بد منه من المادة والادوية ان بقا المهمة اما ان يكون
بوسط او غير وسط فبعدم التعذر في الاشخاص بل يحضر فلو انه في حقيقة الذات
رواه فبعدم استعداده فبعدم ما في الشرح وهو هو فبعدم ان المهمة في هذا الموضع
والعناء وعلي هذا الكلام الشرح في ذلك يمكن به وعينه ان بعد تسليم ما ذكرناه فان لم ان يكون
المستلزما لخاص ما في الجملة لان كل فرد منه مادة فجوهر يكون الكلي المستلزما لخاص هو هو
عن المادة فبعدم الشخص بالجوهر فبعدم في المادة فبعدم كسب استعدادا فبعدم وجوده في الكثرة
فان هذا فجوهر ان جوهره من المادة ويجهل الشخص ان في ابدى ويكون الكل معقول لا لهذا
الشخص او لغيره من لوزمه فبعدم المادة الموجودة وانما كانت المادة فبعدم الشخص فبعدم ان
المعنى عليه كذا ما لا يتصور ذكره ههنا فال في ان المهمة في هذا الموضع فبعدم وجوده في
فانما اورد في المصنف ان حقيقة الهوية القوة والاستعداد فلو وجدت الهوية في حقيقة
الصورة فيكون وانها بانفعالها والقوة قبول الحركات والافعال في حقيقةها واما يكون
مصدر في الحقيقة لا يكون مصدرا للقوة وهذا فان لم يكن ان يكون وانها مركبة من الهوية
كذا ذكره الشيخ في التفاء وثبت قد عرفت ان هذا اللزوم في انما هو ان كانت الهوية موجودة
او محتملة لان ذاتها موجودة بانفعالها في الوهمان ومصدر في الحقيقة في ان
استحال في السكون في واقع مصدر في حقيقة نفسه والقوة اساء في انما هو ان كانت الهوية موجودة

ان الفعلية من الهوى ففعلية القوة ^{التي} مستدعي مظهر من زعم المستدعي اذ كان
الذات المجردة التي بالهوى ^{الجزء} من مركب الهوى وذا بعينه جازي الهوى
الهوى بعد الحد ولا يخرج عن حقيقتها التي القوة فعلية القوة لا غير غائبة تاتي اليها
ان حقيقة القوة لا يكون ^{الغالب} واجبة الوجود فيجب ان يحتاج الى اعطى الفعلية ونحوه اسيلون هو
فقط لا نأخذ ان ^{الشيء} انما يتحقق فعلية بالقوة امر بطريق عليه وهو بصورة من ادعي فلا بد
وعده من النيات ثم بعد ذلك ان كانت مقدمات الحق فلا يلزم منها المطلوب ^{عاشه}
ما لم منها عدم صحة فرضها عن الصورة مطلقا لا عن خصوص الجزئية فحيز اسكون فعلية بصورة
اخر فائدية بها حين القوى عن الجسمته وتصيرها حقيقة محضه غير الجسم ^{مستد} فبها
الجسمه بان بزل تلك الصورة ويقوم بدورها الجزئية فمال منها انها لو لم تجرد ^{فما}
لقوم غدرات كم لو جردت الخاص ثم تجرد ان يقوم ذات كم عند الحق الصورة فيكون
مقوم بالفعل بان لا جرد له نصير لغرض ^{ما} ان لا يكون عنه ما يقوم بالفعل ^{عاشه} لرد وعاش
المادة منفردة صورة عارضة يكون بها وارضده بالفعل والقوة وصورة اخرى
يتكون عوارضه بالقوة فيكون من الاثر من شئ مشترك بينهما هو الغالب ^{للدر}
عن ^{سطه} انه مرسل فيه قوة ان قسم ومن شانه مرة قوة ان قسم اعني بالقوة القوية لاد
ما يفيض لان هذا الجبر قد قسم وصار بالفعل ^{فعله} من كل منها واحد بعد ذلك
ان يفارق الصورة الجسمانية فلفاق كل منها الصورة الجسمانية ^{صا} وفي كل واحد منها جبر ^{صا}
بالقوة ^{والكنا} ولا يمكن ان تجردا انها ان تجردا كل واحد منها موجودا انها انسان ^{والكنا}

واحد بما معدوم والاخر موجود فكيف نجد المعدوم بالموجود وان عدنا جميعا فلهذا تجد
حدث بمعنى ما انت فيها غير متغير بل فالاثران ومنها وبين الثالث مادة متحركة وكلاهما
في المادة لان شي ذي مادة ونظر فبقية لم يبق الا انه بريل غير الصورة الجسمانية
واحد بالبقوة وبالفعل فلا يخفى اما سيكون هذا المعنى في جوهر غير جسمي مثل حركته الذاتية
لك فيكون حكم الشيء مع غيره وحكمه وحده من كل وجه واحد اما ان يخالفه فلهذا اما يكون
لان هذا العين في ذلك عدم والطبيعة واحدة متباينة انما اعدم احداهما في الصورة الجسمانية
ان يتقدم ذلك لقوله الاخر اذ لم يوضع شي غير وضع الصورة واما سيكون لان هذا ان
او كيفية التواجد في تلك الطبيعة واحدة ولم يحدث بينهما حالة الا مفارقة الصور الجسمانية
مع هذه الحالة ولا يلزم هذه الحالة فموجب ان يكون حال الاخر كذلك واما سيكون بان يتخلفا في
موجب سيكون ليس لها صورة جسمانية ولها صورة مقدارية مع فقد ان يكون
عن الصورة هذا واحدة ما ذكره في النجاء ومثله في الشفاء وقال بعد تقريره في الشفاء والمختصر
يخون في وقت من الاوقات ان البصيرتين في طباع ذواته استعدادا للقيام بالان
فربما يمنع لعرض غير استعداد الذرات وذلك الاستعداد لا يخالفه مقدار الذرات
كان كفي في تقريره ان البصيرتين البعثت من ذرات عنها الصورة وقيل البعثت من ذرات
بلا الاخر ليس في الحجة بل ما ادعى ان البصيرتين البعثت من ذرات عنها الصورة
واحد بالبقوة وبالفعل وعند الجسم صورة اخرى جعلها جسماءا والحالة لا تتغير لكن ما انت في ارام
ان جبهة القوة لا تقوم الفاعل الا بالصورة فلهذا عند التعري الصورة فلهذا عند ما انت في ارام

هذه المقدمات شارة الى ان التعوي كان قاطبا يكون على غير الوجه فخال ثم علم
 الحجة المذكورة حيث سيظهر بانها ليس بنفسها لا انها مغالطة صواب اخذ بالذات
 ان بالعرض لان تعدد الخاص في الهيولى بعد قسمه بعد ما بالعرض والما بعدها فواحدة
 كما نذكر كيف قد كان بعد و بالذات لصار الشخص الواحد شخصين او فرض ان الزاوية الصورة بعد
 فقد زالت الكثرة المحالة بالقسمة لان هذه الكثرة بالذات في الصورة وانما سبب السبب بالذات
 فاذا زالت الصورة زالت كثرتها وبقي الهيولى على حرافه وحدتها وليس هذا انما هو السبب
 يمكن ان يثبته الهيولى وانما كانت في شي اخر قد زال فبهيولى المحيطة بالمتفصلين صارت بعد ذلك
 الصورة واحدة احيى ثقت على وحدتها بغيره وهيولى المتكافئة طرأ ان انفصالها
 والخروج بعيدا بانه انما هو بالذات بالوحدة الشخصية وانما سببها عنها الوحدة والكثرة الخارج
 بالعرض برؤى بالذات فخال ويمكن ان يكون ان لو وانما ان كان حاله انما زلت ففرض طرأ
 زال على الصورة ويجوز ان يكون محال وانما الحجة في الهيولى عن الصورة في مبدء الحجة وانما
 طرأ ان حاله ان يمنع كما ان الزمان يمنع عليه طرأ ان الوجود والعدم ويجوز كل منهما
 بغيره فخال فسه وتوثر في الشعاع بالحدة كل شي يجوز في وقت من الاوقات ان يصير شعاع
 هيولى الا فلذلك فيها استعداد والاقسام ان يمنع خارج فخال لا يسيل الا طرأ ان
 انه قد عرفت بانه لا يمكن على تقدير من كل الصورة اما الاول فلانه ان القسم صحت فخال
 الصورة والاعجز من ذلك وسط او خط وكل منها منع في ذاته الفصل ان يصير متدا بعد فرض الحجة
 انما فلدها مجردة عن الاجزاء والاعمال فتكون غسقة بالذات فذا صحت على انما فلدها

ان العاقل شرط العقبته وهو المقدر والواجب انه ان اراد بعبد الامتثال لادبها
 القاهاني مرتبة الذات بايلكون لادبها فعد الامتثال المستلزم من امتثالها
 لكن للمنع من ادور ود الامتثال لاجل عارض معين فهو بمنزلة المقدر وان اراد ان عدم الامتثال
 مرتبة الذات وبانقضاء الذات فلو لم يكن ذلك لم يكن ذلك الهوى غير مقصود شي من الام
 لتمام ويكون حاله بها بان يوضع كل منها انما لغرض من خارج واجاب عن التي حركت حكمه
 بان وجود الهوى اللعان وجود ذي وضع فيكون اجسما او متشعرا وان كان وجوده وحي وضع
 حيزا استقل الوجود في المنفردات العقلية وقد بين على ان وجوده في الوجود يكون فاعله لذاته
 ومنعولا بالافعال لاجل ان قيل الامتثال محو رخص الاجسام وانت يذهب عليك ان الكلام
 المنفارق عن الاجزاء والاعمال لا يقبل الامتثال بل منها ما هو قوة واستعداد للجسم وعرض
 الجسم والبرهان اعني ما ينعونه برغما انما قام على ما ان ما وجوده بنفسه يكون عاقلة ومفعولة
 ان يفهم ان الهوى او اوصافه غوزات وضع وتخرت عن الاجزاء والاعمال لا يصلح لقبول
 الامتثال وممتد ذي وضع بالضرورة كما مر عند اثبات الاتصال الذي لم يمتد
 ماور وهناك كما يظهر ما في تامل وتفضيل غير ما قال الشيخ في الجاه ولما كان هذا المحذور
 الاشارة بل هو كالجو المنفارق لم يخل ما ان يخل فيه المقدر المحصل فهو او يخل فيه الاتصال
 حل فيه المقدر ووجهه ان ينفذ المقدر ابله قد صادف المقدر حيث انفذ فيه فيكون
 لا محالة صادف وهو في الخيرة الذي هو فيه فيكون ذلك الخيرة سحر او لا يجوز ان يكون الخيرة معقول
 المنفارق المقدر لور فيه في خبر مخصوص وبها ان كان قبوله للمقدر لا وفهم على سبيل كل

كل ما من هو شأنه ان يتوسط مغنجهات كل ما جهات فهو وضع ويزيدون ذلك
 وضع ويزيدون ذلك ولا تتركه في هذا ان ما وضع له ولا اقام لا يمكن ان
 لا يرفع وان لم يكن في الوضع انما يوجد في الخير فكيف يقوم بسبب فيه ويزيدون
 ويمكن ان يكون بناء الشئ انما هو حاصل الطال الشئ انما هو المعوض لا يكون
 وضع بالغير لا يمكن ان على تقدير تحسبها دون لو منها وانما لم يكن
 وكلوا احد منها اى من كون كون السوي له وجه لطله هنا طال ان ما وضع بالغير
 الاشارة من كل جهة وله محاذة كل جهة فمقسمة جهة فمقسمة
 انما قال فلا ولا لانه يمكن ارجاع قول المحاكم باشتغال من كل الجوارب اليه
 ليست الا نهايات لذاتها الصواب لصوابها او ذوى النهايات وحاصلها
 ليست انما موجودة في النهايات بل هي نفس النهايات وهي عومته لا منها الا لقطع
 من الا لقطع انما الشئ لفاطرا او خطوطا او سطوحا فالتدخل في النهايات من كل
 الجسم انما هو الجوارب المتجه بالذات واما بقوله كما هو المحقق انه حتى انفس المشهور لكن المحقق انما
 المشهور فيجاب بان النهايات حادثة في الجسم لو بسط او بطل او سطوحا فالتدخل فيها
 في الجسم اوله وضع للنهايات او وضع الجسم فالتدخل فيها الجسم فيها فانهم
 انما ان اعرض عليه الشئ المفعول في حكمه الا ان في بان انما عينا في مكان خاص لعدم
 لا يستحال ان يخرجها من هذه الجهة ان العالم او حصل في السوي له محاذة لا يمكن ان
 ليس بصورة عدم المحقق انما هو استحال الشئ لغيره وهو عدم العلة لا بدل على استحالته

والجواب عنه ظاهر لان الدلائل التي هي في الصانع المخصوصة هي التي هي في المنة
والا لا يصلح لعلبة شئ فهو من المحالات لانه فوجوه البهية في الخيال بالذات فالبهية
مستترقة للمع بالذات عند التمسك الممكن فمجانة بالذات والعبارة اخرى ان البهية
للبهية اذ ارجاها محالة بالذات لم يكن قابلا فخرج من عدمه من حقيقة التي هي القوة
والنحو اما ما جات الشئ من ان المقص منها لما كانت حرة قابلا لمخافة شئها الى جميع المقابر
وان جاز شئ واحدة فوجوده بعد وجود المخصص المعقولة ولو ارجاها فلو كان لها وجود
قبل مجسم المخصص بها شئ لان ذات البهية المخصص معدومته في العالم ونفقوده
لان قبول البهية اياها قبل ان يخصص شئها بل عليها شئها اذ القابل شئها من
الا شئها لا بد له قبل الاختصاص من اختصاص صار الى عليه فكذا الى ان شئها او هي الى
يكون وجوده قبل وجود ذلك القابل فيه باس الفيدلة انتهى قلت لا ينبغي عليك انتم
ما اذا اراد ان قبول البهية اياها قبل ان يعين لعله مقيمة بنفسها محال فليس كما
منه شئ بقدره لان البهية موجودة من جاعلها ولا يصح عليها عدم وجوده عليه وان اراد
القبول شئ مخصوص بعد ان يكون لها اختصاص قبل القبول ثم لا بد له ذلك اختصاص قبل
الاختصاص فكذا لا الى نهايته فاسد لان قبول القابل لا يحتاج الى اختصاص قبل القبول
لان القابل علة قد خصوصه مع مقبوله بغيره ولا يحتاج الى القبول الى الاختصاص
كما لا يحتاج الى اختصاصات غير متناهية وان اراد ان القبول للقابل وهو محال لا
لا التسلسل فحاشا انهم من احتمال التسلسل امتناع وجود العلة في الاحمال لعقد ان القبول

الاعتناء فتمت ويمكن بأدوات محال بالغير فلهذا لم يستغنى الله سبحانه وتعالى عن وجوده في غير ما
المقتول على حاله وإمكان مقتوده أن يشي بصلح للعلية لا المتغير وهو يكون
أذن من قبل المستحدث فلهذا بقية ما قاله من أن مقتضاها إلى تسلسل لا نقيد
لا يكون بشي يصلح للعلية ولا أن لا يكون هو فإلما ويكون ما قدمنا ما ينفوذا بالبطون
المقصد وإجابات العلة منه في شبهه بانه أفرأ شملت ولا أنه الحجر على أن الله المجزؤ
لا يجوز أقرانها بالصورة العاكس بالفيض لا أن المقرب لا يجوز خلوها عنها والله هو الحام
هي المقترنة بالصورة مسجل تجزؤا عن الصورة الحية منه وقبده أنه امتثلت ولا أنه على
عدم حوزر أقرانها بنفاه عليها عن الوجود وتوهم ولا أنها على عدم إمكان أقرانها ففاته
ما نيزم أن لا نفع أقران الله المجزؤ ولا أنه لا يمكن لأداته فإلما لم يقصص الله أن
بإسحالة الله المجزؤ بالغير فبقية بعد كما لا يخفى ثم اعلم أن الشرح البطل في الشرح الوجه هو
الله المجزؤ لا يمكن ذات فضع ويكون مجزؤة عن المقدر والصورة فيسبها إلى جميع أقطار
إعاده وحده فلهذا تعين لها قطرون مطر نزرها فلهذا سبب فلهذا السبب لا يكون
يكون من قبل الصورة والاعراض القائمة بها سبب من الخارج فإمكان من خارج طمان
بقية ذلك المقدر في وسط امر آخر واستدرة خاص فيكون حكم هذا الشرح حكم الأول فوجه
أن الأسباب مختلفة في أحوالها مختلفة مقاديرها وعلى هذا لا بد من تسلسل الصورة هو ما أن
من دون ومنط فيكون الأجسام متفاوتة الاختلاف لكم ومثله الأجسام لأن فعل السبب لم
بالسبب فإلما فاقته فاقته واحدة ثم أخذ فقهاني في التعليل وإلما أن الربيع إلى أن يمتد
بالتعليل

في المقدور لا يختلف احوالها لوجوب الصورة فلكان الاحوال المتعينة لا يكون للمقدور يكون
الاحوال التي معها انفسية المتعدي فذلك يكون تلك الاحوال الاحوال التي
من التجرد فلا بد ان يكون تلك الاحوال ثانيا في حالات التجرد فبذلك النفس في المحل
اشق لا يزوم المرجان بل مخرج او صدور الجميع المتعدي وقته واحدة وضرورتها متساوية
مقدور الكمال والجزء فكل يوم او شبح يعني انه لو افاض المقدور على الوجود المتساوية
ايها بصورة تلك المتعدي وقته وضرورتها متساوية استحقاق متساوية من الزمان
مخرج فاللام في قوله فيكون في تساوية الاستحقاق للعهد ايجي يكون تلك الاحوال
بافاضة الصورة على الوجود المتساوية الاستحقاق في غير متساوية الاحكام لان الافاضة
والمرجان من دون مرجع بطم ولم يزوم في احوال جميع الاحكام في عليه ان الوجود
يجوز ان لا يكون متساوية جميع الاحكام في بذكر ادي ايجابها ثم بر عليه في على الحق في ذكر
في المتن من استحالة تنسب الصورة عليها ومن كون الوجود المتساوية في على
او افاض الى نوز ذلك في موضع ما نضع به من تلك الحقبة فمال لان المرجع الى الفاعل في
لان المرجع فاعل الحبسة والجزء من نوزها فاذا اوجد في جرد وبعين الجز يكون الحكمة
ان يكون خصوص الاستعداد والفاعل انما يفعل الامارة فيقبل ما في وجه حكمه علم
فانه وان كان افاضه صحيحا لكن لا يقبله المتراض في نفسه واما الخصائص في
مقدرة يدعونها ويدعون نوزها لكتبا في ظاهره البديهة ولا يسول عليها لوجه في
انه فاعل في مقدرة لم يزل عليها بل في افاضه في حجاب النفس على برهان في القوة والفعل

ان فعل الوجود قلقت يمكن ان يستدل عليها بما ذكر في ذلك البرهان بأنه لو كان
حقيقته الوجودية امرًا من القوة كانت تلك الحقيقة لا يكون فيها قوة الوجود
تربطها من ثبوت وصورة فلا يكون مادة اولي وموجوب الوجود على برهان القوة في الفعل
كلام يعيد دليل اثبات الوجود ان الكلام لا يوقف على هذه المقدمات بل يكفي ان يغير
ان الكلام في الجواب القابل للصورة الحسنة الذي دل عليها البرهان بل مغربي عن الصورة
التي حسنته صوم من حين تغري فاعل لا يرفض الصورة الحسنة فلا كلام في لغزنا فلان فترم
عليه انه سب ان الوجود حقيقته القوة والوجود لا يمكن ان يلزم ان يقع عليها وجود الصورة
بعد التغري بل يجوز ان يكون استعداده وقبولها بان لوجود حسنة من بدو الوجود
وليس يلزم من كون شئ مطابق للقوة على شئ ان يكون المقبول ممكن له او ما في كل حال
بل ما يلزم للقبول ان يمكن له المقبول بما يراه فاعل وكفى شئ وما يجوز وجود الذي يمكن له وجود
ما يقطع الصورة الوجود من بدو الامر ولا يمكن وجوده لغير انفسها هاريس فذلك هو
من عدم قبوله بعد انفسها عن حصر حقيقته والحق ان كل هذا المكابرة لان البداهة
حاجته بان طوق الصورة يمكن وما كان مستعد الجواب انه لا ينفصل الاستعداد فافهم
استعداد العقل البدول يعني استلزام الممكن الملح انما يحل او كان الممكن محال ما يفر فلا يفر
الاستعداد المستلزم المحال انما يحل فيه فلا يستلزم له ما يفر والمفصل لا يستلزم له في الفعل
فهو الملح بالذات فمال فيه ولا يحل كلامه على ما هو المشهور ان الممكن لا يستلزم الملح بالذات في علم
البدول بل يلزم الملح من نفسه بل يلاحظ ان الخارج وهو علمه العينية للوجوب فاستلزام الملح للوجود في العبد

حصصها فليجرب في ذلك في الصورة المتعلقة كما في المثالين . فليدفع حصصها ^{للمسؤول}
 بخروج معين من المولى في الشئ حيث فرض الكلام في الصورة المذكورة وقال نسبتها
 لا يجمع احوال الارض على السور . لان المحصل لجميع خروجهن آه يعني ان الخرج ^{المخصص}
 لا يكون حاله من احوال الصورة الحاصلة لها بالحوادث لان تلك الاحوال بنسبتها ^{الى جميع}
 الاحوال لا يسور فالحاصل لا يكون الا الاحوال الخارجية كالادخاع الفلكية وغيرها
 وهي غير صالحة للتأثير فيما لا يوضع له انما توتر بعد حصول الوضع لها والقدم في نفس حصول
 الوضع وعلى ما قرنا لا يسر ان يكون المحض ذاته حادثة في الصورة ويكون ^{صورته}
 المجزأة خسرته متعلقة على السبيل الاعدا والاعدا في النهاية فاصل ^{المتوسط}
 لا يخصص لباقي وانما اياه فيه انه نعم لا يخصص لباقي وانما لئلا يجرها بمقدور ^{المسؤول}
 بانه با حصص الصورة النوعية ثم خصها بالمقدور الا قدرته بحرية القاسم وقوة كماله ^{المتوسط}
 في الصورة المجسمة فذا لان الصورة النوعية كما يقضي الخرج المعين بعضى ^{المقدور}
 المعين فاصل . ولا تستقر المقصود من مغاضة هذا بعضا على الدليل ^{المسؤول}
 لانه لم يقع فيه الدليل على بعض المظنة والاشرف فليس المقصود مغاضة
 وتسمى طبيعة الصفة المأثورة الا اطلق في غرضه قال الشيخ في الشئ فمما هو قوة كماله ^{المصدر}
 علمها انما كانت فيهم فاحسن غير ارادة قوة كماله مع ارادة وقوة متقدمة ^{المصدر}
 ارادة وقوة متقدمة الخرج والفعل مع ارادة وكما انهم في السكون فالاول من الام ^{المصدر}
 كما في ببوط الخرج يسمى طبيعة الدليل كما في الفلك في دوراتها ليس في فلكية والاشرف

النبات عند تكونها ونشوءا ووقتها هي نباتته والزرع كما يكون تسبيغا في
وربما يطلق اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا اداة فتسمى النفس النباتية
طبيعتها وربما جعل طبيعة لكل ما يصدر عن فعله من غريزته واخراجه فيكون العكس
بالطباع لكن الطبيعة التي بها الاجسام الطبيعية والتي يراد بها هي الطبيعة بالبدن
وعدا المعلم الاول بالمبدء الاول لمحرك ما هي فيه وسكونه بالبدن لا بالانفس قال
مخصص الفيلسوف ومغنى قولنا مبدء الحركة اي مبدءا فاعلى يصدر عنه الحركة
ومغنى قولنا اول اي في بدنه لا في وسطه بل في بين الوسطين فيكون المبدء مبدءا
عزات الاجسام التي هي فيها ولكن في وسطها فان النفس قد يكون في الشوك وتحرك ما هي فيه
تكونها الاغذية والادوية لكن لا الاول بل بالاجسام الطباع اعلم ان المبدء مبدءا اول لكل
التي هي مبدءا بالقياس اليه والافان الابد بعض قد خرج النفس فانها مبدءا للحركة المكاتبه
واحد لا في وسطه سوي السبل والابعد وسطه والافا الطبيعة انما هي مبدءا في
لا في وسطه اولها مبدءا انما الثاني بين الطبيعة والنفس وهو كانه وان
قد يصدق على طالع انبات والمجوز ان اوسيت الطبيعة فيها مبدءا لكل الحركات واما طالعنا
هو الروح من قوله وازداد اريد اسكون هذا الحد على الحركات زيد في الاول ثم قال
ما هو فيه ينفرد بين الطبيعة والاضاغة والافاسات واما قوله بالبدن فتشاهد على ان
بالقياس الى المبدء والنفس بالالمحرك ووجه علمه على الاول ان الطبيعة مركبة من
سخرافيه تمل ان لا يكون في المبدء مبدءا للحركة والافاسات ووجه علمه على الثاني ان

ان الطبيعة حرك لا تتحرك عن ذاته بل عن خارج وعرض الشئ من ان
 لا يسمي طبيعته بالنظر الى الحركة المفسرة وان كان انفعاله فيها طبيعته ^{المقصود من القوة}
 ثم قال ووجهه ان بالعرض قد جعل انفسا على وجه واحد بها بالقياس الى الطبيعة والذات ^{بالفعل}
 ان التتوكل في وجهه على انفسا الى الطبيعة ان الطبيعة مبدء لما كان حركه بالحققة لا
 بالعرض والحركة بالعرض مثل حركته ساكن السيفه كحركة السطنة والوجه الذو ان الطبيعة ^{الذات}
 ضمنا فهي حركه بالعرض لان حركته بالذات للشيء لا تقسم القسم حيث انه حركه
 بالطبيعة ذلك لا يكون الطبيعة او اعلم انفسه فروع لم يكن بوجهه لانه طيب كونه من حيث ^{انفسه}
 والخاص ان الطبيعة لا يسمي طبيعته بالقياس الى المبدأ بالعرض والحركة بالعرض ^{بوجهه}
 بالعرض غير المتحرك بالذات في الوجود كافي اليأس والسيفه ^{والسيفه} كافي اليأس ^{والسيفه}
 والمتعالج الذي يبرء والمتعالج غير الحق الطبيعة بما لا يبرء عليه ^{والسيفه} والصلح ^{بالسيفه} كافي اليأس ^{والسيفه}
 هي الطبيعة وانما يكون طبيعته باعتبار صورته باعتبار فاعا فاعا ^{والسيفه} كافي اليأس ^{والسيفه}
 بحيث سميت طبيعته واذ لو كانت تقوم بها النوع سميت صورته طينه ^{والسيفه} كافي اليأس ^{والسيفه}
 فاعا طبيعته التي من الصورة ولا يكون كنه الصورة فان ^{والسيفه} كافي اليأس ^{والسيفه}
 المتحركة بها بالذات لا جهة وحدها وان كان لا بد منها في ان يكون ^{والسيفه} كافي اليأس ^{والسيفه}
 القوة فاعا كان من صورته مجتمع من عدة معان كماله فاعا سميت قوتها ^{والسيفه} كافي اليأس ^{والسيفه}
 وقوتها النفس انسانه والجوانته والطقن واذرا جمعها كل نوع ^{والسيفه} كافي اليأس ^{والسيفه}
 الالب انه يبرء الحق الى الطبيعة عند الله سبحانه بما لا يبرء عليه ^{والسيفه} كافي اليأس ^{والسيفه}

قوله

نفس النفس محرك بالارادة لقوة جسمانية الحيات فيها فالحرك حقيقة النفس والقوة الجسمانية
انه لما كان هو الباطن لان القوة الجسمانية لا يقدر على احداث غرضها سببه عندهم فان كان الحرك
يصدق على النفس العقلية لانها مبدء اول الحركات كما هي فيه بالذات لا بالعرض وان السرطاني
الاوليه ان لا يحيل عنه وبين المبدأ انه انما قد يصدق على الطبيعة انما انما انما
بواسطة الميل الى القوة الجسمانية والنفس مبدء بعينه مبدء هذه القوة وقوة لا
ان علت فاعله في فاعله بالاجتناب والمخلص عن هذا كمال العلم لان النفس كذا
ما يملك سببها طبعه عن القوة فاعله بها وسببها بالذات فاعله بالذات
فيها ايضا باعتبارها في غير المشهور ان القوة اعم من الصورة النوعية لان القوة
المتشابهة والجوانب فيه ليست صورة حرة لا بالعلم بالضرورة ان النفس النوعية هي الصورة
انما تقتضي ان النفس النوعية انما هي المتشابهة بالذات كذا في وجود كذا في الميل الى
فيه انفسا لا ذاتا لذلك فلهذا في الصورة قطعا بل يجوز ان يكون فاعله كذا
لان رتبة المتعلقة لوجود الاجسام على هذا الوصف وكذا هناك وفيه الارادة تابعة للعلم الذي
انزل على الجو الذي يقتضيه الحكمة في الدنيا والشيء يقتضيه العقل البشري عن كذا فيهما
لهم فانوا لا يسمون لا تعلم محضه لان سببها الى الجسم على العمود لعدم كونها متورا بالذات
الصورة النوعية البصر غرضي فوضع بالذات ولم يقولوا ان سببها الى جميع الاجسام على المبدأ
فان قيل انما فاعله او يكون منها فاعله فقل نعم انما فاعله لكن لم لا يجوز ان يكون فاعله
دون معين كونها غرضات وضع فاعله في المحض بالذات كذا فيكون فاعله في الصورة

في العلم
بالذات
فانما
النوع
في الصورة

في الصورة النوعية انها مختصة ببعض الجواهر مع كونها غريبة وضعها بالذات في المثال
فيه من المثال وهو لا تسمى في القول بالخاصة المختارة عديم التشافاه ظلال
الادارة صفر مرجع القدرين على الذوات يمكن ان يكون هذا الترخيص على حسب انحصار الصورة
النوعية لكن الكلام في ان يكون الدواعي سببها فائق باختلاف تمام قدرته على
اختلاف الاشياء على وجود صورة نوعيته مقتضية لذلك الادارة لا يقيد فورا فان شئت
بالجمع والقيام به فاما ان لا يكون مرجع مختص فاما ان يكون المختص ببعض
واذا ان ذلك المختص النوعية فذلكم ولم لا يجوز ان يكون للعالم مكان وجوده
هذا النمط فخلق العلم على هذا النمط وخلق الادوية القويمة في ان على الادوية
المختص او يكون المختص استعدادا لحيثية التقسيمات فخلق الادوية في الادارة
حسب الاستعداد او المختص فخلق العلم فاختصت الحكمة فخلق الادوية في الادارة
على هذا الوجه فانهم عند من جعل نفس الادوية البارز على حجة بدار خفاي
يوجد احد الادوية البارز بعد مرجحة من فذل حكما زعموا ان يكون الحكمة بارز على العقل
ولادعي معه كذا وسطا لم نقل اعدان الامور البارز في الوسط على ان لا
الحكمة تقع في العالم واما الامور البارز في الوسط فجميع فخلق العقل فخلق الادوية
في الوسط ونداء العقل اضرا في الانسان ابر معنى برى الشئ وعلى خلقه
خلق في الحكمة فذكره العقل في العلم ويجعلون ذلك المعنى عليه الوهم فخلقوا في ذلك
عن انحاء الالوهة البري كيف تطلب شدة العلم الثقابا الكاوية منوار برت اودب سيات او كما

سبعون سنة ولا تعد في ذلك من حركاتها ولا في ذلك من
وقوعه في سبعين سنة من الاعمال ووقوع الزوابع انما لا يكون في وقوعها واما
عداها في هذه لا وهي على الطول. قال بعض اهل الحق ان ظهور مثل هذه المنة
لا لئلا يكون لهم هذا المنة على وجه بل على وجه مبرور هو في حرم الله تعالى واما في
الارادة من دون حكمه حكامهم عن ذلك انما ذلك في حرم من انما في حرمهم على ما
وهم وانما القطع الحكمة بالاعراض عن اخبار الله تعالى واما في حرمها عن انما في حرمها
فانما انما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها
من انما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها
اختلاف الصورة او وقع منهم لهذا العوض وهم لم يروا بان اختلاف الصورة ما في حرمها
مع بان هذا العوض على اصل الاليل. واما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها
انما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها
لا يجب ان يكون فيه في انما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها
انما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها
مقتضى هذا المقتضى في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها
المادة ثم في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها
فالواحدة في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها
من انما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها على ما في حرمها

وكون من بني الان خداف الاستعدادات الخفيفة الحاصلة بالجوارح والاعراض سائل على طريق
السم في التعديت واما الاعراض القديمة فخصت دون الاستعدادات الا ان كل قسم

غنت الصورة الجوهريه في ما توجه بهذا الجواب رصده فقال الاول من جهة
مبادي الآثار في المبدء مذكوره المقارنات مذكوره منها انما تستفوت المذكوره منها

كيف وقد ذكرنا قد طون هذا المستند للمنع ولا يخبر الى اقامه البرهان عليه
واذا اعتبره فخص المقصود من التوسل الى الفهم والافق الوحد من فرق لا يمكن
معونه الرصد بحال او علوا على قوله نعم واما المقصود بالبرهان فانه قد يمكن الاكمال

المكانه فلا يقصد المقصد بطور العقل وليس مستبعد من منع كائنه
العقول عشرة واما موضوع كثيرة لا يلزم من ان ما قداه فيه منع لا عسي ان يجمع
ترتيب العقول محد انه ركب الالفه كاعدا الفصل الاول كما سيجي في الاصل في منع
بان يقدح لازم وما يدكر في اثارها فليس كذلك وكل عارضا لمن لا رطل حد

لغنى المقدمات المذكورة لا يفرها الاحجاب العدم فانفسه يافع فيها طلبة
وارحب من بين الاسكالين في الجوارح هو الارباع والطلب بين المقارنات بين المقصود
ان في الاجسام نوع انقضاء فلا بد من ان يكون المقضي لها مفادها جسم وهذا هو الذي
دليله انما يثبت في الآثار خارج بالضرورة فاما ان يكون الجسم هو الصورة الجسمانية
صورة اخرى الاعراض الثالث آه فالقوت الكلام في مبادي الاعراض في الجوارح
فان عن حسن الاعراض قلت لم تشهد الضرورة ان مبادي جميع الاعراض في الجوارح

الاحتجاج

الضرورة ان مبادي جميع الاعراض في الجسم انجو والحوكة والحوارة وانما انما في الجسم
نعم لا يجوز ان يكون تلك المبادي الارض ان الضرورة انما هي بدت بان مبادي هذه
المواد مقارنه للجسام ولا يلزم منه الدخول فيكون المبادي هي الاعراض ليس مبادي الارض
الحادثة كما قالوا في ربط الحادث بالقديم وفيه ان شبهة الضرورة انما هي ان في الام
سماحة للمعنى من الاعراض فلو كانت الاعراض مبادي على طريق التسمية بلزم الجسم
فانهم قد لا يجوز ان يصدر عنه فعل بالان كذا وضع هذه المقدمة في جواب ما كان في انما هو
الضرورة بل معنى قولنا ان الطبيعة مبدية تلك الاشياء آه هذا الكلام المشهور
ليس للصور انما منها اعداد وان كمال المادة مسعدة للصور الاعراض كالحركة
نوعا وعلى هذا لا يصح توليف الطبيعة بانه مبدية اول آه لا يتبع من المبادي ففعله
اول ان المراد بالمبدية الفاعل كما قد صرح الشرح فانهم واما اول قيان الاحتجاج آه قد صرح
ان غايته ما ذكرتم في لزوم المحقق الجسم والمادة لا عليها فله يلزم كونها صورة وجود الجسم
سند منع ضرورة الى النقص بان ذلكم يجري في الكل وحقه قديم كونه حورا مع انه عرض لا
ثم ان كون الجسم المظاهرة انما هو مستند في المنع وحيات يكون نقضا وارا والمجسما
الاعراض التي هي من لوازم الشخص دون الشخصات لانها ليست عارضة بل هي من لوازم الشخص
منشعبة عنها في اتحاد الوجودات كما هو محال للمعرض الذي هو الشخص المقبول في الذات
وغيره موجودة في الموضوع آه انما هو معارضة ولا يخصص لها بحجة دون حجة ولكن ان
نقضا بان ما ذكرتم لو لم كون الصور لا كسنة حاجتها الى الجمع انما لا يمكن لانها موجودة في

لأنها موجودة في موضوع المجموع أو في نظرنا آه ومنه ليقا أو في كل الصورة التي هي في
ترتيبها في الغام الممتدة في زمان فذات الغام هي ليست محتاجة إلى الصورة والصفة
فان احتاجت فاحتاجت في هذا العوض ومقوم العوض القائم بالجل عرض في في قوله
يكون عرضات من سواب ومقوم العوض يجب أن يكون عرضا لان منه صفة الدوام
هذا النوع وهذا الاشكال في الحل بل ليس قاطع على عرضية الصورة النوعية لمركبات في الغام
بالحاجة في لولف المادة بالاحتياج بلا مصل فيه اعلم من الحاجة في الوجود والحاجة في النوع
فمثل الصورة المركبة وهو الغام الممتدة في زمان فاحتاجت في وجودها إلى تلك الصورة لكنها
في حقيقتها في هذا العوض فاسد لان المراد الحاجة في ذلك السبب في
وقد اختلف الاشترافون في هذا في جوهري الصورة وهو صياح اتفاق
على انها تغير في النوعي واتفقوا في جوهري تركيب الماهية من الجوهري والعوض القائم في الزمان
لو كان الجاهل النوعي كافيا في جوهريه واللا يزال عليه مبنية اذ حاصلة مع ان
لا تغير بتدبيرها جواب ما هو المذكور في فصله وكذا الفرق بين الماهيات الطبيعية في
ما يتوكلون ان الماهيات الطبيعية اذا تغيرت في جواب ما هو مثير في شئ فهو لا يكون الا حركية
الماهيات الصناعية والاعتبارية فانها تامة للصناعة والاعتبار في ممتد ذلك الماهيات
الطبيعية واستند ما ليس منها في جوهريته والعوض على تبدل الحقيقة جوهريه عند لها تبدل
ما هو تبدلها لا دخل فيها انما الماهيات في الموضوع وعد لها في وضع
الماهيات وعدم دفعها ولا يترجم في هذا الماهيات ما تبدل من غير جواب ما هو وان كان في الماهيات

وانشبه بالنصفه و مقصوده ان هذا من العالمين تركب مفهوم المثنى لم يحصل له التوابع
 فبما اننا نشعر ان تجويز كون حقيقة واحدة اية هذا المسار او ما ادعى من عدم جواز تركب الحقيقة
 من الجوهر والعرض بيانه انه لا يمكن حقيقة من الجوهر والعرض انما انما جازا كانت مقولتين بالذات
 لدخول كل خبر في مقوله في شي لان لا يفيد الاعداد تركب حقيقة من الجوهر في ذاته
 تحت الجوهر بالذات بان يكون جوهر ذاتيا لها و عرض دخل تحت مقوله آفوي بالذات بان يكون
 جوهر ذاتيا لها و عرض فصل تحت مقوله تلك المقولة او انما لا يندرك كما انه لا يصح تركب
 جوهرين و دخلين تحت الجوهر بالذات انما الكلام في انه لا يمكن حقيقة من جوهر و عرض
 لا جبر في نفس ولا يصدق عليه جوهر اصد لا حقا ذاتيا ولا تركب حقيقة من جوهر
 و عرض بهذا الوجه لا يلزم انما جازا كانت مقولتين بالذات ثم ان اردنا انما جازا كانت المقولتين
 انما يكون اذا كان تحت عرض تلك الاخر و خبر فصل و اما لو كان التركيب من جوهر و عرض كيا
 فارجح من دون ان يحدوها جبر في نفس و يكون تلك الحقيقة يصدق عليها الجوهر و
 رتبة لا يصدق عليها العرض و شي من مقولاته فندبر ثم ان المقولات عند السمع المقولات
 عقلية حيث امور ان لا يشبهها اصد فلا توجه لهذا الاستدلال عليه و انما يتم اذا لم يكن
 و هو في صوته فبما اننا لم يكن كما جبر جازا كانت مقوله جوهر آفوي بالذات و عرض بالذات
 جوهر فانه لا يحدوها جبر في نفس و فصل لا يصدق عليها الجوهر و لا غيره
 المقولات بالذات بل انما يصدق جوهر عليه صدق التوابع و التمثيل بالترتيب و فصل صدق
 قد علمت فاما اني عليه فغيره لا يحدوها لا عادة و العجب انما تركب حقيقة من الجوهر

مقدم
 تاييد

وآمال المنهج السالك في هذه وان القول بعجزه عن تركيب الهيئة الحقيقية من المحررة والنوعين
 لا يتبدل بتبدله حاربنا ههنا الهيئات الطبيعية غير متساويين بل متحدان في المال قد علم ذلك
 ممنوع عند ختم فكيف يعلم ما هو متعذر مالا والاخر هو المتعذر انما يكون محفوظا للهيئات لا يعلم ذلك
 كمنه دخل في البقعة الذي قصد الاوضع لوجم تبوهم ان الاخر هو المحررة في صورة في مجزاة يكون
 في الخارج حاربنا في الذهن وفيه ما فيه فاذا كان حصول مجزاة و هو ان هو اصدق النور
 عجائب بيان الذي يجوز التركيب من الجوهر والوض لا يكمل كون مفعول مجزاة حاربنا وما من المشرع
 في عجز لم يعترفه بربيل قوله فاذا كان في جهات الاجسام مفعول ذاته في هذا المبدأ
 اني انما متعذر او لا يصر في شخصه تنوع نوع لكن هذا لا يمنع بها الاستدلال على وجود الصور كالواحد
 بها كما في الحقيقة والى فعل مفعول انما متعذر انما متعذر انما متعذر انما متعذر انما متعذر
 فسيحل بها عليها كما يكون في البركانات التي تسمى بان لغز هذه الاغراض موجودة فلما مبادى في
 انما تعلم ضرورة ان هذه النماذج انما هي للفصول الواحدة بالبنية لا بالبنية نوع بالبنية في الحقيقة
 فيكون هذه الفصول عارضة لها من خارج وليست بجهة كما بقدر ما ان لا يفتقر في الخارج الى العدة
 الفصول والفصول حاربنا عارضا في هذه الاغراض حاربنا في هذا الكلام من انما متعذر انما متعذر
 النجحة البدوي في فاعل وان كان ليعوم للمادة آه اشارة الى وضع الابرار الذي اورد في الامام
 النجحة البدوي بانه لو كان لاغراض مبادى في اجسام فليبادى مبادى في اجسام فليبادى في اجسام
 كما كانت متعذرة في فاعل في اجسام ولا يكون مبادى في اجسام لان عدد الاغراض يكون عارضا
 عن صفات المركبات وما كان كلفهم من انما متعذر انما متعذر انما متعذر انما متعذر

الاول
 الفصل ليعدق
 عليها

ليصح

لا دخل استعداوتها وكان الكلام المذموم رقيقا مشعرا به في قوله بان الاستعدادات لا دخل لها
في النوع لانها نوعا من هذه الصور فيكون بعد ذلك كيف يكون معادى بها بل مع حكمة
الصور لا اخذت في الفعل بالذات على القول بانها باب انواع ثم انظر في قوله
بل الحق اني لم اكن ان الشبه للثلاثي هو الباري الفاعل صل محبة على وفتح ما علة
من وجود النظام وارباب انواع العقول الفاعلة بالكانت مبادي فمن قبل الوجود
ولست جهة اخذت في الصور اخذت الاستعدادات او ذواتها فيقول
لانها مقدمة بالذات على الهيئات واصل ما عليه على بحث كيفية التلذذ في هذا القول
صريح في ان لا دخل للاستعدادات في الوجودات كما افادته الصور لا على وجه الاستعدادات
لان المتأخر من الشيء لا يكون معاداة من العلة وهذا انما ينبغي ان يكون في علمه
القدرة لان الحاق بعض الصور دون بعض الجسام او الماديات مع شرح من ان جميع
ان لخاص على مادة تسير صورة المنقطة وقدرها بان النقطه من الرحم او ان كانت
فانصت عليه صورة حيوان وان كان ونعم ما قال الفاضل الجوزي ان مثل الشبه
هذا القول مثل من حفظ ما قصر في المدة فالصواب في بقية الجواب ان مقابلة الصور
عن الجسم واما الاستعدادات او ذوات الهيئات فثبت من سائر اذافه بل
لا اعداد والقول فاذا تم استعداد المادة من صورته كما في العناصر اذ يكون في الصور
غرفاته والامثلة الصورة افاض المفيض بل محبة على هو في ورحمن العقول المقابلة
ولا يمكن ان في لا عرض لنا نعلم في الجسام نوعا من الانقسام والهيئات والاستعدادات

فقد بدان يكون فيها تصور مقصود لمالك الاعراض فنعرض المغض على يدو
على يد العقول هذا الموضع كعلمهم فانهم والصورة الطبيعية مفهومة ^{الاولى} ^{للمعاني}
الجسمانية اذ هذا الكلام يرضى ان المعبر في الصورة تقوم وجود الجسم ولا يبقى المحصل ^{المعنى}
ثم كلام الشارح ان محل الصورة النوعية الجسم ^{الاولى} ^{للمعاني} لا يختلف ما ينطبق كعلمهم ^{المعنى}
وهو الصحيح لان الصورة النوعية محصلة للجسم المطلق نوعاً محطاً هي بمنزلة انفصال ^{المعنى}
بالذات للجسم واما ^{الاولى} ^{للمعاني} متميزة الجسم السعيد فلا تقوم لها ما هو متميزة ^{المعنى}
عما تقع به المناظر وان ثبت تقسيم المناظر فاشبع برغباتها غايها لك وهو ان الصورة ^{المعنى}
من ^{الاولى} ^{للمعاني} في ^{الاولى} ^{للمعاني} اما ان يحتاج اليها فلا يكون الصورة جوهراً واما ان ^{المعنى}
جميع الصور بما هو جميع فيلزم ان لا يوجد الالجد وجود جميع الصور واما ان ^{المعنى}
فيلزم ثور والحلل للسفلة على معلول واحد خفي ان كل صورة مع فاعل علته تامها واما ^{المعنى}
الفقد المشترك فهذا القدر المشترك لان تمام هيئة الصور فيلزم العاق ^{المعنى}
لمهيتها فلا بد لها لانها حائز سيطر ولانها حصول باعتبار الفضول سابط ^{المعنى}
بساطة وتمكينا باختلاف الاعتبار واما عرضي للصور وهو معاصر لها في الحقيقة فيلزم ان ^{المعنى}
يكون الصور جواهر ^{المعنى} ^{للمعاني} العرضي جوهراً فاشقوكلها باطله فاذن حلول الصور النوعية ^{المعنى}
في ^{الاولى} ^{للمعاني} باطل فالحلول في الجسم اعني المجموع صيرت الجسم بانه نافذ طبعي واما في الصورة ^{المعنى}
وهو انما حلول الجسم المتناهي في الحلول في الجسم بانه لا ينفصل ^{المعنى}
اذا كان في ^{الاولى} ^{للمعاني} بعض الجسم فيكون ^{المعنى}
اذا كان في ^{الاولى} ^{للمعاني} بعض الجسم فيكون ^{المعنى}

ووجوده واحد عندهم فقد التحد فيه الجنس والصفات فلا يجد في حلول الصورة واحدة فيه
بما لا يتصور في حيث لا يتصور في الجزء الذين بها المخصوصة والصورة التي هي الصورة
التي ليست انما هي في مجموع العناصر من دون حلول في كل واحد من هذه العناصر كما سمع
لست وقية تامل في ذلك واسم ان التفت الجسم بالصورة لوجوده في الصورة الواحدة
الحال في الصورة فكل من الصورتين ختمة بقدرته في الشيء اراوا بالصفة
الجزء بالعلية الخارج للغة فالصورة التي هي ختمة لعلية للجنس والصفة التي هي
والصورة التي هي ختمة لعلية للجنس المطلق والصفة التي هي ختمة للصورة المخصوصة
كل فصل بالصفات الى النوع انه كون الصفات جزءا للنوع وانما تكونه في الصورة
الجنس في صفاته وان وجوده في الجنس والصفات وان يكون في صفاته على
ويعلم اراوا ختمة الجنس المخصوص الا في شرط لا يتصور في صفاته والصفات في شرط لا يكون
انما لا يصير التفت بالصفات به واحد اللهم الا بالعموم حيث المخصوص والصفات
ان هذا على الذي من يرى الشخص من كل من النوع والشخص صحيح وذكر على الذي من حيث
نعم ان الشخص هو الوجود المخصوص في الموجود بالذات والمهمة بوجوده بالعرض به
الذي هو شخصها حسب ما بالذات من الى ان الشخص ليس له شخصه في الوجود
الشخص امر موجودا حتى يكون بالشخص فليس للشخص ختمة لعلية اللهم الا في الصفات
من النوع ليس الا الشخص نفسه واما الحقيقة بمعنى الكل في المخصوصة بالذات او اي شخص
ما يكون التفت واحد على موجوده ولا الشخص ختمة لعلية لكن المخصوص لا نظام له

بناء الكلام على مذمت غرضه المحمدي فاعلم
تخلف الجسم بالعبارة
الصورة بما هي ورجية من جاعلها لا بما هي مستغدة لها وانما الواصفه
لانها مهتة امكانية فلا وجب جاعلها الى الصورة بل الى عالمها
الممكنات فاعلم ذلك ان سيد بن الهيثم
في الوجود عاريتة عن الاتصال والانعزال واما ان كانت لا تحققة النقطة والتحرر
عارض وقدر سائر ما عليه عند اثبات الممتدة المحمدي ثم يقول الهيثم محل للصورة
الصورة معقولة اليها في شخصها لان الصورة قاضية بان شخص الحال انما يكون بسبب
وان كان الامر على هذا الخط فالصورة السخيفة لا يكون عقله الهيثمي في عالم الكون
الاستغناء عن في الاطلاق ثم الصورة لا يكون عقله مطلق ولا واسطة ولا آلة مطلقة
هذه العقل لا يكون محضها بدون من محض المعلوم والمعلوم الهيثمي واحد شخص في الصورة
عقله واحد هذه الوجود كان عقله بما هي شخصه وقد عرفت ان عقار ما لا الهيثمي في الشخص فان
الصورة عقله غرضه للعقل فهي شريكه في العقل الهيثمي ومعبية له فاعلم على جعل الصورة ما عاها
الادة فاذا وجدت ورجية في شخص الصورة على حسب استعدادها لها فان عقله الهيثمي
الاجاع مع الصورة بما هي صورة وهي ورجية الوجود لا متاع لحق عدم الفارق والمعلوم
هو الصورة بما هي صورة سواء لقيت في شخص واحد كاني الا ذلك او في شخصين
كما في العنا فاعلم ذلك ان العقل لم عند الشخص انما لعنصره غير موجبه لعقله انهم قالوا لا يدرك
من عقله موجبه يكون بينها وبين معلولها تلزم او يكون بين معلولها تلك القوة الموجبة لعدم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فقد يكفي وجود العلة قبل ذلك الوقت في الجواب المعلوم في تخفيف المعلوم في العلة

ولا يكون ملزماً لها ويكون المعلوم على ما لا يمكن وجوده في

على المعلوم اللازم الوجود في ذلك الوقت قسم انفرادي معلوم على علة واحدة في

ثم قد يكون النقص على ما قالوا بعدم عدم الواجب ووجهه فانها مستلزمة بان

غير معلومين ووجهي استلزامها مقبولا على ما عرفت رتبة بعض مفاهيم

التي لا عدم العلم واجب فتبوءه للوجوب سواء اخذ عدم العلم بالسبب او عدم

لان عرض عدم العلم بوجوب محال بالذات سواء كان ملزماً او سلباً فزعموا في

في مفارقة مفهوم عدم العلم والوجود واحد وهو ذات الوجود والمصدق

نظراً للمصاديق كالعلمة الموجبة الواحدة لوجوب ملزماً معلوماً على من في العلة

ومقصوده ان عدم العلم والوجود شي واحد بالنظر الى المصدق والملتزم

العلمية اذا كان الملتزم بان موجودين لوجودين متغايرين او المصدر من متغايرين

انها تخصيف للقواعد العلمية لان بعض لوجوب ذلك السيرة في المصدق

الصادق المصادق ليس قبل من نسبة العلة الموجبة بل قوي منها واذ كانت

في القواعد القديمة فالمصدق الوجود في قبائل وبعض انما بالمصاديق

بما عدا المتصايعين في تخصيص القواعد لوجود النقص مع عموم الموجب والزم

ببعض انما بالمتصايع المتفاسد في المسح من مستند انما الاجابة في

فرد في كون المستند بين معلوم على علة واحدة ان يكون تلك العلة كسبب

انما هي حقيقة واحدة فان الوجه في التلازم هو ان احد المتكلمين عند حصول
الوجه في ذهنه هو ان عليه موجبة تالفة متوقفة بلا رتبة في القدر على غيرها وقال
في حاشيته حكاه الله سبحانه ان هذا محال بل هو واجب واما عدم التلازم في قول شيخنا المصطفى
في الواقع لان مصاحبة المصاحبين لا يكون الا وجبة احتج بها ارسطو على
موجبة اهما بوسط او بغيره ووجه الدفع ان غائبه ما يلزم ان يكون المصاحبة الوجبة
موجبة لهما لكن هذا القدر لا يكفي للتلازم بل كسب الارتباط الا في حاشيته في تالفة
في التلازم فقد نحض ما ذكر ان لا موجبة بين المتكلمين اصله انه ان كان احدهما
موجبة فاحدهما مقدم وان كانا معوليا عنه فاحدهما متوقفة والآخر متوقفة على المتوقف
قال الشيخ المتفوق في حاشيته الله سبحانه ان هذا غلط من باب ظن التلازم بين غلبة
ان من المتكلمين ما ليس بينهما المصاحبة وهذا او ان منع لا يقدر على آفاته حجة
الشتر في ملك الجوهري بيان ذلك ان موجبة التلازم سواء كان في الوجود او في
تبعك عن غلبة العينة منها لان كل مستلزم لا يكون بينهما علاقة عينية ومعولوية لا رتبة
في العقل كما اخبرنا عن الاثر عند العقل انه الكل منها امكان التبعك في الوجود وان لم يكن له
الامكان في نفسه او الامكان بالتبعك في الوجود عبارة عن عدم ذلك الغير ولا في الجملة
فذلك في رتبة لا يكون بعضها عنه لبعض لا مقولة في علم كمن بينهما موجبة في رتبة
فكل اثنين منها موجبة في رتبة فلا بد ان يكون بينهما علاقة باقية حين اما ان يكون احدهما معولوية
معولوية او يكونا معولوية فاحدهما او كل واحد منهما لا يكون التلازم بينهما بل هو على وجه
لا يكون

هو در انهي و فرشتي عجاب فان دعوي ان مالا يكون متعلقا بالحققة العينية فيها
 بالحقس ليس الا ان شباوى مصاحبة و عدمها بالنظر اليه و فراموشى حقها و كذا
 ان التلذذ محقق فماليس فيه علة و معلولية بل الغير الثالث فالمصاحبة ضرورية عنده
 عنها و رجب بالحقس الى الاخر الا ترى ان الحالات تحقق فيما بينها لذاته فكل منها
 بالحقس الى الذوق فكذا يكون في غير ايضا و ما قال الاسكان بالحقس الى الغير عبارة عن عدم
 الغير و احتج به منه فان ارادوا بالاجاب كونه علة لوجوبه و بالاجاب كونه معلول
 الاسكان بالحقس الى البطلان معناه ما عرفت من عدم ضرورة المصاحبة الا المصاحبة لانه
 ان شغافه ذلك فبعد الانيا في اللزوم فانه عبارة عن وجوب المصاحبة سواء كان بالحقس
 و عليه ان ارادوا بالاجاب كونه ضروريا بالنظر الى مالا يمكن انوعه عند تحقق الغير
 لا موجب العلة الموجبة ثم انه اذا كان المصاحبان معلولين لعدة و حصة فملاك استصحاب
 بواسطه تلك العلة فليكون لاحدهما اسكان بالحقس الى الذوق فليعلم من البطلان انما
 لا ارتباط الاضماري ثم انه اذا لم يكف العلة الموجبة الثالثة في التلذذ بل يحتاج فيه الى افعال
 العلة لا فقار فيقول هذا لا فقار اما فقار المعلول الى العلة الموجبة فهو كاف في التلذذ
 الى معلولية الثالث و اخبر التلذذ في تلذذ العلة الموجبة و معلولها و اما فقار الى ما
 فبعد الاضمار غير موجب للتلذذ و لم يكن العلة الموجبة موجبة له فليعلم ان احد فان قيل
 الاضمار لا فقار الى غير موجب لكن هذا لا فقار موجب لزوم المتفق اليه المتفق و ما كان
 فكل متفق اليه فكل تلذذ فليكن كل متفق الى الذوق من جهة و حصة فانه في كل حال متفق

من انما يفتقر الى نفسه غير متغير فيه اذ كان يفتقر اليه فقد خلت بالمفتقر
 فالله تعالى
 كما قد في العلم ان لم يكن بخلافه ان هذا الافتقار يمتنع من دون القاع فالت على من
 في رابع فكيف في التمسك بالاشراط البقاء فذلك السالك هذا في افتقار الحكم مختل
 والمنطقه النجيه من امر المتفاهلين انه يعني ان النقص المتفاهلين غرور ولا لها معلول
 من وجهه ثابته هي القول وكل منها مفتقر الى موضوع الاخر كما في الحقيقة من البعض من كل
 منها هو الاضافه الى البعض الاخر وهو الذات الموضعه للاضافه والى احد من هذه
 الكائن الاضافه الى موضوع الاخر لكن لما كان المتفاهلان المتفاهلان عاين
 الاضافتين بغيره بالافتقار الى موضوعيهما المشهور بان عن المفهومين المكن من الاضافه
 للذاتين الموضعتين صارت حاجته فيهما حاجه اخو خبري كل منها الى خبر الاخرين في قول
 القدر ان عمل عليه البصر الطوسي في شرح الكليات لكنه ليس على او لا يفتقر الى خبر
 افتقد من وجودها المتفاهلين في شرح المقول او النقص في المتفاهلين باعتبار وجودها
 والمعتد وجوب بعضها داما ثانيا عند فاقه كل من الاضافتين لا موضوع الاضافه
 فاقه الى الواجب عن المتقدرين وليس بها ارتباط افتقار احد في فقد كفت المفهومين
 من دون ارتباط افتقاري بين المتفاهلين واما الافتقار الى الذات الاخرى فله في التمسك
 ومن هذا القبيل ثم العقود حواه في بعض في الكليات بان على السالكه الذاتيه الله
 الذاتيه فالحسن في ذلك من افتقار من فقد صفة العبدية فاجابته ان العبدية من

فلو علم كل منهما الى اطراف الاخر جهرا لمجد الله تعالى العكس والاصل فيكون ضرر
 وزعم يكن عكس البتة الضرر منه ضررته على الوجه الكلي كما في قوله في حجب الوجه من جهرا
 بالضرر عكس المخرج ليس واجب الوجود بها قضبان مستدركان مع انها ضرر بان
 اصله في نفسه ليس السلام بل النفس العقيمة وانما السلام من صحتها معلول مغايرة
 بالموضوع والمحمول وهذا ايضا عكس لان مصدر في النفسين مستدركان بحقق في الواقع
 فيدران بان يصلحان لان السلام لان مصدر الاصل كون الموضوع بحيث لا يصح انهما
 عقيمة في موضوع العكس كون الضرر في الموضوعين لا في الموضوعات لان الضرر في الموضوع
 والاعمال في فعل بالذات فعدم الاصل في حجب بالذات كما في المثال المغرور به
 في مقام الصبي من باب السلام انه قد نقص النفس المبسطة فيها مستدركان مع علمه
 العقيمة على الوجه المذكور فاجاب عن ذلك بان العكس غير مستدركين لان كل
 موضوع في ذاته موضوع الافعال المختلفة البيوت فخصيص فعل كل منهما الموضوع على الارض
 منها بالذات فيجب كل منهما في نفس كل منهما او بفعل كل منهما معا فوجه كل على وضع
 في ذلك ان حوزة الارض كانت بغيرها الوصول الى المركز وقد عاقبت كل منهما الذوات
 في الوتر بحيث يكون نسبة المركز الى الحوزة على السواء فم قال في قوله في النقطة
 السلام فالسلام انما هو في حفظ الوضع وهو مقام كل واحد معلولان فقد انفردت حاجته قيام
 كل بالذات الا في نفسه ليس ما عرفت في العكس لان ان يراه التفاضل في الامر
 المستدركين فاما لمعان حجب المغرور به في كل من هو على شدة طامى المحل في

المعولون بعينه ووجهه انه كلما وجد له معول عند ثلثه وحيزت بك العلة وكلما وجد
لك العلة وجد له معول الاخر فالمعولان بعينه ثالثة معتد بان السكل الاول مطلقا
متعق لا شئ اط الا ارتباطه في الفعاليات وتوالت في قوله فاجاب عنه الشرح
الاجتزائي اما ان المعولين شئ واحد بالذات والارضاء بل لا بد في العلة عند صدور معولين
والميل الى اعتبار بل لا بد في العلة عند صدور معولين من التمايز في الوجودات فاما المعولان
عند من جهة صدورهما عنهما ملك الوجود والعلة انما هي سلم المعول الاخر من جهة اخرى ثم
يكبر الوسط فلهذا لم يرد النسخة وهذا السبب شئ فان الكلام في العلة الموجبة دون العلة النائية
والعلة الموجبة قد يكون جزوا اخر من العلة النائية فاذا كانت العلة الموجبة التي هي
الاخرين النائية كبرت وجب عنها معولان وجب التمايز بينهما وان لم يكن فيهما ارتباطا
بالسكل الاول واليضا اذا كان احد المعولين معولا من عند مع نفسه المعول الاخر منهما
فالقدر المشترك بين المجتبيين هو الذي صدر عنه معولان فهذا القدر المشترك ما علة موجبة
فقد عرفت وجوب التمايز بينهما بالسكل الاول ولزم تكرار الوسط وانما ليس علة موجبة واحدة
فانهم لانها الفاعل المحض لا يعنى ان الهوى يخصصها القوة ولا يستغنى عنها وانما لا يكون
الفعلة فلهذا يكون لها دخل في الاحكام ويزاحش ما يستدل به ان الهوى قاتله فلا يكون فاعلة
يزاحش عليه ان كون الفاعل فاعلا انما يتحقق اذا لم يكن هناك جهات ويجوز ان يكون الهوى
مكشوره ولا يرد على ما قرر لاختصاصه زانته في الغرض في اعيان المظهر لان الصورة
الهوى فيه ان سببية الصورة انما ثبت بالتمايز مع عدم كون كل منها علة موجبة واجبا لها

نوع ربطاً انتقارياً بينهما فاما من غلبت الصورة على هذا الوجه فموقوف على غلبة النفس على
فلا يخرج نيا من مقتضى من يقتضيه بل الظاهر عليه هو ما عليه في ^{الغلبة} ^{والغلبة} ^{الغلبة}
الادب استقام لفظ الغلبة وان يقول والغلبة المرجحة ^{والصورة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
الادب بالصورة بالصورة المطلقة والمراد ان الصورة ليست على الهيئة ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
بشخصيتها بالادب كادب الشيء في الشرح ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
غلبة الصورة الشخصية وان كان صحيحاً في نفسه لكنه خارج عن المقام ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
بالادب الشخصية لا يوجب بالادب ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
في شخصها ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
الصورة بالشكل قد لفظان ما قال المصنف من الزيادة من ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
على ما مره قد استدلل البهائم ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
فالشكل متاخر عن الصورة هذه المراتب فذلك الصورة بالشكل ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
التي هي الطوسي ان المقصود تاخر الصورة الشخصية عن الشكل ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
وبصورة ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
الشخص فالجواب لا يصلح شخصاً لانه لا يعبر مع ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
الشخصية قوله ان لا عارض ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
الشخصية حتى ينافيه ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}
او يكون مميزات الغلبة ^{الغلبة} ^{الغلبة} ^{الغلبة}

قول مقدم لان الشكل من جملة شخصيات الامكن اذ لا يتم الشخصنة ومساوية فانه فيكون شخص الصورة
مع الشكل والامكن شخصيات العقل انما هي بشخصها فيكون شخص الصورة بالشكل فالصورة اما
وجوده مستمع الشكل وبشكل قوله واجل لا يوجد بل هو في مادة الذي هو موطن الشكل
لا يوجد للصورة اللاحقة بعين الكلية والجزئية المتوقف والمعلوم هو الشكل المطلق والذي
شخصات الصورة الشكل المطلق وانما لا يلزم مادركه انك لا ترون البسوط للشكل وهو يكون
اللزوم المتأخرة فالاولى ان يستدل بان الشكل والبيوت متساويان فلا بد من علاقة العينة والشكل
لا يمكن ان يكون علة واللازم كونه جوباً فهو المعلوم للبيوت او المعلوم معها العلة ورسده فشكل لا يوجد
فيل البيوت فهو اما معها او متاخر عنها فاعل قوله فلو كانت الصورة علة للبيوت يعني لو كانت
الصورة باسبها او شخصها علة مطلقة او لاه مطلقة او واسطة مطلقة لا بد من ان يكون شخصها علة
البيوت اما على الثاني فطر والاعلى الاول فذلك يحصل العلة المطلقة والاه المطلقة والواسطة لا يكون
انقص من كسب المعلوم للبيوت واجدة بالشخص فلو كانت الصورة علة باجدة الوجه كما قد
بالشخص لم يلزم من تقدمها على البيوت تقدمها على الشكل الذي هو متاخر عنها او مما قد كان متاخر
عن الشكل ومعناه القدير يعلم على طبع مرامهم قوله وهذا اذ قد التزم من كل ذي الكلام ان
انهم فالواني تبان ابطال كون الفلك المادي عليه المحوي ان وجود المحوي مع عدم المحدث فلو كان
المحوي علة للمحوي لكان مقدماً عليه فيكون مقدماً على عدم المحدث فيكون المحدث ممكناً فيلزم
بذه الاستحالة مستل ان المحوي فعول لعله التبع في مقدته على وجود المحوي الذي هو مع عدم المحدث فيكون
مقدمة على عدم المحدث فيلزم ان يكون وجوده ان عدم المحدث فيكون مقدمة على عدم المحدث فيلزم ان

[illegible]

في الشئ ان لا يكون احدهما زائدا في الفقد ولا ناقصا في الكمال المعينة
هذا الذي في قوله ما قد جرت في المعين او التقدم لحدسها بالعبث على ثالث اصحاب
منه ان تقدم او خرج على ذلك الثالث او ما خرجت في وليس كما لا يكون معلولا
لا علة الشئ فيكون علة لما يكون ذلك الشئ علة له بل تمتنع ذلك في الاجتماع
عليان على معلول واحد وكذا ليس كلما لا يكون معلولا وعلة شئ يكون معلولا
لعلة ذلك الشئ وذلك لا يجب للمعين او ما خرجت بها عن ثالث ما يطعن
بما خرجت عن ثالث او تقدم على ثالث لا تناقض هذا الثالث لانه لا بد من
ما ليس بثبوت ومن شئ اخصا جازا الى ما يحتاج اليه هذا الشئ او محتاجا اليه كما يحتاج
الي هذا الشئ وهذا يحتاج للمعين بالزمان لان احد المعين بالزمان اذا كان مع
تقدم بالزمان على ثالث يجب تقدمه عليه وكذا اذا ما خرجت كسب ما خرجت عنه انتهى
وقد فرق المحاكم بين مانع التقدم بالعبث وبين مانع التنازع بالعبث حكم في الاول امتناع
لتقدمه وجوز ما مانع التنازع مع انه كما لا يجوز اجتماع عليين ما شئ على معلول واحد
تمنع صدور المعلولين عن علة واحدة تامة عندهم ولعل في بيان التقييم بالعبث عند المحاكم
النافع على المعلول سواء كان تاما او ناقصا وجب بطلان الفرق لان تعدد الفاعل لا يجوز
في شئ واحد وتعدو المعلول لفاعل واحد يجوز ان كانت شئ واحد مختلفة فاعل الشئ
وقد تعبر كلهم بحث ينزع ابرو والامام وابرار المحاكم فقال ان المعينة بالذات هي الشئ
باطن وبالعينة عبارة عن كون الشئ من معلول علة واحدة وهذا ظاهر جدا لان المعينة

ليست سلب البعده والاقبال اجتماع فيما باعتبار البعده والاقبال في المعية بالزمان
 الممكن في الوجود الزماني بحيث لا يملك احدهما عن الآخر ^{باعتبار} لا يكونا
 في زمان واحد اذ كانا زمانين او كون احدهما في الزمان والآخر في زمانا واحد
 زمانيا وكذا المعية في الشرط هو كون المعين ناسبا وبين في العقبه ^{على هذا المعية}
 بالذات كونها معلوله علة واحدة بحيث لا يكون منها علة الاجتماع والاقبال
 في المعية بالعلية لان نشاط العلية والبعده بالمعية على كون احدهما علة تامة فالمعية
 بالبعده كونها معلولة علة واحدة تامة ولا يمكن ذلك على رابعهم وزاد علمت معنى المعية بالذات
 فاذا كان المعين معلولا لعلة واحدة كان الآخر ايضا معلولا له ^{واحدة} يكونها معلولا على علة
 فقد لم ان مانع المتأخر بالذات متاخر ولما اذا كان المعين علة لمعلول فلا يجب ان يكون
 المع الآخر علة لهذا المعول لعدم كونها علة للمعلول واحدة فلهذا لم يقدم مانع المتقدم ووضح
 الفرق فاندفع ايراد اللام والحكم جميعا هذا يقتضي كلام الشرح لكن في بعضه كلاما اولا
 فذل المعية الذاتية بالمعنى الذي حقق الشرح لا يمكن ان يوجد المحوي وعدم الخلق
 وجوده ^{لا} يتحقق بالذات عند عدمه واجب بالذات فليس له علة فخلد عن الممكن
 علة المحوي ولما نيا فلذلك ما اذا اراد بالعلية في معنى المعية ان اراد العلة التامة فاعلم
 بالذات كون الشيء معلولا على واحدة تامة فالمعية بهذا المعنى عسي ان لا يوجد ^{لأن} متاخر
 مسبقين معلولين لعلة واحدة وان ارادهم من التامة والناقصة ^{باعتبار} فلو ان المعية
 بالبعده فاذن لم مانع المتأخر وهو ظاهر لان المعلولين لعلة ناقصة واحدة فيكون

يجوز ان يكون بينهما محلل لمرفض اخر كن يكون من هذه النوازل عنه لاحد ما لا يكون
لذلك محال فافهم المعلومين الذين هما معان بالذات عن هذه العلل ولا يكون
مع الاخر منها فافهم لعدم كونها علة لهم اللهم الا ان يحل كالم بان مع المتأخر
ان تتأخر عنه في التأخر ويكون المعقولة منها من جهة فهو كما ترى فاعلم ان ذلك ان يقرب
القدم منها بحيث ينفع في البطلان في الفال فاعلم ان الهوى والكل مبتدئان في السلك
للهوى والذات كان خيرا ولا الهوى عنه لم يكن كفي للتقدم او لا راجب من الفال النقص
فلو كانت الصورة علة باحد الوجوه المذكورة علة موجبة ولو كانت علة موجبة للهوى
عنه موجبة للسلك ايضا لاشتهر انها في العلة الموجبة كما علمت مع ان السلك مقدم على الصورة او
معها فندبرج لا يحتاج الى المقدمة التي وقع فيها البطلان في الفال قوله لا يحل المعقولة
عند المتقدمين آه قال انظر لطوسي في شرح ابي ابيث في جواب اعراض الامام ان
المعقولة قد يطلق على المتقدمين الذين معين اقدمها بالذات من حيث المقصود او من
الوجود كالمجتمعة المتماثلة في السلك في الوجود كالحج المستقيم كونه وحيثه في الوجود الفهم والوجود
المقدم ونفي الخلف في النقص على تقدير كون في المقدمة او متعارفا له وقد يطلق على المتأخرين
كمعلومين انفق انهما صدر عن علة وارجح كسب اعتبار ذلك يكون لاحدهما بالذات على
كأنفلك والتفعل المذكورين واما ان وقوع اسم المعلوم في المرفعين ليس بمعنى تفعل
الفرق هو تلك المباني المعقولة انتهى وندبر كلام فانه اما اول فذلك كلام يدل على
المعنيين الذين بينهما علة المتقدم يكون احدهما مبتدئا بمقدم الاخر على ثالث وتكون تأخر

الاخر عن ثالث فهذا لا يحرر لانه لا يثبت من عبادة المعتقد من عبادة الاخر فغير ظاهر
واما ثانياً فلهذا ما ذكره من ان يعلق احد ما بالآخر ان اردو للنفق الانفاري كسبيل المفقود متاخرا
عن المفقود اليه فلهذا معناه اصله وان اردو لخلق غرافقاري فيدفع الاسلام على اية التلذذ
انما يكون على رايه يكون احد ما عنه موجه اوها معلولان ثلث موجب لازما بآثار
واما ثانياً فلهذا قد حكمه بان الملاءمة وعدم الملاءمة معان معتقد وان لم يكون عدم الملاءمة متاخرا
عنه الملاءمة وهذا فاسد لان عدم الملاءمة ضروري لا علة له وان كان خفوه مكننا وليس
اقتبال لان في الاغراض الامام كان بمطالبة العرف من القولين في عبادة المحوي ولا يمنع
نورا بارادة وجود المحوي مع وجود محايي تلفظ للملاءمة الاستعانة بانقلنا سائلا لان
ممكن معلول مطلقا سواء كان مع وجود محايي او لا مع وجوده ولو كان وجود المحوي مع
معينة محايي غير معلول كان واجبا فاقبل فيه واما رابعا فلهذا من شرط في البعثة كونها معلول
لعلته او لا بشرط فغنى الدول بالبعث القول ببعثه عدم خفوه الوجود الملاءمة وعلى انك فاجبة
المعتقد فيه كون مع عدم المعلولية لثالث وظاهر لانه لا عينيه ولا معلوليه منها فغير نفسا
عينة فمن ان لا يكون السندزم الاباحه الوجهين وايضا فالبعثة ح يكون بن السبعين كسبيل
السندزم الاباحه الوجهين وايضا فالبعثة ح يكون بن السبعين كسبيل لا يكون وادعيا غلله
مع وجود السندزم وان لم يكونا معلولين لثالث ومع لا وجه تناو ارجها عن علته لانه لا يكون
ا يكون غير معلول واما ابرو الحكم بان معلول المعلول واقعة البعثة مستندان مع اية متاخرة
التي هي معلول البعثة ورسب العلة البعثة متاخرة غير ضروري لان مطلق السندزم غير كاف في

بل لا بد من انفعال علة النفس والعلة المضادة عنه لمفعول المفعول فانهم اذا
كان العقل الموجود من علة الواجبة وجب فيه جميع كانه ومصدره في جميع اعتباراته اما وجود
نفسه وهو مع وجود وجوده في نفس كانه فلا اعتبار الذي صدره العقل الذي في انفعال الاول
كلها ضروريان للعقل فيقول اذا تحقق الفاعل تحقق العقل الاول محقق مع جميع اعتباراته
وإذا تحقق العقل الاول محقق العقل الاول باعتبار علة العقل الثاني والفاعل الاول قد اتم
المقدمات المتقدمة عن العقل الاول والعقل الثاني بالكل الاول فيها متفان متفان فان
يقوم الفاعل الاول على الفاعل المحوي الكونه مع علة وجوده كان بعدد وضع ذلك لا بعدد
تبعه بعدد عين العلم وجود العقل الثاني الذي ليس بعدد علة على شئ من هذه الاسبان
غاية ما يلزم من ثبوت انها مطلقا في ما لا يمتنع في نفس العقل الثاني في هذا اورده
عليه لا يضر ما نحن بصده وبالجمله كلام الطوسي محل غايته الاجتهاد فبال قوله ومن البين
ليس بعدد علة الفاعل آه من البين ان هذا القول مستدرك في البين على الوجه
ففيه انما اورده في الطال الفاعل الشئ في الفاعل لكن ما ليس بالغير الذي ذكره
لانه ما شئ الكلام على ان المتقدم لا يتقدم من علة العلة بل الطال الفاعل لرفع وهم من
ذلك فيحكم بطلان العلة لا يوقوف الكلام عليه قوله فاذن وجود كل منها عن سبب واحد
ان هذا لا يلزم مما سبق لانه لم يثبت في السابق الاول الصورة علة مطلقه لانه مطلقه او
دلائل من ذلك لطلبن كونها علة موجبة فيكون الصورة المطلقة جزءا من العلة الفاعل
يصير علة موجبة كافية في التقدم فكلما لا يحتاج الى اجابة فلفظ ثم الذي من شأنه العلة المحركة
ان يرد بها العلة الموجبة بلا واسطة والارام ان يكون معلولا لعلو علة موجبة متلذذ

غلبت موجباتها معلولاً عنه موجبة مفعلة للارتباط الافتقاري منها لا يكونان متساويين
فإن بعض الحكم الشكل الدل على المراد هناك أن التلذذ المتعدد من التلذذات
لا عنه موجبة فح لا يلزم من البيان المذكور كون البهية والصورة يعقبين من حيث
أن يكونا معلولين بسننهما معلولان عنه ووجهه بالوجه المذكور لعل المراد أن وجود
سني بالافرة التي سبب ووجهه فصل في ذلك السبب نعم البهية باعانة الصورة وتوحيدها ووجهه
غير بعيد بل هو اعطاء من كلامهم في السواء لكن لا يحتاج على هذا إلى التناهي على إرضاء التلذذ
سنة عن سبب قوله ذلك سبب آه يريد من هذه الكلام اثبات أن البهية متفردة
الصورة من حيث هي وإن العلة الثامنة للبهية مجموع المفارقات والصورة فوجهه
البهية لا يقيم مع حاجة كل منها إلى الآخر في وجودها مع بعضها وذلك ووجهه لا يوافق
التي موعودتها وعارضها ومن فزون حاجتها أصل من جانبها بل لأن البهية والصورة
متساويتين موعودتين متساويتين وكذا التناهي والاعتماد في ذلك على
مقتضى التلذذ من التلذذات لا التلذذ من التلذذات بل لأن التلذذ لا يكون هذه من التلذذ
وإن فرض سبب ذلك وكذا الثالث والاعتماد المذكور فوجهه كسب الارتباط الافتقاري
في التلذذ ولا يلحق العلة الثامنة فقط فاذن لم يبق إلا أن يكون الافتقار من جانب واحد وهو
غير قائم لأن بعض البهية الصورة فالصورة هي المفعول إليها السبب فوجهه لأن الارتباط الافتقاري
قد شتر ثم في التلذذ فان اردتم به الارتباط الافتقاري من بعض فزنى التلذذ من جهة البهية
لا يكون من النصف العين تلذذ أوله افتقار من وجهها فلهذا ان افترقا أحدهما إلى الآخر فلهذا
وما جود ان المفعول منها إلى الآخر فوجهه بل ان اردتم الافتقار من بعض فزنى التلذذ من

انفسها او يكون لاحد ما لا يتعلق الاخر كما استند في قولهم انفسها لان فيهم قطع
 عن فصوله في القسم والاشكال والافعال في العيوب والصورة كل منها الى غير ذلك
 وذلك ليصح التلذذ والتفريق فيحجج الاقوال بالبرهان والتلذذ في العوارض والاشكال
 اعلم ان الشرح في بيان هذا المطلب السهل او لا يكون العلة فيه من العيوب والصورة عند
 مقتضى بعض كل منها دون الاخر ثم قال في الامكان ان يكون له علة في امرين
 فليس احدهما علة ومعلوم ذلك لكن لا يوجد احدهما الا في مورد كل واحد من
 ومعلوم ذلك ولا يخلو ذلك من غير ان يكون له علة في امرين احدهما علة في
 حيث هو ذات بل يكون اذ هو معه ان يكون في امرين احدهما علة في امرين
 رفع فاما ان كان ليس برفع من السببين المذكورين غير رفع الاخر بل لا يكون في
 الاخر فلا بد ان يكون رفع المرفوع منهما موجب لرفع شئ ثالث غيرهما كرفع شئ ثالث
 شئ يولد رفع عرض فلهذا الثالث لم يكن رفعه اذ لا يكون شئ من تلك
 لكن كان ليس برفع هذه الالتماس ثم لا الامتناع ذلك فيكون برفع
 غير طبعها وطبيعتها كواحد منها متعلق في الوجود بالافعال بالذات فاما ان يكون ذلك
 فيكون متضاه وقديان انها ليست متضاه وانما ان يكون لوجوده وسن ان مثل ذلك
 وارجب الوجود فيكون في هاتين مكن الوجود لكنه يصير لغو في الوجود فلا بد من
 يصير ارجب الوجود بذلك الاخر فوجب ان يصير ارجب الوجود وهو صانع في
 اذ اريد في الشئ ثالث ويكون ذلك الثالث من حيث هو علة في الوجود

الابن وضع كونه علة بانفعال موجب وجودها فيكون هذا ان انما يراد بها سبب رفع شيء
وقد قلنا ليس كذلك بحيث يظن هذا وعلى الحق العسرين لا يمكن ان يكون
سبب رفع شيء ثالث حتى يكون معلولها عليه فليطرح كيف يمكن ان يكون ذات كل منهما معلول
ذات الاخر فانه لا محالة ان يكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لموجب وجود صاحبه فلو كان
الابن يكون احدهما العلة اقرب الى الثالث فيصير هو الواسطة والاول هو المعلول ويكون في ان
العلل التي قلنا ان العلقة بينهما علة فكونها احدهما علة والاخر معلول وانما كان
رفع احدهما موجب لرفع الثالث يجب ان يرفع رافع الثالث منها فقد صار احدهما علة للعلقة
العلقة علة والامر مقرر في فروع على ان يكون احدهما معلول والاخر علة فليطرح الان
الابن يكون العلقة بينهما ثم يستعمل بابطال عليه الهبوط والعيان بعينه الصورة فمما لم يزل
ان الشئ البطل المندرج المحرور عن علة العلقة بينهما بان جمعه في العلة كالمشقة وكما هو
وابطل الشئ الاول بكونها بنفسها الفين وابطال الثالث بان ما ندرسته لا يكون واجب الوجود
ويمكن معلول له انما قال فقولنا ونحن ان مثل هذا لا يكون واجب الوجود وانما الا
بلا ما بين من قبل في العلق السادس من المقالة الاولى ان واجب الوجود العارضا اليه
لا يكونان متكافئين بان يستلزم كل منهما الآخر وبيان ذلك متوقف على ان الاستلزام لا يكون
من دون علة موجبة على ما قرأنا في راسه في تلك المستلزم في كلام الشيخ رحمه الله في ان
المتكافئين يكون من دون علة العلقة الا فيكونت ابطال العلق من الهبوط والصورة
ويمكن تطويعه لك فانه من دون طائل وانما الله اراده التي ان واجب الوجود واجب
والهوية بالقوة والصورة فانه في الهبوط لا يوجد الدليل على شيء عليه الشئ فليطرح

بتفسير الطرسى بل خففه الدليل ان البنية والصورة نشأ بمقتضى الفهم بل لا بد
 في الوجوه من هذا ان ^{الوجه} بحيث لا يقصود احدهما ولا اخرى في متصور في معناها اما
 بما علة لا اخرى في اولها في لا يحلوا الزمان يكونا معلولين لثالث او احدهما علة
 اما او لا معلول ولا علة لا يسيل على الثالث لان متصل فهو لا يكون وجوب الوجود
 متعلقا بل في وجهيهما من علة في سببه العلة لا البار في الفعل لغة فحده صارا
 معلولين لثالث وقد فرض انها ليست معلولين لثالث اصلا فاما ان كانا فاعلموا
 لثالث فقد صدر ان عنه في مرتبة واحدة بل لا بد ان يكون احدهما وسطية للآخر
 فاما ان كلا منهما في وسطية فهو واما في احدهما فقط فقد لم عليه احدهما واما
 احدهما عليه الثالث فهذا الثالث يجب به مع وجوب الآخر الا ان في وسطية
 وفيه في ذلك فاما في الشيء الذي من قبل هو احدهما متعلدان من دون علة في العلة
 فاذن ما احدهما علة للآخر في لثالث جانب العلة فاعلم ان في نصف ثان في
 ثلث من باكم الا انها في علة ثالث اعلم فثالث معلولين لثالث فثالث في مرتبة او
 معلولين لثالث لان الثالث في اخر الامر فليكن يكون الوجود في الخارج يكون
 في وجوبه في واحدة في لا يلزم صدور الكثير من واحد قلت علة البنية والصورة لا يكون
 الا من الفاعلات وهو ظاهر فيقول ان كانا معلولين لثالث فليكن علة الوجود
 او علة الصورة بوجوبهما معلولان للواحد حتى يقول لا يبعد ان معاني وجوبه
 بل يكون احدهما وسطية في صدور في لا يبعد الصورة في وسطية فقط ولا يلزم ان يكون
 للواحد

لورسطب ووجه سيمان الصورة وابل لايدمن وساطة العقد صار ما يوجب
 لابل واكان اعلم غرافة في القول فقد صدق لورسطب ^{عن} وعن الواحد الصورة
 فلا يصدر عنه بوساطتهما الهوياء والا لزم صدور الهوياء والصورة في مرتبة عن عاين
 واحدة بل يجب وساطة احدهما في صدور الاخرى ثم المظم وتس عليه ما يكون في
 اكثر فاعلم قال الشيخ في الاشارات واعلم ان الهوياء متفوقة في ان يقوم ^{بالفعل}
 مفارقة الصورة فاما ان يكون الصورة هي العلة المطلقة الاولى ليقوم الهوياء ^{بها} مطلقا
 واوكن الصورة المظلمة او درسطب لم يقم الهوياء بها مطلقا او يكون سببية تنفع
 اخر باجماعها جميعا ليقوم الهوياء او لا يكون الهوياء يخرج عن الصورة ولا الصورة يخرج
 عن الهوياء وليس احدهما بان يكون مقامه الاخرى اولى من الاخر كما يمكن
 سببيا ما اخر خارجا عنها لقيم كل واحد منهما مع الاخر فخرجت ارجون في حلال قوله
 مقيم كل واحد منهما مع الاخر فغناه ان ليس بينهما علة الا اتفاق فهو غير داخل في المقسم
 المقسم ان الهوياء متفوقة الى الصورة واقصر الامام مع علي الاخرى ولم يمكن سببيا
 في وجهه والنفير المطوسي قال ليس مقتضف الشرح من هذا القول انها استيقظت كل منها
 عن الاخر لان هذا استغناء بنياني العند لم عين انه اذا لم يكن مراد الشيخ ذلك في معنى
 قوله هذا لم يور ان منافاة ليس نبيل تحتاج الى الذنب عليه بالبدلال فلا بد من ذكر
 والبطالة حتى بين المطلوب قال المحاكم ان هذا ليس بحال الفضالة وتزويدا ^{للمنافاة}
 بل اكثر الرايين يشتمل على ذلك ولا يخفى ما فيه والندى عدي في لغير كلامه ان الفارسي
 قوله فاما ان يكون الصورة فاعلم السببية لانها لا تنفع في شرح ادعي اول ان الهوياء متفوقة

ان الهوى مفسوخة الى الصورة ثم اقام الربان فقال فاما انى الماده فمفسوخة
المحمدة منها انى كون الصورة عند مطلقه او اذ لمطلقه او وسطه او شريكه بمفهومه فى فاقه
المفهوم مع انفسار كل منها الى الاقوام مع استغناء كل عن الاخر ونفى احتمال ان احدهما يكون
علته للصورة ثم لم يذكره لان القابل لا يمكن ان اقامته لمقبوله لا وحده لا مع غيره ونفى
الاطلاق الى المطلقة واما انها ان يكونا معلولين لمفهوم واحد مع عدم الحاجة بينهما حيث لا يمتنع
بوجهين فبيان ان الالمفهوم واحد قد يعنى انهما السوسى على ان العلة ذم لا بد فيه من حارة
ثم ابطال الشرح كون الصورة عند مطلقه او اذ لمطلقه فما يصح تبدل الصورة على الهوى وقال
واما الصورة التى تشارك الهوى الى ابدال فليس يمكن ان يبقوا انها عند مطلقه للوجود والوجود
لهوى لها ولا اثار ولا متوسطات مطلقة بل لا بد من مثال فذه من ان يكون على احد
الباقيين فافاض ان العلة باحد هذا الوجود لا يكون الا شخصه بعد لم كون كحصيل العلة
اضغف من كحصول المعلول فذه الاشخاص فيبدل مع تقابل الهوى بشخصها فانهم عند ذلك
البتدل مع تقابل الهوى انما يفيد بطلان علة الصور شخصيه دون طبيعة الصورة والاهم
ثم بعد ذلك اطلق ثانيا كون علة مباحه الوجود المذكورة مطلقا فيما يصح تبدل الصورة فقال يصح
بالبیان المذكورة فى المنقذ وقد سبق تقريره ثم قال انبت تعلم ان الصورة انجذبه اذا حارت
الماده فان لم يعقب بدلا لم تنق الماده موجودة مع عيب البديل بمفهوم الماده لا محالة بالبدل
وليس يجب ان نقول ولعم البديل انما بالهوى على ان يكون الهوى قايما ثم اقامت ان
بفهم فمع مقدم مفقوده اياها لربان او باقادات والجملة لا تخليناك لان مده الا قايمة الهوى
فى حله لئن شرح مفقود هذا الكلام البطلان كون الثالث ميقنا كمال منها مع الاقوام والاهم

ان الصورة التي يحوز ان بها الصورة كما في العناصر ان لم يعقب بدلا من الصورة
 لم يكن للوجود بالفعال حقيقة الهبوط فوه لا يقوم وجودها الا بطريق حقيقة كونها
 بالفعال كما حقق الشيخ في السقاء فلا يمكن ان يبقا بالذوم كمنش من ان افتقار من جاب
 الى الصورة اما البيان الذي قرنا به ظلم الشيخ في السقاء او بانحو ان حقيقة الصورة
 لا يكون حقيقة الظاهرة عليه علة كما في صدور الفاعل منها ولا يمكن ان يعقل ان المقيم
 بقم الصورة ما هو لانه ان فلم بها الصورة فلا بد من ان يقوم الهبوط اولد بالذات او بان
 ثم يكون سببا لوجود الصورة لا يصح فاعلم بالفعال كون حقيقة ما هو محضة الابدانية الصورة
 فيلزم الدور و هذا معنى قوله لا يمكن ان يدور الالفه ومن هنا ظهر بطلان الشئ المذكور
 اسفنى هو كون علة الصورة المطلقة وعلى ما قرنا لا متوجبه اذ الالفه بان قوله في علة
 مضمون لانه بالبدل ليس محتمل على الاطلاق فان الجسم لا يمكن ان يكون في كل واحد من
 برفل فزود منها يقوم بدله فزود اخر لا يلزم ان يكون فيه الا عرض صوراً مفقوته فعملها ان
 لا يجب ان يكون مضافا لحد ذاته بالبدل بل لوصف ذلك كان انما يصح في بعض الاشياء
 واما السفسطوسي فقد جعل ظلم الشيخ على بان كنفية الصورة واما عليه الصورة
 ان من بعض السفسطوس ولا يحتاج في اثباته الى دليل زائد واما كان عرض الالفه مع الاعمال
 والنقص وكان اقامته المقيم الصورة فانها علة حكم السفسطوس لان السفسطوسين اذ كان
 معلوماً علة بالهبة حسب الشايط افتقاري بها فزاد الهبوط قابل محققه فذلك في القلوع
 فيكون الصورة فلم يكن للمتحمل على زعمه اجاب عن النقص بان عدم الفاعل كمنش
 انما انقص افعال الجسم الذي كونه جسمال وتوحد وتخصه الى الالفه من حيث ان وجوده

ابن ماذ هو كذا لا العبد من حيث هو ابن معبده والابن من حيث هو ابن مباح
الى الجسم من حيث هو جسم ماذ من حيث هو ابن معين كبحاج الى جسم معين واما قوله
لا يترجم ان يكون هذا الاعراض صوراً فقد يدل على انه ظن ان الشئ اتجبت بوجود الصور
بانه منقسم للمادة فقط فهذا السبب من باب ربهام العاكس فان كل صورة له قيمة
كل مقام صورة بل المقسم الذي هو الصورة انما هو غير ماحول واما قوله اعراض فاقاب
لانها افاضت اجساماً كصفة لاني جسمها بل في شخصتها بها العارضة شخصتها
سبب شخصات جسم فاذن العفيض بها غير متغير واما قوله فاعلمنا ان
ان فليس نحمه لما ذكره لان الذي ذكره انما يفيد كون معقب معقباً للجسم لا يكون
وذلك لاننا في افاضته المادة بالصورة اعني ونقد اطال ولا نول لما طال لان
حاصل بعض الامام ان عدم الالفاظ كايدي على ان معقب البدل نعم بالبدل فترجم
الاعراض اللدنية من معقبها نعم الجسم معقب ابدالها فيدم انها الجسم لا كذا
فيكون كون الاعراض صور لان الفرق بين الاعراض والصور لم يكن الا بافتقار
فاذا افتقر محال هذه الاعراض اليها صارت صوراً ليس في هذا الهمام العاكس ولا ظن ان
ثبتت الصور بالمقوم فليبدل ان يكون معقبه هذه المبادي لا تقسم بها الجسم
ان تعقب البدل لا يلزم كون المعقب معقباً بها فليبدل عليه حيث بدعي من كذا ان
فما قال انه ليس نحمه لما قال يدل عليه من التامل في كلام الامام مع الامام واما جواره عن البعض
بانه انما يلزم من عدم الالفاظ كالحجج الجسماني كونه جسماني في وجوده وشخصه فها هو الما

فلانه منقلب لا يصل اليه صقول كخزان يحتاج اليه الصوره في شخصها مقتطعا
نور منها واما ما بناه فليكن التدرج ليس الا بين الجسم المهيمن والسكن المطاوع اي هينه
فقد بدت اجزاء مهيمنه جسمه الهيمنه السكل صلبه كونه صوره وكذا في الدين والنفس فلهذا
بل الصواب في الجواب ان يقال ان التدرج من عدم العفاك فيه الا عرض ان المقدم
وذا قد مر ارتباطا في غيرهما وذهنا الا في هذا من طاب هذه الاعراض بل هي الهيمنه
فهي هي المقصود هذه الاعراض وهذا لا يمكن في الهيمنه بل هي قابله محضه لا يصلح ان
يقتضي الصوره فبالا على ما ذكرنا كظم شرح فليس يرد ايراد الامام عن صلبه كما
يخفى ثم قال الشرح ليس يمكن ان يكون شيئا من كل واحد منها لتمام الاخر حتى يكون كل واحد منها
مقما مقدا كوجود على الاخر وعلى نفسه انتهى الظاهر ان الشرح قصد بغير الطال دون المقدم
مقما لكل واحد منها بالاخر وتوحيده وشرح في كونه الطال كونه مقما فيها بالاخر
من دون افعال من جانب احد فالفهم في هذا انما استلزامه كل واحد
فليس يمكن مقصودا بالذات بل المقصود من قوله ليس يجب الطال كون المقدم مقما للصورة
بالله في كل واحد منها كونه الطال كونه مقما في ذاته المقدم مع عدم حاجته او مع حاجته كل
مقصور ومعتق السبل الشرح للطل كونه مقما مع عدم الحاجه وقوله ليس يجب ذلك لكن
لما ذكرنا هناك فما يصح تبدل الصوره قد كررنا ما يعقد التعيين ثم قال والصورة الكتابه
انما قد تقدم ما يجب ان يطالب كيف انتهى يعني انه قد ثبت وحق ان الصوره المقدم
بالله في غير المقصود انما يشبه كونه للفاعل فليس ان يطلب كونه ذلك ثم قال انما يمكن ان يكون

ثانياً ان يكون ذلك على احد الالهام الباطني وهو ان يكون الالهوت بوجوده عن
 اصل وعن عين معقب الصورة او اجمع عدم وجود الالهوت انتهى المراد بيان الكيفية
 ومقتضاه ان العلة الباتية لوجود الالهوت الفاعل الاصل هي الصورة المخفية في وجوده
 ثم فاعلته الفاعل وهذه العلة باقية مقام الفاعل الشخصي وبقا الصورة يتوزع في
 يتوزع في افراد الباتية في الصورة الفاعلة وانما في الصورة الازمنة فتمت الصورة الباتية
 مبني من شخص نفسه ثم قال الشرح وخص بها الصورة لا يحجب بها الاصل بالصورة على وجه
 بحيث يات كظم غدا المحل انتهى لا بد ان الالهوت مفتوح على الصورة في وجهها
 اراد ان بين ان شخص الصورة انما استفاد من الالهوت في غير الاصل فتمت الحال
 بدون هذه المحل وشخص هو الالهوت من الصورة لا من شخصها بل من منها لانها من
 العلة الفاعلية للالهوت وسيجي ما رواه عليه ان العلم والقد اطينا الكلام في هذا المقام
 لمحاظ الناطق اطراف الكلام ويعلم من له سلة في الترجمة ان كلامه في شخصها
 شريح به الغير الهوسي وبعده من خلفه ومارا في كلامه في كلامه على شريح
 الارتباط الاضغاري في كل من معلوما علة واحدة فاللهوت الباتية على وجه العلم
 اه فتمت شي لان في معلوما على وجهه بل شبه اط العلم والارتباط الاضغاري يكون اقرب
 علة موجبة فقد اتى العلة الموجبة واخص العلم فاما من علة موجبة ومعلوما وقد يعلم لهما
 كون احدهما علة موجبة او ارتباط الاضغاري مطلقاً فم لا يكفي العلم القابلية وراى ان
 ومن الشرط الغير الموجب فالله ان يتم العلم انما هو بين الالهوت وطبيعة الصورة والالهوت

لا يصح ان يكون متخاذا البه الطبعية الصورة والالتفات عليها بالفعليته فلا يكون فائده
بل مركبة من قابل وصورة قابل قوله والي هذا ان الصورة فيمكن ان يكون على المصداق بان
قام الهوى باقتضائها من الصورة لا لوجوب عدم غبارها عنها فاشارة الشيخ الى دفعه بان
مبنى على ان التلذذ لا يكون من اشياء واحدة بل من الاشياء لوجبه الوجوه كما قد فصل قوله وهو
نابت واهم الوجوه اذ لا بد من سبب لوجود الهوى والصورة فلا يكون من اجسام معلى من
بعضه من ان يكون مفارق الذات والمفارق لتصل عليه لعدم على رابع قوله فاجاب عنها
ان قوله الثامنة اه انت لا يدعي عليك ان الصورة المطلقة لما كانت شبيهة على اهل الهوى كما
مقدمة عليها فتكون جعلتها مقدما على جعل الهوى ثم الهوى على بعض الصورة فهي مقبولة على
بعض الصورة فتجعل بعض الصورة ليجعل الهوى فافرن فعل الطبيعة غير جعل في نفسها
الاشياء مثل الفاضل يجوز فوري وغيره فمن لعدم ان جعل الطبيعة في جعل الاشياء وانما
الاختيار غير سديد ولا يلحق رابعه وحقق ذلك ان الطبيعة المطلقة في نفسها موجودة
صالحه لان تعدد وتكبيرها بحيث يكون في كل نحو من انواع الوجودات شخص بان
ان التي لوجودها الماهية حين هي مسكورة مسكورة وانما انب الوجود في الماهية نفسها وحده
فان الطبيعة هي بعينها لوجود المطلق لوجودت وموجودة لوجود واحد الوجود في عالم الماهية
في صلوته لان يكون كنهه فالماهية المطلقة موجودة لوجود المطلق والماهية على كنهه موجودة
كنهه وهي الاشخاص فالوجود المطلق الذي به موجودة الماهية نفسها يسمى وجود الماهية
انما حيث التي بها وجدت الماهية عند التكبير يسمى وجودا طبعيا والوجود في ذلك العالم يسمى الوجود

فمن نورزم الوجود الالهي لكن لا وجود الالهي لعدم عليه بالذات بل لعدم ^{الاشياء} ^{الصور}
 واصل الوجود الطبيعي لا يضر في البقاء الوجود الالهي وان استلزم انما هو ^{الصور} ^{الصور}
 المتأخر وهذا المتروك طورا لا يقبله العقل المتوسط في ظاهر الامر فاذا تحققت ^{الصور} ^{الصور}
 الصورة المطلقة بما هي موجودة بالوجود الالهي عليه لوجود الهيولى فالمقيم للهيولى او صورة ^{الصور} ^{الصور}
 من حيث هي صاعدا بها ثم فاعلته للهيولى فاذا وجد الهيولى ثم شخصها على حسب ^{الصور} ^{الصور}
 فصحت فيها بل نحن ان المفارقة اصل منطل الناري ^{الصور} ^{الصور}
 فوجدت ثم باعائها اصل فصحة على الهيولى فوجدت ثم اصل ^{الصور} ^{الصور}
 فصحت على حسب قابلية المحل فصور بالصورة الشخصية ^{الصور} ^{الصور}
 والدعالم تحقيقه محال ثم قد ورد اليك بان النصارى الهيولى بالصورة ^{الصور} ^{الصور}
 فيكون متأخر عن وجود الهيولى فلا يصح لحد ما عليها وارجاب عنه ^{الصور} ^{الصور}
 نفس الصورة منقذته على وجود الهيولى واما انصارها بالصورة ^{الصور} ^{الصور}
 فنظر على واحد على غش في ترجمته ان الهيولى مبهمه مثل الجنس ^{الصور} ^{الصور}
 بالصورة لزم ثبات المتخصص ^{الصور} ^{الصور}
 ولا كنهه ولا عامته ولا خاصه بل مغباه انها معيثة ^{الصور} ^{الصور}
 قيام بمخاطبة ذلك ان تقول في ذلك ^{الصور} ^{الصور}
 انها كانت قابلية لقبها ثم بعد ذلك ^{الصور} ^{الصور}
 ايضا لظاهر ما قال الشيخ في الاشارات ^{الصور} ^{الصور}

الصورة لكن وجه الامام عليه السلام بان الهوى منفقوه الى نفس الصورة اقصاها حتى لا يقدّر
اذا لم يكن بمقارنته للصورة والنظر الطوبى خورا يكون فزا والشرح هذا قال وتحمّل ان يكون
مقصود الشرح ان الهوى منفقوه في وجوده بالقبول أي شخصها لا بمقارنته للصورة فها
الهوى منفقوه الى نفس الصورة وشخصها لا بمقارنته للصورة فها قال النظر الطوبى الى الصورة
ان يوجد ذات الصورة مرتبة في مقارنته للهوى فيوجد ثم يصير مقارنا شخصه فلهذا
انصاف الهوى المطلق بالصورة المطلقة ليس بحاجة الصورة اليها وهذا انما في ما علوه
ان الحلول لا يكون الا الحاجة ثم بعد السداد التي قد ظهر من كلام الامام مع وقول النظر الطوبى
ان الصورة وجدت غير مقارنته ثم فارتب بعد وجود الهوى بحقق ذلك ان الصورة وجدت
لوجود الالهى ثم شخصت في الهوى فالا انصاف بالذات بالصورة الشخصية وهو معنى انصافها
بالصورة المطلقة وليست هناك انصافان ومن ثم اسود الفاضل الخوفا في بقوله انما ان
كنا نجزم بان حلول الفرد يستلزم حلول الطبيعة لان حلول شي في شي من دون حلول الهوى غير ممكن
لكن لا نفى يستلزم حاجة الفرد خاصة الطبيعة فالحلول ههنا للصورة المطلقة باعتبار الحاجة
في اللزوم لها وهو شرح الفرد في هذا عاينه الكلام في هذا المقام وهذا القدر لا يعني لان انصاف
الانصاف في بعض القدم المحل على الوصف في غير ما يكون الهوى مقدّمه على طبيعة الصورة ^{اولا}
يكون طبيعة الصورة حاله فيها والافعال بان انصاف الهوى انصافا لا يرفع الى صانع الذرات ^{صدر}
ممن يرجع سماه التثوق لان الغيبة في الالهية لا تتبرأ عن لا يكون موجودة في الخارج ^{الصورة}
من الموجودات بخارجية ولا سبيل الا بانكار استعداء الانصاف ^{للصفتة} الانصاف في القدم للصورة ^{للصفتة}

نقدم الموصوف على الصفه بل انما نوصي بخصوص المحقق الوصفه ولا بعينه لان الانصاف
بالصور انما يخص بعدده والصوره مرتبه الشخص فلا يستدعي بالذات الاتقدم الموصوف
على شخص الصفه فخال فيه واجاب ذلك المحقق باننا بيان انصاف الهوي بالصوره
انصاف فمبنى قد يستدعي تقدم الهوي عليها الا في الوقت وارضى عليه بان الانصاف الهوي
بالصوره منها لوجود الصوره في الخارج فلا يكون فيها دليل في تقرير الكلام المحقق ان الانصاف
على نحوين انصاف تحت ترتيب انما الانصاف عليه كافي انصاف الجسم السواء في الخارج فانه
الجسم السواء في الخارج ومرتبه عليه الاما الصوره في الخارج وانصاف تحت لا يبرر عليه الانصاف
كما اذا امكننا الجسم عارضا له السواء فالجسم العارض له موجود في الحيزه مشابهة في النحوس الانصاف انصاف
فمبنى يتحقق قبل وجود الهوي في الخارج فالانصاف الهوي هذه النحوس الانصاف عليه لوجود الهوي
قد استحال وانت لا يدبر عليك فيه من الخط لان علة الصوره للهوي لا كسب الوجود كما
كما يقطعه اولهم لو كنت واما عليه الانصاف على هذا النحوس قبل العلة العائنه ونحن لا نكر ان
انصاف الهوي بالصوره عامه للحدود بل ذلك هو الحق لان ايجاد الهوي ليس الا ان
ممكن سوي هذا النحو العلة الصوره علة اخرى هي التي يعبرون عنها بانشره كماله على فتقول
كانت علة كانت منقذته على الهوي مع ان الانصاف الانصاف يستدعي بافواه في هذا الحيز
بل تحتاج الى انما فافهم قوله والصوره العائنه شريكه سبب الاله الصوره جسمه فلو عليه فافهم
او زود مثالها لافهم منها في النوعه صور مختلفه انصاف فالصوره العائنه من جسمه فانها لا يملك
منها في تمام حقيقها والعائنه من الصوره النوعه مخالفه لا يملك منها في الحقيقة فالعائنه من جسمه

عائنه نراينه شريكه سبب الوجود في الوجود موجوده وتفرغ في الوجود في الوجود
العائنه شريكه سبب الوجود اعائنه الوجود بما يماثل الوجود في الوجود في الوجود
فقد دخل الوجود في الوجود ووجوده انما يكون نوعا بالافعال علمت ان الصورة النوعية
قد ميرت فلو كانت علمته كانت بمفوض حقيقته فيعدم الوجود بالافعال والامر ليس كمالها
علمته ودخل في حقيقته نوعا بالافعال ونراينه قوله وبما نجاها من النوعات كمالها في الوجود
غير الذي كان بالالفقه ثم الصور النوعية مضميه لوجودها وهي جسم ما جوهرها الوجود
لا نرى في جوهرها واما لوجودها لولم يحلها او لم يعمم لوجودها من الصور بالافعال
بنور العلل على معلول في الوجود نراينها في الكلام في هذا المقام لكن لا نخلو الحال عن صحتها لان
علمته الصور النوعية الجسم العلم عليها الذي ضمن الوجود في الصورة النوعية فمضمون في الوجود
الاخرى في الوجود فلهذا في الوجود الصور النوعية الجسم في الوجود الكمال والامر في الوجود
قد مر مرارا وارجو عليه ان الجسم في الوجود الكمال والامر في الوجود الكمال
اضاع في كون مجال جوهر او صورة فلم لا يكون الا عرض الشخصيه وان لم يكن بل لا بد من
الطبيعة المحل في الوجود بحيث لا يخفى في الوجود بالاسباب كمالها الصورة النوعية ليست في الوجود
الامر الا ان يكون قدر شريكه في الوجود فيكون ذلك الشريك جوهره في الوجود ان ليس في الوجود
من الوجود الوجود والامر في الوجود الجسم في الوجود الكمال في الوجود في الوجود في الوجود
ومن الجسم في الوجود الكمال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لانها بطريقها وفارجا والامر في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

[illegible]

منه وحده الشرط بالبعد وحقها فالذي يرد بالوحدة العقلية القائمة بالوحدة بالصوره
العدد بالحوار الاول ثم بعد ان يقول ذلك ان مجموع الافعال الواحد شخص
غير مجموع ذلك مع الفاعل شخص اخر ونصدق على كذا في مجموع الافعال
الصوره كقوله في قول الشر ان ذلك لا يخرج العقل القائمة عن الواحدة العددية
وبالعقل القائمة على العمل الذي لم يشترط فيه من شروط افعالها وتوابعها
في مجموع العقل القائمة بالعدم القائمة على التام ليس منها افادة العقل بل الافادة
من شرطها الذي هو الفاعل لا يسكن العقل القائمة بالعدم بالصوره بل يكون العقل
درجه بالبعد والعقل القائمة بالمعنى الاول منها للافاده ولا يصح ان يكون كقوله
وكل من انشأ بالعدم القائمة في هذا القول المعنى الاول مع حاصل جواب ان ذلك
في ان الشرط والاولى لان العقل وان استحسن عن ان يكون كقوله
على ان ذلك لا يخرج العمل القائم الذي منه الافادة عن الوحدة العددية فقال قوله
فان الصورة المذكورة هي ان في الصورة كقوله وان في الصورة النوعية فحواضن يكون
عقله للمعنى بالكلية بل كقوله في التام من مهابه دون شخصها لا حسابها في شخصها
الصوره لان شخصها ثابت بالمادة فالحال قوله لكن اعتبار الشخصيه انه انت تعلم ان
ليس لا يبين الصوره المطلقة الشخصيه في صورته الشخصيه بالصوره لا في صورته
من التام من فاعلت الفرد من حيث وان لم يكن لانها لا يكون كقوله في صورته يكون
فقد خرج الفرد من كونها كذا كان كذا في صورته كذا في صورته كذا في صورته كذا في صورته

فلم يزم كمال العقل بل ح الالهية ملازمة لبيان الطبيعة للصورة ونسخ الفردية ^{باعتبار}
يكبر بين الالهية وطبيعة الصورة ولا عنها وبين نسخ الفردية للصورة والكلام في كلامه
الصورة ونسخ الفردية باق فمال قوله باليهيكون شخص الالهية مبني ذات الصورة ^{الالهية} فاما
اللام مع شخص كل واحد منهما ذات الالهية باليهيكون ذات كل منهما علة ^{فقال} شخص الالهية
الالهية شخص الالهية ذات الصورة معقول واما شخص ذات الصورة الالهية مبني ^{فقال} علة
الالهية غير معقول لان الصورة لم يضره الصورة بالالهية مبني عن ذات الالهية المطلقة لان
هذه الصورة لم يغب مفارقة لها لانه الالهية وهو الذي قال الله لا يدرك باليهيكون ^{فقال} بل باليهيكون
هذه الحال لا يفعل بدون هذه الحال لاخر فاما لان ذات الالهية حقيقة لها ^{فقال} لا
فقد يكون علة فاعلية للشخص لما قد قيل كل نوع منكم الالهية شخص فاعلية ^{فقال} بل باليهيكون
لانها باسماي فاعلية للشخص فاعلية النوع لانها كثيرة ^{فقال} بل باليهيكون حيث انها فاعلية بل انها علة
عارض المكسفة السمات باليهيكون فاعلية النوع ان ما ذكره او لا يخرج لكن لا يلزم منه ^{فقال} بل باليهيكون
يكون ذات الالهية علة للشخص للصورة ^{فقال} بل باليهيكون لان قد تميزت بانه ان شخص الصورة
الشخصه وارجاع الى الشخص من دون الالهية اي الهية ذات الشخص غير معقول ^{فقال} بل باليهيكون
فاما لا يفيد الا ان ليس الالهية ولا شخصها علة فاعلية الشخص للصورة ولا يلزم منه ^{فقال} بل باليهيكون
الالهية مطلقا بل قدره بولفه بان شخص الالهية قابل فيكون مطلقا ^{فقال} بل باليهيكون فاعلية فاعلية فقد
ان ما قال لا ليس ^{فقال} بل باليهيكون ثم قل الالهية مع ومع من هذا القول اي كون الالهية ^{فقال} بل باليهيكون
الالهية باق فاعلية النوع ان كل شيء ممكن الا فاعلية من لانه اذا كان ^{فقال} بل باليهيكون

[illegible]

اعلم انه لما كان المكان امارات آه فبين اولها وقوع النزاع فيما يطلع عليه المكان
 ولما كان ذلك للجروحي فيه بل اللاحق بالمعلوم العقيدة ان محبت وبقاها
 المعادون اطلقات اللفظ اذ وان بين ان النزاع المعنوي انما يصح من
 مكانة السطح والبعد الوجود والمعلوم وكيفية ان المكان يطلع في الزمان
 بالعمد عليه كشيء سطح الارض وعلى هذا لا يكون بينهم التنازع في الهواء امكن
 ثم وقد يطلع على ما يوجد فيه الجسم اعلم من ان سعة مظهر او يسوع غره كما يفر
 بلبت انه مكان زنده بدل كل العالم وقد يطلع على الجسم ولام غره ونداء
 الذي يخص حقيقة وهذا المعنى امارات بصلاح عليه المتدبر عن فائز ان
 ما وجد فيه هذه الامارات حقيقة والنزاع لهذا الوجه معقول وانه ليس هذا النزاع
 في العوارض الواثمة للمكان حتى يزداد اليقين عن عوارض التي يوجد مع حقيقة
 مع ان ذلك الفاعل منقح فاتهم قوله وحقه انفعال الجسم لانه اري بالشرط لا بد
 الجسم مع الاسفان وان انفعال خارج فلهذا في مكانة تبعد بالانفصال
 الانعدام لآخر لا لا انفعال نفس حركته جسم التمكن قوله انفعال الجسم من سطر
 مع بقائه يعني عدم صحة الاسفان بالشرط لا يطالع الحاصل بما هو محل الحال ساو قال بكون
 عارض كالا لافصال ونحو قوله اما الاول فمذهب اخلاطون انه قال الشئ في الشئ
 انفعال حد اسنان المذهب في المصل اولا ما اقبلوا عن المحسوس كما كانت من في
 الان انه ان فانه محسوس ان ان معقول بقاها في ان يجرى لا متور وحقها ان

على انفعال كذا فانه في الجسم انما هو في الشئ انما هو في الشئ

انفعال الجسم
 في الشئ
 انفعال الجسم
 في الشئ

وجود قسما للوجود المفارق ووجودا معها وجعلوا المكلف واحد من الامور الطبيعية صوره
مفارقة هي العقوله واما جعلها القياس اذا كان المعقول امرالا فيفسد كل محسوس
من هذه فهو فاسد وكان المردود باطلا من ومعليه شعرا طبعيا في هذا الراي العولا
ان الذات شبه معنى واحد الموجود انشرك فيه الاشخاص ومعنى مع اطلاقها ليس هو
المحسوس المبكر انفسه فهو ان المعنى المعقول المفارق يقوم لفرد من ذم رواه الصورة
مفارقة بل بها وجعلوا الامور العلميه التي يفارق بالحدود مسخفه بالمفارقة بالوجود
بالا تفارق بالحد من الصور الطبعيه لا يفارق بالذات وجعلوا الصور الطبيعية انما يتولد بمفارقة
بشكل الصورة العلميه بها كالتعبير فانه معنى علمي فاذا فارق الماده وصار
فصار معنى طبعيا فانه كان للتعبير حيث هو علمي ان يفارق وان لم يكن له حيث هو
طبعي ان يفارق واما فداطون فاكرو سبيل الى ان الصوري بالمفارقة والاعلى
فانها عنده معان بل من الصور بين الاوايات فانها وان فارق في الحد من
ايكون بعد تمام لاني الماده انهي في صاحب الصفات من قوله فليس عند ايكون
بمعنى الماده ان سببه القول بالبعد المحرر اليه في المحققان خطا كن النظام ان الشرح اراو
بالبعد القائم لاني مافوقه فافلتت فذكر الشرح وبعده على ان لا بعد تمام عنده لاني
ما قبل هذا الكلام لانه لا يكون متناهي او غير متناه وورد غير المتناهي بطم واسكانا
فانحصاره في غير محدود وكل مقدر ليس الا لافعال عرض له من خارج لا ينشأ من
نفس الصورة الا بما دونها فيكون مفارقة في مفارقة في محال فيجب ان يكون مشروطا بال

ايكون متوسطه فكل فعل هذا الوجهه احسان من اجل الشرح لكن بوجه احسان من انفسه
انكار الشرح المقول البعد المجرى الكما في فاته لم ينكر ما ثبت عن افلاطون والله تعالى اعلم
ثم ما بين الشرح لا يدل على ان شراحه يعبرون وخالفوا الحقيقة للبعد المادي الذي لا يمكن له ان يكون
قبه وارقب كلما يتعلق به اعلم انه يفهم من ظاهر كلام الشرح ان افلاطون ينكر وجود النعمات
في غير هذا العالم وليس كذلك لان افلاطون قال ان السعداء والرايين المميزين
يصلون الى عالم المسال المتعلقة بها الاحياء والنفس والقوة على ذلك وسخر الله
والصور المحل والسماع الطيب وغير ذلك من الاشياء المطلقة والممكنة الشريفة
ما ينبغي وتلك الصور ثم ما عندنا فان منظارها وصورها ناقصة ومنظار تلك الصور
ثم ونخلون فيها بفارعة فهم مع البرازح واما احباب السقاوة اذ تخلصوا عن الطبايع
البراسة يكون لها تطلد من الصور العلقه على حسب اخذهم وهذه مثل معلقه ظلماته نعمة
الاشياء وهي صور شعبة كروية تامل من شانهها تخورق كما ان الصور المرسلة
لها كل تلك هذه الصور وهذه العالم المذكور سبعة اشياء فيكون عالم الاشياء المجرى فاولا
محقق الحشر والاشياء الريانية وجمع مورعة القوة وتقبل ذلك في علمه الاشياء في
الشرح المقول في سائر مقوده له سماء بكلمة المنصوب وصرح بوجه غير العالم شاح الما
في نسخة انكاره عالم المثال اليمخط فوض كلامه بالشرح حقة من شاعية الفت مبن او انه
اراد من افلاطون لا نرى عالم المثال محجوب بكلمة المادة لانه يضع فيها الافعال التي
المادية عليه وعن ذلك وجودها هو الظاهر فالحق قوله انه يكون خلافا من خلافا

انه هذا ليس شئ لان الصاف الشئ بالاعتدال والكثره كى نفس لا لا يوجب كونه
 موصوف بها موجودا في الخارج الا ترى ان دو ابر لا فلك بعضها اكثر من بعض والحكم
 عليها بالصغر والكبر كى نفس لا يوجب كونه كى في الخارج كى متفرع عنه
 متبوعه الوهم هذا البعد والتمشاع الصحيح عنها السطحان الغير المتساويين فهدان السطحان
 شرع بجلده عدم تلافها بعد كى عليه تفاوت الاسام وحملوه عنها كى بدمى بالتمشاع
 الى ان هذا البعد موجود ومن اكثر الوهم البعد من سطحيين غير متساويين فهدان السطحان
 تفاوت وتختلف عليه لثما يتخذ والوهم والاعتدال بالحدود الوهم البعد هذا النوا ضروري
 مكافئه ثم مفارقة كى من المتساويين فهدان جميع اجزائهم وفارقا منها خالبا فصل الفصل
 حسم الاطراف ما بكت المسكن من هذا البعد وعندهم بان المفارقة ترانته
 المفارقة يترك حسم من الطرف الى الطرف ضعيف لان المفارقة والكان ترانته لكنها
 ليست تار كى من يفارق فهدان حسم من فارق ووصول حسم من فارق انما يكون بالتمشاع
 فالزمان الذي يصل الحسم من الطرف الى الوسط فهدان المفارقة عين الحسم من الطرف
 لسطحه فهدان الحسم من ذلك الزمان وبالحدود الوهم البعد من السطحين المتساويين كى
 حسم التهم الصحيح الوهم حما كى الا فانه قوله وهذا انما تم انتم تعلم ان حسم
 في فنيان ان الحسم فهدان الوهم البعد ان الابداد كلها متوزقة بالحقيقة والتمشاع
 باؤره الشئ فهدان لو كان البعد موجودا لو كان متساويا له هذا هو السهل الذي كى
 الا فهدان لا ثابت ان حسم البعد فهدان ماؤره كاد لهما من قبل قوله وقد كى

وقد اختلفت آراءهم في هذه المسألة لان طريق سبب القوة والفعل عند شري سقطى لا يفيد
الارتفاع فقلنا عن السبب ان يكون يروى على شري حكمه العين ان ليس الكلام في المادية
التي هي بل هي ما يلزم المعنى اللاحق وهو ما فيه قوة الفعل اي الفعل كان ولا يخص فيه قوة
اعرف بقوة الاسكال المختلفة فقد لزم المادية للبعد فاصل ان يحمل كلامهم على ما عليه فلا بد
قوله واذا اقررنا بمقول كون البعد كذلك انت لا تدب عليك ان ما في السبب
بما هو من القوة عن الوجود او لم يدل على ان السبب ما يمكن تحديه على هيئة البعد لان السبب
من لوازم هيئة البعد كان محل الكل والجزء وبعد لان البعد هو واد كان محالاً بالتحقق
لكنه ليس محالاً بالتحقق لما فرض فيه من الوجود واد كان الكل والجزء معا العين في السبب
فما البعد يمكن عليها توارده الاسكال ففهمنا قوة الافعال فليد من مادة ما تدور من الكلام
ذلك الفصل عايد بينهما فذكرتم ان هذا الكلام من حيث هو وروى على السبب كلفهم
قول شري حكمه العين فاصل قوله وقد ثبت ان محل متولين قبل انقسام اي افعال منها
اشاره الى السبب الذي البطل به راي وطريق في الجسم قوله لما نقول صلب آه على
في الله لال ان نقول بلزم ان لا يقبل الافعال اصله ملتزمه عن العاقل اصله
ولا يتلقى يقابل قوله ومع قطع النظر عن صحة ذلك السبب آه يعني لو كان مالم لا يقبل
يكان مادة او ماداة فليكون مجرودا فصح من غير السبب قوله ومنها انه لو كان بعد
قد قرر الامام مع غير السبب البسيط وان الجسم انما هو في البعد بها فان ادركها
والثاني باطل والاربع الكسرة لانه اول لانها اما محال لان يكونا من مطلقا

باطل او منعذ ان وهو القابل اما اولاً فلهذا يلزم ان يوجد في مادة واحدة بجزان منها
علان مع فقد الاعتبار في الماهية والذات فليس احدهما اولى بكونه عارضاً واول الباقين واما ثانياً
فلهذا لا معنى للبعد الشخص الان في اطراف الاما فلو جوز ان يكون بدين فبحر في ان
ايكون ان ليس بل انما شي واما ثالثاً فلهذا يلزم مداخل الالجا و ليس استحالته اصل للمادة
ولا للصورة الحسنة ولا لمساير الاعراض سوى الكثرة اما الاول فلهذا لا يجوز من جهة كذا
فقد منع من اتحاد واما للصورة الحسنة فلهذا منع من كونها غير متحدة بالذات
وكذا سائر الاعراض لا اصل لشي في التوافق استحالته القدر في السبعة فيجعل مداخل البعد في
الاجسام واعرض على الاول بانه ان اردت بعد الاعتبار كغير الاعراض فلك منع والى
نفس الاعتبار في الوضع فليس يمكن الاستحالة فيه وبان ذلك موقوف على تامل الالجا وفي الماهية
وهو ممنوع وجوب امر او بعد الاعتبار كغير الاعراض ان يحكم بانها موصوفها وتروم ان اوضح
وقاده بين لان هذا هو الصحيح ان في قسم كل واحد من مقدمه هو ان في تلك بان
ان لا يصح الحكم بكون احدهما عارضاً دون الاخر اذ اما بالماودة فيصعب بها والكراسا
مكاثرة واما لوقفه على تامل الالجا فلهذا يمكن التامل لعدم وقوع غرض البعد واعرض على
بان الدليل اذ اول على ان هناك ان بنق فلا بد من دليل يحكم بالوجود وجوبه ظم لان
ان القول بان ما بين اطراف الاما بعد ان نزع الامان عن الضرورات فيجوز ان يكون
شخص شخصان بل ليس من فالدليل الدال على ذلك مستلزم لغاية ضرورة الفصل واعرض على
بان المنع بالذات بصورة الحسنة الى الماهية لا يصح كما ذكر في سابقه من وجوبها فذكر ذلك على

ذلك راد على الشبهة والافهم من مطالبنا فيجعل مقصوده ان يقال البعد لعل الكمية فالكلام
المقصود بحسبته مقدره فبعد عنها والافهم من مطالبنا فيجعل مقصوده ان يقال البعد لعل الكمية فالكلام
البعد اه فاما لان المادة بالمعنى الاول غير ممكن فالبعد بحسب ما يري والبعد المطلق غير ما يري
واما الكبريم المادة بالمعنى الثاني فلا بد من انها اعلم انه قال الشيخ المفسر في تفسيره ان البعد
اذا علمت ان الجسم فيه ما يرد على المقدر فلا يمكن ان يكون ما بين الجسمين خاليا او لا
شأن ما بين الجسمين له مقدر فلا يمكن ان يكون ما بين الجسمين خاليا بل في جميع الاقسام
مع جسم لغيره من ذلك فله طول وعرض وعمق وهو مقصود بالثبوت فيكون جسم
حادث في هذا جسم فغيره لا يلزم بعدا او حركا وقد حصل حيث يقع كل واحد على الآخر في حال
ان جميع مقدراته ولا يكون مجموع الاثنان اكثر من احدهما انتهى ونذر الكلام ان كان فاصلا
من ابطال البعد الموعود لان قوله اذا عدم الذي يعرض بين الجسمين لم يقدر ان اراد ان
موجودا فمستبعد وان اراد ان لم يقدر او هو موجودا لم يصح ان لا ينفك لان وجود جسم
المقدر التوهم على سبيل التوهم لا ينفك عنه لكن ما ذكره نام في نفي البعد المقصود لان
مقدره قام فيه وادراك الجسم هو المقدر فها هو ان حقيقة بل يكون البعد ايضا حتما
فانتهى البعد لغيره كما مضى فلو راعى في البعد لم يراى الجسم ولا معنى لطلوع
المجرى عليه سببا لعل مقصود البعض ان العلم هو نور فلو لم يرض الشئ الذي هو ان قوله وكيف لا
يتمتع مقدراته ولا يكون مجموع الاثنان اكثر من احدهما كاف في المقصود فها هو البعد
كون الجسم هو المقدر لانه فاما ان عندنا نحن عليه الكلام في تحقيق ذلك لان البعد

[illegible]

وجوابه ان حركته ليست حركته بتبدل الالكنة بل بتبدلها مع وجود سببها القابل فيها ^{نقش} ^{السطح} ^{الاول}
 لا بتبدل عليه الالكنة لمبدأها فيه فلو لم يكن متحركا فهو ممكن لان السكون عدم الحركة عثمان
 حركته او كونه بحيث لو ترك على حاله فترك عليه مكانه حفظه او عدم تغيره ^{سكانه} ^{الامور} ^{دا}
 فلو السكون بالاسقرار في مكان واحد في زمان فالحال المذكور ليس كالحال المذكور ^{المعنى}
 كما انه ليس متحركا وان ريد الحركة مطلقا بتبدل الالكنة او يكون بالمقابل فليس ان ^{المحرك}
 ساكن بهذا المعنى بل متحرك وسبب اهل الفرق يفهمون الحركة المعنى الاول لا يعلم ^{شغل}
 الالكنة وان سبب عدم تبدل الالكنة فلهي حقيقة الامر على الفرق فبالقول فلو كان
 المحفوظ بالتركيب آه وجوابه ان المحفوظ والتمويل متحركان في الوضع وفي المكان
 العرفي فليس يمكن سكونها مطلقا وسكانان في المكان الحقيقي وبطلانه هو انما الباطل للسكون
 مطلقا من كل وجه فبالقول فلو كانت الحركه المتحركة وجوابه ان السكون في الالكنة ^{والقول}
 بحركته في الوضع وفي المكان العرفي فبالقول فلو كانت الحركه المتحركة ^{التي} ^{سكانه} ^{الامور} ^{دا}
 ان الذي كب للمكان مساواة للسطح الظاهر من الممكن ليصح نفسه ^{نقش} ^{السطح} ^{الاول}
 انبه مع عدم سعة الاخر ولا مطلق في الصورة المذكورة هذه المساواة كما لا يخفى فلو كان ^{السطح} ^{الاول}
 في الجسم المسقوف او بالقياس يخرج بعض اجزاء الجسم في مكان او منخفض او ^{المعنى}
 جسم المسقوف قد رخص ما كان من قبل ذراوا المكان وان فرض لفصل الجسم ^{المعنى}
 برسط الباني على ما كان فلا يترك قوله ومنها عدم العموم الالكنة آه وجوابه ان لو كان
 لكل جسم طوله عدم غايي الجسم لا حادي له فهو ليس في مكان وجوابه منع ان كل جسم

مفاداً فوضع العلق بعد الفوق بين المكان والخير فيصح ان كفا حسم خرفانهم قوله ومنها هم
 وجود ما هو المطلوب آه وجوابه انه لا يلزم وجود المطلوب الطبعي بالعبارة حين التوجه والقدرة
 وجود حين الوصول اليه واما حين التوجه فيكون موجوداً بالقوة وقد يكون بالقوة قوله
 من الاجابة كما ذكرنا قوله ذهب بعض الاعلام الى ان المكان آه لا يحق على المستنطق ان
 يحاذي لغوي الاضافة والسنة فليكون الحسم ما هو حسم مكاناً بلسان قوله وعن كذا
 على القول بالصالح به عليه كدوم لصاد الاحكام في ايراد ان الهضم وادى عدم عموم الاكتمه
 في الجز قوله كما حسم انما كان اوسطاً آه اعلم ان الاغراض الحسم القدرة المطلق على
 كما انشكلى في الجزء والمقدور والتماسي وعلى التقابل فيقول انك كسرويه او عدم قوله
 بخصوصها كفا نوع نوع يجب ان يكون طبعاً وكذا الاغراض الزمنية لبعض الالام كالكفا
 المملوثة للنفاس او الكفايات الناعمة للمراح كالطعوم والروائح كالكفايات مخصوصاً بالانسان
 نوع من ذلك البعض طبعي لان ملك الاغراض ما كانت لازمة الحسم المطلق
 نوع عامة الاو بلطفه خصوص من ملك الاغراض واو حسم النوع وكذا الاغراض اللازمة لبعض
 ولا يوجد من ذلك البعض الاو لو وجدته من ملك الاغراض فاذا وجد نوع من الجسم من الارتفاع
 النفاذ او نوع من ذلك البعض فتوجد له خصوص من خصوصيات تلك الاغراض فتكون تلك
 مخصص في تلك النوع وليس عليه حسيمة ولا التبع في فاذن لاصل قوة اخرى في الطبع
 جودت العادة بالعبث عن خصوص الجز والشكل حيثما هي بالباب في القوة والاعمال
 غير ما قوله في القوة الخاضعة تحت القوة التي هي الطبعية لا يشترط في الطبعية في القوة الخاضعة

عند الخروج باقرب الطرق لا متبع الرزقي مع إمكان العبث بقرينة هو عندهم غير المتكامل
قد منع الشتر في تارة السطح البصر الطوسي في قرينة غلط طرقت كمتب محاب اجود الفرد
تستحق بان المتكامل هو القواع الموزون كما قد تقدم من الشتر القواع طليعة والمتكامل عندهم
مراو فان قوله وعنده القواعين لا السطح اعلم ان اخر ما في مبداء الجسم عن قرينة
الاشارة وقد اعني انهم بين المتكامل والوضع عند القواعين بان المتكامل هو السطح والبصر المتكامل
عند القواعين بالقواع او هو ما كان اذ يوجد انهم بالوضع وضعان وضع بالشيء الاجزا
و ما في حكم الاجزا كما ذكر ووضع بالشيء بالامور الخارجية فالوضع الطبيعي هو الوضع الاول ودون
الانسان على ما يصفه البصر بقوله لكن له وضع ومحاذاة بالشيء بالما حو بس ما في قبل
قوله واما على ان السطح قد يترك الارض بطبقا آفة ان لزم ذلك مع انما
ذلك لزم عين له بعض طبيعي اخر لغوت عند ذلك وهو ممنوع بخوارزم يقتضي ترتيبا مخصوصا
لا يجمع الا عند انطباق مركزه على مركز العالم فلا يمكن ان يطبق دون الوصول اليقال مع
في الشعار فالجوابي يجب ان اعتقد في تارة هو ان الحركة السطحية بطليعة الجسم الطبيعي واللب
عن غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع ترتيب بين اجزائها الكائن مخصوص ووضع مخصوص في الجسم
المتكامل و ان الجسم غير مخصوص في السطح كونه في اجزائها هذا ان السطح بطليعة
في الحركة السطحية التي لا جواهرها و لكنها موضوع من حيث المقصود المذكور
بوضوح الا ان السطح لا يخصص فقط بل يصلح الى غير ما لا يخصص في موضع متعلق بها انما تفهم في ذلك
المتكامل غير طبيعي والمتكامل بالترتيب بطليعة بمرحلة مثل الالهة المنسفة المحصونة في اخره من قوله في الالهة

في الهواء فان الاقوة مشقة مع ان اسفل شده هرب الهواء عن محيطه واسب
فوق اخذت فيه ووجب تلذذ الضيق فخلق الما في سماء الاقوة متصلا فيها هرب
الهواء وان كان الترتيب البعد والضرب قريبا من الوجب كهرب الماء عن الهواء ^{في المكان}
المكان طبعيا انتهى قوله بالملطوب بالسطح آه قد عرفت ان الجهة نفسها مقتصرة
باندات بل المقصود هو المكان فماله مكان مع ترتيب مخصوص مبنية وبين المجرى ^{في الماء}
مسئلة لبعضى احاطة بالارض بشرط كون الارض في غاية البعد المحرود وكونه محاطا
انظر بمقتضاها بالجملة نفى هذا لبعض كون المكان طبعيا لا يلزم من بيانه ولا كون ^{المطلوب}
باندات ولا يوافق كلام الشيخ انظر فافهم قوله اسحق التوتري في الجسم لا على وفق ما يقبضه طبعه
عدل عن ما يطلق عليه التوتري في التبادر وهو التوتري خلافت مقتضى السطح لان الكلام
نفى ان للسطح مقتضى ففسر ما توتر رعا مقتضى السطح ونحوه اعم من التوتري على حذف مقتضى
السطح لانه قد يصدق بان لا يكون للسطح اصلا قوله في الدوالي ان ايضا آه الاقوة في هذا
لوجبه من احدها باقائه قطع النظر بدل فرض العدم نظره وجه الدورية لعدم ورود ^{الاشكال}
وامنها تركب لفظ الفاسر واثامته لفظ الامور انما جرت لانه يلزم حال العسر على التبادر
هو تما قال والبدوي دون الصواب لانه يمكن حمل عبارة المصم على ما رآه فرض عدم ^{اللام}
الخارج في الملاحظة قوله لتلا رآه وجه عدم الورد وان ملاحظه حسب قطع النظر عن تفرع
ممكن التماسه وحيث يكون في خبر طبعي ذلك فخر لا يخرج ونحوه عرفت ان المقصود ^{بالتنوع}
والانقضاء فلان ملاحظه حسب قطع النظر عن الطبيعة مركبة فيكون في خبر لان وجه ^{الرد}

وهو الوجه الأول في الرد على من يقول بعدم إمكان الحيوان المحل طبعاً ومصلحة فاعلموا أن الحيوان
 إنما المنع فذلك التفسير يجوز أن يكون لازماً لوجود الجسم وهو المقضي للغير فادعوا قطع النظر عنه
 لا يكون في غير بل لا يكون له وجود إلا في الملاحظة التي منقطع النظر عن الطبعية لا يكون له وجود
 ولا في الملاحظة فاعلم قولنا لا يثبت في الملاحظة ولا في الحقيقة لا يثبت في الحقيقة في غير
 وادعوا في ردّي نسبتها إلى جميع الأجزاء فالمخصص لبعض الأجزاء يرجع بدون مرجع
 وذلك أن يقول أن مطلق الحسن لا يوزن الجسم في الحقيقة في الحقيقة مع قطع النظر عن الطبعية
 في يجوز أن يكون خصوصها من خصوص الجسم في الحقيقة ليس نسبها إلى جميع الأجزاء على التسوية لأن
 الحقيقة المخصوصة مقدرة بمقدار مخصوص بل المقدار يجوز أن يكون الجسم في الحقيقة لأنهم جميع متساوية
 شاف متغيرة المقدار لا بل هو ثابت عند فري العقب المخصوصة مخصوص الجسم في الحقيقة خصوص
 المقدور ولا يصح وجوده إلا في غير ذلك مكان نسبها فنقصها لا يمكن نسبها وحدها أن
 التي نسبها ليست واحدة بل معدومة فيكون عند ارتفاعها في سائر أوضاعها فلا نقصها
 لتأدي نسبتها إلى جميعها فلا ضرورة مثلاً نسبها إلى الماء أو إلى السطح أو إلى الهواء ولا هي
 منها فلهذا من شخص لا في حال ثوابه فكذلك قد علمت في معنى التلذذ أن تأكل الجسم
 قد شئ أنه لك أن تمنع تأدي نسبة الجواهر العنصرية إلى الأجزاء مستند القبول كذا
 من أرباب الأناجرتهم بعد تسليم ذلك لك أن من نسبة الأجزاء المختلفة لا امور وأخذه
 يجوز أن يكون في الحقيقة أن حاد مقضي الجواهر العنصرية على باب زجلا في الموروث في الحقيقة
 استندونها كما قد في كتب الصنعة النوعية وفوق ذلك كلام آخر وهو أن الدم العنصرية

وان لما لم يحصها العدم نظمان لا لافعال فاذن كل عنصر عنصر فاعليه للعبارة نفس الفاعل
وهذه بل مع امور حادثة بسببها المادة مما لا يمكن اعتبار عنصر بنى عليه او اوجه
يتبين منه ان الشرط ان لا يرد الى الاحياء وازجده لا يمكن قطع النظر عن هذا الموضع ووجود
الجسم والادنى وجود الجسم في هذا الموضع ان بعضى الفاعلات مع هذا الامر مما لا يمكن
عدم المانع وهو الباعث عن ذلك غير متصور وجود هذا المانع لفعال الفاعل فلهذا يقال ان جسم
عن ذلك جسم لا ان كان في البحر الذي بلا فوق فاذن ان هذا المانع فعل كما كان لفعال
واما ان فلاك فلم يقبله وليك على قدمها فتجوز ذلك فوه من ادعى قدمها فلهذا
مع ان في ان فلاك مورد مختلف مجاز ان لا يكون فيها الاستغناء عما مخصوصه فنعطى الفاعل
حراما نسبيا له فاعل قوله من ان الحصول الجسم في المكان آفة ان الحصول في زمان
الاعراض اللدنية للحصول في الاحتمال المحذور فلهذا يقال ان ما يترادف فاذن من وجود الجسم
الفاعل مع ما يترادف في الوجود وقطع النظر عن الامور الخارجية والناشئة في الجسمين الامور
فم يقع في خبر السمة فلهذا يكون هذا الجسم الخارج بل من ابرز في الجسم فلهذا قوله وقوله ان
عن الجسمين آفة حليب اخر هو انما سلنا ان تامة الفاعلة ووجود الجسم في بعض خبر السمة
يكن السمة من ان كانا معلولين لثالث لا بد من الافتقار الى السمة من الخبرين
جسم متجرب افتقار الخبر لا الجسم جسمه والهيولى صاحبين فلهذا من ان افتقار الى
يعنى يكون خبر طبيعى الا ان الطبيعة فيه وجودها في نظر ظاهر او السمة من الجسمين
والجسم المطلق فلهذا يكون الجسم المطلق على الخبر المطلق والمطلق مستحقا للجسم فلهذا

[illegible]

كل خبر منه الى ما هو اقرب منه وان لم يكن المحرجي امون او كانت الاخبار محدودة
حينئذ يقع بالقدر لان الميل الى الكمال على السواء كما قال الشيخ فيما اذا فرض خبر من الكبار
المذكور كما ينبغي في الشرح واما عيبه فانه لا يجوز في التمسك بالسبب من الكمال في
الابواب فلو كان للبيسطة خبر فوفد واحد وليس في اصل الابرار كما في فديله من التوجه الى
اخرها ويطرح خلفه كدلت الجزاء او لا وجود له في اصل الابرار انما له الوجود وارجح الابرار في
خبره فثبت ما هم هو القدر للطبيعة المقضية لا يقال الا خبر وهو المعين للقول واما
لا يذهب عليك ان قدم الباطن الغيرة لا يجوز لصحتها الا كالحكاية والاعمال المعين
بها والقدم لا يقبل طر بان العدم فلا يوجد بسبب خبر في الاوقاد كان في ما دونه بسبب فدية
الى غايتها لقدم نوع البسطة على اراهم فيكون الوضع السابق مرجح للدخول فالحال هو ان
انما يوردونهما كره النار كلها او خبر من افرارها المنقصه فورد واما عيبه في الشرح في الشفاء
بانه يرضى لها سكون آه ونهرا لان الوصول الى خيرها اما سيكون بانخرجي فليكن كل خبرها هو
اخرها واما بانجمل خبره المقدر واما كونه في الظاهر لا يحب بدني معك تلك التوجه الى ما كونه
على جهة من الجهات واما بان تيسر لا دليل لان الاضواء كل خبرها على السواء واما كونه
الا بالخرق في خبره وكون خبره ولا الى التماس لان النجمل على هذا النحو يعلم ان المقدر
على ما هو طبيعي لا يقدركم النجمل فطلب المكان الطبيعي الا يكون هو كالمقدر الطبيعي هو كالمقدر
الطبيعي من فحارة المكان ثم ان هذا النجمل انما يكون في جميع احوالها فالجواب انه ما فيه
عن هذا النجمل فلو كان يكون فيه تلك الاجسام فليعلم ان تعمد بالكلية ولا الى التماس كونه مرجح

ولا ينبغي انما قلت لانه من دون مرجع في الراجع وقد ابطه الشخ كما في الشرح ثم ان الذي يدل عليه
كلمة الشخ هو ان القاسم احران احدهما الجسم المحبط كما قال لكن البهوه المحبط ذو كنه
لا يمكنها من ان تداخلها فافهه اذ هو لا ينفو ولا ينفى بالحق لان الحق يكون في جهة واحدة
في كل جهة فيكون ساكنة بالبقية والذو ضرورة اخذها كما قال وانتم فان اخذها بما لا يجوز
تحدث في الوسط عند انقطاع اتصاله قوله وراعى انه كما لا يكون الجزء بسيط مكانه علم
ان يمكن الجزء البسيط مكان في دخل مكان كليته فذلك جزء اقرب مكان من البسيط في
ذلك المكان ويكون بحيث لو انشأ الجزء كليته في ذلك المكان بعد اتصاله على كنهه الطبيعي فاذا
فرض انشاء القاسم بمثل الجزء الى هذا المكان فان امكن اتصاله الكليته كما في خط الماء
الذي فيها سها كما في الجزء والارض لان مكانه بالانفصال الغالب في الجزء والارض بالانفصال الغالب
سواء غلب في القدرام لا وان الغالب المطلق الجزء الواحد الذي غلب على جميع ما عداه والغالب في
المكان ان يكون الجزء ان التدان مكانها في جهة واحدة من القوق او تحتها او فوقها
والقاري او المائي والارض غائبا على ما عداهما وان لم يكن كل واحد منهما غائبا فاما كنه الغالب
بجبهه المكان يكون مكانه في الوجه المشترك بين مكانها وان وقع التركيب خارجا عن مكانها
فزال القاسم عن التوجيه لا المكان مع انشاء الموصي بمخرج فوجهه لا جهة مكان الغالب فيقومها
فاذا رجع الى مكان واحد انما في جهة واحدة لا مكانه ولا يجوز ان يكون في مكانين
في مكانه فاذا وصل الى الوجه المشترك من كل ذلك لا يجوز ان يكون في مكانين فاذا رجع الى مكان واحد
وان لم يكن غائبا فكل واحد الى الوجهين على السواء فيكون في وجه التركيب علم انه في وجه كل واحد من وجهي
الوجهين

يمكن ان الغالب المطلق من الاخر وان وضع الخائف فماليس فيه غائب مطلق كما يلوح
من فطري كتاب الشفاء والنجاة والاشارات لكن معنى ان يحصل ان الاقهار للخر
الغالب لمكانه فطلبه والبدن جواهر الباقية يكون شرا كما اسير اليه كلام الشيخ في النجاة وان
المكان باقضاء طبيعته للمركب لكن اقضاه يكون نائبا للغالب ولم نعم الي تعين
الاسبقين والاشارة وايضا التمس الاول والى الاسباب الذي اقيم على كون الجواهر ^{طبيعيًا}
للجسام لا يدل على كونه طبيعيا للمركب باقضاء قوة المركب غير قوي والى الباطلان
المركب لا يقو بالانفس جامع وهذا القيس سبعة بالجميع الاجاز على السواء كما في
البايط فان قطع النظر عن هذا القدر فلا وجود للمركب فضلا عن ان يكون في مكان
وان لم يقطع النظر عن هذا القدر فيكون في مكان هذا القدر ثم انه يجوز ان يكون
عند ارتفاع القدر في مكان بقوه البسط الغالب لا بقوه المركب وان سئلت الاطلاع
على بفضل القول في تعين خبر المركب فبما يكسب مطالعة الشمس البارز للفاصل نحو قوله
فانه فضل نقصه لا امر عليه واشارت برفه ان الاكسنة مانعة للتحفة والنقل الى هاتين ما كسبت
وهذه بعض الاخراج في البعض فالجركب بحسب تلك الحفة والنقل لا مكان الشئ مطلقا
فان حفة المركب او نقله لا يكون مثل حفة البسيط فيقله بل انقص منه الشيء لا شأنا على
والنقل فانهم قوله فان شئنا كسب مكان القدر فيكون ذلك امكنه اجزاء لغيره من اجزاء
قوله هذا المورد حدة كالمورد غزاة للقطعة اه وتوفا في مثل قول الشيخ في الشفاء بل هذا الوجه ^{الجملة}
كانت حجة شتم من اجزاء فزدهم برؤية شئ فذكره مطلق المركب وال فان قوما قد انساب

اه نقى ان القبط يحقيقها مقدم على المركب يحقيقها واما حاصلا على انما حاصلا على
 الابواب الباطنة يحقيقها متحققة وليس في مرتبة وجود المركب لا محققا ولا محققا
 جازا المركب في مرتبة الابواب ثم المحقق في تلك المرتبة وبقية شي فانه يجوز ان يكون مكان
 المركب خارجا عن مكان الباطنة ويكون متاخرا بالذات عن وجود الباطنة
 فلو طبق في مكان قلنا ثم المحقق في تلك المرتبة واما بعد وجود المكان فيوجد المركب
 لما في المرتبة واما في الواقع فاصل فيه قوله لما كان القدر المحقق الباطنة اه هذا لا يصح
 قولهم بان القدر يكون ضرورية عدم المحقق فلو كان مرتبة القدر متاخرة عن مرتبة
 عدم المكان المحقق عند كون التاخر باخرا باطباع او وجوده عند اذلة التاخر بالزمان
 نعم مع ذلك انما يتم ما ذكره القدر من عود المحقق لو كان محقق القدر الباطنة باطلا
 تحقق الباطنة فيهم ان لا يكون بسيط في مكان المركب في مرتبة الباطنة لكن ذلك ثم
 بل تحقق القدر في بسيط بعد تحقق الباطنة فيه وعندهم تحقق الباطنة من الباطنة
 البسيط الاخر بالقدر فاصل قوله كما ان فعل القدر بسيط لا يصلح الا في مرتبة
 اه فاصل الفاضل بجوهر في السطح المتاخر عن الباطنة الباطنة الباطنة الباطنة الباطنة
 والمانية المتعجبة فيها انه ما عاشد براد عسي ان يكون هذه للذرة والذرة على
 المساوية له حتما لان في الذرة تماثل اخر من ذلك وهو في المساوية يجوز ان يكون
 المحسوس في المساوية المتعددة بنوع على الاخر والذرة والذرة التي في الذرة والذرة
 فيها محض من الذرة والذرة التي في الذرة والذرة التي في الذرة والذرة

ينبغي المنع منه خارج عن الفاعل لان المذكور سنة المنع وان فروع على طريقه الالزام
فجميع ما يندرج من هذه الفاعل المتفاجات المذكورة لا يمنع التوجيه فهو كلام على السنة الذين
بطلان فاعل قوله ان ما ذكره مع كونه مجردا خال لبعده لا يظهر للبعد وجه الا في دور ان
ليس في الصورة اتركه اقصاها المكان انما لا يقصد من الخوا الغالب وقوعه في مكانه
فيكون الاجزاء مقسمة واما اذا كان بصورة اتركه اقصاها في ذاتها عند الاحمال فو
لا يمنع هذه الاعادي قوله لا يقع في اصل المصطاحه فاعلم ان الكلام المنطوق به
الذي تفعله انا مع كان فروع في شرح قول الشيخ بسبب مكان واحد يقتضيه طبيعة ذلك
بالقبضه الغالب فيه انا مطلقا او كسب المكان واما ان في وجوده اذ كانت الحاديات
جسم له مكان ورض من ان صار اصل المصطاحه كبريل اصل المصطاحين المكان للجب المرب قوله
ولا يخفى ان نقل الترتيب آه ويظهر من هذا ان الترتيب لم يكن في هذا الترتيب بل في
الارض وفعول الصورة لكن فعلا بسبب طبيعة الاجزاء المادوية فاذن الفصل هناك بعينه
الاجزاء الارضية ويرى على هذا ان يكون مكان الترتيب تحت مكان الارض ففعله لصل الارض
والصورة فاصبه بان المكان بالبعد للتحقق والنفاس فعدن لم يتركب مكان خارج
عن اركانه ايب واما على ففعله في الشكل فوله لاننا لو فرضنا ارتفاع ان الصورة ايه علمت
في الترتيب ما رعيه واما قبل له قوله وعندهم لا يخفى وضاغيا هذا عيب فاما بعد ففعله من خارج
ان الترتيب والوضع عاين سبب المجد للجهات لطريق فباين انفا ففعله انفا كما قال ابو الهيثم
المتفقه في الترتيب بعين المكان مع ان الترتيب على ما هو الورد فقد ظهر ان الترتيب على

بين العناصر انفسها وبين الافلاك باعتبار وقوعها فيما بين الجسم المحرور
فما لم يقله او الوضع الذي هو عام المقوله فمعد ذلك لان الوضع الذي هو محذور
هو النسبة حاصله فيما بين الافلاك طبيعته ثم فيه نظر لان حصول الوضع بالنسبة لا يقع الا بكون
الافلاك يكون طبيعيا بل بخلاف ان يقتضي الطبيعة حاله النسبة لا يقتضي الافلاك والافلاك
لا الا من من مقتضيات الطبيعة مع انه انما يكون بالانتماء الى الجسم المحيط وطمح العلم لا يمكن ان
يكون الوضع اما بالنسبة الى الجسم التي هي لا رتبة لوجود هذا الجسم طبيعيا لانه لو لم يكن في طبيعته
لا يلزم ان يكون له وضع فمدير قوله او الطبيعة الواردة في المادة الواردة لا يقتضي الا فاعلم
منها لا يظهر بذلك وبغيره ان الوحدة لا يصعد عنه الا الوحدة ولا يلزم ذلك لان المادة
الواردة نحو ان يكون ذات استعدا ذات مختلفة فيما نظر لا كما هو مقتضى الطبيعة فاعلم ان
الشرح قد بين على ما قلنا في كنه الصورة النوعية ان الطبيعة ليست فاعلم ان جعلها بل انما
هي من الشرائط والمعدات بمعنى انها بعد المادة بفعل هذه المادة فاعلم ان كان الامر
فليحتمل ان يكون شرا لا لثاقل الخلقه ولا شرا للورود يكون شرا لا لثاقل الخلقه ثم انهم قد اوردوا
الطبيعة نحو السكل والمقدور والحرارة والبرودة فاعلم ان هذا كله افعال مختلفة لكنهم قد اوردوا
بقولهم ان هذه الافعال يوافق تمام الجسم كل افعالها فاعلم ان هذه افعال بعضها في جنسها وبعضها في
نوعها فاعلم ان هذه افعالها لا يكون مع وحدة المادة ولا يلزم ان يكون في جنسها فاعلم ان هذه افعالها
الطبيعة الواردة في المادة الواردة لا فاعلم ان هذا ليس بنا على عدم جوده صدور الكثرة عن الوحدة
لكنه استعدا لكل جزء من المادة لا يختلف لان المادة متناهية في تقاضى ثم نفى هذا شي هو ان

يعني صورة جسمته متغيرة بمقدار متغير في شخصه فنفصل عنهم على المادة ثم لما كانت
الجسمته حلت للهوى والاخرى بالعرض فقد تقدر هذا الاعتبار مخوّر ان يكون بعض
مستبعد لمرض الزاوية وبعضها البعض المنقضي بواسطة الطبيعة المدبرة على
المنقضي كحل يكون فيه زاوية ونهايات بالقبول كاستبعاد الهوى بمقدار حصول
سككاً للمنهج مسطحاً مخصوصة بمقتضيه لا يتغير كحطوط مخصوصة فمال فيه ثم ان الكثرة
الموجودة قد غلبت عليها افعالاً مختلفة من السطح المحبب والمقهور وما قاله في السككيات
في الجواب ان حصول الحول ليس بمقتضى الطبيعة بل بالعرض او بفناء طبائع
من كليات العناصر والذات كالكثرة ايضاً في بعض ومقدار مخصوص بم انشاء سككاً
مخصوصاً فعدم التحول بالضرورة فيغيرنا فعند ان السطح المقهور ان كان فعل الطبيعة كالمقدور
فماست الطبيعة في مادة افعال مختلفة وزواياها كانت فقدرتهم من اسانها عليه وان لم تكن
هناك فاعادتها الطبيعة على نحو ما يقتضيه السطح وهو المقتضى في اصل الازدواج فمال فيه قوله
والانفاق الباطني السكك المستدير اياه ارجع الى جوابي غرض الكلام في بيان انفاق السكك
ان السكك بوجه انفاق السطح وذلك لان انفاق السككيات في الحقيقة لا يوجد
في الحقيقة في الزوايا الباطنية لا يكون في الازدواج في حقيقة الشخص اما الازدواج في الزوايا
مخوّر ان يكون افعالاً مختلفة في الهيئة فمال قوله ولا يخفى مع ذلك سداد ما لي بحسنة الشكر لا
فمن حيث هي اذ يبرز في وجهي لان جسمته انما يتغير في انفسها فمال قوله ولا يخفى مع ذلك سداد ما لي بحسنة الشكر لا
لا عن خصوصياتها سوى كانه في خصوصياتها فمال قوله ولا يخفى مع ذلك سداد ما لي بحسنة الشكر لا

مع انما هو سببته شخصها كما قد عرفنا في ما قبل ان شئنا المبتدئ الاكمال لا يتغير بها
 ومفردا بل انما يتغير اكمالها فقط وصرح ايضا فها نحن ان شخص الحال انما يكون شخص الحال
 فلو لم يكن كل من المقدور الشكل شخصها ساخر عن سببته مخصوصها معقبته بحسب المعقولة
 دون مزاها للطبقة فخال فيه قوله اقول وبنهاية اخرى هو ان ثبت باخذنا الاكمال
 البطالع وذلك لان الاستدراك كل سبط في مرتبه مرتبه فاستدراكه كل منه مخالف للاستدراكه
 بانواع لان ترتيب الاستدراكات مختلفه حقيقه فثبت ان يكون عليها ايضا مخالفه بالمعقولة وبنهاية الكلام
 مبني على ان ترتيب الاستدراكات متجانس مختلف وان على الجهات المختلفه صفات مختلفه في
 نظر اناني الثاني فدان العلة الوروده يجوز ان يحلف فعلها في امور مختلفه على حسب استعدادها
 فلو فعلها البيان الاثر في حوز ذلك في حالها في محققا واما على المطلق لانه قد اختلفت في
 امور مختلفه على حسب استعدادها في الميزه فدان يجوز ذلك في الازداد وان الشرط انما في
 المعقولة طرق منه والمعلومات لوزم وازداد في الازداد في المعلومات قلت كون هذا
 المعلومات لوزم للطبقة ممنوع وانما يكون في ذلك لو كانت الطبقة عليه مرتبه بها وممنوع لان
 مختلف باقائه والتوقيت ناهية على استعدادها وازداد ذلك وان لم فدان في الميزه
 المعلومات بالمعقولة ومن اجل ذلك عليها بالمعقولة وحيث لم يقوى مقتضى الطبقة انما هو المطلق استدراكه
 كما هو متخير اولها وانما في ترتيب الاستدراكات فدان استعداد في الفاعل فمقتضى الاستدراك
 غرضها في الميزه من غير انها مقتضى الطبقة في تلك الميزه وكذا في كل مرتبه فدان
 الاستدراكات لا قبل في اختلاف الطبقات لان الطبقة غير معقولة بها فخير واما المقدوره الاخر

ان در رتب الاستدارات مختلفه بالجفان في و ان كانت مشهوره بين الف بين لكن
 لم يعظموا عليها وليكن شافيا فاصل قوله و اعلم ان طبعته الارض آه جواب عن ايرادهم ان
 الارض سبط فكلها الطبيعي كرمي فاذا زال الكروية بالفسر فسي ان يعود بعد زوال الف
 الى الكروية فالحال الميسر مانعه للعود الى الكروية فادوان الطبقة كيف يقضي شيئا و
 بالعود عنه و اجاب الشرح كما في شرح الاشارات بما حاشته ان السبب في حفظ الشكل الموجود
 ابي شكل كان فلو وجدت كروية فحفظها لكن لما ازالها الفس و لم ينزل السبب عادت حاشته
 للشكل القسري لما صار هذا الشكل موجودا و هذا الشعور و في و اثم و قوله ما زالت في كل
 اه يقيد ان كان في استدار الكون على الكروية و قد ازالها عنها نحو السؤل و لا يطارد في
 لان الارض الموقوفة فادوية على ابراهيم فجزا كان حزن مع الكروية ثم ريت عنها بالفسر و
 الارض البية حتى يرد ان الكروية لو كانت مبنية في الخلق لكنت ازلته و الا لا يحق عدم
 السبح قد ربح جواب كذا قال ان السبب في ان بعض لم يفسد على ما يقضي طبقة فحفظا فو فادوية
 فاذا حفظ شكله لم يزل ذلك ان يحفظ كل جزء بالوجبة طبقة ايكالا اولى من سبط الكروية
 شكله فاذا لم يكون شي من سبط نفس الفس لم يكون للبياني منه حسن فمستور بما حاشته بل كان
 سحفظ ما اوجبه الطبقة فان عادت الطبقة و رويت سبطا فو كانت هي انفسه لموجبه
 ثم قال و لا يعود السكون الطبقة لبعض في حال عارض امرها شيئا و مقابلها لبقية حال كونه
 شافيا فليس اذ المقتضيان متفادين متساويين صادرين عن قوة واحدة كمال و ردة حتى يكون
 محال بل صادرهما عن القوة و هي على ثابتهما الطبقة و الفس في السبب عنها و هي كمال في طبقة
 فمما في قوله فكلها سبطا فحفظها بل من آه لا يدري ما اذا راد فان الارض مبنية منها موجوده فادوية

فهمه الاختلاف ان قد يخرج طبيعة الفلك الكلي فعدلهم صدورها كغيره طبعه
 ودرجة او عن طبعه اخرج مثلا قطعة الفلك الكلي ليعني ان لا يكون فيه اختلاف
 ويكون المجموع كره ودرجة لكن صورة اخرج مثلا فاعلمت ان مقتضاها نعمي الكثرة
 فمائل فيه قوله تعدد الصورة ليس مقصورا على آة لما كان توجه على ما قال الحق
 الشبهة بآدة الفلك ان ذلك لا يلزم الا اذا كان فيها استعدادات فلكية لا يكون
 الا ذلك والايح انقلب المادة من صور الى اخرى اهاب بان الحق الصور مقصور
 على الاختلاف في الفاعل بل هو يكون لا اختلاف في الفاعل كما شئت حاشا ان الفاعل
 لم يدركه القابل ان تصور تصور من نهاية على انشائي موضع ذاك كقصة
 صورة على تدوين عادة شاهدة دون سائر ما ليس هناك استدلوا من رجوع
 الى انما كان فقد بني قصرا او لو جاز ذلك طلب اصل الدليل وان سلم حصول
 موكب على اقتناع ذلك وارجح قوله فيخرج وقوع الاختلاف في الفلكيات
 لوقوع امور واختلاف في التعميم منه وعلل ان الفلكيات كراهة كثيرة في امور مختلفة
 اقتضت عنانها لم يكن احيانا في بعض في اجزاف بعض او اجزاء بعض في مكان
 بعض فذكر ان ما خرجت عن بابي سمعة سائلة كالجوارح او عن سائلة كالمندوبين فذكر ان
 فيما هي من تحتها اوجوها لصوره واختلاف بالزمن والخطية ولو اقتضاهما العقلاء ان يكون
 في جوف الفلك وتحت الغمام فلك او غير ذلك معهما كالارض فكلما من الجوف في
 احد البواع لمكان او يندفع متفرقة في جوفها لا لوجب كثر في قوتها انقوة كلك حصول

يعرف او يعرف في السمن او خلد رقة و غلط او كان السطح كونه في السمن
 عليك ان الخوف الورع في الكرات اذ بقاء رقة تكون سكن كلب او في رقة
 الممتلئين المحلفان رقة و غلط افعال مختلفة موعودة فهي افعال الطبيعة و يكون غايته ان
 مكان الاجسام او اوقاف الجسم الذي في مكانه او صار لحياته انتمه فالكائن الاول
 صدر عن طبيعة في ماوه اذ هو خولفا و لغو رقة و جديتها تعدل و الكائن الثاني فقد
 عان مطعنه في الجسم الذي مكانه في خور عن افعال و طبيعة كونه كونه غطته فلهذا
 نفي الدالت و الكائن هو الحق لكن بطل منه اصل الدليل بل اصل الكلام و لم لا يتقون
 الا بغير من بدو الامر لا الغاية بلتم الكلام و لا تتجاع في هذه المخلت فو دل
 مجموع الجسم اذ فيه ان هذه النفس لما سئل جميع اوزار الفلك فيكون معلقا بالبحار
 النفس معلق او فيلزم ان يكون فيه يقا بل بربان فيكون الخارج و النفس في شغلان
 و اما لا معلق جميع اوزار الفلك فيكون بعض اوزار في كونه الكمل فانه قوله
 وجوده لا يقوم بمور و الاجسام آه في رسم لكن البصير الغير الفاتمة بمور و الاجسام هي النفس
 المجردة لا يصح علقها بجسم حال عن الطبيعة لما سئل من كلام الشيخ فيما بين الطبيعة
 القوة المدركة غايته في جمع الاجسام و انما خالف الشيخ في كتاب النجاة فاذ الجسم
 بمكانا من الالهة فليس ذلك بما هو جسم او اجسام بمعنى في الجسمانية و كسلفه
 استوفى الالهة فاذن انما سئل على القوة فيها و القوة التي فيها اذ كانت اجزاء و
 لم يسطر الوجود الجسم لا يسطر اسند علم المكان و اما قوه طبعه فاذن اسند علم المكان

ارشد عاود المكان موجود لكاتبهم وان لم يكن هناك قوة اجتناب زنة المكان
هناك قوة اجتناب فليس ذلك عتباطا بل عن قوة طبعية امهية فهو الكلام
نصرح بان مقتضى الحقوة طبعية غشادرة وافتقار المكان عام في كل جسم فالطبيعة
عام في كل جسم فالطبع فيه طبعية غشادرة فاما قوله فاذن فذلك كما قاله في
لم يثبت اليه دريب قال الطوسي وافتقار الجسم الى الارادة الطبعية لنفسه
ومع ذلك لا يرد في الحقوة ان في طبعه ذلك لم يثبت اليه دريب بل في
الورد شيع ان يكون في الحققة في حقها من جواهرها معا معا بل
الشيء ان كل تلك واحدة موجودة لبعض عنها صورة جسمانية على ادة الفلك
مفهوم بها ومرتدك العقولات بذاتها ومرتدك الجويات بحسب الفلك في حركتها
ملك الصور التي باعتبار حركتها كمان في الحسنة وابتداءا لبعثها على ما خرج في
عنه وافتقار اغني العلم انه لا يلزم من تمام صورة نوعه بالفلك كون الفلك في
بل بصر حسيه الفلك مع صورة النوعية لو كانت بعد الحقوة ويكون مع
عارضه بعد ذلك وادبه ولاف ذرية واما قول ان الطوسي انه لم يثبت دريب
ان يكون الجسم الواحد في حقها من لم يكن في هذا القول لا الامم مع ان
طبعة من طبع طلبة انه يقول ان الارادة الطبعية تحت عن النفس بامر العقل
الطبيعي لا راد في حركتها عن الصورة الجسمية وبقوة في السببية في الحسنة
انما حرك الفلك من شيرة ملك القوة بل هي الشيرة في حركتها واذن في العلم في

هو ان لكل تلك نفس مجردة واحدة لبعض عنها صورة جسمانية آه لا ادري ما اذا و
ان لا ادري ان تلك نفس مجردة واحدة لبعض عنها صورة جسمانية القوة
المنطوية والكان يصحها لكن لا يضر الامام مع ذلك نقل الامام بوجوده في مجرد
بغيره فبعضه قال الامام مع ان لا يكون في تلك نفس مجردة وليس فيه قوة منطوية
اخذت بعض عنها صورة امتدادية في مادة تلك فبما باطلت هذه الصورة
ان الشرح فابل بالقوة المنطوية صرح بها في السقاء وغية منته قوله وقدره نرا
هذا الشرح لا يعني ان لا يكون في تلك صورة لوعيته لان الصورة المنطوية كالجبال
فيها ما ليعتد بالنفس البديهة هي التي بلا دراك كالجبال فيها والصورة النورية
افرى منقذته على لعل النفس هي الطبيعة التي نقطة للحياة والاسكال فلا
وفاهم اسعد به قوله اذ لم يكن ان يكون شيء واحد حقيقيا آه فيه انه لا يعلم لان الحقيقة
النارئة مثلا انما نعلم بالجسم وصورة تارة بالحقيقة الباقية الجسم المتصور الصورة
مع الصورة الباقية فالباقية الصورة انما قوتها منته والنارئة تلك الصورة
فانهم قوله في الصورة الباقية آه الكلام الحاملة للصفة المرئية مجموع العناصر لا احوالها
انما غيبه انما يقوم مجموع من حيث هو مجموع ولا يرى الا احواله الباقية وقوله انما لا يرى
انما يكون باهر وجوده في الموصوف بقوله في ايام امرنا بما لا يتعد ولا يقوم شيء
هو اخر ادري فابن ان الكيفية المرئية هي الكيفية المتوسطة للثابتة فالجسم
بعد ذلك بصورة جارية وبسبب كبرت فيه كيفية متوسطة في الحس كقوله متوسطة

[illegible]

اور در منصفه الحقیقه بخانه قبوله الالهی بالبدل اندی فی قلبه البطل الخیر المصنوع
 و قد مر صرح الشيخ بان العاقل عن الاعمال ان كان لازماً يلزم اخذها في كنهها اليها
 الطبيعة العكبة الا ان فوق من الاعمال الطاريي يمنع في از ذلك ومن الاعمال
 الخلفي فلا يمنع ونحوه الذي بان في صحة الاعمال مطلقاً فطرياً كان او طارياً وكل قول
 على ان ياقية عاقل عن الاعمال الطاريي او الطاريي جميعاً يلزم اخذها في كنهها لكن
 سطر من طور كنهها يلزم انهم ممنوعون في از ذلك الاعمال مطلقاً والقياس في سلمهم لا يبعد
 الاستماع الطاريي منه فمال قوله اقول وجوبه ان كواحه آه ظاهره في غير مصادره لان
 المنتمين جسمان موجودان الله تعالى في الخيرة والسياسة على عموم الفطن بها
 ولكنهما من تلك الكلي ظنم ووجوبه من منع ووجوبه الذي منع ان كواحه
 احد ان شئان صورة الفلك الكلي ليست بارته في اوزنه فلكيوان من درين من فلكيوان
 عليه كلام شتر خريف وباركاه بكتف و الارادة جسم غير مستقل لا يكون له صورة
 نفسه ولا صورة كنهه فالتماثل فيهم بها صورة لا يكونان من اوزن الفلك الكلي والظاهر
 مستقل النفس والجان جسماً مستقلاً محققاً سبحانه في الحقيقة الكمال وباركاه في
 الكل حتى يكون فرداً منه فلكيوان به وعالم التوجهات بخوزه فمال قوله ولو كانت طبيعة
 آه قد قالوا ان لا تعطل في العكبات فوجود الفلك مع صورته في كونه الوضعية لم يمتد
 ذلك واما ثباتاً ولا غير شاف فلكيوان عليه فمال قوله وادعم ان فاعل الاعمال
 الخيرة آه فلكيوان اور علم الامام عليه الرضه بان القوة المصورة الكائنات فوه وادعمه في جسم المصور

في جسم الحيوان يعلم ان يكون الحيوان كره ورحمة الكائن في كل جسم ما يشاء وكره
الجان الكائن في قوة عبيدة والكائن مركبة من القوى فكلاهما منها قوة بسيطة يكون
مجانها كرات فيكون الحيوان مجموع كرات ففقد الشئ بغير الكلام وضع ذلك بان العا
لا سكال الاعضا ربيت تلك القوة المصورة لانها عديمة الشئ فلهذا كانت القوة
المنفصلة في الاعضا على الاطلاق وسقطها ما عظيم حلت قدرته بوسط المثل كما الردها
الموطين على الاجرام التي هي سماء عند الاشياء ما بين ارباب الالوان ونسب لانه
عقبك ان في الحيوانية مادة اما اولها فلهذا الساتين الفايدين القوة المصورة لا يكون
التي فاعلم حقيقة كيفية ذلك في الشئ في محبت الصورة النوعية يشرح الشئ في القوة
الحسنة لا يفتش ما فيها فعمله من هي ووسط وانه في لا يفرغ ما في من كون المصورة
عنه محبة الشئ لان الوسط في الالوان لا يمنع في القوة العديدة الشئ ولكن في
فالوان ان يفرغ الاله بغير الالوان لا يكون الا فضاء منها في مادة ورحمة الافعال منتها
فان في الالوان مع القوة المصورة بعضا واما ثانياً فعول الالوان من موقن بان صدر في
مثل في القوة الفعالة لما يفرغ من موقن في القوة الفعالة من نسبة الشئ الى الحيوان
الذي بان في القوة الفعالة كما اسما وجرت عاقبة سحابة ان جعل في الالوان في القوى
سقط في الالوان مع الالوان على العالم من القوة الفعالة فانه في الالوان في القوة المصورة
مثل في القوة في الالوان البسيط فان الالوان في القوة المصورة في الالوان في الالوان في الالوان
على كونه اسكال البسيط فانه في الالوان في الالوان في الالوان في الالوان في الالوان في الالوان

[illegible]

مختاراً وضعه باب الحكمة والكيون الشئى حيث يجوز ان يكون على ما هو غرضه ان
يكونه كبقية من وضعه قبل ذلك ولا يعبء في ما اب الشئ من التعريف الاول لانه
ينطبق على حركة القطعة في الجوى عند الشئ ان يطبق الشئ على الكون في ظاهر
الاعرف التوسيطه وانما هو كان من قبله النقص بالان والمضى بالان في ظاهر
القوى الى التماسه بعد ما خاره الشئ وان كان يكن في موضعين المراد من خروج ما كان
الى ما يكون بعد حركته الى ادى البه فخص الشئ المقولات الاربع لانه لا يقع فيه الحركة
الخروج التدريجى الا من تلك المقولات لالان الخروج التدريجى ان وضعت في
يسى حركته قوله ان الموجود اما يكون باذنه كل وجودى يكون موجود الحصفه
الاضافه بالصفات الاضافه موقوفه على امور مبانيه في الوجود ورتبها
بعض الاحيان ليس بعضان في الموقوف وقوه فيه بالافضل المضاف اليه فلهذا
في الفعلية من جميع الوجودى المعبود الا على ما يحده ثم ان معلوم ان كل موجود
موجود في الوجود او بالصفات الاضافه اليه في العوليه بالسطر الى الوجود الهمى وكن
وجوده في حيز الصلح التعلق فيسبوع للاسكال الصا بالصفات الاضافه في كون المعبود
حيث يعبء بالصفات فافق الحاصل ان الوجود موجود بالصفات في وقوه الذي لا يعبء
الذ على واما موجود بالقوه في بعض الصفات في الوجود الذي لا يعبء بالصفات فانها في وجود
الزمانى في بعض الصفات في الوجود الذي لا يعبء بالصفات فانها في وجود الزمانى في بعض
الصفات فافق وقوه من زمان كل زمني معنى ان كل زمني وقوه يمكن ان يكون في الوجود

التي ذواته تسمى القوة وان اشيع فخرج في البعض في بعض الصفات وانما ان المراجعة
لا تسعدو ويمكن جعلها على الامكان الذي في قوله فظن المعلم الاول في التعريف ان
انما يوجب لو كان التعريف فربما حقيقاً والظاهر ان في تعريف الخطي لان الحركة معلومة
فليس ينبغي تصور ذلك للمفوض والاعفاء الذي وقع اطلاقه لفظ الحركة على محل هو كما
وقد لفظ ليس مقصود العلم الاول في التعريف انما مقصوده ان الاول ان يعرف
حال عن الدور مرتباً للمتعلم لفاعله التعريف قوله بل لانه لا بد ان الغير في تلك الامور
اه يعني ان التدرج ويكون كسب محال في دفعه ثم بعد زمان اخر ثم اخر ثم فقد صدق على
هذا الخروج انه خروج تدريجاً فلو انفي هذا القدر لم يلزم وجوب ولغيبه يكون الخروج تدريجاً
سجل على الممتد الذات فليس هو الزمان في الدورات فيه ان صاحب المطالعات يقول
لصور التدرج المنطوق على المبتدئ زمني واما كونه نفس الزمان فنعلم بعد الدليل وهو غير موقوف
على الزمان وريفه لا يرد بالانطباق على الممتد ليكون متصلاً لانه خالف فيه جمع ودرجات
بإدخال المقام على انفعال الجسم المنخفض في التعريف الخرج التدريجي بحيث لا يقع ضرورة الخروج
هو واما كان هذا الخروج متصلاً كما هو مرسوم القدر او موقفاً من دفعات كما هو مرسوم على الكلام
على هذا الوجه غير موقوف على الزمان المتصل انما في قوله يستند في التعريف بالامكان
الكلية في هذا الكلام من غير شك بل ان العكس هو كحقيقته بل مجموع انما لا بد من
تخلل بين كل تقالين منها زمان ويزداد الحق لان الحركة كما يستعمل لا بد فيها من ان يكون في
منها زمان فهذا هو الحق لان الحركة ان خرجت فانه الحركة لا يكون الا في ان سابق ولذا في

و يجب ان يكون ملك الافز و غرضنا منه و غير موجودة بالافعال كما نعلم و هي ليست
العلوم المتماثلة و موجودة بالافعال بقدر تصور الحركة و بها الفؤد الزماني ما فيه الحركة فلهذا تصور
انهم لان الافز و الازمنة لا يكون في الفؤد الزمان بالافعال و منها العلوم متماثلة و هو ان
يمكن ان يكون ما فيه الحركة كصفة الانفات قابل للشد و الضعف فحيز ان يكون في مجموع الحركة
فرونها و يكون في كل آن من الازمان انفات لا يكون في ان سابق او لاحق فيقول
في هذه الانفات المعلوم و بعد او معلومات متعدي على الاول يكون في الفكر و الحركات
ما ينطبق على المعلومات فيكون حركته في الانفات لا معلوم و حركات كره في الانفات لا معلوم
بلزم ان يكون في كل ان انفات لا يكون في ان سابق و لاحق في المعلوم و احد و الوجود
شبه كذا في ذلك و على ان لا يحد من معلومات غرضنا منه و ليس في الفكر العلوم متماثلة
و انهم في كل ان انفات غرضنا منه الذي في ان آخر و العود في الانفات لا تصور الا تصور
المختلف اليه و كل ان بحيث المدة و الصورة و الازمنة على الوضو حال فيكون الصور غرضنا منه
مجموع الازمان مع انها محصورة بين الحاضر و في الماضي يمكن ان يورد بان وجود الصورة للانفات مجموع
و يجوز ان يكون فؤد زمني من الصورة يكون تفرع في كل ان صورة الوجود و كذا الانفات فؤد زمني
لكن ندر انما يصح اذا كان المختلف اليه معلوما و احد و يكون في الفكر حركات و يكون الانفات غرضنا منه
متعدي بمعلومات متعده على حسب تعدد المعلومات فمات ثم كون الفكر حركته لم يقيد اليه و ليس قد حاز
لحقون فمال قوله و قد علم فؤد زمني الانطباق اه لقال ان لم يتبع فؤد زمني الانطباق على الحقيقة
انما انهم عدم غرضنا منه من فؤد زمني فلو كانت احوالها متعديا لكانت ساكنة كانت حركتها كذا

[illegible]

فطرى لا يحتاج الى التوسيل ويثبتون عيسى بان لا تسكن في الزمان المتحرك بحيث حاله في الزمان
المتحرك في كل ان سته لم يكن تلك الحادثة نفس حال السكون بل حال مغايرة لسكون ذلك الحادثة
الحركة الممتدة المقطعية لأنها لا توجد في الزمان وهذه الحادثة متحققة في ثبات زمان الحركة فإذن هذه الحادثة
حقة صحيحة كما ينادى وقال ابن بقول القدر المسلم والنظر يرى ان السكون لا يصدق عليه انه كان على
المسافة في الزمان بحيث يكون في كل حدها في ان في كل جزء منها في كل جزء منه لم يكن في كل
ولا يكون بعد فالحركة صفة للمتحرك لا يلزم منه ان يكون هذا السكون اذ اعتبار السكون
ان يكون صفة استمرارية متحركة من السكون حين هو في الحركة السكونية ويكون تلك السكون معنى حقيقيا
عارضا بغير وصف حقيقيا وهي السكون على نه الجزء او كذا ذلك الجزء والجزء والجزء والجزء
معنى ان يكون ان يكون تلك الحادثة الحركة المقطعية او الفرد التدريجي الموجود في الزمان
وكل جزء منها جزء منه والذات ان الخاصة المتوهم حدود الحركة المقطعية او الفرد التدريجي المقطعية
في كل ان على سبيل التوهم فالحالة المتحققة في الزمان احدها والحالة المتحققة في الزمان حدودها
المتوهم فيها وقولهم تلك الحادثة ثابتة الحركة المقطعية لوجودها في الزمان لم يكن تلك الحد الحركة
المقطعية الموجودة في الزمان وبالجملة ان ارادوا بقولهم لا تسكن ان يتحرك حاله الحركة الى الزمان
المتحققة في الزمان والآن متوهم لها الكلام الذي هو ان ارادوا انهم من الحالة الوردية
او المتعددة ثم لم يكن بحالة المتحققة في الزمان الحركة المقطعية او الفرد التدريجي من المقطعية
الآن حدودها المتوهمه لا يغير لو سلمت الحالة الوردية المسببة ولا يلزم وجودها في الخارج
فما لم يقله اقله حدودها بالقول اه فاما لان الحركة التوسيطية كانت درجته بالتحقق

متهمه بها مع بعثتها الذرات في نفس ما عتبار المسافة فهدد ارجحة لها عدد والفرص ^{المع} حركتها
من الحركة من حرز القوة ^{بالفضل} آه يعني ليس لها فائدة من جميع الوجوه بل هي من حيث الذات
ومن حيث الشبهة الى المدعى بالقوة لكون وحدتها الذاتية صبيحة فكون تحصيلها باعتبارها
عليها فخرج كل حد لها كفضل مغاير للتحقق في حد اخر فبالنظر الى ذاتها بالقوة والنظر الى ^{الشيء} ^{الشيء} ^{الشيء}
بالقوة وهو المعنى يكونها من حرز القوة ومخوضه القوة قوله فذلك وهو بانها
اول لما بالقوة آه قد عرفت المعلم الاول بهذا التوفيق بعد تبيينه التوفيق المذكور في المتن
وبحقيقته ان الكمال ما يكون الشيء بالقوة والحركة ايضا موجودا بالقوة ليعتقياها اسم
شوكا بالقوة بعد ما كان له الحركة بالقوة ثم الحركة لا يد لها من مطلوب يتوجه اليه في ذلك الخط
ايضا كمال اول الحركة اول ما ينسب اليه فالمراد كمال اول فخرج الكمال الذي لا يتوقع عنها كمال اخر
ثم الحركة انما تعرض بما هو بالقوة فيما يتوجه اليه الحركة وموضوع وايضا يتوجه الحركة بالقوة في
الكمال الذي الحركة بل ان في كل ان كمال لا يكون في ان سابق ولذا من هو ليعتق في
الكمال بالقوة واليد ان اشترى واليقع هو يتوقع في الحركة المنفصلة القطعية لانها لا يوجدتها بها
قبل الوصول لا السببي ليعتق بقطع فخرج من زمان الحركة هو بالقوة في الحركة وانما
موجوده فيما ياتي زمان الحركة وخرج هذا القيد الكمال العارضة لما بالقوة صرح الوجه بالحركة
لا تعرض لما بالقوة لان جهة زه بالقوة باخذ الوجه المذكور كخبر سائر الكمالات ^{الذات} ^{الذات} ^{الذات}
وبسبب عرضها وهو بالقوة فخرج هذا القيد الكمالات العارضة لما بالقوة لكن ^{القوة} ^{القوة} ^{القوة}
فان الكمالات قد تعرض لما بالقوة ^{القوة} ^{القوة} ^{القوة} لان جهة القوة بسبب غائبة ما يكون انما غائبة

ما يكون انها غرض فيه للقول هذا كحق هذا التعريف ولا ينبغي ان هذا التعريف اقصى من القول
 جدا فليت شري لم صار التعريف الاول مردودا عند المعلم الاول بهذا التعريف مقبولا قوله
 وهو ان هذا مطلق على المسافة قد كان موعوم اكثر المتأخرين ان الحركة القطعية عبارة عن
 كون حاصلة في الخيال من سبعة الحركة التوسطية بان محال في الخيال كون على عدم تحصيل
 قبل زواله كون على حد او تحصيل مستطوع على المسافة كما في القطرات ابداله في الشحنة
 الحوالة يري خطا وهذا ملاحظ لان الاكوان اثبات فيكون المستد الحاصل في الخيال ^{لها} ^{لها}
 من اجزاء غير مستقيمة فليت يكون استدلوا منطقيا على المسافة بل يكون اجزاء مستقيمة
 لا ينطس الداعي الحد وبل كان ينبغي ان يقولوا ان يحصل في الخيال ان هذا التدرج
 مستطوع على المسافة ويكون حصوله في الخيال تدريجا ولفي كل ساني مع لاف في كمان في حد ذاته
 على التدرج في الخارج ومعنى كونها غفارة على ملهم انها امر لوجهات في الخارج لكان متدرجا
 المحصول قد سار الى الرد عليهم وقال الحركة هي القطع المستقيمة غير فار في نفس المنطق
 على المسافة مستقيمة بها قال الفاضل هو لغيره ان هذا المتحرك ههنا في الاعيان فليس
 لكن فانه يعلم ان هذا المتحرك ههنا في الاعيان فطوي ورس حاصلا محضا لكن كون وجوده
 في الاعيان قطريا متنوع ويخبر ان يكون انما المتحرك كماله في الموجودات العينية
 بالصفات الانشائية انما سبب من وجوده في الاعيان عن ضرب في بطر فلهذا التوسطية فانها
 فاعده القطعية فمارة لا ان لا فاعينتها حقيقة فاعلم بالفا عينية على سبل سبل التوابع
 قوله وفي الزمان انما كماله انما قالوا ان في الزمان زمان مستطوع على الحركة المستقيمة

على الحركة الفطرية والزمان منطلق على التوسيطه هو امر غير متيسر سبيل وسيله ترسم ان محمد
البحال وسيمونه بالان السبيل ومنه الزمان الفطري كالمحدود وهو كانه فاعل للمركب
ولم يبق على وجوده وليدة اصله وليس يلزم ان يطابق الحركة التوسيطية فاعلم من يوت
الحركة التوسيطية ثونه فاعلم قوله واعلم ان الميكروس حيث انه ميكروس عالم بعينه لا يقصد
ان الميكروس انما قطع مسافته في زمان صغير يطبقا عليها في مجموع الزمان مكانه الميكروس
امثله او المسافه والزمان في نصف تركب الزمان منطلق على نصف المسافه وفي نصف الزمان
على النصف الاخر منها وفي الميكروس من الزمان من على الميكروس من نصف المسافه فاعلم
بما انه قطع المسافه في الزمان سمي مستدسل الحركة الفطرية وبما انه على المحدود في الذات المحدود
كانه محدود في الممتد وبما انه متوسط بين المحدود والمستبهي مثل الحركة التوسيطية وهو ما انه متوسط
بين المحدود والمستبهي كانه فاعلم ان الميكروس الممتد منه الميكروس بالذات والميكروس بالذات
فما لم قوله وهو ما يكون فهو عديم الحركة بانه ان حركته من حيث ان حركته ان يكون
ما يتعلق به الحركة فهو موجودا وهو ان يكون موصوفا بانه الحركة وان يكون في الزمان كذا في السقا
قوله فاعلم ان الميكروس العدم والملكه حال الشئ في تغيره من السنين انه لا يكون ان
منها متقابل للآخر حركي فاعلم ان الميكروس في الحقيقة والعدم فاعلم ان الزمان بعينه من
السكون وحده الحركة وحده ان يكون فاعلم ان الميكروس اما حركته من عدمه او كونه او بانه
فان سبيل ان يصف من حركته حركته كون على ان السكون في حركته من عدمه او كونه
يقول انه كمال قول كماله فاعلم ان الميكروس هو البقاء او بقوله انه كمال ان لا يكون في حركته

لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فيكون الاول من بين ليس محذورا
للكون فان السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج ان يكون طالوا
حتى يكون للشي كمال ثمان فانه يجوز ان يعقب القوة الى الكمال فيه غير
ما فيه اما الحمد الثاني فانه يحصل من شرط هبة كون الشيء سكونا ان توجد الحركة
فيها ليس لوجب فان حذفت لفظ الاول والاعلام يمكن تحفظا بشرط التقابل
الحمد وان غير ما بعد اخره يمكن له مفهوم صاوي احد وان اردنا ان ما في التقابل الكمال
لان القوة بالشي السكون بالبعد عن حاشتها وانت تعلم ان هذا اسماء تسمى
توهم كمال اول لما هو بالقوة اه حذفت الحركة واما اذا كان اسما فليس هو اضاف السكون
منه بل الوجب كون احد الضدين متساويا الحمد الآخر لا كون الراس متساويين او حذفت
متساوي الرسم الاخر ثم المكان المقصود ان السكون في الاصطلاح ما هو بالمقدمات المذكورة
صائقة لان الاصطلاح ليس فيه ولا موضع اتجاع الاصطلاح باريان وان كان المقصود ان
ليس في نفس الامر مفهوم متساو للحركة حتى يحوي ذلك حقيقة السكون فالمقابل لا يكون
الا عدم الملك فانتا به بالوجه المذكور صعب فحوز ان يكون منها حصصان متساويان لغير
عن احد ما يخرج ما بالقوة على التدرج من القوة الى الغيبة وبعيد عن الاخرى ما يستلزم
بالفعل كمال لعدم الخروج ويكون احد المتعقبين حركة والآخر سكونا واما ثبوت هذا ما
الشرح ان الحركة نفس المقولة ان متفعل لان الحس لا يصادف شي فان ثبت هذا
لكن ثبوت ذلك عظيم كما سلف عليه في القوة قد يكون بارز في غيره غير متحركة فانه ممنوع من ان يكون

منقسم في المسافر ويجوز ان يكون ذلك في الحركة ومنها قوله وقد وضع الله تعالى في القرآن
انه يعني ان الموضوع اتصال الحركة وعدم انفصالها عن النفسات وقوله عندها انه مضاف
بقوله متقد وليس المقصود انها غير متناهية الاخر انه لا يفر المحرنة بل اتصالها بالزمان والكم
المسافة منها حتى يرد ان اجزاء الحركة بعضها متجزئ في اجزاء المسافة والآخر غير متجزئ في اجزاء الزمان
يوجب عليك انه لا يلزم من وجود السكون في الاكان عدم اتصال الحركة لان الوصول لا في مدار
سكونا وهو غير متناهية بل اتصال الحركة بكونها السكون الذي فاقطعت السكون بقضيتها ليست
على حال في الزمان فيقطع الحركة عنده فقلت ان اتصال السكون ذلك انما يكون لو كان السكون
زمانيا واما اذا كان انيا فالاجرة في قوله السؤال ان اتصال السكون في الزمان في الزمان
حركة فيه ولا يكون فيها لانها زمانيان عندكم فليس هو الموضوع الصالح عنها وخلف عنكم فافهم
قوله لا تقول في الجواب الاول اه الصوت الجواب الجسم ان صاحب الحركة عنه في الله
لاكن لا يلزم منه غرض السكون ان قابلية الموضوع متجزئ في السكون بل يمكن وقد عرفت ان المعنى
ان تليس زمانيا وبما فيه الحركة فاجب غير قابل لان الحركة خديزم الانهض فيه بسبب الحركة
من شأنه هي ولا يلزم ان يكون الجسم لان سموا ولا غير سوك بل هو في الزمان والاما
انتم نعالا لا تعلقية اما لا بعد لان فيه الحركة حتى يكون انقصه سلب القيدان الحركة اوله
في الزمان يحقق فيه عدم الحركة ومن شأن الجسم الحركي ولذا قد علم ان السكون في الزمان
هو محقق في الزمان الحركة ولا عد لها زما فيحتاج انقباضها في الزمان ولا منع فاما ان الحركة في الزمان
دخل من السكون اوله كلام في الحركة المفيدة كونها في الزمان انما الكلام في الحركة نفسها وعدم فافهم

في الحركة نفسها وعدمها فلو لم يحق في الآن لزوم ارتفاع النفس من الآن ^{وما قال}
والجواب في الآن ان اضطرنا ان نقول انه غير محقق ^{ان اختيار السكون}
ونقول واما محقق الحركة في الآن واما عدم الحركة فمقدور ان ارتفاع النفس من الآن
وهو حال الضرورة واما عدم ضلوع الموضوع عنها فمقدور ان يقع وقوع الحال في المكان بل الجواب
المختصر لا يشترط اية ان عدم الحركة محقق في الآن لكن الثابتة غير محققة فيه فلم يلزم
ارتفاع السكون فيه فمقدور قوله واما التقابل بها فمقدور ان يكون امرا ثانيا ان السكون
الحركة عرض قد تقوم الا يجب بان الشخص لا يفسد الحال انما يكون شخص الجسم
فب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب اه فيه استدل بان القدرة الضرورية ان
الحركة لا بد لها من فاعل وجوه وشخصه وقوع ما يوجب عليه اذ وقوع التحرك في الحركة او كذا
او ان كوان واما ان كلف فلو لازم الاتري ان النفس الناطقة يجوز ان يكون في موضع
من الفرج والعقب فغيرها وكذا يمكن ان يكون الهوى في حال غلبها بالصورة ^{منها}
كالسيفه الا حذر فيه فاصل قوله اما بوجوب اسباب من فاج اه لا يل ان فاعله عظام
لان الاسباب الخارجية يجوز ان يكون منها الاعداد لا الفاعلية وان يكون الفاعل الجسمانية
فقد يلزم متعارفه الفاعل جسمته كما اوعى الان يروى بالفاعل الفاعل ^{فالا}
كتفاه ^{فالا} قوله وعليه براسه كثره الم البرهان الا في المقيد للمعظم ان الحركة
برب عن شيء وطبيعتي اذ وسته الجسمانية لا اوزوا في فاعله وانتهى على السواء ^{فالا}
بعضها له ومانعه لها وبعضها مطلوب فله ان يكون المقصود لله رب عن فرد واوله ^{فالا}

امر آخر الحسنة فانهم اذ لو ترك الجسم بحسنة فيه ان هذا البيان لا يفيد في الامور
 من الحسنة المحركة يجوز ان يكون مشروط بشرط تحقيق في البعض فترك زيارته في البعض
 احيانا فترك احيانا وفي البعض بعضه واما فترك احد وزيارته في الاصله ^{العلم}
 دون اشتراط شرط زيارته فان كان المشروط كما يدل عليه قوله لا لعبه فتركه فتركه
 البيان لكن انهم معصوا وافتقدوا من هذا من جهة المقتضى الطبيعية او نفس كما يدعون
 عند تركه في الارادة والطبيعة والقسمه ونذر قال الله اولاما بالاعمال ^{للمحكمة}
 يكون امر غير الحسنة والدين المصير لا يقتضيان في نشئة الحسنة فترك قوله ^{في العلم}
 ما علمت انه عام في البعض ان الطبيعة العقلية من خواص الطبيعة الحسنة فيقول ^{في العلم}
 الحسنة كاللوثية مشددة الموجودة لكونها باضا شدة ان يكون كل فرد من افراد النوع
 قد بد من علة خارجية كالكون الموجود باضات باللوفا الموجود هو البياض قوله
 لك نقول فرق بين الحسنة في المركبات اعم لمبعض الجواب ان الحسنة في المركبات الخارجية
 وجوده متعلق في نفسه بان يصير مادة موجودة بوجودها في الغفلة التي موجودة عارضة بها
 لا بد منها العوض والعوض جميع ما يفيض له من علة فاما ان يكون نفسه او غيره فالحسنة كونه
 عارضا لا بد من علة تعرض في الحسنة في الباطن الخارجية فتشتمل على الغفلة في النوع واما
 وجودها هناك بذات ودرجتها هي عينها الحسنة وهو عينه الغفلة في النوع ^{للمحكمة}
 هي عارضة عن العالم وهو موجود في الحسنة في الباطن لعرض الغفلة في النوع
 الحسنة واما علة العرف فالحسنة فالحسنة في النوع فالحسنة في النوع فالحسنة في النوع

اذا احدث شرط لا فهو لازمة موجودة يكون الجنس تاما بينهما في اية الحركة فلهذا ^{الموافق} لا يشرط له وجودا وحده وعرف من النوع غير محمول عليه بل في كل واحد من تلك الوجوه ^{الموافق} لا يشرط له وجودا وحده وعرف من النوع غير محمول عليه بل في كل واحد من تلك الوجوه
 له من خارج واذا احدث الشرط شي فهو جنس مجموع القضاة واما وجوده او محمول عليه
 وعلى النوع فلا يمكن ان يوجد الا بان يحدهم القضاة من القضاة ولا يفي على الاستسقاط ان
 القول مخالف للضرورة لان الحقيقة البسيطة في الوجود حقيقة اخرى كيف تجدتها ^{عليها}
 وعروض الاختلافات ليس بالبعيدة عما عليه في الوجود فاما في الشرط شي فهو متبعية ^{الموافق}
 بشرط لا فغيره فمثل ما تكون الا كما يعلم التوحيش اذا احدثه بشرط شي يكون نفس الاول
 سبقه عاقل فانهم في له وان كانت الاطلاع على افعال القول في حاله ^{الموافق}
 فبذلك بمطالعة حاشيتها المتعلقة بالموضوع الزاوية المتعطف شرح الموقف قوله
 واما النوعية فلا يمكن ان يور لها ذات اذ يعني ان الجنس في ايضا بطا الخارجية
 القضاة واما وجودا وبعين الخارج الجنس سينا والقضاة سينا معارده وشرائطه
 يصح عند النظر المتوقدان النوعية وفصلها بينهما في الموضوع بل على اللسان فلهذا ^{عليها}
 فبينة على الاول فبعد الاتحاد ان يعنى النوعية كما كان مثل الاتحاد فلهذا ^{عليها}
 شئ فقد خصص مجموعها ومن الزاوية اتحاد وان نعم عند شئ احد مسمى عنها ^{عليها}
 استمار لا اتحاد فلهذا ^{الموافق} الحق في تركب التسمية من الجنس والقضاة يطلب في حاشيتها ^{الموافق}
 متعلقة الزاوية يشرح المتوقعة قوله واما البرهان ان الذي فهو انه في ذلك اذ في الوجود ^{الموافق}
 من الازالة من تبيان الا ان الحقيقة ليست بغيره فلهذا لا يقبل في حاشيتها ^{الموافق}

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

يتقدم في زمان الحركة نحو ك فبه المتحرك ان لم يكن فردا كحاصل منه وبعد اصل قول
 الشيخ في ذلك الاعتقاد من انهما واما انهما في الكسفة ونحو ذلك فلا يكون لبقا واقعا
 او كما اذا لم يكن بالبعد ويحرك فيه متحركون عدة في زمان بعد زمان لان اللفظة التي يكون
 من حيث هي واحدة باللفظ لا فرك فيه متحرك او بوجه المعنى وحده ان يكون مراد
 لك المحقق في الوسط بين الاخر وتقدم اليهم فبهذا فانه انما هذا الفرد المسمى واما
 سخفى بوجهي فاجابني الواك في السور وفان المستقر اكان صادرا من حالات السور
 فالتعريف هو السور واما في الحركة فانه الاحوال والكلام في هذه الاحوال كالكلام في السور
 بالسور وفتناك ايضا حال سخفى بهم بغير عليه احوال وان كان سورا فليس السور واما
 ولا لعل ان السور المسمى لم يكن يحصل في كل ان بخصوصية سوره واما لانه لو كان كذلك فان
 بقي هذا المسمى مع البقا جسيم اذ هو فبذلك القول بالمثل الا فلا طوبى هذا ففهم ان
 ليس هذا معنى هذا المتوسط بحيثل حتى يكون كافيا لوضع الاكصاح وعلل السور باللفظة
 العارضة للمحرك الفرد المتدبر في الذي عليه السور ويؤيد ذلك ما قال الشيخ في فائده
 استفاء في الفصل الاول من المقالة الرابعة وقد قبل ان الجسم المركب لا وضع زمان في الحال
 بذلك انه لا وضع له الوضع الذي هو من القول مرعا او هم ذلك جدا وليس لك فانه
 فرق بين ان لا يكون له وضع وبين ان لا يكون له وضع فانه فرق بين ان
 يكون له وضع وبين ان لا يكون له وضع بين ان لا يكون له وضع فانه فرق بين ان
 لا يكون له وضع وبين ان لا يكون له وضع فانه فرق بين ان لا يكون له وضع فانه فرق بين ان

حالی الحکمه بالاعتسالی الی الوضوح فانها لا تخرج الجسم عن ان يكون ذرا وضع وان اخرجته
عن ان يكون ذرا وضع فانه يقتضي وجوب ان يكون ذرا وضع بل يتوسط ويكون
معقوده ان الی الی الجسم اما لا يحاط لغرض من افرد الکلم وبقوه واما الحکمه فی الا
ای التوسط بین المبدأ والمستیوی بحکمت يكون صالحا فی کل ان یوضق قرونها
و علی هذا یس حال الحکمه فرد ما قبله الحکمه لغرض ما قبله الحکمه اصله لا یفهمه واما ما قبله
نشد و هذا الا فزاد الاعتسالی التوسط فهو متحقق فی کل آن و زمان فکونه متنا و لا تخرج
فی آن دون آن یرجحان من دون مرجع بل لو کان الاعتسالی نفس التوسط
یصح انصراف الافراد و ما دام موجودا معا یفهم و اما ما نشد الی صدور الکلمه و الی ههنا
فالتکلم فی تلك الشئ فاکان البسبب موجوده فاما بعضها و هو رجحان دون
مرجع او کلها فیلزم تخلفا لا یبای من الحاضر و ان لم یکن موجوده فیلزم لها پیش از
یصح فالتکلم فیه کالتکلم فی مشا و افراد المحقوقه فاذن قد بان لک ان بسبب الافراد
لا یفهمها و لا یفهمها و ما و هذا مما حکمه الضروره و قد تری ان الی المستثنی و افراد
الیند فی حال سخر کس الجوده و یحرق فقوم لکن عالی الشئ من بسبب فای شیء یزید
لوم لکن فرد ما قبله الحکمه فی الزمان و لا فی آلان فای شیء لیس علی الحکمه التوسطیه و افراد
فی الیکتف و اذ بسبب بنیاد کس فله بل علیها لا کفیه و با جمله القول بعد ان یفهم
یغرض من افراد المقنونه و علم وجوده اصله لا یفهمه و لا یفهمه قول لا یفهم اصله فاقوله
فان المتوکل فی الدین ما و احاطه به جسم اذ یفهمه ان المتوکل اذ هو کونه الکفایه یزید

فاما مكان خروج ما انا منه من الهواء وتحت سطح الطبخ الخاوية الخروق كما
 سقمتني بان الحركة معلوم باناس انهم عرفوا بين سطح من الهواء وانهم الماسة معسوة
 سينقل لا تشاركنا فادفع الكاشن فقد صحت صحتها ثم تحصل باعاطة سطح الجسم
 عند رتي في مجموع زمان الحركة قد نرم انصاف التحويلات ان يعرف في الزمان فاعلمت
 لانهم علي ما اخاره اسم القياس ان تصح بالقدرة التي لان في القود وجود
 الزمان واما في الامات المفروضة وادود للدين الصلبيهم المندعي تلك الامات
 لا بد لا ينعاء المندعي اما من وجود الازمان الصافي الجسم به واما من وجودها
 بتوهم من القود المندعي لافراد الازمان كما توهم من الخط المستقل التقاط قد نرم المندعي وكيف في
 كل آن وفي كل بعض من الزمان الجسم في المكان بحيث يصح ان يتراع الهمة الى احد من الازمان
 وهذا بخلاف المكن في تدوير في الازمان قد يصح ان يتراع الهمة الى جميع الازمان
 بالصفة فقال قوله والليف الا قد كتب غرضك عن الحركة الوضعية آه فيه الفهم في الاول سوادا
 قوله بل لها افراد آية هي معيار السكون آه قبل بل وحيث فان الافراد الازمانية
 بالمتحرك بان سرعا العقاب من نشأ صحيح ومقتضى بها التوكل قابل الحركة كفيف يكون
 معيار السكون داخل مقتضى واثم ان يقام تلك الافراد فغير يكون والافراد في العارة
 ان يقال ان المتحرك التي يقع فيه الحركة لها افراد فارة هي معيار السكون ان يصح ان
 فهي خذو مشر قوله وادود في ثمانية تدرك في الوجود آه قد عرفت بالصحة برغم ما عرفت
 في المكان مخالف حق غلط في ارباب حقيقة انما هو القاد في خازن القود قسم الى ما

اسكنه بعد شي جنبه الزموس يقول لا سكون في الحركة في الكيفية في العالم المتحرك بعد
انما تلك الكيفية التي فيه الحركة كما يصدر عنه ملك الامار حال السكون وكيف تك عاقل في ان
حال نسخة حرق ولو لم يحرقه كما يحرق ولو لم حال السكونه وتلقاه على حسن الموضع فاذن
موجودة في الجسم المتحرك وفي الكيفية ما بقية واحدة مستمرة مع غيرها في الخصائص فهي ما كليتة او شخصية
والاول باطل والآخر لا يمتثل الا في طوئته فيتم وجود ما يتباين من الخارج من الكيفية التي ابتدأ عنها
الحركة والكيفية التي انقطعت ايها الحركة والباقي باطل لان الكيفية الواحدة لا تتغير في
وتتبع عليها الاحوال الزائدة سواء كانت من نوع تلك الكيفية او لم يكن موجب ان يكون تلك الكيفية
متحركة في عودتها واما فيها الحركة فله العورض الزائدة وقد كان وضع ان الجسم متحرك في الكيفية ^{الطلم}
عايد في هذه العورض التي تحرك فيها تلك الكيفية في سمره بدت في كل جزء من الزمان كل
صدمته كبقية متغيرة ككيفية في الكيفية في فراغ وصادف هناك كصفات غير متناهية فوجودها ان
يكون بعضها وقد عرفت استحالة من لزوم الكيفية ما يتباين من خارج من الكيفية في متغيرها ^{منطق على الزمان}
بان يكون تمامه منطبقا على تمام الزمان في السبق الزمان فاذن المتحرك في الكيفية لا يمتثل
فرد زمني من الكيفية مستند منطق على الزمان تمامه في كل جزء من اجزاء الزمان جزءا لجزء
وفي كل ان موضوع في الزمان محدودا فيها بين اجزائه فردا في منه بميزة صد مفرد من من فريدة فوجود
حقيقته في زمان الحركة هذا المفرد الزماني ووجوده في الزمان فوجوده في ان ذلك الزمان كوجوده في الزمان
للتفصيل في العارض المكان ووجهه في الافراد لانه كوجوده في التفصيل في الخط فاذن المتحرك ^{الحركة}
منصف في فرد من المفرد في تمام زمان الحركة وفي كل جزء منه وفي كل ان مفرد من فريدة في تمام

الا ان الصافي في تمام الزمان نفسه موجود عارض في العارض ذلك الزمان للخاصة بالوجود
 وجوده في الازمان باذنه فهو مستمر على وجه صحيح واما ما قال المحض الدواني نعم في البطلان وجود
 لا فرد الزمانية اما قد ينبت ان ليس فردا من فرد المقوله بل بالفعال لعدم تماثله فليس لوجود
 الازداد الزمانية فخصته انها ساطع وجود الازداد الزمانية الوجود في العارض زمان الحركة على سبيل
 التفرز وتمايز والاتصال ولا يلزم منه بطلان وجوده بل ياتي بمنطق على الزمان ووجود الازداد
 الموجود في العارض ذلك ضمن وجوده مثل وجود العارض المنفصل كقولنا لا يلزم منه بطلان وجود
 الازداد الانيه لوجوده بل بالندبي هو هذا الفرد الزمان بحيث يمنع عنه ذلك الازداد وجوده بل
 واما ما قال بان ساطع وجود الحركة يعني القطع من عدم وجوده قبل الوصول الى المستهي والقطعا
 عند الوصول بطلان وجوده الفرد الزمان في نسجه في الشرح ما يدقوه فاصطفا قوله بل هي عنها
 على مذنب الاول العظيم اعلم ان شرح في السواء بين في الحركة منه خراب الاول احتار
 وهو ان الحركة نفس مقوله ان يغفل وانما ان الحركة في كل مقوله من تلك المقوله واطلاق
 الحركة على اضافتها بالاشارة الكلى او بالسكك وقال في بيانه هذه العبارة لكن الزمان
 الدارعة يجب الوجود والعرض اتمام المقولات واما الاضافات الدارعة فمقت لفظ الحركة في
 النوع او اضافات من المقولات فالابن منه قار ومنه طلبان هو الحركة في المكان احي
 انفعه والكيف منه قار ومنه سبيل هو الحركة في الكيف احي الاستحالة والكم منه قار ومنه
 هو الحركة في الكم احي النمود والاول بدرجاته احي بعضهم في ندرته حتى قال يجوز منه قار ومنه
 هو الحركة في اعظم المحرر احي الكون والفساد وقالوا ان هذا الكون سبيل نوع من انواع

الحكم المتعلق بالمكان، وجود الحركة المشتركة فيه إلا أنه بقاؤه ثابتاً لا يتغير ولا يتحول في نفسه
وقالوا المتوحد والسيور من جنس واحد إلا أن السور وقلد واستوعد عار بالجملة كمال السبيل
من كل جنس هو الحركة انتهى الثالث أن الحركة ليست مقولة بل مفهومة بها العام لمكانات
بالفكر على ما يختص من الإضافات وليست الإضافات درجته تحت مقولة نفع فيها الحركة
فقد المتوحد نوع من الكيف ولا النفع نوع من الآلات لأن وقوع الحركة في الكيف غير ممكن
أن الكيف جبرس لها ولا النفع موضوع لها وبالجملة المكان مأمونة وناسية كيفاً فالحركة في
الكيف والمكان كما فالحركة في الكيف وهكذا ثم البطل بعد ذكر المذهب المذهب الثاني فقال
أن لا تكون السور والسور لا يتبدل اشتداد الموضوع في سوره فذلك لأنه لا يتحولوا فاضراً
سوروا اشتداداً أن يكون فذلك السور موجود العنة وقد عرفت عند الاشتداد باله
أذن سبيل سبيل بل ثابت الدرر عرض له زيادة لا مثبت بميلها بل يكون في كل
أن يبلغ أو فيكون هذه الزيادة المتعدية الحركة فاشتداد السور وسيله فيه الحركة
لا السور المستند أن لم يكن موجوداً في حال ان نفا ان ما قد عدم وطلبت لشدن الموضوع
بقية موجودة حيث أن يكون أو موجوداً ثابت الدرر فقد الطاب المذهب الثالث
بين أضافات الحركة على هذا الزاوي غير درجته تحت مقولة فبطل انحصار الموجودات الممكنة في المقولة
العشرة ثم بين أن المذهب الأول هو الحق لأن الحركة لا يبلغ أن يقع تحت مقولة غير مقولة
معين فالحركة المفسر أن متعين أو يكون منته الحركة لا الموضوع وقوله أن معقل ذلك لا يبطئ
يزن أن يكون الحركة زائدة على المقولات العشرة وغيرهم أن لم يكونوا ليعدون بعض الحركة مقولة

نفس الحركة من مقولته بل بعدد سنة الحركة بل الموضوع مقوله وعلى الاول مقوله ان
اما عين ضفت منها لفظ مقوله ان بمعنى قابلية الوجود مقوله وزاد عين الحركة بل مقوله
المعظم فانظر في الكلام من ذلك النظر ان هذا النزاع لا يمكن ان يكون في الحركة المعنى المتوسط
اللفظ لا انها امر قائم فلم يجوز ان يكون مقوله ان متعلق لانها مقوله بمراتب الحركة
المتوسط امر غير سفسف وانها بل لا يصلح الحركة الدورية بل وقوع تحت مقوله لا تحت مقوله
الاعتقائي بل هذا الرابع المبلغ خطبه الرابع قول الشيخ في بيان الغيب انما كيف قال السبيل
القارظ ان المراد بالسبيل غير القار وكيف عقل عن قول الشيخ ان هذا يكون السبيل بل هو
الكلم المتعلق بل لا يصلح كون المتوسط نوعا من النوع الكلي لا من محقق ولا من مبطل وكيف قبل
عن قول الشيخ وقالوا السور السواد من جنس واحد لان السور وقاية السور غير قار وقالوا
يصلح الحركة المتوسط نوعا من النوع في هذا الوجه فلا بد ان يكون محل هذا النزاع الحركة الطبيعية
فخرج حاصل القول انما الكيف منه قار ومنه عار فاللفظ الغير القاري هو الحركة وعلى هذا لا بد
الشيخ بهذا الغيب لان حاصل هذا الغيب ما ذكره ليس حاصل ان السور ليس له معنى بل
بحيث يكون وجوده عار منطبق على الزمان فاما ان يكون ذلك السور موجودا
او ففقه انه ان اراد ان السور والقار موجود مقبول غير موجود لكن زدم غيبه بل ان السور
عبارة عن كبر الوجود وهذا في موجوده على سبيل القار وان اراد ان السور موجود مطلقا ففقه ان
السور موجود على سبيل عدم القار في مجموع الزمان بحيث يكون كل جزء منه منطبقا على
من الزمان وكل جزء مفرد فيه على جزء مفرد في الزمان ولا بد من ثبات السور

حتى يكون ذلك الغير حركة بل هذا السواد الغير هو نفس التعبير غير عارض بحسب قولهم
فقد مضى هذا القول الغير الخاطئ ثم لا بد من احوال الحركة في الوسط من افراد مقولة بالكون فليعلم
بقضاء هذا الفرد وسببته في نفسه وهو ان لان الحركة لمجيها في الوسط اذ ان ستمختلف بين الحدود
من المساواة فلو كانت هي نفس فرد المقولة لكان هذا الفرد ما قباهم اخذت في نفسه فلو كان في نفسه
ملك في نفسه ولعله بعد ما تبين البطلان في الراجح في الشيء في واديرة الشيء في واديرة الشيء فان لم يكن
عينيها عند بعضهم فمثل ثم الشرح ما قال في اثبات ما احاط به شيء لانه موقوف على عدم وجود
عن الوقوع تحت مقولة وهو موقوف على ما لم يثبت بل في خطا ففقد عن برهان شاف فان قلت
الشرح ان وجود موجود في صدق كانه في هذا المقولة ولو صدق فاعضيا لا ينعجب وقوله
في شيء من المقولات في سماع هذا القول لم يفت فتمت مع تعديج بالنسبة القول المشابه
فبطل فيه لعدم وقول الحركة تحت مقولة علي كونهما شكك لا يلزم ما ذهب اليه انه نفس مقولة
ان السمع يجوز ان يصدق على الحركة بعد قاعضيا ولا يكون ذاتا لا ضائفا فمثل في قوله
والعاصم معطوف على قوله الافراد لا يثبت على قوله صدق ذلك معبر او كمالا كفي قوله
فراة ونياه قد ثبت عند البصير المحدث آه هذا لان الغالب على خط موزاة المحسوس
المسافة وحدودها بالتدريج متخرج موزاة متصدرة غفارة منطبقه على المسافة فبذلك الموزاة
موجودة في الخارج في تمام الزمان بحيث يكون كل جزء منها جزءا من نفسه فقد لم وجود الحركة
بمقتضى القطع واما موجودة في الزمن ما غودة من سبيل صحيح فذلك المسبب هو الفرد المتدريج
يعدم صلوح شيء من التوسط وغره صالح لكونه متساويا ولا تنبأ في التمتد بهد الفرد المتدريج

التدريجي هو الحركة بمعنى القطع فان قدر لم وجود الحركة القطعية سواء كانت نفس
به الفرد وغيره وقد بان ان وجوده الفرد التدريجي بحيث يكون توسط الجسم على
به الفرد وحده كيف لا والحركة الكيفية ليس هناك مسافة متمتدة غير الفرد فافهم
اعلم انه قال الشيخ في السقا بهذه العبارة مما يجب ان يعلم في هذا الموضع ان الحركة اذا
حصلت من امر ما يجب ان يفهم كان مقبولا بها سيما حين احدثها لا يجوز ان يحصل
في الاعيان والا فحيز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عني بها الامر المتصل العقول
للمتحرك من المبدء والمنتهى فذلك لا يحل السبب المتحرك ومنه في المبدء المنتهى بل
ليكن انه قد حصلت نحو من الحصول اذا كان المتحرك عند المنتهى وهناك يكون
العقول قد بطلت حيث الوجود وكيف يكون له حصول يقتضي في الوجود بل هذا امر حقيقته
فما ذات له قابلية في الاعيان وانما يرسم صورته قابلية في النفس بسبب متحرك
مقابلين لمكان تركه ومكان ادركه او يرسم في الخيال ان ينصور المتحرك وله حصول لمكان
وقرب وبعد من الاجسام يكون قد الطبع في نفسه ثم يلحقها من جهة كمن صورته او
بحصول به الفرد وقرب وبعد لقرب في صورته من محال على انها صورة واحدة الحركة
ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الدنيا اذا اطرقت ان يحصل فيها التكون في الموضع
سواء اكانت التي منها واما وجودها في انتهى نخب المناقرون من هذه العبارة ان
القطعية لا وجه لها في الاعيان احد عند السج والستور من قول بل ربما بطلت انه قد حصل
وبعد على اسما لها في الاعيان بوان المتحرك حصل الحصول اليها لم تغير كونه بانه حصل

درست تر من نظر شماست چنانچه ان المحقق بدو در فی رحم مع عکوبه و طول ما غریب المحقق
الصراح بعروجه السموات المحقق و بوجه فی اعماق تری الهی و سیاحت فی بزم الحکمة
و سیاحت بلا منفی الراضی الفاسقه قد خفی عبید الله و متبع هذا النظر و فی وجود المنفصل المفضل
سطح غرضه الواقع و ذکر الیه الشیخ بالغیر و العیدم النیات مع قیام الزمان الساطع و علم
ذلك ما علیه شرح و القدره کما یحبون و بان فی ذلك حتى نسب الیه و الیه و کما علیه
التحار و وجود الزمان و اقتصار علی الان السیال الرسم له فی الاوقات و الحق کل منهم علی زعم
ستحجیم و یلزم ویرایان سابقا تام المقدمات و زعموا ان ذلك سبیل النقص عن الیک و کما علیه
علی وجود الحکمة و الزمان الا انهما لا یمنی العلة کما یفهم شی روح نقد لفظین مع وجود الحکمة
اللفظیة فی زمان محدود من المبدء و ان الوصول من عدم بما منه و کما علیه السیال ثم حاکم
حاکم الا فی المبین فاما حاکم و کما علیه العلاء به مع غیبه و نسیه علی ان ذلك یؤید
انفکة سفة و غیبه یا عدا صولهم و قال ان ما را سوه بک ان لم یولی الوجود و کما علیه
نسب و زعموا ان علی ان یتم اجزایها بحسب الوجود فی ان و ارضه کما یستلزم اعتبار الوجود
فی الایمان اصدد انما یكون کما یستلزم فی الذهن من حيث البقاء و ان الحکمة لا
تفی وجوده العینی سطر و زعمی مجموع الزمان علی سبیل الانطباع علیه و کما علیه فاولو الذخیران
محصل النیات فاما فقه و المحصول بالقیام و یؤید و ان ذلت ثم فاولو و ید یكون کما فی الوجود العینی
قیام کما فی الذهن ثم علیها ما یحتج فی قوتهم بقول کما قال الشیخ و لای یفهم ان کل کما فی
فاما ان یمنی بالکثرة الامر المنفصل فیه فی الزمان و وجوده فی سبیل وجود الامر فی الباقی لکن سبیلها و

لكن تباينها بوجه اخر فان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في
الماضي كان حاضرا وكانت تلك حاضرة فيه وذلك انك لو لم يكن هو الحركة التي
تسمى بها القطع والماضي لغيرها المتغير بالشيء هو الكمال الاول الذي ذكرناه فيكون كونه
في زمان لا على شيء انه غير مطابق للزمان بل على شيء انه لا يتحرك في قطع ذلك القطع
الزمان فلا يتغير وقت زمان وانه ثابت في كل آن من ذلك الزمان مستمر فيكون
تأنيبا في الزمان بوجهه فيها الكلام من الشرح خرج في ان الحركة بمعنى القطع موجودة مطابقة للزمان
وبمعنى المتوسط موجودة غير مطابقة فلو لم يكن لهم عنوان فلما كانت كلتا هاتين متساويتين في القوة
في النجاة فالحركة وجهها في الزمان من جهة القوة مخصوصة القوت ليست من الامور التي يحصل
حصوله فاما استحالة صرح بوجود الحركة الغير القارة واما في الحركة بمعنى القطع ففي قوله فاما استحالة
ان رة الا ان التور والاشكال من الزمان قال نعم انها ليست من الامور التي يحصل
حصوله استحالة فاما ان الشرح وغيره من سبقه من المتساويين فيكون على وجهه كذا
عليه بدليل لا يمكن تملك قولهم بوجود الزمان غير زاعم وقد يقولون ان محله اخره فاما
من الحركة وما ذلك الا الحركة بمعنى القطع فلو لم يكن الحركة بمعنى القطع عندهم موجودة لما كان حكمهم
يجمعون المعذور محله الموجود في كل الصيغ فاعلم ان الصيغ في العلم متساوية في كبرها لا وجود الحركة بمعنى
مما لا يمكن فيه التمسك علم انه قال الفصل الجوهري في التمسك بالزمان في الوجود حركته في
فان مستقيمان بل الحركة بمعنى القطع حقيقة اعتبارية متعلقة من الحركة الوسطية والافعال
لانما لا يسافر بل انما لا يسافر بل انما لا يسافر لان الحركة الوسطية اعني الكمال الاول

لما بالقوة من الاتصال حركته فوسيلة ذلك ما فوذه مع اتصالها بالاتصال
 المسافر بالعرض حركته مطبقة في الحركة التوسيطية كمثل الطبيعة عند محدود
 الاتصال والامتداد الذي لها بالعرض من جهة خلوها في مادة خبيثة مقدرة بمقدار
 ومثل الحركة الفطرية كمثل الطبيعة الجائنة المخلوطة بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك
 لتحول المكان اختلاط المائية بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة الاتصال في ما فيها
 وامتداد الحركة والاتصال بها من جهة امتدادها في متعلقها انتهى وكهذه كل هذه من الحركة التوسيطية
 والخاصة واحدة بالتحصيل لكن وعدتها وقدرها من جهة كونه الهبوطية في تحصيلها
 من التحصيل واليقين مستبها إلى إخراج المسافر عنها في حين ذمى ستمر في ما في كل الزمان
 وفي إخراجها من حدوده لكن بحسب ما يحسن عرضي التبري أنها تكون في المسافر في كل
 في المسافر بالكون على هذا الحركة والحد فهد الكون كون على المسافر في تمام الزمان ويكون
 انبعاثها في الغايض الكون وعلى حدودها في حدود الزمان فإذا اعتبرنا التوسيطية مائة كون
 تمام المسافر في مجموع الزمان كان شئاً ممتداً المنطبق على المسافر والزمان في تمامها
 وإخراج العرضية عن مجموع المسافر والكون المحضات في حدودها وقدرها في مجموعها
 وهذا هو الحركة الفطرية ونفسها مع سطح النظم عن هذا المسافر الحركة التوسيطية في تمامها
 فغيره وعليه أن الحركة التوسيطية ارتفاعها في الزمان في كل الزمان كونها في تمامها
 لكن بعين عينا إرادات منها أن ذلك في الحركة الكيفية ليس هناك امتداد المسافر
 أن لا يكون هناك الحركة مطبقة أصلاً وليس الله سبحانه وتعالى فائدة بغير الله سبحانه وتعالى

التدريج من المفولة في حال الحركة حتى يكون مستندة الصدر حتى ينضج الى
ويكون المجموع حركة تقطعة ومنها ان الحركة التوسيطية زرقار يمكن ان يوجد
الآن والامتداد المسافى اليهم زرقار فكيف يكون الامتداد المسافى او غير
الحركة التوسيطية يكون غرقار بل ولا يمكن في التدرج ولا المكان لموافاة الحركة التوسيطية
لما في مجموع الزمان لان هذه الموافاة انما يكون بالتدرج واذ لم يكن التدرج
اصلا لا يصلح موافاة تدرجته وهران لا يراو ان لا يراو ان اذ قيل بوجود الغز
التدريج من المفولة ان الحركة التوسيطية متعلقة بهذا الغز وسبيله عليه وهو غزوه
بالتدرج فيكون متعلقها بكل جزء منه في جزء من زمان مجموع متعلقها بكل جزء
الحدود المتوهمه في الكمال بحيث يكون حدوده شبهة كمين انجرامه في الحدود
المتوهمه في زمان الكمال وعلقتها تمام هذا الغز في مجموع الزمان فالحركة التوسيطية
متممة بامتداد هذا الغز فلو سميت منضجا اليها بامدادها والحركة التقطعية منضجا
فما في منها ان الحركة التقطعية انما كانت عبارة عن مجموع الحركة التوسيطية والامتداد
لما في غزوه اذن وجود التوسيطية ووجود الامتداد المستند فيكون اثبات وجودها
موقوف على اثبات وجود التوسيطية ولم يعم وليا عليه والدي وازد في بيانه حدوث
حاله فلا يصح ما ادعى المتوهمه انه الدرب ان الصفات المتحركة بالحركة التقطعية
الاجبان بدعي وقد اختلفت معيونة ايضا في الاتفاق الميثاق من ان الحركة المعلوم وهو الحركة
المتقطعة التقطعية والما بالحركة التوسيطية والاف السبلان فاما كعقها لبعضها وهران فهاهم

ومن هنا ان الحركة القطعية لو كانت كما ذكر في المتن سبباً لما امكن ان تكون الحركة
بها لان المتحرك سبباً لا مقدراً للمكان في احد فلو كان متصرفاً بالجميع
جزءه في ذلك المقدار والآن يقال ان المتحرك ان لم يتصرف بالامكان في
بما انه امتداد وليس في مكانه متصرف به فيكون في كل مكان متحركاً
كيف والحركة قائمة بالمتحرك او هي محتملة به
ان الحركة القطعية لو كانت حصة غير متناهية من الحركة الوسطية والامكان
لما امكن كونها محتملة لان الزمان المتصل حقيقة واقعية فيكون ان يكون محتمل
ابقام امر او اجتماع انه قد صرح المتن بسبب المذكور بان محل الزمان هو الحركة القطعية ثم انه
قد صرح بان الزمان مقدراً للحركة القطعية وعليه ان المقدور بها اكان متصرفاً
بغيره فيقدر المسافة بالزمان فيكون الزمان مقدراً للآخر فانه في الزمان
بالامكان المتناهي المتناهي بالعرض ليس له عرض لها حقيقة ومقدور الشيء حقيقة
بقدره به على ان الشيء في الزمان بالعرض تام كمن في كل شيء الا في مقدور هذا المقدور
والحركة الوسطية غير صالحة للمقدور بالزمان الا بالعرض نعم لو كان هناك فرد في مقدور
بالزات والحركة الوسطية ليس له يمكن القول بصحة تقدير مجموع الحركة الوسطية في الزمان
وبالحكمة في المتن مع محال الوصول المقدس في النظر له وجه صحتها عن الحركة
فان لم يصرف قوله ووجه انه لو كان في الجواب المتكلمون انه قال في اللغز او لم يكن الحركة
القطعية حصول في الاعمال لم يكن المتحرك في كل مكان في الدنيا من استقامه المتكلمين

المتصفه بحد ولم يكن له حجب الحركة التي له في الاعميان ^{بالنسبة} موازاة ^{للموازاة}
 الى المقدار المتصفا ^{للمسا} في ضرورة ان المسافة المتصفا ^{للمسا} يكون مطابقا للحركة
 المتعددة منه المنطبقه على الزمان المعدوم فليس له حال مسافة متصفا بحركة متصفا في ^{الزمان}
 متصفا ^{للمسا} انما يكون بحيث تلك الحركة ^{للمسا} ان يكون في الاعميان ما دون ذلك الحركة ^{للمسا}
 ابدان من حدود المسافة ولا يكون يقطع في الاعميان شيئا من تلك المسافة لا يقطع ^{للمسا}
 يقطع مسافة المكان يرسم من ذلك في الخيال المتصفا فاذن يكون ^{للمسا}
 في الاعميان على شئ متصفا ولم يتعد ذلك المسافة فاذن ^{للمسا}
 يكون من اعتبارات الحواس الاعميان محاذات خيال ^{للمسا}
 على الوصف انما للكائن في الوسط بحسبه على ذلك التقدير ان يكون متوسطا ^{للمسا}
 المسافة في زمان الحركة ابدان يكون ^{للمسا}
 المسافة ^{للمسا}
 الحركة ^{للمسا}
 وان ان يكون في الاعميان ياخذ به ^{للمسا}
 متحرك قد انصل في الاعميان من مسدود المسافة المتصفا لا يقطعها في زمان ^{للمسا}
 انقطع في نفس الامر ^{للمسا}
 مع طول مرجح ^{للمسا}

انما يكون على انما في الاعميان ^{للمسا}

لان المتوسط بين شيئين على ذلك التقدير ويزعم كون المستقيم الممتد في الزمان
اخرا عينا غير متحرك بل هو نفسا وكلامه هذا على عدم صلاحية المتوسطية لموازاة و
عدم صلاحية شئ من المتوسط والمساواة ولفظية البرهان في الجبال وقد بينا في المقعد
بان الحركة المتوسطية عبارة عن المتوسط كذلك لم يكن على العاقل للمساواة التي تلك الحدود
وهو ما والموازاة المتوسط الا لبعض والحدود بعضها بعد زوال وارتكاز المتوسط
يحدث في الجبال امر مستبعد مطايعا في الاعيان هذا المتوسط هذا نحو وقد نرى على اشياء
الطابق غير المنقسم على المنقسم فاقش لمس منقشة اشم على ما في الكلية للكونية
امثال امثال هذه المناقشات فله السائل في المقام ما فهم المناقشون انه اذا لم يكن
الاعيان امر خارجا للذات بل المتحرك والمتوسط والمساواة فلهذا يمكن موازاة
المتحرك لبعض المسافة على التدرج والانعكاس ولو وجدت على الموازاة للمواضع المسافة
لكانت موازاة مع جميع الاعيان معا وهذا محال بالضرورة فحيث ان يكون المتحرك فحيث
المعبر والممتد بهي ولم يكن موازيا شئ من اجزال المسافة وهو دواء اضداد عامة للامور
يكون صلاحية موازاة مع الساعات هذا المتوسط من البين وارتكاز وارتكاز فوق غايم او اعم
في الاعيان تدرج لم يصح ان يكون للمتحرك كون بعد كون فلم يكن ان المتصل بال
بحصول كون بعد كون على العاقل للمساواة في الاعيان في فخذ هذه المستقيم حال خارجي فبما ان
اخرا عينا محضا كائنات الاغوال وهذا ظاهرا فقد يخلص البيان على وجود الحركة القطعية
احدهما انه لو لم يكن وجود شئ متدرج في الحد بل توسط بعض المتحرك من المعبر والممتد بهي

وقد ثبتت في حق ان يكون متوسط بينهما من دون ان يكون المتحرك على شيء
 من القواصم المتناهية ولا حدودها فلا نورقيا لها اعيد واما ان يكون في الزمان لا
 حيان حال الحركة لم يكن الجسم المتحرك في الحبال مطابقا لكون اخر عاين لان حصار
 له محدود حالات بموافاة جزو بعد جزو وموافاة حد بعد حد فهو غير ممكن لعدم وجود غير قار
 دخل ما هو موجود فانه يكون المتحرك والوسط والمكان على حال واحد فقد رتب الحركة
 القطعية في الايمان سواء كانت فرد المقوله التدريجي الوجود او غير منطقية عليها فافهم
 فاعلمت قدر من انتم التمكن من كون الحركة القطعية نفس الفرد التدريجي او غيره و
 ايضا قلتم على ان يزيد فيما اتفق قلت يمكن في الحركة الكيفية ان يكون بعض الكيف المتغير
 لان الكيف حقيقة مستقلة موجودة بنفس اذ هو قارة وموضها غفارة وكذا الحكم
 فيه حركه وكذا الحكم ان زواله بعدد على الجسم في الحركة في الكيف ووجود الفرد التدريجي لا
 يحتاج لا عرفا بل كفايا ويكون نفسه دراما الحركة الدائمة والوضعية فالفرد التدريجي منها بل
 منه غفارة حاصلة من نسبة الجسم الى المكان بالقسمة ثم زواله من الله لا يصح وجوده في القواصم
 بالقسمة من الله لا يحاط لا يكون هذا الله لا يتصور عند القفا لا يوجد فردا حقيقيا
 الله لا يكون غفارة الازدكان في الله سبحانه عدم التفرقة بين شيئين الازد
 والسطح المكان وركبهم فارسطح انما يكون غفارة بالعرض بمعنى ان عدم التفرقة في الحركة
 ابيه في المكان الذي هو قارة كون عدم التفرقة في الذات بالعرض فغير في الجسم المتحرك
 منه قارة فاعلمت حيث عدم فزيد بالسطح والى الله كما حصل لها بالعرض في هو

بالحركة القطعية وليس عليه البيان في الحركة القطعية ^{فليس عليه البيان في الحركة} ^{منعته}
فان قيل قد ^{ان} ^{الحركة} ^{القطعية} ^{غير} ^{القارة} ^{الغايرة} ^{الدين} ^{غير} ^{القارة} ^{الوضع} ^{موجودة}
في الاعيان ثم هي مفصلة عند من يقول بطلان الحر الذي لا تجري فان قيل ^{شبهه}
الحس بعدم الفرق في ارضاء الحركة يكون في الحركة الكيفية ^{التي} ^{منها} ^{غير} ^{القارة} ^{للفرد} ^{المتحرك}
من الكيف ينطبق عليه كما في الالتهبت ^{ثبت} ^{وجود} ^{الحركة} ^{القطعية} ^{المغايرة} ^{للفرد} ^{المتحرك}
عليه في الحركات كلها وان لم يقبل لا ثبت في غير الالتهبت ^{والوصفة} ^{فقال} ^{فانه} ^{غاية}
الكلام في هذا المقام قوله ان الشك ما دام متوكله باعتبار الحركة ^{التي} ^{بسطه} ^{اه} ^{انها}
الكلام على وجود الحركة التوسيطية من دون اقامته البرهان مع ان هذا المستدل ^{قال} ^{في}
الافق المبين ان المعلوم بالضرورة القطرية ^{والرؤية} ^{الحسية} ^{للمشاهدة} ^{الحسية}
هو الحركة المتقطعة ^{الزمان} ^{المستند} ^{المستند} ^{واما} ^{الحركة} ^{التوسيطية} ^{لان} ^{البيان} ^{فانما}
بحسب الفرض والبرهان ^{در} ^{مكان} ^{حكمه} ^{ما} ^{فيه} ^{وجود} ^{ما} ^{يعتبه} ^{وهو} ^{لف} ^{تحتاج} ^{فيه} ^{لا} ^{يباين}
سطحية ^{الاما} ^{لشر} ^{في} ^{الكلام} ^{على} ^{ما} ^{هو} ^{ضروري} ^{عند} ^{متكرري} ^{الحركة} ^{القطعية} ^{فمن} ^{ان} ^{يعود}
موراة ^{المسافة} ^{بها} ^{لان} ^{ما} ^{ثبت} ^{بالدليل} ^{في} ^{زعمه} ^{والدليل} ^{فليس} ^{الاميل} ^{موقوف} ^{عليه} ^{وكان}
ان يقارن بين المتحرك ^{فيه} ^{موراة} ^{لا} ^{يجز} ^{المسافة} ^{لان} ^{الصغير} ^{لا} ^{يقتضي} ^{على} ^{الفرق}
هناك ^{حركة} ^{قطعية} ^{مفصلة} ^{كون} ^{بها} ^{موراة} ^{المسافة} ^{لان} ^{الفرق} ^{قوله} ^{الاما} ^{لان}
فيما اذا فرض نقطة ^{اه} ^{جواب} ^{ان} ^{النقطة} ^{المتحركة} ^{لا} ^{يمكن} ^{موراة} ^{بها} ^{الفرق} ^{لان} ^{الفرق}
يمكن موراة الحركة التوسيطية ^{بل} ^{يفرق} ^{من} ^{دون} ^{وجود} ^{الحركة} ^{القطعية} ^{بعد} ^{فلا} ^{يفض} ^{فانما} ^{انما}

فانما نحتاج الى انطباق بين المقتسم وبين المقتسم من غير المقتسم من غير المقتسم
واما مع الامر القديحي فله ستر في حقه فان كان سره من مقتضى كلفه النقطة
انظر حال الحركة مع وجود عدم الحركة القطعية فيقول الله بك فله مقتضى وان كان سره
المقتضى بهما مع وجود مقتضى الفصل لان انطباق غير المقتسم على المقتسم هو مقتضى
الحركة المستدركة جابن عندنا فانهم قوله اما بنا فله ان اسم آه وجوده ان المقتسم
غير المقتسم مما يجوز في الزمان ملافاة تدريجية وزد بس امر تدريجي في السنين فكيف يصح
الملافاة فانه اذا لم يكن امر تدريجي اصلا فله تدريج في الموقاة اصلا فان كان الموقاة
كان موقاة غير المقتسم للمقتسم تباينه معا فله من الاستحالة ثم قد يكون ان محاشية فانهم
الملافاة غير المقتسم للمقتسم وجود التدريج مطلقا سواء كان لمباشرة او بوجوده فله
بهم بوجود حركة قطعية في الاعيان وراى بان التدريج ان كان موجودا لمباشرة او بغيره
منشأه الصحيح موجود في الاعيان ولابد ان يكون امر غير موقاة هو الحركة القطعية وذلك
ما ليس موجودا فيه ولا منشأه يكون امر غير موقاة ولا منشأه ولا منشأه عليه ان الكلام
موقوف على ان غير القار لا يصح ان يترجم اليه غير القار وهو من لان الحركة كقولنا مقتضى
فارة لكن لها سبلون تنوع منها امر غير موقاة ولا منشأه الكلام فله وجوده لان منشأه امر
غير القار يجب ان يكون غير موقاة لان امر غير القار انما يكون باشره منشأه منشأه
منشأه صحيح في لو كان منشأه موقاة فاما ان يكون منشأه صحيحا التدريج منشأه فله او بغيره
هذه زابنه وعلى القول ان كان منشأه صحيحا التدريج كل غير منشأه غير منشأه منشأه منشأه

كل اذونات وجوده فليس هناك غير قاربل الدم الممتنع مجتمع اخراجه وبل كان صحيحا
للمراع خروني وقت لا يمكن انتماع خرونا في ذلك الوقت بل انما يصح انتماع خرونا في
في وقت اخر لا يصح فيه انتماع ذلك الخو فتمتدح من دون مرجع لا المباشرة قد فرض
في صحة الانتماع فصح انتماع بعض الانواع في وقت دون بعض لا بد لها من تخصص
فقول يا الشئ التماسا على التماسا بعد المباشرة في كونها مصححا للتمتع بل يحتاج
الى اعراف من تلك التماسا كانت غفارة فقد ثبت المصطنع كون مشاء التماسا
غفارة وازم حذف فرض كونها تاراد كانت غفارة فالكلام عا د فيه كالكلام في
التمتع وندبه فاذن قد بان ان مشاء المراع التماسا لا يكون التماسا في
المستدل لانه لو لم يوجد الحركة القطعية لا يصح تدريح في نفس الدم لوجوده وحيث
يكون ملاقات غير المنقسم ليعتد احد في آن وبل في مجموع الزمان تدريجا فبعدم
في اخراجه التماسا قطعاً فليد من وجوده تدريجي يحصل به الحركة التوسعية ورفاهه اخراجه
فانهم والصف كمن يعني ان ذلك الدم التدريجي فرد المتولد التدريجي او تدريجيا
عرفت من قبل فقد كتحل واما اننا لعل تسببه في الابداد معارضة وادول ليعا له
هذا معارضة على مقدمته الدليل للاستدل كان قد استدل على عدم موزناه التوسعية
اخراجه التماسا لا يصح النطاق غير المنقسم على المنقسم فعارض المورد بان موزناه التوسعية
جميع اخراجه التماسا قد ورجب لان نسبتها كنسبة الفطرة النازلة في يوم لويف اخراجه التماسا
لم يرتفع في النسبة في مقدارها وادول هذا الابداد ليعا على التماسا وجوده لانه لا يكون

وجوب موافاة الحركة التوسيطية لا يخرجها المسألة حتى ^{بما قاله في القول}
 او مترجي موجود بلزم ان لا يواني الحركة التوسيطية ^{بشيء} من اجزاء المسألة المسببة له
 موافاة غير المنقسم المنقسم انما يكون بالتدرج ولا تدرج اذن فيلزم عدم الموافاة مع
 ان الموافاة تدريجية في نفس الامر فما ذكرتم لو يندادها قوله فقد ظهر ما ذكرنا انه ^{المنظر} مع
 عن وجود الحركة القطعية آه قياوي على عقبة عظيمة لانه اذا لم يكن حركة قطعية لم يمتدركي
 في الاعيان حال التدرج كانيات الاغوال فكيف يصح موافاة الحركة المسببة باعتبار
 الحركة التوسيطية لان موافاة المسببة بحركة لا يصح الا موافاة سندرجه واذا قدر ارفع التدرج
 من العيان فلا يمكن الموافاة فانهم فانقلب اذا كانت الحركة التوسيطية سببا لها
 للقطعية ولا يمكن الرسم الا بموافاة المسببة فحين يكون الموافاة قيل كفى الحركة القطعية
 موافاة التوسيطية لا يكون الا بتدرج فلا يمكن الا بوجود التدرج وليس رسم التوسيطية ^{القطعية}
 الوجود الخارجي كما هو طال الحركة القطعية موجودة مستقلة في الخارج من دون توقف على وجود ^{القطعية}
 وانما الرسم مدعى بالنظر الى وجودها كمالها من الاشارة اليه في قول الشيخ ونبه عليه
 الذي المبين فمبيل التوسيطية والان السبيل راسخين للحركة المقصدة القطعية والازمان في الخيال
 لاني الاعيان فانهم قبله والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول خدعه ان ذلك ^{الاعيان}
 يلزم منه انفاء وجود الحركة بمعنى القطع في ان الوصول وشبهه ولا يلزم منه انفاء وجودها في الزمان
 بحيث يطبق كل جزء منها على كل جزء منه ولما لم يعلم الاول التقضي عن هذا كمال ^{سبيل} ادوات
 انما لا نقول بالوجود القائم في الاعيان الا بالحركة التوسيطية واما الحركة القطعية فلا نقول بوجودها ^{الاعيان}

والله الموفق في التوسطية ذوال الحركة القطعية قد يقول بوجود الوجود في العالمين انما ذلك في الله
ومقصوده ان ما لم ينشأ من كماله لم ينشأ وجوده في الالان وهو وجوده في ذاته فانه
نفيه وليكمن ضمني الوجود القيام اي القار التام في ذاته يقول بالوجود القار الحركة التوسطية
لكم لا تهين منه فاقم قوله فلما ان ردت يقولك قبل الوصول اه هذا الجواب على تعديرت
المعينة الدورية فها من الموجودات الزمانية ظاهرة للصحة بل هو موجود في عليها واما على
المعينة الدورية فها منها كما هو داي المعروض في صحتها لان المعروض ان يقول نحن نريد ان
الوصول فاق الواقع الذي قبله فيقول لم يوجد الحركة تمامها في الواقع قبل الوصول لانها لم توجد
بعد تمامها و حال وصولها انطلقت عن الواقع فلهذا في الواقع و ما يقولون انما وجوده
الزمان الذي سبقت ان الوصول فطبيعة من ذلك الزمان لم يوجد تمامه مع ما في نفسه في الواقع وقوله
بعضها بوجه تمامه والسي لا يوجد في تمام اجزائه وبعده قد القطع فاعل واقطر كل ما في في
والسر قولر وفيه نال سبطه كلف بعد آره الى ما يحكي من الكلام في ان وجوده في الحركة
منفكها عن ذي الطوت في الان يستحيل كما في الزمان على التعديرت تمامه في جانب الازل و في
اشتم في ذلك فليطرق قولر والجواب انه ان اريد بالمععدم المععدم في الحال اه هو انهم على
المعينة الدورية من المتخذات الزمانية واما على التعديرت تمامها كما هو في المعروض فطبيعة صحتها لان
ان يقول اريد بالمععدم المععدم في الواقع وبالموجود الموجود في الواقع فالذي في الفعل الموجود
الواقع بالمععدم فله وهو يستحيل لان الانقضاء يستلزم وجوده وهو المقصود والوجود هو
لعل الدفء فاعل في نفسه قولر وفيها ان الما في الحركة لو كان موجودا في لعمارة اخرى التي في

ان الشئ اذا كان مستلزما لاحد الوصفين ولا يجمع بينهما فوجوده مستحيل
والحركة القطعية كذلك لانها اما فيضية او مستفيدة لان الكافر ان لم يجرس جبر من زمان كان
وصح يجمع وصف المعنى والاستيقاض في الانتم ان يكون موجوده ومعدوميه معا لان المعنى
لا يتساوى والاستيقاض لا يمنع الوجود مع كونه معدوميا بعد وجود الحركة القطعية بخلاف ذلك
ان الماشي من الحركة مخصوص بوصف الاستيقاض تحذيرنا من اننا نثبت على القول بالحقبة الدهرية
كما هو ظنهم اذا كان الزمان مع ما فيه موجودا في حلق الدهر ولوح الوقع ككل فتجد موجودته
زبان الدهري وجدانية قد تنجز في الوقع اصلا فالجزم بالانقضاء من الاعمال الكاذبة لا يعم
بالانقضاء بل يستلزم الى الآن فان الانقضاء في الوجود وزواله وكلام من له وجود في الآن
فقد ينفق ما ينفق منه واما وجوده في زمانه فلم ينزل ولم يقص فان قلت يستلزم الانقضاء الوجود
فقبل الآن فما يكون موجودا قبل الان فقد انقضى بعد ان يقع في كون معنى الانقضاء
لقول لما كان الزمان المتصل بالبقاء موجودا في الوقع فليس احد الجزئين الذي يجب به الان
اذني بان الحكم عليه بغيره على الآن وانما في بان الحكم عليه بالبعدية بل الجزاء ان كل ما موجود
في صفة انما الحكم يكون احد ما ضا بالآخر مستفيدة من من الوجودات وبقية
قول مفصلة ذلك الشئ هو ما على القول بعديم رضاء المتحدات الزمانية بتجدد في الوجود
على ذلك الزمان في ما تنق بالوجود حال كونه ثم يزول الوجود بزوال الكاخر عن نفسه كالموجود في
موجود في الآن الكافر فاكون موجودا في الآن الكافر لا يكون موجودا في الوقع ولا الحركة القطعية
ببست موجودة في الآن انما تنق كونه موجودة في الوقع فمال فقله فهو اما ان يكون الصورة

فقد والمادة اه زرا بالصوره النوعية الجسم الثاني والمادة الجسم المنع
قوله وزمان حركة النمو تقسيم غير النهائية اه هذا لا يستعمل على كون النمو حركة متناهية
المتناهي من لانه لو كان حركة المكان في كل ان من زمانه فرد من المقدار ليس في آخره
كل ان مقدار زائد وازادة المقدار لا يكون الا بالنظام الملائمة ففي كل ان يستعمل الجسم قد من
فقد انهم في زمان المتناهي الاقدار غير متناهية من الجسم فينعدم تباري مقدار الجسم الثاني و
الزوايا غير المتناهية من الحاضر وحارم ان يقال العدا بالتحدي يقال الجسم
بافر علي التدرج فليعلم ورود مادة في كل ان مفصلة عن المتوردي ان اففاده من
لان الكلام في العدا وجسم متخرج فليكن الانتقال من افراده ولان الجسم بسيط لا يكون
عدا فليبد من النظام جسم متخرج في كل ان مع مجموع بنايطه ليس نهالة كما ان الجسم
في ذاته تحيد تدريجا فافهم قوله ويمكن ان يكاب عنه بان في الجسم الثاني اه نقاء الا
الاصيلة لا يكفي فيها بعدده لان تلك الافراده باقية مع مقدارها وموضوع الحركة الكلية
ان يكون سطل عنه المقدار ويخرج له مقدار آخر فليكون تلك الافراده موضوعا للحركة قوله
وهي حافظة لصورتها النوعية الشخصية حفظها للصوره النوعية القايمة بالصوره النوعية
بالاخره والاربعه والافراد الزايدة انما يزيد بها الصوره النوعية الثاني او الشب بالان
ملك الافراده صورته نوعيه حادثة مشابهة للصوره التي في الافراده الاصلية وعلى تقدير كون
النمو حركة يكون في كل ان زياؤه مقدرا وازادة المقدار لا يكون الا بعد زوايه وخطها من
افرادها لتباين وتشيدها في كل ان حدوث صورته نوعيه فليقاء للصوره النوعيه مع تبدل
المقدار فافهم قوله ان الباني الباني في بعض المادة الدل لفظ المادة الدل لفظه ان

المادة لا لا فيكون موضوع الحركة المسمى بالهول في المكان لفظا البعض
ومن بينها قال البعض ان موضوع الحركة الهولي الهول مع الصورة بناء على ان الصورة
النوعية فاجبت بالهول في المجموع فيقدر المقدر الحسبيات القايمة بالهول في
كتب ان الدلالة ما فيه قوله اقول لعل الشرح اراد من الصورة النوعية
آه وعلى هذا فاصل قول الشرح ان النوع هو ان في الصورة النوعية هي القايمة
الحركة الصورة النوعية وحدها دون المادة وانت اعلم ان ذلك قد سلم ان المادة الباقية
لم يزد مقدرها فالصورة النوعية القايمة بها لم يزد مقدرها البق والمادة المتضافه
مع حدوث صورته نوعيته فيها فليكن الصورة البق ما فيه فالاداء ان كتابك قد سلم
على ما نعلم البعض ويكون المراد من المادة الهول في قوله لا المادة الحسبية
يكون المراد من قوله ان النوع هو ان في مجموع الهول في الصورة النوعية فالاداء
ان النيات في المجموع دون الحسبية والمقدر لكن هذا متوقف على ان يكون الصورة
في صورة الانعقاد بل لا يصح علة في الهول في ح لا يتم ما ادعى الشرح ان الحسبية لا تقدم
الصورة النوعية في صورة الانعقاد بل لا يصح وعرضي حرمها فانهم لم يعذبوا علم سطر الله
قوله هو ان انما هم الحركة في النمو والاداء آه لا يضر هذا ان اثبات لغيره
يتم وبن ان اثبات اتقاي وسيس المتدين عليه والمعتدج التجرد فانهم قوله قد
ان صاحب المطاوعة الحركة الكمية هي مطلقا جميع ارفها من الهول لان المقدر في
عنده في الواقع لك فيصير فيها الحركة وقد مضى انكاره في الكائنات المحققين في قوله

بذلك لا شبهة فيه وبالعوض حركة كمية قد فهم البعض من ان شبه الكثرة كحركة
والكمية وجود الحركة لا شبهة في دوران لا منافاة بين الحركة الاثنية والحركة الكمية ويجوز
يكون للموضوع التبدل في الكم متبدل في الابن ونحوه هو الفهم لانه قد ثبت في ايسر
المقدر الزائد والناقص على موضوع واحد في تلك الحركة الاثنية بالذات لا بالكمية
الكمية ثم قوله وبالعوض حركة كمية على سبيل التمثيل ان عدد النجوم متبدل
في الحركة بالعوض الصحيح ان ليس فيها حركة كمية اعداد بالذات ولا بالعوض لان الا
عليه ما كان كما كان والزاوية المتقدما المقدرا بان والمجموع باق على مقدره لكن في
انقسام الزاوية متفاوتة وبعد الانضمام صارت متحدة في حركة اثنية للزاوية من خارج الى
والا حرك بالفرج لفرجه ليس فيه الزاوية واجاب البعض بما قد قلنا سابقا ان موضوع
الحركة الكمية مجموع الهوي في الصورة النوعية ليست متبدلين في نفسها انما يتبدلان بمقدور
الجمعية الحادثة في المادة فكان مجموع مقدور الجمعية اصلية العارضة له وبعد الزاوية
من خارج وصية وبنهاية وبنهاية كانت مجموع مقدور المقدور العارضة الجمعية اصلية الزاوية
فقد تغير مقدور المجموع وتوزع المفاهيم المختلفة عليه في زمان المنوزت تعلم انه لو توقف على كون الصورة
النوعية حادثة في المادة غروا في هذا المقام لان حلولها انما في نفس الهوي في زمان
النوعية مقدور الجمعية نوع اخر حلولها في هذه الصورة النوعية ومع ذلك فم يزوج مقدور المجموع
كان مقدور المقدور الجمعية اصلية الزاوية صيرورة ما غدره وتبدل بعدا وانما في المادة ثانيا
فله صورة الجمعية المخصوصة الممثلة في النوع في زمان قبل النمو الصورة والمادة ثانيا

[illegible]

الجسم انما يفردي فيقال قوله ولقابل ان يقول للاتصال بهذا المعنى ضرورة الجسمين
بما واحد ليس هذا للاتصال الا نوعا من المصادفة التامة وقد قال ذلك المحقق في هذا
من ما هو الحق ان ذلك غير نافع وعدم النفع ووضح لان المقدار الصغير الذي كان له صل كان على
حاله ومقدار الزيادة على حاله ومقدار المجموع على حاله الا انه حدث المصادفة التامة التي لا
بالا اتصال قبل هذه التسمية كذا في شئنا فانهم قوله ان يقول ان انما يفردي مجموع
اه هذا الكلام خط من يشه لانه اذا لم يكن البدن بجسمه قد سمي المجموع بقية نفس من نصف
عليه انه متحرك وان عذب عليه فكذلك العلة اذا فاضت في بعض تصانيفه ان العلة في بعض
شخص الصورة النوعية وليس شخص الجسم معتبرا فيه فمطلق الجسم مع هذه الصورة
بشخص واحد بان لا يغير فيه تبدل خصوص الجسميات في شخص انما هي عبارة عن مجموع
المطلق مع شخصية الصورة النوعية وروايت مدة عمره وقد ورد عليه المقادير المحققة في ذلك
تعم ان ما ذكره بعد تمامه في المكان ما فاني وضع شبهه لورود على تعارض الشخص ان الجسم
يقتضيه في جزاءه ونقص به فكيف يكون شخص واحد بافيا مع تبدل الاجزاء لا لا يقع هذا
المجموع كما ان المعتبر فيه الجسم المطلق كذلك هذه بمقدار مطلق في هذا المقادير
انما هذه العارضة لخصوص الجسميات وليس تبدل الخصوصات حركه لان خصوصياتها عارضة
على ما كان المطلق الباقى فأي شئ يحرك نفسه هذا المجموع نعم لو كان هذا المجموع بمقدار المقدار
موجود في ضمن الخصوصات العارضة لم يتم تبدل من دون درود شئ زائد من خارج من تلك الحركه
قوله اما اوله فله شئ زائد في شئ في الكلام آه انت لا يدركك ان الجسم انما يفردي

ليس متصلا حقيقة لكونه متممجا وامتداد الاتصال الحقيقي فيما بين المتعلقين
بالخصيصة فادرك من متصلا حقيقة لا يكون المقدر العارض له متصلا حقيقة لكونه متممجا
في محله وادرك من حيث الاتصال لا يلزم انعدام ما كان من قبله واما قد ينشأ
تفويض من قبل ان الاخر لا يثبت ما ثبت على مقدره واما انما انقضت الاخر
فادرك من مقدر مجموع وادرك من ان المقدر الذي كان قبل موجودا وادرك من ان المقدر
مقدر اخر فنقض ما ادعى المحب واما قول الشبه بل مغاير كون ذلك شيئا من نفس
الغرض المحال في التبعات انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره وادرك من مقدره
فكيف يمكن ان ينفي كنه اذا تاملت في الحركة الكيفية في التبعات انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره
في المقدر وادرك من التبعات في التبعات وادرك من المقدر انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره
لا ندفع النقص الى المحب بل نقول اني انما نقدر الجواب عن الادراك الموجود في حركة
فقد يضر لقاء الاعراض وادرك من الجواب عن ادراكنا على يد المحب انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره
الوكنة فخط التدريج لا وجود له الا في الخيال وادرك من الجواب عن ادراكنا على يد المحب انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره
وجود الغرض الذي من المقول ان هذا الخط التدريج لا شك انه خط تدريج لا وجود له الا في الخيال وادرك من الجواب عن ادراكنا على يد المحب انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره
لا يفسد حركة الكثرة عليه انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من الجواب عن ادراكنا على يد المحب انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره
قوله فالاولى ان يجاب بان البرهان غير القار بما يكون كلب بالذات اذ لا وجود له الا في الخيال وادرك من الجواب عن ادراكنا على يد المحب انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره
بما يكون بطاوع لا يصلح لان يوجد من حيث مجموع فيه افراده مجتمع وادرك من الجواب عن ادراكنا على يد المحب انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره
بعض افراده يوجد في آفاق مجموع الافراده وادرك من الجواب عن ادراكنا على يد المحب انما هو مجموع مقدر اصل وادرك من مقدره

در ما قولیم ان اشیائی ان یکنون محالاً بالجمیع فیس مطرد و لا منتهی علی الله فی
فانهم قوله و ذکرته فی الکلیف آه قال الامام علیه السلام ان کما فی الحکمة فی البیض و الزر
لایست من انما الله رب العالمین فی الصورة الذی یظن انما الله فی الکلیف فیکون انما الله
تفعل شیاناً انما قال الله فی الکلیف انما الله فی الکلیف فیکون انما الله فی الکلیف
فی الحکمة فی الذی لان الوصولات الالهیه کون بلا حدود و لا فانی فی الزمان و لا مکان
الوصول لایست فی ان انما الله فی الکلیف فانهم قوله مع بقا صورته النوعیه آه انما الله فی الکلیف
بصورة النوعیه انما الله فی الکلیف فانهم قوله مع بقا صورته النوعیه آه انما الله فی الکلیف
سکله هذا و فاما انما الله فی الکلیف فانهم قوله مع بقا صورته النوعیه آه انما الله فی الکلیف
فی جمیع الکلیفات آه هذا ما لم یکن من فجزان کما صحت الکمال علی سبیل التدرج کما فی الکلیف
المتبدل الکمال و سبیل التدرج فیه اشی من التدرج فی تبدل صورة القول بان سبیل التدرج فی
و سبیل متعلق بتبدل افراد المقوله حاکم بکن مبدء الاستدلال فیه و هو سبیل متعلق
استدلال التدرج لا یطرد الابد الکلام علیها فاما قوله اعلم ان الحکمة فی الکلیف فانه قال
فان قولنا ان فیه الحکمة قول مجازی فان فیه المقوله بل بعض فیه الحکمة
بعض فیه و اذا حدثت کثرت دفعه و لا یجدان قوتها الضمیه و من جعلها الحکمة کما فی الکلیف
لان الصورة المحرجه بالفضل الاستدلال و کذا لانها اذا قبلت الاستدلال و کذا لانها
یکون المحرجه و من فیه وسط الاستدلال و بعض فیه فاکان مع فاکان مع فاکان مع فاکان مع
البشیر انما الله فی الکلیف فانه قال فاکان مع فاکان مع فاکان مع فاکان مع فاکان مع

فيكون هذا السحالة لا يكونا المكان المحرر لا معنى مع الاستدراك فيكون الاستدراك قد حلت جوبرا فيكون
في كل آت بعوض الاستدراك حيث جوبه به اخذ يكون الاول قد نزل ويكون بين جوبه وهو
النوع جوبه به غير متناهيه بل في بعض الاحوال انتهى ولما كان يرد عليه ان بقا نوع الصورة يكون
يكون هو ما في الاشخاص بقوله فاحال في نوعه ما في غير الصورة جوبه به آه ثم قد استبان
ان هذا النوع من الاشخاص جوبه به في العارض من نوع النوع جوبه به في الصورة الغير المتناهيه
ولعل وجهه ان لا يكون الفصل بين النوعين المتماثلين قد توجد تلك النوع الا متميزه كل منها من الآخر
فيلزم عدم تماثلها بالاعتبار متفردة ذنبه نظر لان الفصل بين شخص لا شخص انما يكون بالاعتبار
الشخص وحدث آخر وليس الشخص امر عارض يكون في الواقع بقا الذات من غير ان يكون جوبه به
ما في الحركة في المقوله عبارة عن كون الجسم بحيث يغزى في كل آن فيكون المقوله كمن في آن
او لا في فاذن لا بد ان لا يكون فردا في الحركة بالاعتبار احد لكونها غير متناهيه فلو جوبه بها
وجود بعض دون بعض رجحان صحت دون رخ فاذن لا يمكن وقوع الحركة انما يمكن وجود
الموضوع بدونها وانما ما يقوم وجود الموضوع به كاشادة بالنسبة للصورة الجسميه الجسميه
الصورة فلو يمكن لان الموضوع لا يمكن وجوده بدون ما يقوم به وعلينا ان نرى ما في كل علم ان الجسم
ان الذي ارع الحركة فيه انما في نوعه كما اذا فرضت الحركة تبدل في شيء لا يمكن الحركة لان
سوى عن الشخص فغير من وجود الشخص الفاعل تبدل انما يكون في عوارضه وقد علمت ان ذلك
انما في الحركة لا كغيره بوجوده حال الحركة فالحركة اذن ليست الا في الكيفيات العارضة فيكون
لا كونا وانما ان تبدل نوعه فغيره من وجود نوع آخر عند زواله واللام في الموضوع فيلزم وجوده في ذاته
بقا من المتعدي اليه فيكون لا معنى انه يبرهن اليه عند لقاء النوع مع تبدل الاشخاص وجود الشخص غير متناهيه

للعين الطاهر بعد ترتيبها على اصطلاحها غائبة الكلام في هذا المقام ^{بما هو} ^{مستحسن}
ابطال المحقق الدوران مع حركة الموجود في الوجود لانه اذا فرضت الحركة فيه لم يكن الموجود منصفاً ^{لوجود}
اذا الوجود علم من موجودا وبعده فيه نظراً لانه قد صحت فيما مضى ان الحركة في المقولة لا بد لها ^{من}
تدريج موجود في زمان الحركة ينطبق عليه فجزان يبقى النوع في ضمن هذا الفرد التدريج فيكون
الافراد الالائية مسترعة عنه فلا بد من عدم تقاء الموضوع ثم ليس منقوض بالحركة الالائية ان الله ^{بالفعل}
مقومات وجود شخص كما صرح به النصف الطوبى فبذلك ان نزول الموضوع يتوهم لعدم ^{بالفعل}
الا ان يتم ان يقوم وجود شخص احد الارب ابداً في المقولة واما المتوسط بين افراد المقولة ^{فيقال}
فيه فانه موضوع تام قال صاحب الدقيق المبين ان الحركة القطعية موجودة في زمان شخصي ^{بما هو}
بمجموع تلك الحركة المقسمة تلك الشخص في الدهر المتحرك ليس ذلك الزمان ^{بالفعل}
غير فار المقولة التي فيها الحركة منطبق على الحركة الشخصية المقسمة الزمان المبني شخصي ونوع ههنا افراد ^{بما هو}
و افراد آتية اراء الارب الا في الالائيات من ذلك الزمان ليس في نفس الالائيات ^{بما هو}
بالفعل انما بالقوانين الصلوح للتحليل والاشباع وحده القهات الواض زمان وجود الحركة القطعية ^{بالفعل}
في ذات متوهم فيه نحو الالائيات ما درست الحركة المتوسطية سخرة الذرات السبعة عشرة ^{بالفعل}
بلا حدود المسافة بالهزاه متوسطا بين الافراد الالائية الممكنة الانشاع كجنت متى ^{بالفعل}
لواحدة منها بالفعاليات ليس يمكن ان يكون شي فيها لا يقوم هو بالادراك بالفعاليات كالوجود بصورة الحركة ^{بالفعل}
بقي في البعض زمان الحركة واما بالاعتقاد بالكم بمرور وجودات الحركة في الزمان ^{بالفعل}
في الكلام لم يأت شي بعينه المرام لانا نسكن ان ليس في البياض الزمان ينطبق عليه الفرد التدريج ^{بالفعل}
فيه فرد من المقولة المتحرك فيها شعور بالفعاليات لكن المتحرك في البعض من الزمان في زمانه ^{بالفعل}

نستقص ما يعارض به القول الثاني وبالأقوال اللاحقة والاتصاف لا يستلزم أن يكون
ما اشق به موجودا متقورا بل كفى له الوجود بنفسه لا يلزم له ذلك المكان في ضمن متصرف
في الحركة يصح به وجوده في ضمن القول التدرجي المتقور في مجموع زمان الحركة وفي ضمن القاصد
المتقور في بعض ذلك الزمان وفي ضمن الازداد اللاحقة في انات ذلك الزمان ^{الصورة} وجوده
جوس ^{نحو} ما ينبغي في تعين وجود المادة كيف ودلائل التدرج لم تحت قد
الأعلى على ذلك من وجوده ^{الصورة} وجوده في نفس الله على أي نحو كان قد علم عليه
المبتدئ على التدرج ^{الصورة} الاعتبار الوجود بأحد الاشياء ومن ادعى أن الصورة غلبة باعتبار ^{الوجود}
المتقور غلبة البان ولا يعني فيه البان للقيام قبل ثم أن الامر في الوجود في غايته ^{الصورة}
الوجود صفة اسرية يصح به الموضوع باعتبار الانساع فاذا فرض في تدرج منه ^{الصورة}
الوجودات عن موضوعه في كل آن وفي كل زمان فكيف موجود به الموضوع ^{الصورة} قد يصح
لوجوده الكلام في تدرج الحركة في الوجود انما وقع في مقابلة ذلك فالوجود لا يصلح فيه الحركة ^{الصورة}
الحركة فيه ^{الصورة} الشخص الموجود ^{الصورة} لا سيما لان ^{الصورة} الشخص الموضوع ^{الصورة} بالشخص ^{الصورة}
أخره ^{الصورة} موجود ^{الصورة} قد لا يكون ^{الصورة} موضوعا ^{الصورة} شخصيا ^{الصورة} كذا ^{الصورة} لا سيما ^{الصورة} لا سيما ^{الصورة}
لا يمكن أن يوجد ^{الصورة} وجوده ^{الصورة} فقد ^{الصورة} وجوده ^{الصورة} بناء على أن ^{الصورة} الوجود ^{الصورة} صفة ^{الصورة} الشيء ^{الصورة}
قد لا يمكن أن يوجد ^{الصورة} الوجودات ^{الصورة} كجب ^{الصورة} له ^{الصورة} الالات ^{الصورة} والها من ^{الصورة} الزمان ^{الصورة} فالوجود ^{الصورة} في ^{الصورة} الالات ^{الصورة}
في آن ^{الصورة} فو ^{الصورة} من ^{الصورة} موضوع ^{الصورة} الحركة ^{الصورة} او ^{الصورة} واحد ^{الصورة} او ^{الصورة} الالات ^{الصورة} الوجود ^{الصورة} الله ^{الصورة} عين ^{الصورة} الوجود ^{الصورة} السابق ^{الصورة} فلم ^{الصورة} يتبدل ^{الصورة} الالات ^{الصورة}
قد يصح وقوع ^{الصورة} الحركة ^{الصورة} فاقم ^{الصورة} العلم ^{الصورة} ان ^{الصورة} الشيء ^{الصورة} بوقوع ^{الصورة} الحركة ^{الصورة} في ^{الصورة} الحركة ^{الصورة} وقد ^{الصورة} من ^{الصورة} ذلك ^{الصورة} القاصد ^{الصورة}

و سفسطه سماء تجبه و برمانه و فی بعض مسائل فکک تضییع لذوات و من ^{مجلسه} الاطلاق
فلیطیفه تمکین وجود کیفیه و رصده و از خودی فی نفسه لکن لم یکن ان یکن
لا یصح علی راجح التامین لان الکلیات المختلفه لابد ان یصنف النوع منها ینتج فلیصح ان
منها فلیصح وجود فرد واحد یمکن هذه المراتب موجوده فی نفسه و انما لان المقول لا یصل
افور من مخالفه بحقیقه و اکتان قول التامین باخذت حقیقه ^{بسطه و انما} السد و یصح
وجود الفرد التام فی المقول فلابد فافهم قوله اما ان اضافه فانه و انکانت عارضه
ما ذکره یصح به صاحب الوجود ان قد یضیع فی تعالیه اما طر لان ^{مجلسه} القول کوزان یمکن
و کتب بالذات یمکن اخذها فی الایم و الاخری فی الکلیات فمایل قوله اما ان
احال فیها آه فیها مثل ما فی الاضافه قوله اقول توضیح ذلك الحركه فی کل مقوله
عبارة اه انظم ان هذا القول من محقق بان قال فی السنی و الغنی و الاتصال و علی هذا التوضیح
ان معونه منی عبارة عن الیه اما محکم بسم باعتبار حصوله فی الزمان او لان ظواهره
لکان فی کل آن من زمان الحركه هذه الیه یمکن انی لان زمان او ان فلیزم ان یمکن
منی افور ما فی الفعل کما یجوز فاما لکان فی حركه فتمتد منه بلا التبريد فلیکن ان
الستجین لان لانه امر تدبري بل یمکن فی الزمان ففی زمان الحركه لکان الستجین انما
انزویه فله حركه لانه لم یجد المقول ح بل منصف بهانی الزمان لکان متعاقبا یمکن فی حال
السكون و ان یصل الستجین فقد یصل کجمع افوریه و لانها المتکثر منصف الستجین فلیکن ان
بشبهی الیه الستجین و لا یوجد لجهه بل یحدث لجهه التبريد فی الزمان فله حركه فی کل لکان ففی

بل الثالث فهي شئ اخر غير ان يكون في الان بحيث يذ غايته بالاضافه في شرح
بهتمنا ولا يخفى ان فيه من طول السطر كفى ان يفسر بهذه المعنوه في الان اصل
تصور فيها الحركة فاصل لان القوة المحركة اما ان يكون موجوده او واما ان
عارضه شئ لم يحققه وانما بوض بان مع نفق به والدانه بان يكون عارضه حقيقه فارجح ان
القوة المحركة هي التي تخرج عن ثبوت الاحوال على شئ مع وجود القوة المحركة حقيقه
منبذ الاستبدال فاصل قوله وانما عارض الحركة العنصرية آه لم يرد بانما عارضه حقيقه
لانه في حقيقه الحركات الطبيعية ولا يفسر به كما مر في شرح قد مر في الوجود بانهم لم يثبت
كله انما عارضه موجودا على حسب الاقضية في هذه المساحة التي عندكم طار الا صطلح على سبيلها
لاجل ان فعل الفاعل على حسب انما عارضه قوله والاعلم بانما عارضه عن انما عارضه لا يثبت
عليك ان الحركة متحد بالذات وليس حقيقه الا التجرد الاحوال فالحركة بحسب انما عارضه
الوجود الا الوجود وكنيت لا يكون لا بغيرها ليعاد وانما عارضه انما عارضه حتى يرد
التجرد عبارة عن الوجود والعدم والشئ كسبب كسبب في عدم نفسه بل يعني ان حقيقه الحركة على
انما الوجودات الا الوجود الغير الخارج حيث لا معنى في حيز منها او حيز منها احد فلو كانت عليها
ثانيتها ليعرف من المعنى المسجل اذا اختلف المسجل ان يوجد العلة ولا يوجد العلة
وهنا لا يفرق ذلك لانه لا يمكن ان يكون في الوجود في الوجود مع العز والشيء في حيزه
ثانوي على انه يرد على ان العلة المقتضيه بها والكانت ثابتة لا يكون بها ثباتا في حيزه
اشخ في السقام كذا وكما ان يعلم ان فون حركة طبيعية يعني به ان الحركة بعد الطبيعة
والطبيعة كما لا بد التي لها فان الطبيعة ذات ثابته فارة وما بعد عنها لانهما في الوجود

مع وجود الطبيعة والحركة القطعية لعدم دارنا وبتجدد اسرار الحركة المحي حقيقيا لا محالة
فانها بقضي تركشي والطبيعة اذ اقل غضب لادارتها تركس برنقصي لا محالة تركشي
عن الطبيعة واذ كان كذلك فتمام بعض افعال عن الطبيعة لم يلحق بقدر تركس
الحركة الطبيعية لا يصدر عن الطبيعة الا قد عرضت على غير طبعها في ارضها على طين ان الطبيعة قد
التحور وادارتها منه مقصدا البقاء كونها تبا لان الطبيعة لا تترك مقصدا بقاءها بل لا بد
عن المقتضي فلو خلى الطبيعة عن العوز فو تركس عليها مقصدا فتمت لها التمام
قد تترك مقصدا لادع وعرض او فلو كانت الحركة مقصدا بها لادارتها كانت حيث
تركها الطبيعة فيكون ثابتة مادامت الطبيعة ليست قابلة لثبات حتى تقع مقصدا لها
واما المتوسط والكان ثانيا لكذلك برشي ولا لرب لا يكون الا وان يكون ثباتا
له فقد اقصت الطبيعة لغير طماك الحارة فلو يكون البقاء بعضي نفس الطبيعة بما هي طبيعة
له الوجهية من الوجهة على متناج مختلف المعان القوة اصد بل خصوص الطبيعة العبدية الشجر لا
امر لا يطلع ثباتا واما كونهما با وطلبا لا بتوسط امر منافاة واليوض لموقف من المظالم
فدبان لك ان القوة للحركة الطبيعية مع الحال المناقمة ان المكون اذ كان على حال شاذ
واسعى السحر عن العود الى احواله المطلوبة فقد مضت الحركة لانه انما بل انما وسبيله الى بل
فوجدت عند الحركة يمكن لادع صبت قطعة من الحركة وجدت حالة اخرى في النضام فوجدت
قطعة اخرى وكدت لادع حالة مطلوبة منسقة الطبيعة عن بعضا الحركة لكونها مقصدا لادارتها
اصطري عليها فندركهم لا عسار عليه اصد فانه فوله للحركة حيث ان في سائر افعاله
حركتان احداهما المتوسط وهي مقبلة والافري القطع وهي مستندة الى المتوسطات لا بد

وانت لا يثبت عليك ان المتوسط ايضا لا يمكن ان يصير عن الطبعية وهذا ما لا
قوله لا تقول في استنباطه الا يعني الكلام في استنباط الحركة القطعية عامة ولا يمكن ان
بالا المتوسط ثبوتية وعدم ثباتية معينة قوله وانما هي مستحقة وهي الوصولات اه الود
ان بقا وهي حالات الفعالية لانه لا بد من وجوب العتق في زمان الحركة قوله وهي الحالات
التي لا تتأثر بمتغيري المتغيرين طاهر الكلام ان المتوسط معلول للطبيعة
ومسألة الامر كسبل لا بد لها من الاحوال الغير الجسمية البقاء كما تعرفت فتذكر قوله
سحاب بان الطبيعة مع كمالها غير ملزمة اذ حاصلها ان هناك سلسلتين من
الاحوال الغير
احداهما سلسلة الحركة تسلسل الحالات يمكن على الوجه الغير الذي لان تقطعت الحركة فكل
غير ملزمة فذلك الحالة معلولة لقطعة اخرى فذلك القطعة معلولة بحالة اخرى فذلك الحالة لقطعة اخرى
فاخيرا الحركة معلولة لجزء سلسلة الحالات فالحركة معلولة بها لان معلولية الكل هي معلولية
الاجزاء وعلى هذا يجب ان يكون تسلسل الحالات البقاء امرا متصلا محتملا لا بالاجزاء منفصلة
والا كانت متفصلة ويكون الوجود فيها موجودة بالبقا فان طالقت اجزاء الحركة لم يكن
لا يخرج منها بل في المسافة وان لم يطابق يلزم ان لا يكون بعض اجزاء الحركة علة لغيره الا ان
الجزء المتدرج من السلسلة كالا يفي ثم اذنه حنف كماله لان الحركة عندهم هي المتصلة لا
بالفصل فليس هناك تركب الا جزاء بل الاجزاء والعرضية متاخرة عن وجودها فليس
المعلولية معلولية الاجزاء العرضية اصلها المعلولية بالذات لهذا فلو كان كل جزء من
الجزء اذنا ثم ان احاطت بالذات على سبل الاحباب كما هو انظم علمهم فاذن كانت المعلولية

الفرض هو قطع الحركة في مفعولها البذر هو الحار الذي وكذا مجامعة نزه الحار للقطعة
 للبعولته بها فكذا فبذلك اجتماع افراز الحركة والحالت على سبيل الاستدلال فليس من علم لا يوجب
 انعدام العلم بل يوجب وجوده فبذلك اجتماع افراز العلم على تقدير الاحتياج اليه كالحال
 كقولهم كل من الحركة فخر افرازها والافراز في هذه السلسلة ليس بحسب ما كان الوجب بالافراز
 محبة للبالذات ولا بالوسط فذلك ودرجته احاد بالاتباع لان في هذه السلسلة
 شئ لان استحالة عدم بعض منها مع وجود بعض اقل لانه عدم المعلوم مع وجود القدر والافراز في
 العلم لم يكن درجته التبع لان الوجب يستحيل عليه جميع احوال العلم والعلل بقول ان
 يستحيل هذا الفهم لعدم المحل قد رتب عن علمه بحيث يوجب طبيعة تلك الحالات فلا يصح
 جميع تلك الحالات باسرها والافراز بعض مع وجود بعض فبذلك بعض فجميع
 ذلك ان منها سلسلين غير قابلين فطعنهما طبيعة استدلوا غير قابلين فبذلك
 لمعول غير قابلين فجميع ما علم اذا كانت المعولات امور او قوا فاعل واما على افراز الطبيعة
 الى انه الغير الطبيعية ما كانت حادثة بطبيعة شئ الحركة الى ان يوصد الحار الطبيعة فيستل انفسار العلم
 بقاها مع علمها فعدم إمكانها الا على نه الخواص فبذلك في ذلك لان النفس غير ذاتية فبذلك
 عرف لان شئ العلم على ما قررنا به فبذلك العلم فبذلك من هذه الالزامات لان علم الحركة
 الجزئيات آه لا حاجته اليه لان البصيرة التي اسرأت قد يكون غير ثابت فبذلك المعجزة في الخفية
 المستغنية عنها الارادات الجزئية آه قد علمت منها ما قال الفيلسوف في شئ العلم واصلها
 اي في الحركة الارادة ثلث سلسل سلسله المعجزة المستغنية بالحركات الواضحة على افرازها المستغنية

سبباً ومنعجب بها **سلسله الارادات** الجزئية المتعلقة بتلك الحركات **سلسله الحركات**
ف**سلسله الحركات** صدرت عن **سلسله الارادات** وهي **سلسله التخلل** وهي **سلسله**
الحركات لكن لا على وجه الذي بان كبحر كل عمل فابا^ريه من ارادة الجزئية ^{تقطع}
من الحركة ثم هذه القطعة على تسجيل في **سلسله الارادات** الجزئية ^{تقطع}
الجزئية ^{لها} **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
من عمل حادثه جزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
السابق عنه **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
بان الارادة الجزئية لما كانت **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
مع تسجيل الارادات في النفس والحركات في الجسم فلا بد من دفعه لان ارادة كون
في حد باس من المسافة ما لم توجد لم **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
حال وجود الارادة في ذلك **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
اخر فبما **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
اندر **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
بلا **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
وجود كل ارادة سبب الوصول **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
سبب **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
قال **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية
فاذن ما هو كونه في **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية **سلسله الارادات** الجزئية

المع هو قطع ارادة الاجابة بالوجود بسبب امر خارج لهذه الارادة واما المعلقا بما هو موجود
تعلق هذه الارادة في زمان وجوده فلا يحتاج فيه بسنوط حد الكس لا يتوقف بالصدور على
المعقولة كغير افعال ان يكون ارادة الحركة والوصول قبلها ويتقطع عنه وجودها فيصير حال
كلامه الى ان الارادة الحرة معدة للحركة فترسنت حيث عليه موجبة فلا يحتاج لوجودها في كل
ثم فيه كلام طه اذا كانت الارادة من معدات قطع الحركة فيجب ان لا تكون من القطع
سواء لوجود علتها انما من القلب والعدم هذه الارادة بالعدم لا في نفس امره عليه
من زعم عدم كسب الوجود الموجب بالاندات ولا بواسطة غيره عليه او انما يقع لانه اذا كان
اعداد المعقولة غير القارر القاطر ان يجدد عن ارادة كلية حركته بحيث يكون كل فردا
بعد الاخر فلا يلزم الرجوع من دون مرجع ولا يحتاج الى غيراخر فيعتبر في العلة الحركة فانه من كلام
فم اخر بان المعقولة باعتبار عدمه لوجوده فالعدم ان الحركة الارادة الكلية مع عدم
لداراة فترسنت في عدم فاستمر كذلك الارادة الكلية فيزم ارادة عليه القارر القاطر على
في العينة بل يحتاج الى امر غيراخر موجب لوجود الحركة فهو الكلام بل لا غير الفاعل ان العلة لو كانت
على ما ذكره لم يصح اخرا الحركة سواء كانت الارادة عليه موجبة او معدة كما قد رافى الحركة
ثم ما ذكره لا وجه له على ما نرى الفلاسفة ان الحركة تنفذ لا خروضا بها بالفعول وانما الاخر متاخرة
ما نتوهم ولا بد لوجود هذه الحركة كلفه من علة فالكس سلك الارادات فيها علة والاعمال
المتحدة فلا بد لها من علة فاما صدور ارادة في ذلك عليه الاخر لان الاخر متاخرة عنها
ثم فيه شيء اخر وهو ان هذه العلة لو كانت ان يكون اخرا الحركة لعضها علة لتعيق دورها
مع ثبوتها فالكس العلة بالعدم لا بهتة فيعدم عدم التوقف عن العلة والمعد والوقت بالاعمال

يا فطر الهي المورض فالعلة والمعلول في اذن في مورض الحركة وقد كان في علمه متبادله
محيى بحيث الزمان في جم المعكلمين لا يطال وجود الزمان وسند كذا استيفاع ماله واعليه نظر
ان كلهم الفلكية لا يوقف على ان غير القار لا يصدر من القار فاحتمل ما يلي عليه فاعلم السبح
المنظرة الثالثة من الاراء عند قصد اثبات النفوس الضالكة الاربي الخلقية كانت
مختصون بجزئي فانه من جزئي دون جزئي اخر الا سبب تخصيص لا محالة ثم قال في قطع
السادة تمثيل حدود جزئية منه اياها بالعصا وبما كان ذلك التحمل مقطوعا وبما كان متبادرا
نحو ما يجدد الحركة المستمرة على الاتصال فذلك لا يمنع الشخصية والجزئية في التحمل كما لا يمنع في الحركة
نما انما تخصيص الارادة بشي جزئي حتى يكون الارادة الكلية متباينها وكلها في ذلك
جزئي ونحن البصر بانفسا فضاها كطمان مفومات كلية يجب ان يفعل ثم انفسا بجزئ
متبعث عنه خوف الارادة مله فان صرنا من التبعث الوهمي فصبت القوة الى حركات
جزئية بصري ارادة لا يجب المراد الاول انتهى وقصوده على ما بين ان الاربي الكلي انما
منه ارادة كلية هي غير كافية في وجود الشخصيات بل لا بد لها من محمل جزئي متبعث عنه ارادة جزئية
وكذا كان في قطع السادة بالحركة الارادة لا بد منها كانت تحيل جزئي متعلق بالحركة مسجدة وقصوده
الى بجزئي ان جزئي الخيال الحركة المخصوصة فصبت الارادة جزئية متعلقة بالاجزاء في العين في الحركة
بعضا تحيل فمتعلق بالحركة الموجود في الخيال والرب سببا لها متعلق تلك الارادة بالاجزاء في الخارج
فمنه ارادة جزئية متعلقة بالاجزاء في الخيال فمتعلق بوجود الحركة في الخارج على عدم التفرع فوجوده في الان
تعلق تحيل على طياتها الوجود بالقاء ولا يصح الا للوجود على نحو لا يمنع افرانها سببه ومنه انما

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

ميرزا ابغلة الحسنه

واللوارم،

فما قسم

نفسه في الواقع الميقن

ميشة
ميشة

نہایت پریشان

بسم الله الرحمن الرحيم

بل في مقدم التأخر الزمان والكان بعرضها الذي يمكن منه الاعتقاد فافهم قوله
والجواب ان المقدم والمتأخر اذ لم يكونا اوه يعني الاحتياط المقدم العارض بخلاف الزمان مقدم
وهو عبارة عن مقدم لا يمكن فيه محذور ان يكتفي مع التأخر المقدم المعنى عارض بخلاف الزمان
بالذات ولغيره بالعرض فافهم الزمان يحتاج في عرض التقديم بها الى زمان في قوله فكل خبر من الزمان
موقوف القبل واقله باعتبار ان كل خبر يحمل عليه الفصل سواها لكن لا يقتضيه عليه
مصدق القبله وهذا معنى كونه بعض القبله قوله بل هو مقدر لقصي التقدم والتأخر بل في نقطه
سأخذه والمقصود انه مقدر لفهم صدق التقديم والتأخر وظان الافتراض على هذا المعنى كما يفر
الوجه كما يقتضي وجوده قوله وظنى انه يعود اسكال عليه في تلك الاخبار بعضه تفصيل التقديم
بعض الاخبار على بعض النفس ما يشبه تقدمها فيها في المهمه والفعال بعضها عن بعض وكذلك المكان
لازم وان كان لام عارض وهو ممكن الزوال فكيف ان يصير المتقدم متأخرا قوله بان خلاف الزمان
بعضها عن بعض فافهم الزمان على بعض وتأخر بعضها عن بعض لاصل الهيويه خفيه وهي بمثابة بعضها
الفصل قال المحقق الدرر ارجح ان الزمان لا حقيقة له سوى امتداد المحبذ والاعتقاد يقتضي
بعض فرض الاخبار فيه فكذلك الاخبار هي التقديم والتأخر لان كل الامتداد او كان استمرار بعضي في بعض
القصي والاعتقادي للتقدم والتأخر الاخبار ان في ذلك امتداد وجدان مع زمان في معنى ان ذلك
لغتها صدق التقديم والتأخر والكلام في انهم لم يرضوا بالخبر او انهم التقديم والتأخر بالتأخر كالقدم في ذلك
بذلك من المقدر تقدمه او انهم لا يشبهون ان هذا الخبر لا يحاسب بدون ذلك في حال السؤال انهم لا
فأورد عليه ان يذهب الخبر من اين جازت الناس المهمه قبلتم انت ذنبي الهدية او من اراد ان يفهمه القليله او من

وقد حصل لنفوس الاعاظم روح نورانية كمالها وخلصه ليعود في السمرات والرفاهات
 القلبية والسعدية انفس باقية الزمان ولا زما فيها فيلزم خلوها من جهة المهيبة والادب ان يكون
 واما الارغاض في القلبية هذا العارض فيكون القلبية هذا العارض فيكون القلبية هذا العارض فيكون
 الاشخاص مشبهان بغيره فالتشخيص فالتشخيص فالتشخيص فالتشخيص فالتشخيص فالتشخيص فالتشخيص
 مناط قيلت بعض الاخرى دون بعض والكان الشخص فهو لها ومنه انما يعرّف النضامي او البرهان
 وعلى الاول فمصادره انفس المهتمة فهي شتركة او وصف النضامي امر بيان في احوال الاخرى
 احد السببين الاخرين فيلزم ان يكون اوصاف النضامية او امور سانية غير متناهية حسب كثير الاخرى
 هذا الوصف او المبدأين في كان شخصاً وشخص كل مغاير كل مغاير كل شخص آخر والادب لمن يميزه
 ولشخصه عدد الاخرى وذلك الاخرى غير متناهية لا واحد لا يمكن فيه التعدد فذلك عدد الشخص
 ومثل ذلك الكثير لا يكون في ضمن بعض بان يكون اكثره فيه لاخرى بالقوة وليس ذلك الاخرى غير متناهية
 يكون شخصها استحازة بالاعتناء يكون فضيات مثل الاخرى فيكون هذه الشخص مناط
 البعدية فانها قد لزم وجود متعدد منها في الازمان او سببان له ويكون هو ذات احوال مناط
 البعدية فيكون تلك الازمان متوافقة بالجمعية لكونها الاخرى هو هو منه متعلق فيكون
 في الازمان بغير الزمان ثم لنفوس به ان المتعلق الذي يكون به احوال فسلطة العتبة بغير ثم الكلام
 في الزمان بغير الزمان في هذه المتعلق وراث لا يذهب عليك ان هذا القسم في ان الشخص
 يحصل بغير الشخص بالمتعلق بالمتعلق والشخص الموجود في الخارج موجود في داخل منها عن الاخرى
 من حيث انه موجود له وليس له كذا قد حصل في حكم ان المهتمة في شخص بها في احوال الوجود

ابو جواد بن قيس ان منكم اليه يمشي او لفاز بها فاجار يحصل اليه بوجه الشخص
راوية من ميان بن اومير عن نرس عليه السلام انها من حكمة القيد والبعيد بل المتخصص
في جوهر الوجود فبما ينشأ من ^{الطبيعية} المتخصص في خواصه شخص اخر وما به ^{الطبيعية} المتخصص
غير من قايده ان جاز هذا جاز ان بقائه ليس شي فاما قول في كل شئ من نوع واحد
ان الاستمرار ثبات من عرض عارض او غير ذلك بل بغيره في الحار الوجود فان كان
كما حقق في موضوعات كثيرة ما يقتضي في الحار الوجود ^{بطلان} فاستخلص الطبيعة الا بالقول بهذا
اليه قوله اشترك في المبدء والمعاد ان المبدء لما كانت شجرة لا تغير متناه الا بمرادها ^{بطلان}
عليه ان الطابع انفسها ما به الاشتراك وما به الامتياز لان الحقيقة الشخصية غير رايده ^{الطبيعة}
بل بغيرها الصفة محصدة كما حقق في موضوعات المبدء والمحل فليس منها ^{الطبيعة} الشخصية بل هو فيها
لان الحاشية من الحار والمعاد بينهما متقدم لان مجال اخرها الزمان اخرها الحار وانها ^{الطبيعة} لا غير ذلك
المعروف المختلف لا يتقدم بل هو على هذا الدليل الذي ذكره في طالع الشبكات في المبدء من حيث
فيقول المتقدم من اخرها الزمان اما ان لا يميل على امرين في التماثل فلهذا في الشبكات على امر
فان كان هذا الامر داخل في حقيقة فالمقدم منها في الحقيقة فبطلان ان الزمان او عارض منه
العارض منطوق القيد لا الزمان ثم الكلام في هذا العارض كالكلام في الزمان او عارض فيه العارض
القيد لا الزمان الكلام في هذا العارض كالكلام في الزمان لان هذا العارض لا يكون موجودا بالانفصال
في نفس المبدء كما في من يكون عارض كل مبدء الحقيقة دون قبل ان يتقدم عن شئ على امر
في جوهر الوجود حصل وانه شخصية متناه وهو ما يتقدم فيقول لا يجوز الشبكات في المبدء ويكون هو

[illegible]

اذي اشخاص متباينة يكون بعضها نفس بعضها فان لا يجوز الاتصال من الاشخاص المتباينة بعضها
التي هي السمات فان الزمان بعض اجزاء الزمان بالقدم والبعض الاخر بالآخرة اظهر في عليه مما ذكر
الفضل في الحال هذا عامة الكلام في الزمان بالقدم والبعض الاخر بالآخرة اظهر في عليه مما ذكر
في الجواب ان الزمان بعضه في هذه فيه انه يربط بالقدم والآخر بالآخرة فيكون الزمان بعضه
بالقدم والآخر في بعضه بل هي معدلة لها من دون اعتبار التبعين في الكلام ولا يقع في
مقوله اصدد اما قوله وانما يجب العلم والصور فانه تباين بعضها عن بعض بالقدم والآخر في
الاستحالة لان الكلام في عرض التاخر والقدم التاخر كيف يقع منها اما لا يتبادر بالقرين البعد بالوجد
في اليوم مبدؤا فليقع لان هذا التقدم واما بالترتيب والكلام في التقدم والتاخر الذي لا يمكن ان يكون
التقدم كسب هذا التقدم شاخرا ولا التاخر فانه متقدم بالقدم والتاخر فانه يربط بالوجدان
هو المهمة او الشخص ولا بد من الاعتبار في الشخص بعرض الشخص وليس المهمة بعضها متباينة بعضها
اعرف به فليدبر من امرنا في قوله انما وجوده او وصفه من غير ان يكون له في المقدمات قوله
ان تباينها يتسبب كوكبية آه هذا محجب فان التقدم يستلزم كوكبية على بعض ما يكون في المقدمات
اخر الزمان بالعرض والكلام في التقدم والتاخر العارفين بالجزء الزمان وانه باوفا على تقدمه في الابد
فان قوله الحجج السالمة ان الحقول في الزمان آه بالخصوص ان الحقول في الزمان بالقدم والابد
بعضها على بعض بان يكون الاشياء موزعة للتقدم والتاخر بالعرض فيكون تقدمها واما في الاشياء
الزمان فيقول فلا بد من لا يمكن وجوده لانه لو كان موجودا كان متعلقا بالماضي في الحركة عند وجودها فيكون
الماضي والكلمة فيجب المحرور بالقدم مع ان ذلك باطل لان الباربي حل محله بصديق عليه في كل شئ

عند عدمه ومع كل ما دون عند وجوده وبعد كل ما كان عند عدمه بالذات قوله والجواب بان
 البارز لا يجمع الموجودات سنة واحدة او حاصله لان العلم بالبارز لا يجمع الموجودات سنة واحدة
 ما هو اعين بل له الحاشية واحدة غير متغيرة الى جميع الموجودات وهي العينة بحسب الوجود في الواقع
 حدوث كانت او قد عينة السببية سببا في وجودها وافتحة السببية في علم الكاسا بنظر
 وغير علم سنة بعض المتغيرات لا المتغيرات في العلم بالذات بالذات سنة المتغيرات لا المتغيرات
 كما لو علم سنة بعض المتغيرات لا بعض المتغيرات في العلم بالذات بالذات سنة المتغيرات لا المتغيرات
 كان او قد سارا نيا مبدعا كان او زمانيا ولفون ان الموجودات كلها موجودة في الترتيب سببية
 عدم ولا تحت مخبري بناء ان مكر مقالة لهم اوله ثم نحقق ما هو الحق حتى يتبين كيف حال مقول قال
 الشيخ في الفناء انما يكون الشيء في الزمان على الاصول التي سلفت بان يكون له معنى
 والناظر وكل ما في الزمان معنى القدم والناظر فهو ما هو كذا او ذو حركة كذا كذا فذلك لعلنا نعلم
 المتحرك فذلك من نقاء الحركة ولا نه قد يقبل انواع الشيء او خبره ونبينا ما به انما هي في الشيء
 والناظر والآن انما الساعات والنون انما هي الزمان فالان في الزمان كالورقة في العود
 والناظر كالورقة في العود والساعات والديام كالاشياء في الساعات في العود في الزمان
 ان الورقة في العود في الساعات في الزمان مثل من هو في العود في العود في الزمان
 سارا نيا ابد او امان ثم يثبت بعض له تقدم وما هو بالبعث ومن السكون له بوجه التقييم
 تعديان هذا ان عطفه الزمان ليست الا انما فيه تغير البوجه ويكون فيه تقدم وما هو كذا كذا
 وقال في النجاة ويسكن ما وجد مع الزمان فهو موجود فيه فان موجود مع الزمان الواحد والناظر

[illegible]

فذلك بان الزمان ما فصله مع ما فيه بما فيه من الازمان بل الازمان هو الذي هو الواقع مستحقا
من افراده وكل آن من زمانها بالحدوث الموجودة ومثل سلسله علقته بها ما موجود
مع ما علقته بها وكل جسم الجسم المعطى مستحقه من سلسله فالحدوث الزمانيه
من الواقع انما هي غايه عن الزمان السائل على زمان وجودا عن الزمان الذي الزمان وهو كذا
انضموا به ليت عدما حقيقته كما ان الموجود في السبب مثله معدوم عن السبب وهذا العلم
السبب فكذلك الشيء الموجود في زمانه معدوم عن زمان الشيء الاخرى اعني عنه فالزمان زمانه
ليس في الوجود الواقعي كما ان سلسله الثوابت فيما بينها هو ان كلهم موجودون في الواقع فذلك
سلسله الثوابت في الزمان وما فيه هو انها موجودة في الواقع كما هم موجودون الا ان الازمان وما فيه
اسم من نسبتها بالمعنى في الزمان وما فيها بالذات ليس الفرق من الوجود في سلسله
لان كل السنين معتبره مجامعة في الوجود الواقعي انما الفرق في الثوابت نسبة لوقوعها في الفرض
يحدف الثوابت والاسس المتعرات فيما بينها بما انها موجودة في طاق الواقع فهي ايضا معتبره كالثوابت
بها وسمي ايضا بالذات ولم يرد بالذات امر اريد على الوجود الواقعي اي الوجود في نفس الامر دون اعتبار للغير
وما نسبتها فيما بينها اي وحقبة في الفرض فليس كس ان يكون بالمعنى بل قد يكون بالمعنى
والبعد به هذا ما قرره متاخرهم والحدود ذلك نسبيا وحسب الاتفق المبين منهم قد افترقا في هذا الموضع
وفاخره انما هو ان يكون في الذات فليس عدم الكائنات على وجودها في فقه فليس فيه غير
لكن جزم موجودا وبما نزلت فاطمة من المعانيات والزمان وما فيه معاني الواقع بل في القدم وتفصل قوله
ان الله تعالى السكوت بعد من اسأل هذه الاقوال في القاطع ويقولون ان ما بعد من زمانه

فذلك ليس بالواجب والوجود يوجد في الزمان ما فاعدم الحوادث السابقة وكذا اعدام الازمان
اللاحقة كلها اعدام واقعيه نسبة النواتب الى المتغيرات فيكون قبليته وقد يكون بعديه
وقد يكون معته والما صاحب الالهيته فإني هو الله والما هو الله لانه قد آمن بالقدس فإني
ان الله الذي هو في حق الله قد اذنيه اصله ولا يمكن ان يحدث الحوادث فيه معافيه
الكانات كلها من المبدأ والزمان الممتد المنها في طرف الماضي مع ما فيه بحيث في الازمان
وقد من دون تجدد والما في المكان بعضها غالبا عن بعض ومع هذا جاز في الازمان قد اعدم
على الوجود ولعدم الجاهل في العالم وقال القبليه التي لا تجمع البعدية اما ان تحل من قبل
ممتد او لا تمتد واما بالان تحل من قبل مقدم موجود في حق الواقع والمتاخر معدوم بعد اخر
صريح في حق الواقع ثم يوجد فيه المتاخر في ان يزول في العدم ويقوم بده الوجود من دون الوجود
وهذا هو الغيب نسبة السريه والتعدي السريه ولا يقبض هذه الغيبية في الجاهل
ولا يسيل في الكشاف هذه القبليه للعقول النورية فقد غلبت العقول البشريه انما نفهم ان
سريه يكون حجبها لعدم على الوجود في غيب الحق تعالى المذكوره في الانشاء لاكتفاء
لأن ان نسبة الباربي في المسجانية الى الحوادث والكانات قبلية سريه غير مصدرة
لأنما فيه وجود الزمان وتعلقه بالمادة الجسمانية لا يفرز القبليه ولم يدركها العلم المطور
الوصول الى الحق ان معنى كان ولم يكن لا يتغير بدون الازمنة او وجودا كان او هو بالاول
ونقطة قويمه ان الازمنة اذ اذ في حق البنين فلم من الانشاء للمحض طبعه في كل ما به كمن كان
لا ليس الحكم الابدية معدوم وهو موجود ولا يمكن ان كان معدوما ثم صار موجودا او ما قوله بزل في العدم يقوم
بده الوجود في كل سلطان في التثنية بعينه اتمام العمل كما بانه زال العدم لا يكون في العلم

[illegible]

في الدهر احد والمجد لو كان الدهر كما نؤمن ان يكون سنة الزمان الى عودته لم يبق
وليس لك فاهم ومن سبل العقيد لا لكفاكبه التي هي كون الفعل موجودا ومن البعد موجودا ثم
يصير بعد ذلك موجودا وكذا في المتأخرات لها بل تنصيف بها لا في نفس الذات
اعتبار المعبر اوله تنصيف بها دون اعتبار المعبر سببا اخر ايمان وانما اطل بالضرورة في الظاهر
الزمان الممتد الغير اعراض بالذات بل لتلخيص للافتاء اعدلان المعقول من الزمان يكون
للعقيد سنة والبعدي بالذات وذا كانا من الاعتراعات قد مودع اهما بالذات اصيل
هما لست الذي التذرع فالحق هو ان لا يكون فاذن نفس الذات موجودا دون اعتبار المعبر
والاخر معدوم في نفسه دون اعتبار المعبر يصير موجودا في نفسه فعدن في الدهر بعد كذا
ثم وجود وجود ثم عدم لان الدهر ليس الا الوجود في نفسه من دون اعتبار المعبر ففصل ما بين
ان الدهر ليس الا الوجود في نفسه من دون اعتبار فيه الا معينه ولا يفوقه التعالي ففاهم
وهو سبب اخر لو كان الزمان بما مع ما فيه ومعه سبب مع باقية موجودا في نفس الدهر كما في حد
من دون اعتبار من دون محدودا فالب كانهما كانا في نفس من وجود الزمان وجود
المقادير القارة في كون كل في نفسه جزء موجودا في نفسه وكانا يابيا عن جبره فوافر
القدم العارض بالذات الى القدم رشي لانه لا قوت ولا حق في افراده الزمان موجودا في الدهر كما
حده نفسه دون اعتبار المعبر مع محدودا ففاهم ومن سبل اخر لو كان جميع الوجودات بحيث لا
غيره في الدهر ايمان في نفسه دون اعتبار المعبر على سبيل الله تعالى الكمي فاذن قد لا يتم
بالبدل في نفسه لان العصب ليس بها مجمع في نحو الوجود الذي فيه الله يعقبه والحوادث كلها على مجمع

لا يمكن الزاوة عليه لاني الدير ولا في الزمان لان الزمان مع ما فيه قد خرج بلا الفعلية
بما يفرضه كيف ولا يلزم من ان لا يقدر الباري تعالى سمانه الغفان خل سطه على
الجزيرة على ما وقع بالفعل لانه سبحانه العوالم كما هو المكنون في المادة الاول
شيء فخرج عن حيزه فحقها او ذلك كانت المقامه قد فرضت الاعطاس صاحب العوده الوحي
لوجه انهم تعهدوا لا مقتضات الاول ان وجودات الحوادث المخصوصة منها بخروجها وصدورها
الزمانية والديرية فرقها بالاعتبار لان الوجود باعتبار كنهه متخالفه فخر واحد الزمان ووجودها
وبما انه وجود من دون اعتبار المعبر ووجوده في الوجود في الزمان والموجود في الدير واحد المقدس
الثانية ان الموجودات الانشائية بالنظر الى الوجود المتحد الزمان لم يخرج جميعها بالفعل في الحوادث
الديرية لا حصية وكلما خرج منها فخرج من الزمان مستأنسا يمكن ان يوجد اذ اخرج في الدير
الثالثة ان لا يتصور ولا تحت في الوجود الديري ودياوي القول بالمعية الديرية المقدسة
ان كون الامور لا بعصه كسب نحو من نحاء الوجود لا يتصور الا بان يكون في ذلك نحو محدود
فقد وقوت الى ختم جميع هذه المقدمات قال احمد بن محمد استغالية استغالية في الدير او في الدير
حدودها طلب منها بالمقدسة الاول يلزم من وقوتها في الدير وقوتها في الزمان وتوطينها بالمقدسة
واما من حيث غرضها في الدير والديرية بالمقدسة الثالثة والاربعه وانما يخرج منها بمقتضى ما هو
بالديرية والثالثة لان علم الشاهدين في الدير كما هو علم المستعالي كحاني الوجود الزمان الوجود الزمان
حولية الوجود الديري حكم المقدسة الاول هو مقتضى الذي لا يتصور كسب الوجود المتحد الزمان
انني ناسل في السائل ولا يصح اليرسيع مع المقدسة الثانية لانه لو لم يكن استغالية في الوجود

الوجود الرباني الالهي كافي للوجود الدنوي لبطول الله القوي مطلقا واري استحالة
موق هذا فانهم فاذا العت نازرنا فقد العت ان ما قال الامام الزراري رحمه الله ان ما ذكره
في امر الله والسر في بعض العت في حاشية لوجود في الزمان لوجود في الدهر الذي هو
والذي لعدم ان الزمان في عدم من الدهر وما قالوا اذا وجد موجود في الزمان عند عدم لظهور
عدم من زمانه والامر اجماع المقتضين بسبب مطلق استمرار وجوده لا وجود يكون عند
زمان او غير زمان وجوده ووجود في زمان وجوده ووجود في الدهر لعدم استحالة زمان لعدم
على الوجود الدهر في شيء لان الاستحالة انما هي في الالف عدم غير زمان الوجود مع لقاء الزمان
و نحن لا نقول بل انما نقول هو انعدم لظهور الزمان عدم من زمانه والامر اجماع المقتضين
مطلق استمرار وجوده لا وجود يكون عند زمان او غير زمان وجوده ووجود في زمان وجوده
وجود في الدهر لعدم استحالة زمان لعدم على الوجود الدهر في شيء لان الاستحالة انما هي
في الالف عدم من زمان الوجود مع لقاء الزمان ونحن لا نقول بل انما نقول هو انعدم لظهور
العدم من الزمان الدهر الحق في الالف مع الالف عدم الزمان مع لا يجمع اجماع المقتضين اصله فان الزمان
معابر لزمان على ما يدبر فانهم اذا ثبت ان الزمان ثابت المحدث من الزمان مع انهما معبر
في الالف بالعدم الواقي والوجودات منها فيه موجودات في الالف وازا ثبت ان الالف
مع انهما فاذن ثم الوجه الثالث لا سلطان الزمان ومقتضى الجواب لان حقيقة الزمان لا يكون
معدنا لغيره انما يشاهد بعدتها انما هو خلق كافي في الالف موجود المكان متعلقا بالمادة في الالف
والبعد في الالف الثالث وهو لظهور الساري حل محله كان قبل الكائن عند عدمه في الالف

وإذا ذكر ان يقول في توصيف قول الفلاس ما لم يكن من القليات والبعديات المحققه ^{الواقع}
من ما نؤمن ان طائل القليات العديده من الزمان وهو لا وجوده ايضا متحد ولان ^{الوجود}
نفسه صمدية الشيء في صدد انه فاعلم كانه امر متناهي ^{الواقع} وجوده بان يوجد كل فرد في صدد
متنوعين اعتبارا معتبرا فاذا وجد خبر من الزمان في صدد ثم وجد خبر اخر في صدد فكيف يمكن ^{الواقع}
في الواقع من اعتبار المعبره فصدق ان الماضي كان موجودا في حده من زواله
سلكوا في حده من زواله من دون اعتبار المعبره وكذا الزمانات المحققه ما بينها فصدق ^{الواقع}
انه موجود لوجوده مطلق من دون اعتبار خصوص حده من الواقع فلما اعتبر ان ^{الواقع} اوجد في صدد
على انساب الواقع ولذا في بعضها موجوده ولا يعتبر في وجودها انها كانت او يكون على انساب
نفس الوجود ما هو موجود في نفسه بلا اعتبار انسابها لغيره من دون اعتبار المعبره فاذا صحت انسابها
على المتغيرات لوجودها كما هي في الواقع لوجودها في صدد هو المعينه لغيره ولما انسابها فليس لوجودها
تعرف لوجودها وانسابا اعتبار الاول فيها عن الثاني بالمعنيه الخافه وهي سره وبيان محققا
في السطح حقيقة كما لا يخفى في وجوده وجهه لا تتوقف على عاربات السطح لكن في ^{الواقع} انما هي
الواجب والمتواتر لوجوده على ما ذكر لوجوده في العندين الفاعل والبعديين والمعنيه التي هي
فيها لان انت موجود في صدد العندين في الواقع والمتواتر مع وجوده مع حارة كون
عدها في الواقع مع وجودها لانت يكون ان كانت مستقره ثم لم يحققها الوجود ^{الواقع} في العلم
معها ثم لم يبق في الوجود العدم في الواقع بل لم يبق في العلم العدم في الواقع بل لم يبق في العلم العدم في الواقع
والمعنيه هي ما كانت فاقول ثم نظر كيف يكون الاتصال الغير الفاعل ^{الواقع} في العلم العدم في الواقع

مع طرف العلم اذ انه في الواقع يقول نحو الوجود والغير الفاعل لنحو الوجود الفاعل كحقيقة العلم
ما كانت محدثة فواتها الغير الوجود فاني احسبها انما هي محدثة فموجدها في حيزها في حيزها
الواقع من دون القطع الاتصال وهو نحو افرز الوجود متعارف نحو الوجود الفاعل كحقيقة العلم

السجل

الموجود في الواقع في عدم مع المعدم الغير موصفي لعدمه دون تحلل اي بعضها ليس محل العلم
المشاكل الموجود بالمعدم المحض الغير لا يمكن ان يوجد بعد هذا العلم متعارف الوجود الاول كونه

ابدا عدم الاول مع ابد الوجود ولا يكون عدم الاول فاصلا من الاول ومن الاول
عابطا كعلم من قبل الفلاسفة في هذا المقام لكن فهم حرضوا الوعدة من العلم من العلم

واقر معدوم في الواقع في صفة وكذا عدم اعتبار الاخرى واللازمة للاتصال مع العقاب ووجودها
من وجود الاول ووجود كل شيء عدم الاخر والعدم كعدم وجود الاخر أصعب كالحق في علم

مذكورة في الشرح لا نضع ايها كالحق في قوله اما الشرح فخذنا نود صاعدا الزمان آه يظهر هذا انهم
نعم هو ان الزمان الغير الفاعل لا ينقسم والتاخر واجب بالذات وابد اول عاينها في حيزها

والجواب ان استناد خواص في القدم آه يعني ان الوجود سيجل عليه جميع انحاء العدم والزمان
استعمال عليه نحو خاص في عدم الوجود السابق او اللاحق ولا يخيل عليه انما هي في الواقع ما لا يوجد

بل ليس العلم بجده اصلا زمانا بل استنادا من سبقه على الوجود او كونه فانيهم هم هنا كونه
الاستناد العلم السابق بالوجود واجب الازمنة وكذا استحالة العلم للعدم واجب الابدية لان

اذا كان متعابا بالذات كان البعض الصفو واجبا بالذات والجواب ان بعض العلم السابق زفوه الابدية

ويمكن ان يحق العلم السابق بانتهاء وصف سبقه في الزمان فالارضية في بعض العلم في علمه في علمه

نعم الثاني حجب التعريف لم يقصده كذلك الكلام في العدم الذي لا بد منه من التعريف فانه قوله لا يقع
في ذاته الزمان نغراه على هذا الرأي العقلية والعبدية العارضة ان لا يتغير بالمتغير عارضة
بما يتغير في العرض فيغتر بالذات بحكم ذات الزمان بالعقلية هو انكار
قوله حين في الزمان والجملة آه يعني ان الازدواج منه حيث يطابق الاحكام العقلية منه
ان يكون لا ان هذا الذنب في عنده ومما عنده لانه رحمة نعم على ان الزمان هو
لذني الخارج فصل عن ان يكون جوهر حجاب هو رحمة بكونه مجردة العبدية فانه قوله
ومثل هذا لا ينبغي وجوده على سبيل حدوث امر فآه يعني ان لا ينفصل عنه من متعلق الحركة التي
انما هي المدحقة بنفس ذاتها والحركة لا يكون الامادية توسط الحركة فذلك يكون جوهر حجاب
بغير المتغير لانه الحركة والذات في قوله هذا الية المتغير هو الحركة وليس له الزمان
ويكون الحجاب ان وجود الزمان على سبيل حدوثات الاخر او مثل هذا يكون باطل
كل حاوت سبوت مادة حتى يرده عليه ان الزمان بمفرد قسم والذات هو قسمه وحاجته الى
لا الامارة على ما هو الا حجاب لا حجاب الامكان وهذا هو المقصود كقولنا ان يكون
المعقبات وبعدها نعلم احنا جلا المادة كحور ان يكون مادة كحور حور احد اعين
والوضع والذات كما هو انتم في الالهية فاصل قوله وبالحمد لو لم يكن في الوجود شيء يكون
متغيرا وذا فآه بالذات آه حجب هذا الحجب يرى ان الاشياء المتغيرة وصفها بالتقدم
بالذات فيه القدر لا يكفي في الطال قوله والذات ان يقضي الطال ان التراجع الوضع اسمي
لغنى الكم الغير المتغير فليس بهذه الصفة هو امر او قد يسمى بالزمان لا سيما في

باسم الزمان لا يستند لنفسه في هذا المقام مباح جامع قولكم ان نفى محذور الزمان
 وسيطلب بالجمع المقامه عا وجود على وجوده ان تحت قبائل قوله ووجه حيد
 الزمان حيسا آه ان نعم صاحب هذا المذهب ان حقيقة الكثرة الغير الفارقة حسم
 ضروري البطلان وان انكر الكثرة الغير الفارقة مما له للثبوتات والتاخرات بالذات
 حسمه الفلك بالزمان قد سافر في السيمه ومطل كانه الوجود بحقيقة الزمان
 بالذات المقامه على وجود حقيقة كذلك وقوله وانما من حيد الزمان نفس الحركه
 اه يعلم ان الحركه عنه صاحب هذا المذهب ذات تقدم وتأخر بالذات وهي الظلمه الزمان
 قوله ومنها الزمان يوجد اه اعلم ان الحركه اعتبارين اعتبار انها مستعقبه سابقه مخصوصه
 مقدر زودا منتهى غير فاردي هذا الاعتبار سماء بالزمان عندهم والمأخوذ في حيد الحركه
 هو هذا الاعتبار عندهم قد يجد في ما ذكره الشافعي قوله معيره ان الشيء اذا كان معدوم وجود
 اخر فاداءه موجود آه قد استدلوا بقوت قبليه ولعديته في الاشياء بحيث يكون القبول
 ولا يكون البعد موجودا بعد الا وقد سبقه وجود القبول محقق في الغيبه من الاشياء بسندون على
 موضوع بها بالذات كما قرره الشافعي وسندون الغيبه عدم الحادث عا وجوده على ان الحادث
 بعده كما ذكر الشافعي في النقطه التي شمس من الاستارات وحسب الانفي المبين المطرود عن تصديق
 قد ورد عليهم السكال وقال الغيبه التي تحجب عن القبول والعبد ومن ان يكونا معاني حصول البعير
 واعلم من التي لبعض الزمان بالذات وحيفت الزمانات بالعرض فجوها باعتبار الزمان وكما
 متعذر عن التفتيش في افق الزمانات وانما يكون بحسب ما دللهم فمطلق الغيبه التي شمس القبول والبعد

الاشياء فانما يكون المحقق حاصل بالافعال لما قبل من دون ان يكون حاصله ما هو بخلاف
ولا يكون حاصله ما هو واجب الا ويكون قد حصل على ما قبل من دون ان يكون حاصله ما هو واجب
الامر ولا يكون حاصله ما كان بحيث يتخلل منها الممتد بالذات او لا يمتد بالذات
حدود الممتد بالذات كانت القضية رايته والافعال كانه في غيره فليس في ذلك شك بل
القضية واليعدية والافعال كانه في غيره فليس في ذلك شك بل
ان مطلق القضية على وجه الافعال لا يتصور الا باسناد او يكون في احد طرفيه من القسمين
الا فوجود البعد ولا معنى ثم كان الاسناد الوجه اذ ليس اذ ارفع الاسناد والتقدم من
لا يبقى الحكم الا بان العقل في عالم الثبوت والبعد ليس محض وليس محض ولا يتصور الحكم بانه لو كان
ثم صار موجودا واطل الشئ وبذا ظهر عند معرفة القضية ليست متوقفة ثم قال هذا الممتد في الثبوت
الزمان ليس بعض الحوادث الموجودة وعدمه سبق بعضها بحيث يصح للقضية معونة الزمان
مردفا امر ممتد منها فخص كل منها بجزء معين منه فمردف نحن القضية والبعدية ان الموجود
ما وجود عدم او بما مضافا ان لا انما هي معتبة ليست منها علاقة التقدم والتأخر فاذن
يكونها موقوف بالذات هو بسمه بالزمان ثم ادور على نفسه من التقدم والبعدية على ان لا يكون
بعض التقدم بالامر الممتد هو الزمان فقد اشد الشئ في ثبات نفسه ثم اجاب بان شأنا حال الحوادث
يعطي التصديق بها بين على وجه يقين الموجود في الزمان لا يتصور في الزمان في الزمان
اليعني للزمان انما هي اذ بسمه ان القضية والبعدية المستلزمين للممتد هو في الزمان المستلزم في الزمان
سجسبه في الاعيان فليكن ان يكون موجودا وجوده في نفسه في الزمان او في غيره في الزمان

مذكورة بنحوه محتمل لان توحيد كل الممتد مطلقا لا يمنع في باب الزمان على زعمهم في التوهم
في القضية السادسة والبعيدة الدورية مع انه يزعم ان ذلك التوهم لا ينافي الباطل فهو باطل
المتمم بخلافه ان يكون في عالمها بالذات غير ان يفي ان القضية والبعيدة صفة غير متممة
لكن لا رفعها للدور وتبيان الزمان بحيث ان المظهر من البيان كاصح هو وجوده
او بغيره فافهم فالذي كلفه من الدور هو ان ثبت الصلوات والبعث مرتبة ومن كان
حال الموجودات في بابها حاوذا يكون قبل وحاوذا يكون بعدهم في البعد يكون قبل البنية الاخره
ممكنة قد تحقت تعليلات والبعثات مرتبة ولا يمكن ان يكون حسب الدور السرمد اقصاها
متداولا في ماضيا عنه ما طالع المقدم والسرمد والآخر الدبري فلا بد ان يكون بهما مبدؤا
مبس وجودات تلك الموجودات فذا تهايل مرادها متفاهل بالوجود بحسب الزمان عايشة
ما يمكن ان يقع الحفظ بوضع فدمية لكن نفي عليه منع اقصاء الصلوات والبعثات المرتبة من الزمان
في حاق الواقع والامر او يجوز ان يكون هذه الصلوات مرتبة وتقبل الامتداد عنها من جهة اللف بالمتمم
لا يجوز ان يكون حاوذا في حاق زمان ثالث ويكونان متاخرين عند كون يوم عدي يمين
يوجد في هذا العالم من يقع وجوده غير عدته وحيل عدته ويجوز متبعية الحادث الاول منه ويزول صلبة
ويقع هذه البعثة في خير القضية فيصير ان يمتد متين على الثالث فاذا وقع وجوده في خير عدته عند
معتة بها في خير قبليها من دون رؤوم امتداد واحد وتحيل الامتداد من جهة اللف بالمتمم كما يحول
في القضية الوجودية السابعة ان الصلوات مع البعد حاق الواقع ثم اذا وجد البعد وقع وجوده غير عدته
غيره ووقع في خير قبليها من دون امتداد واحد وتحيل الامتداد منها من جهة اللف بالمتمم فيقول بان

جواب الامتداد في الضيق المرتبة ان اذا تقدم مقدما موجودا مستورا بعدوان فاذا
 صار مع وجوده بنوع محدود واذا وجد صار معه فلم تقدم وجودا عدمي جميعا اقصاد طه لا نه من
 بالقبلة واحدة لان كان بهذا على ب فانه كان موجودا ب مع عدم فليس لم يتبع مع وجوده
 وجودا صار معه فقد وجد ان شيئا منه ليس مع شيئا منه مع ذلك ان
 وجود شي ا في العدم والمجته صفة الضيق دون لزوم الامتداد ولا جذا فانه اذا كان مع عدمي
 فاذا وجد ب وقع وجوده خردة في صار وجوده عدمي في صير واحد كذا في ا فاذا وقع
 وجوده خردة في صار وجوده ا ب وقع في خبر واحد من دون لزوم تقدمه كذا وجوده وقع وجود
 فان قال ان هذا التحول مخالف للضرورة قلت نعم انه مخالف للضرورة لكن لما كان بذهب ذلك
 ان متبقة ولو علم منه الضرورة لم يعلم على ابل الفلسفة فاصل لما ان شط في حال الوجود على الوجود
 محقق الضيق والبعدية باي لغير الفلسفة او بمجته المحو مقبول هو عليه وروايات في
 ليس عروض الضيق والبعدية لوجودات المحررات بعدا بها بالذات فاذا بر من ان هذه
 عروض الضيق والبعدية لها واسطة في العروض فاذا كانا لها واسطة فليس طائل لهما بالذات
 لان ذلك للوصف بالذات بالقبلة البعدية من دون واسطة في العروض وجودات وجودية
 والمحررات المتأخرة وكذا اعدادها المتأخرة وما ظم ان وجود مقدم قبل بعد يكون مع وجود المتأخر
 وبعده وكذا العدم المتقدم قد يكون بعد وجود المتأخر فلا يقيد الا حياج المتقدم المتأخر في الوجود المتقدم
 ولا يلزم منه الالفاظ بل عرض من حيث الوجود واسطة في العروض ان بر من ان عروضها من في الوجود
 حق ثم انه لو كانت يكون لزم منه ان يكون الوجود في الضيق من موصوفة بها بالذات شي لزم الالفاظ

على معنى ان الزمان لا واسط في الثبوت فحينئذ لا يلزم في احد قسميه ان لا يتصور
واسط في ثبوته لا تفصل عن الذات بالذات والجواب ان التفصيل في كل واسطتين المتعبر
ان الاشياء موجودة بالمقدم والناظر في نفس الامر قد يبرهن ان يكون موزعاً بالذات فهذا هو
محل ما اذا علم ان يكون شيئاً واحداً قبل وبعد بل فيه كثرة يكون بعضها قبلها وبعض
منها قبلها وبعض منها بعد ذلك في هذه الامور وحيث لان البعثات والناظر في الخاصة
غرضنا من هذا المقدم والتجديف ان كل المقروض بالذات هذه العلل امر متصلاً
متحدوا هذا المقدم السبب في بالذات وبالعرض وعلى الثاني لا يمتنع ان يكون بالذات وال
ما كان موضوع المقدم والناظر بالذات ثم يقول عرض القبلة والتجديف لهما بالعلية او لا قبل بل
يقول عرض القبلة والتجديف لهما بالعلية او لا قبل بل يمتنع في الثاني
بالمقدم والناظر على الاول فالعلة انما هي المقدم ليس هو العلة لا قضاء الناظر ولا ما اتزان
واللزم ارجاع المقدم والناظر بل علة كل منهما متعبرة في العلة الاخر غير متعبرة في العلة الاولى فلو لم يكن
العلل للبعثات والناظر في غير متعبرة على هذا لا يمكن وجوده المتساوي على غير متساوي
منقول يخرج قرار الذات بمقتضى جزمته بالمقدم والناظر بالذات ثم يقول كان انما
هو المقدم والناظر في الكلام واليه وكذا ولا يمتنع في الاستغناء عن غير الذات كون
موضوعها من دون علة وبما يجد لزوم وجوده مستلزم في الذات بصفته المقدم والناظر
بل هو متساوي من دون واسط في العرض وبل واسط في الثبوت هو المعنى بالزمان هذا ما في
التقرير في المقام الثاني عليك ان تعلم ان الابد للبعثات والبعثات من المعنى الثاني

[illegible]

انكم بالكم مطروحة وادعى قبيحة مؤنزة وعورة بالبيان في هذا لان عروض ^{سببا}
 سماعا على موضوع واحد وسبب عروضها بيان بعض كل جزء منها بخبر من المعروض في هذا النوع العرض
 لا يعنى ان يكون خبرا لكل خبر من الموضوع خبر من هذا العارض فله طرفة العذر كونه ^{موضوع}
 ان ان الغايم بالحركة في الحركة اذن حارسة بمحمدة بقدر امتداد الزمان مع انها قايمة بالحركة ^{تتغير}
 المتوسعة لا فرق بين قيام المقدم بالعرض وبالمتقدم بالذات في الحكم الاتري ان الهوس مقدره
 في الصورة الجسمانية تكون الجسمانية فربما متقدرة بمقدرة مادام فيكون في عين ^{الوقت}
 الذات شئ جمع الاجزاء فله يقدر بمقدرة الحركة لان يقدر بانها عرض لها من جهة عدم القوا ^{للمسألة}
 والجسمانية المتقدرة بالمقدرة القار فتمتد عند كون الحركة مقدره بالذات فمال الوجه ^{الذات}
 ان الحركة ليست كالبالذات بل هي شكلة فله يكون لها في حد ذاتها اجزاء متصف ^{بالعدم}
 بالذات كيف بالحركة هي الكمال الاول لا بالقوة وهذا لا يستدعي اجزاء الاتري ان ^{فصل}
 مركبة من خمسة اجزاء لا تجري فرض ان يمتلئ من كرات في هذا الاول لا ان لا شئ محتمل ^{الوسط}
 والحركة تكون كما قال متوسط هذا الحارسة انه لا ابتداء لها فعمل ان طابع الحركة لا يستدعي ان يكون
 المسافة المتقدمة انما ذلك لقيام البرهان على انفعال المسافة فاذن انفعال خارج طابع الحركة
 انما يرضى بها الوجهين لوجودها على المسافة المتقدمة بقدر غير متناهية طرقي الحركة المعنى ^{الوسط}
 لانها غير متقدمة في حد نفسها لكن في شهادة فرض ساقط مؤلف من اجزاء جوهرة فردة ^{الاجزاء}
 نظر فان استنباطه بل ان انما ليس الخط متقدرا بالذات اذ لو فرض السطح سونفا حرة ^{الجزء}
 الخط مؤلف من اجزاء غير متناهية من اجزاء ^{الجزء}

لا يبرهن منه ان لا يكون كما بان في نفس الامر ان السبب في غنى اياه عن غيره من غير ان
لا استحال فيه البتة فمال داما الحركة للقطعية فلا يمكن فيها هذه الدخول لانها لا تعاقب طول الانفصال وعدم
واصابه القاطع الحرف في الشمس البارز ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية موجبة للحركة الحقيقية
السا في باحوار الحرف بالحرف وقد مر من قبل مع ما عليه فتذكر ونحن قد انبأ الفرد المتدبر في جوار
قراره بالذات او بالعرض بواسطة الحركة القطعية الغير القارة بالذات فتذكر الوجه الثالث ان الزمان
تسبب للحركات كلها وهو امتداد طويل غير متغير فيه انبساطا او تضيقا لا يمكن اجتماع زمانين لا يابسه عن
زاد والحركات المختلفة بالشخص والنوع واقعية في افراد الحركة الواحدة من قسم الحركة الحقيقية فالحرك
تحققها لا ياتي الا باجتماع بين افرادها وانما مطلقا بحد الزمان فان طابا على اجتماع افرادها
فليس للحركة عدم التوار بالذات بالنظر لا طابا على احد بخلاف الزمان داما افراد الحركة في الطول
منه فليس المسألة فليس مالا يجوز اجتماعها بالنظر لا طابا على الحركة او تسببت في تلك الحركات
واقعية في سائر افراد الحركة مما يجوز اجتماعها بالنظر لا طابا على الحركة وانما اياها عن اجتماع افرادها
في رتبة مختلفة فالرتبة مختلفة فماله يجوز اجتماع افرادها في رتبة واحدة فليس فيها بعد ولا افراد
كنس الطول لانه نفس الامتداد والانبساط في جهة ولم تعب فيه المادى في العرض والالتزام في جهة
يكون كاسطح او الخط والحركات الواقعية السطحية لجهة الطول معا مختلفة في التوجه لا جهة فكل متغير
في الطول ولا يبع ان يقال كل واقعية طول كذا قال الفاضل الخوفا في وجه في الشمس البارز والاربع
عليك ان القدر الذي دل عليه الدليل ان هناك امر متصفا للشيء والبعيدة بالذات ولم يزل على
ذلك الامر واحد فمجرد ان يكون المنصف بها بالذات لا يوجب عدمه في المتأخرة بالذات دون ذلك

ثIRD من انظر على ان هناك مسقط غرقارياني هوانات اخبر عن الاجتماع ما وانه
نمقتب و اخبر بها ولم يدل اصله على تلك الحقيقة بل عن اضعاف الافراد والعقد احد
يكون ذلك ان است هو الحركة وكلهم حركة عرقاره بالذات لم يسمع صاع هو بالذات
بازر في الافراد المنطقية على المسافة ما و است اخبر و اما اذا سلمت في الخارج
ان اخبر است اخبر بها فانما اجتماعها لا يستلزم استحالة اجتماع هوانات الافراد بما في اخبر و اما
ما هو في الحركات كلها و لا يسمع ان انما جمع كل حركة في كل زمان فحينئذ يستلزم
ان الحركات الموجودة بل في الموجودات كلها مشتركة في الامتداد او الطول في جهة عدم التوقف
الوقت بها نفس الطول الممتد و محيطة طر فالحركات و يظن بذلك ان تلك الطول و احد في موقود
انما هو كما ان الوقت ما يضمن امتدادات الجسام امتدادا منبسطا في جهات ثلث امتدادات في
الجسم و محيطة طر فالجسام الموجودة و غير متحركة او موجودا معا عليه الجسام ثم ما قال ان الزمان
هو علم اعتبره الامتداد في الوض و الامتداد و فحينئذ ان هذا العلم لكن كيف الحال في الجسام
تدلف في الوض و علمه فالحال الاول بعد صار كاسطح و يمكن فيه توهم الافراد
الوقوف الممتدة ان لم يكن ممتد في الوض في نفس الامر فلو كان حلا في الحركة الممتدة في الوض الاول
بقوم محيطة طر في الحركة الممتدة في الوض في السطح و هذا لا يجد في موقود فلو علم
الزمان الممتد و لا يخلص ان هذا الا بان بقوم حلول الزمان في الحركة مثل حلول الوجود في الله
فقد علم ان المقام المحل المقام الحال لانه ليس بمانه و انما هي في الوجود و حود ممتدة ممتدة في الاعمال
في علم كلية مع علم بان ذلك في الافراد و قول الشيخ في النظر الطور عند فاته الدليل على محو

ولقد استدلال على عدم انقضاءها لعدم القسم الصورة الحاصلة فيها الطارة بل على ضد ذلك
انما ان قولك اذا كان كك من احد السريته في كل مكان اي احواله وانه لا بد
عليك ان لا يجوز ان يكون للمتع او متوهمها حصة احد امتدادات الحركات التي هي كك
لان الحركات كلها متحدة في هذا امتدادات فاجد اليوم امتداد واحد او محصلها فانها
ويحكم بانفس الحركات ويحكم على الحركتين لثقتا ومن مقدار الحركتين بالسرعة والبطء في الحقيقة
يختلفن منها ابتداء من حد محصل في هذا الامتداد والباقي لا يعد افضا من بين الحركتين متعلقا
وليس هناك فروق متغيرة الامتداد والحركات حتى يكون هو الزمان ثم هذا استدلال كالص
الحركتين والذين في المقدار اذ انما في المكان فهناك امتداد منطوق في جهات التسع
من وجود امتداد متعدي عليه السلام ولا يمكنكم ان عند الزمان بسبب الامتداد والتمسك
فالوهم ياخذ الامتداد المتشكك في الطبيعة امتداد ونور عليه السلام وليس هو نفس الامتداد والوهم
يهتد ليس الامتداد والوهم من لظن الوهم امتداد واحد انما فاقم ومنه اخرج كوارث عما اذا
ان لم يكن زمان متغيرا لانه لم يكن موقفا للسرعة والبطء لان هذه ايات الزمان وذلك ان
الذي كك في معرفتها هو الامتداد والوهم ياخذ الوهم امتداد والحركات ما انه امتداد والوهم على كل
حركات في لظن كل سائر وليس الايمان بالامتدادات الحركات والحركات الامتداد والوهم
فما ان قوله فان العلم بوجوده الامتداديات فيه رد وطلال وجوده في الالان في اقله
هذا الامام السلام راجع من الوهميات الحاصلات في علم ان من انفسه انفسه ذلك انما هو هو عند
التيان فابر البهائم فلهذا ولله ولله من الامور والوهم في وجوده وجوده في الالان في اقله

البيان

لأنه لا يتصور تقدم وجود الزمان على غيره من الأشياء أو يكون معروضا بالذات بل يتبعه بالبعد
من الحوادث والحوادث معروضة بالعرض حتى يستتبعها القول بالقدم الذي هو المستلزم
فغير من بل أن ادعى بزمانه البقاء الحوادث بتقدم بعضها على بعض بالذات من دون النظر
وكذا تقدم عيات الحوادث السابقة وكذا تأخر عياتها اللاحقة من دون وسطه والعرض كغيره من الزمان
في الواقع لم يغيب عنه بصدق بذلك لا يتقدم على الكسب في الاستدلال بل كونه فاهم ومن
الحوادث شيئا أصاب الاتفاق المعتبر أن الأمور التي هي لها وجود بالذات فاعات الاحوال ومنها
وصفا للامور الدينية للاعتبار المعقولة كحضور الوجود الزمني ومنها ما يكون في الغير كحالة
خارجية قدرا الفهم اما يكون اضافة او سلبا كالنوعية العينية او اما لا يكون اضافة او سلبا
ممكن وجوده في الاعيان فهو لوجوده اخصا من الزمان والقدم ومن الزمان ان الزمان ليس بامر
مجرد ولا بالعرض كسب وجوده لا يشهد في الذات وليس الفهم اضافة او سلبا
كسب وجوده لا يشهد ان يكون موجودا في الاعيان انهي دفعه لظلال ان كسب الامور الدينية
ان كسب اطالة احواله في الاضافات والسلب في الامور الدينية التي هي اضافة او سلبا
ما هو من امور خارجة طليق الزمان من هذا المعنى وقد تقدم ان الزمان وبعدها قد يكون
لانه نشاط العقلي والبعده قد يراد ان يكون بغيره موجودا او بغيره موجودا ولا يجوز ان يكون
قار بالذات بل غير قار بالذات هو الزمان اذ هو محج به بالكمية التي هي القابلية للذات وهو
الزمان في الاعيان وبت قد ظهر ان الموضوعات العقلية والبعده بالذات لا يتصور
والقار والامتداد المعلوم من تقدمات هذه الاشياء ما هو في الزمان والامتداد المعلوم

اسا خود من الحركات في العوالم هو الزمان فانه تساع بهذا الكلام فاعلم قوله في المسألة السابقة
فعل المقاصد فاعلم ان الزمان مقصود برسه وانك كونه مقصودا في المقصود نفسه فيكون
في مقصود اثبات الزمان على وجه يثبت عليه اثبات المقدرة على فعل مقصوده بانباة وعدم
نفسه او لا سيما ليس نحن حجت انه مقصود قدرته وانما لا ونقطه ههنا لانه يمكن في كلام الامام
هو المحب ان يكون المقصود اثبات المقصود على وجه كونه مقدر الزمان لانه لم يثبت اثبات الزمان
اثبات المقدرة مقصودا في المقصود انما هو ذلك في المحب ذلك واقع على اثبات وجوده الخارج
او لا سيما في لانه لا يلزم من القول بالوجود اني اصدق في ما يلزم منه الوجود الاعم من كونه في الخارج
ان يكون امر او ميسا على نحو ما قلنا في قوله في الحق ان المقصود على غرض وجود الزمان تصور
او لا سيما في المحب في قوله انما يوقف على غرض الزمان وليس المقصود من اسكان الوجود المقصود
ان الحق ان معنى لوقف المقصود في المقصود على الزمان بل المقصود في الزمان المقصود في الزمان
بما يشاهد ليس للدليل لوقف عليه احد قوله وانما ان في الزيادة والمقصود بانوارت على ان
ان المقصود في الزيادة في قول الزيادة والمقصود بحسب ان يكون القبول بها بالذات في الزيادة
عليه الزيادة في الحكم بالزيادة والمقصود في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
وعوي اليد است في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
بانوارت في المقصود في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
المسح الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة
يحدث ما عليه اكثر المتأخرين في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة في الزيادة

من واحد في الكبير والاضحى كان السابك
ون في مسدود قوة الفجر حب نية
غير انسابي كشيء من يكون ذلك كحابة والوشير بخلاف قوله فهو
في العلم انه اذا يكونه مقدار في نفسه فبما هو موقوف
اعراض ولم يمتد ذلك بغير سبب وقد استعان بان كل جزئين او جزئين قد يمد
الشيء في النجاة وهو المقدور وجوده في مادة بل انه لو وجد منه جز واحد فجز واحد وكلما كان كذلك فكل جز واحد
وكل حادثة في مادة كما قيل في المبادي او في مادة ليس بجز من مادة بل هو مجموعها
حدوثا او يابل البتة والصورة فهو من مقدار في مادة وفيه نظر طه لان الزمان عندهم مفهوم موجود
بما هو في الزمان غير غير غير فيكون هو المادة يقوم بها امكانها عند احتياج الاخرى للمادة
واما في وقت عدم احتياج المادة بعد قد ير قوله لانه يلزم ان يوجد شي بدون مقداره اعلم
ان دعوى استحالة قرار شي مع عدم قرار مقداره مثل وجهين احدهما ان يراد بالمقدور ما بعد به في كل
اولا فانه لان شي في نفسه لا يتحدد في تقديره لغير القادر والعكس فالكونه مقدوره لا ينافي
الاشياء الاربعة لغير الزمان والاخر هو النظم ان يراد بالمقدور شيء كذا قائم به في نفسه لا في نفسه مع عدم
تباين شي ان قيامه كذا قبل وجوب كون الجزاء حسيته ويكون مقداره مطلق المقدور لان له فلو كان
مقدور قراره امارا فانه يكون الجزاء منطبقا عليه لم وجوده كذا بدون المقدور وان كان عليه ان كان
غير كذا كذا والجزء منطبقا على الجزاء فانه لا ينافي في قيام المقدور شي على السبب بل يقوم وجوده
موجب ثم يغيب عنه بالجزء ويقوم به جزا اخر فكذا فقد قام به الجزاء فانه على السبب بل يوجد ولا يكون
الجزء منطبقا على الجزاء كذا كذا لا يعني ذلك بل في ذلك اكار الكلمة الطمان الجزاء على الجزاء فانه لا يكون

[illegible]

[illegible]

وجوده في نفسه اي في حد ذاته وانه لا يكون له ان يستحقه سبحانه واما الحكم بمكانه وكونه
فمن هو مكان احباب الجنة فقد بان لك ان الخطوة هذه المصالحات انما هي من المصالحات
ساطن وجميع على تلك فاحرص بالوسيلة التي في الحوزة اعاد بالكلية وحيث انزل الله تعالى
فهم ان القديس البعدي المرتبة لا يكون في دعاء الله واما كون في حق الزمان ان في الزمان
بمقدوره ان يوجد شي في وجوده وحيثه والاخر في وجوده والاخر في الثالث وهذا لا يتصور ذلك
السر في محتمل ان يباين بقاء سره بان ونعاقب ما في ان سره ان قصدت بقاء سره في ما
وحيثه في حقه لا متناهي الا في دعاء الله واما سره واما ان يكون في ذلك الدعاء طرانا
الشرع بقاء ما لا يذكره بل ثبت في كل شيء كما لا يقول علم مقبول بقاء سره في دعاء الله
امنه او موجود او موجود من حال حقيقة التقدم والالتفات في الدعاء في الزمان امتدادا ولكن لا يتصور
في الدعاء في نفسه في حقه في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان
ولا يجوز ان ينسب التقدم في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان
لزم امتدادا في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان
وجود الفعل في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان
المعينة عن الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان
لحمته لا ينفك التقدم في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان
في القضايا المرتبة في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان
عن الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان في الدعاء في الزمان

واز من الواضح في افق المحدث وان الام لا لا حقيقة للمراتب المحسوسة
 وبيان ذلك ان الحادث اذا وجد في زمانه لم يكن انعدامه في زمانه
 لا يمكن ان يقع في وقت اخر بعد ذلك وهو غير مقبول لا بد من
 فية فان وجد الحادث في زمانه لا يمكن ان يقع عنه احد الوجود في زمانه
 وجود في دعاء الله بعد الوجود الواقع في دعاء الله لا يمكن ان يقع عنه نفس الوجود في كونها
 ومن هنا قدر الصبح لو كانت كماله بغير عدم طارفي الله لا تصور عدم طارفي في الزمان لكن العينة في ذلك
 فان عدم البطا انما لا يحدث دعاء الله لعدم القطع الموجود لها في ثبوتها في الوجود في الزمان
 لان مرجع العدم والطارفي في القطع الموجود بالقطع زمان وجوده وهذا العدم كما يكون في زمانه
 وجوده وهو عدم الزمان لان هذا الزمان حاله هو وجوده في الحادث زواله ليس هذا الوجود في الزمان
 عن زمان وجوده المنتهى في الاجتماع المقصود في ذلك الزمان هذا خلاصة كلامه في هذا الباب
 من الصفا ولانه ثبت ان الحادث الموجود في زمانه وجوده لا يقع وجوده عن زمانه لكن لا بد من ثبوت
 يكون الحادث منه عدمه او قريبا مستحقا في الواقع الذي هو المعينة بالعدم لا يجوز ان يقع الحادث في زمانه
 الواقع في دعاء الله يقع عندها في وجودها في عدم البطا لان في عدم الزمان عدمه في الزمان
 وليس هذا لعدم الزمان ان نبي علي زعم انه قد اذن في دعاء الله في الزمان الصلوات المبررة فقد عرفت
 ثم ان ما ذكره في عدم تصور عدم طارفي الوجود بالعدم تصور عدم طارفي الزمان جارية في عدم تصور عدم طارفي
 الله في نظر ان الوجود على العدم لان الحادث الزمان الموجود في زمانه وجوده لا يكون سلبا عنه في الزمان
 وان زعم اجماع المساقطين وانما وجوده في ذلك الزمان سلبا عنه الوجود في زمانه وجوده وجوده في دعاء الله

ربع فني دعاء العبد قد يكون الحادث الزمان بسبب جواز العدم في دعاء العبد فان زعم ان وجود
 الحادث وجود في العبد بعد العدم كذلك يقول انه وجود في العبد قبل العدم فليعلم انه بدو وجود العبد
 في الجملة كما عذر به فيقول المشبه هناك فمائل ثم اورد هذا المحذور على نفسه بان الحادث الزمان
 ارتفع عنه عند الزمان الذي هو قبل زمان حدوثه ثم رد في ذلك الزمان الذي هو زمان العدم فليعلم ان
 المتشبهين في ذلك الزمان وان لم يقع عده غير ذلك الزمان بل انما يقع عن زمان الوجود
 فليعلم ان ارتفاعه عن الواقع بل انما يقع استمراره في الحق الزمان واجاب بان الحادث زمانا واما
 ويرى انه كسب الحادث العبد في سبب العدم في دعاء العبد في الجواب انما السبب في العدم
 فان العدم الذي هو قبل زمان الحادث اعتباره عدم ذلك الحادث في الواقع بما هو عدمه في زمان
 اعتباره اوله اعتباره وجوده الاعتباره عموم في دعاء العبد في اعتبار زمانه مقدار زمان قبل زمان الحادث
 زمانه فيحقق الوجود زمان ذلك وجوده الحادث يجري فيه الاعتبار ان كسب العلمين في الحاضر
 زمانه في العبد في الحاضر وجوده محققا زمان وجوده فاذن وجود الحادث الزمان زمان وجوده
 في العبد عند في الواقع من حيث وجوده اوله في المتقابلين بسبب العلم في العدم في سبب العلم في العدم
 لعدم عداوته الوجود في زمان العدم في زمانه اوله في ذلك في دعاء العبد في ذلك الحادث في العدم
 عند مرة اخرى في ذلك الوجود في القسم العدم فان زمان الوجود يكون طارا في العدم يكون
 زعم انه لو قال في حق الزمان ان لم يقع عده عن ذلك زمانه في الواقع في زمان الوجود في دعاء
 هذا العدم في الوجود في الوجود في العدم في العدم في سبب جواز العدم في سبب جواز العدم في سبب جواز العدم
 بل انما احاطت عنه في ذلك ان من المحذور من العقد من الزمان ان كان النقص في سبب

[illegible]

لا يحد استمراد ولا استمرار ولا يجوز مفاد من سبق العلم عليه ولا يجوز انما
 ومقابل ودام من جهة سبق العلم بالواقع سبفا سرديا لا زمانيا والعدم دائم
 في من قبل ناسنا منه الى جانب محبة واما اتفاق الموجودات
 فيصدق بالمطلق الثبات الدائم لا يحد في الواقع الفعلية الدائمة فيكون المطلق العالم سببا
 وصدق الموجب بمرادها على خلاف سنة الزمانات لان الموجب يصدق بالوجود في جهة منه وصدق له
 تحقق العدم في جهة اخرى منه فالعقد المطلق العلم بالموضوعات الزمانية اما صادق واما اذا كان غير
 الحكم زلا واداء انما في الدورات فالعقد المطلق العلم لا يصدق في احوال يصدق الثالث منه عند العدم
 الموجب ثم بعد الوجود يصدق الموجب ويكون الباطنة قد بان كلف العقود في الزمانات
 الدورات ثم اور على نفسه ان يحاول الدورات غير الزمانات ان يصدق عليه حكم العدم والوجود جميعا
 بطلق العلم فيلزم ان المحقق التناقض او الفهم الدائم او يصدق الحكم العدم فقط او الوجود فقط
 فقط والوزن عليها باطله برهانها ان لا يصدق العلم الزمانا لا بطلق العلم الدائم بصدق العلم
 بالعدم بالاطلاق ان لا يصادف بصدق الحكم بالوجود بالاطلاق او كان لا يصدق العلم الزمانا
 جهة بها بالانطباق الزمان من دنا او كان لا يصدق العلم الزمانا فان الحكمين يتبادران في احوالهما
 بالصدق مطالب كحق لا في العقل منه فالعقول غير الزمانا او قد ابره الى جانب مطالب الحكم عليه
 العلم الدائم في تقع صدق وكيفية عن دعاء الدورات فالتعاقب حكم عليه بان الحكم عليه بالعدم
 كان لا يصدق وكحق في البطلنة فلهذا في الجاهل بغيره الطيب بغيره صدق وكيفية دعاء الدورات
 صدق الحكم بالوجود بالاعتقاد وكحق في الحكم في الزمان فان لا يصدق ودام وجوده لان الحكم بالعدم

[illegible]

الممكن بحسب ان يمتنع الحادث بمجي مع مذهب زكوة الوجود فمن القطر
في الحادث الزمان الوجودي الممكن به وجود عيني في اثن الزمان ثم انه حدث وجود
فتمتخص الاخر في ذلك الزمان كنهه ذلك الممكن به وجود عيني في الواقع الذي
وجوده فيه واقعا زمان الحادث لا غير ذلك كما له وجود في دعاء الدهر في وجوده في المعروض
لك الوجود في زمان الحادث نفسه فان شئ الزمان لا يكون له الوجود الزماني
وجوده في اثن الزمان ووجوده في دعاء الدهر وحدث بالبعد من الفرق بالاعتبار فقط فادراك
كذلك يلزم ان يكون الحادث الزمان وجود عيني في اثن الزمان قبل زمان الحادث وهو
وهذه الضرورة فاذن قد حقق انه حل محله كان موجودا مع عدم الحادث في الاصل مطلقا
ثم الحادث وجوده في دعاء الدهر في اثن الزمان وهو موجودا معه لم يجد في الواقع الذي هو دعاء
الدهر في اثن الزمان وهو حل جارية فعال عن الزمان المكان كان له مع عدمه في الواقع
ما هو فقد القيد المعينة اذا لم يكن فعلية زمنية او مع زمانية الا للزمانيات فلو كان
فيما على ذلك الحادث لما كان له في دعاء الدهر في اثن الزمان في دعاء الدهر في اثن الزمان
وبين الحادث الموجود معية في زمانه وانما يلزم عكس ذلك كان الحادث الزمان
في زمانه سبعون بالعدم في دعاء الدهر في اثن الزمان في دعاء الدهر في اثن الزمان
على وجود الحادث هو العلم مستمر في الزمان في اثن الزمان في اثن الزمان في اثن الزمان
كلاما في دعاء الدهر في اثن الزمان في اثن الزمان في اثن الزمان في اثن الزمان في اثن الزمان
يكون يشهد القطر لكن بعد ما وضع ان الدهر خارج عن شئ المتبادر او المتأخر ولا يقال في الحادث

[illegible]

هم يكاشته ايران و الفلك سحر هم في ليس المبدع عن التقين الزمان و من
هم ذلك فان سبفه كايضا الحادث الزمانا و على كل فهو منه و على كل
الزمان عديم سوي بالبره و سرور كنهم حين جادوا انهم السون و مباحث التقدم و التأخر
أحد جن الزمانا على الوجه قيل الوجودين سبق الزمان و سبق بالبره و سرور
فأول سبق الزمانا بحسبه ان يحلف السبق في السابق في الوجود انفسهم و بعد
ذلك بان يصح لنفك ان يؤتم قتل ممتد بالذات او لا ممتد بالذات و لو دهميا او
يصح ذلك و متابع مرد ممتد و لو دهميا فذلكه كان ذلك المعنى المطلق بالابرار
شتر كامين سبق بالبره و سرور و من سبق الزمان فزاعابه ما خيست من ذلك
فلا مجال منهم ليس على سبيل المصلين فان جدي شتر كمين و عين شتر كمين
و اخوض لوعاد و احدا و شفاط النوعين هما ليسوع و انت لا يرب عليك ان بان
نعم و يقول الفلك سحر سبق بالبره و سرور في الخالف لسبق الزمان و الزمان عليهم هم
هذا النوعين سبق انهم في يوم الحاله عظيم و دعواه المردزة في سبق الكمال على غيره
لحادث الوجود في الزمان مرد و من يؤم امتداد و هو جوي مرد و وجوده شتر كمين في
كحلف بهم لا يجوز ان يوت التقدم الا لفك كذا الا بعد خط زمان و وجوده في
مع عدم نفسهم في التقدم الزمانا تحلل ممتد او لا ممتد فزم انه قد شتر كمين التقدم
و التقدم بالبره و نفسهم ان عدم تقدمهم طانه لا حاجه في التقدم لعدم تصور وجوده مع عدم وجوده
وجوده في الاجزاء و قد سبقه وجوده في الاول الا بان شتر كمين في حده و هو التقدم

في اخذ وجود المتأخر ولو كان هذا مستلزما لوجودهم لا يفهم منه القدر المشترك الا انهم سبكون
محقق النعمان الفصل في التأخر على آفة الزمان فلو لا عندهم في الوجود التقديم مثلا للقدم
استلزاما به واما في الاستدلال في غيبيهم وايضا هم سبكون على امتناع لعدم العلم على وجود الزمان
النعمان الفصل في سلم لوجود الزمان ولا بقا برونه وقد اقبل فيهم لعدم إمكان هذا النعمان
الاستدلال فيهم صوابا بانهم خارج عن الزمان ولا يمكن تشبيهه بالزمان بالقبليتين
الواقعة في الزمان البقية الائمة المعينة الغير المتقدمة فهذا يخرج من مولا لعدم تصور البقية
الزمان فانهم واما اعراض الامام مع البقية فليس عليه جبر فندفع بها اجابته الفصل في الجبر
مطلق المعينة بازاء مطلق القبلي لا يستدعي ان يكون بازاء كل نوع من المعينة لوجود
الاستدلال ان المعينة الائمة ليس بازاء مصلية لاحد فان تشبها بان عين معينة والقدر لفاعلة
ان المعينة اللدخنية لا القبلي المعينة بالقبلي ولها في معينة شئ اخر ولا القبلي في الزمان
مصور مقابل المعينة لعدم المعينة بان لوجودها ولا لوجودها لان العقلاء لا يوجد
ان اعداد كاجتماع التقيضات والعقلاء لا بان يكون احدهما قبل الآخر فبما انهم سبكي على
المقدمة المقابلة لعدم وجودها على كل محله على الحوادث اليومية لقد اسريرا التي تقام
الذليل لارة وادعى التقدمة فيها اخر وكلمة القبلي لوقائعها بيان ما اتخذ في سائر
اجابات كلها صوابا بان لوجودها في عدم لوجوده شئ فقال في كناية المسمى بالقبلي
الصال غير محبة لما كان مقدما على الحوادث اليومية لقد اسريرا في الحوادث مسافرة عنه بازاء
قد رزم ان كون جميع المعلومات من المعينات والكلمات لا عاظمة بالحدوث والامر لا يورث

لأنهم يقولون لا يشترط في الوجود المسبق أن يشترط العالم بعضها بالحدوث لا بعضها
سواء كان للحدوث الفعل بل محبة بالاضافة لا المبدعات المستمرة في وجودها
فإنه لا يشترط في الوجود قبله الزمان ويكون سنة فاعلموا ان سنة متقدمة فاما ان
يقدم ذات سبحانه نوعا على اجازات لم يشترطه الله ما كان يكون اعدادها باجسام في حق الوانهم
الانما يمانى في حركات الاعداد وما ان يشترط الحدوث مع المبدعات والاصطراط السطحة
لأنه لا يشترط في الوجود في الجازات طرا فاعلموا ان سنة لا يشترط عليك ان يتراسها
فما ساء كما عرفت ثم ان بعض المبدعات لا يكون معية شي انهم يمانى على معية الكائنات
والعكاسية منها المعنى في عين الوجود بل كان تفاهي لعدم تصور العبدية والعددية من دون امتداد
محدود على وضع ما ليس متبناه ان وقوع الوجود بدل العدم بعد في المبدء ووقوع المبدء
في الوجود لا موجب الحدين بل سطر احدهما الاخر عن اصله ولتقوم خبره من دون الوجود
ان يكون معية سبحانه مع المبدعات متقدمة على معية سبحانه مع الكائنات في عين
الوجود بل تقع الكائنات خبر عددها وقوع المقارنة بين المعين بدون امتداد
وقوع المعينة العقلية فاما ثم لما استشهدوا ليس بزم المقدر في وجوده (الفصل ثامن في عدم
الابتداء ثارة مع وجوده كما هو الحق في الحقيقة الاولى فقد الازمنة غلبة الحس
بالاجازات ففان في الوجود لا عدم شي انما ايقع اعتبار المعينة بالنسبة اليها
والانقضاء لا شي اخر غير الوجود والافتقار على خذفت الاخر في اشياء المبدء في الكائنات
بأنه لا يشترط عليك ان هذا الكلام الشبيه بآل الجانين او لا تترى انهم

اشبه المتيقن مع العدم فليصح الحكم بأنه لم كان مع عدم الحوادث ثم تصاحب الوجود ^{فصل} كونه
الديريه اليقين ان يقع متعقبه الشيء مع المعدم سلب المتعقب مع الوجود فالتعقب سلب الوجود
المعشيه مع الحوادث ثاره وبارة ثانيا له البعته فوجوده سبحانه ليس مع الحوادث
قد نزل المصدق فافهم قال انا الله سبحانه وتعالى ليس بوجوده في الدهر بل شغاله الزمان ^{والله} في الصور
خلف الاثر المبدعات فانها موجودة في الدهر والديور والسير وان اشهر كان في السبع
عن الحق النقي الا انها مختلفة باختلاف بين العدم الصريح في الواقع فاذن المبدعات ^{والله} في الصور
موجودة في الدهر فلو كانتا مختلفين بالعدم والحدوث في الدهر لم يخلل الاستدلال ^{والله} في الصور
الموجودات في الدهر بالنسبة الى البار لم سبحانه بالبعية والذاتية ولو كانت بسبب عاونه
في ذاته وادعاه في ذاته وادعاه والبار الفيل مقدم عليها بالسير مدعوا ^{والله} في الصور
الديور واليقين في السير مدعوا خلاصة في العتات وانت لا يدرك ^{والله} في الصور
في الدهر والسير مدعوا العدم في اعيانها دون الدفرك في عينها شيئا فيقول لو كانت
الحوادث حدوثا مسبوقة بالعدم الصريح في الواقع فدون اعتبار المتغير كان وجوده
الواقع من دون اعتبار المتغير ليس مع وجودات الحوادث في حد ذاته اعتبار المتغير ^{والله} في الصور
مع وجودات تلك الحوادث في حد ذاته اعتبار المتغير فلو لم يقدم في وجوده ^{والله} في الصور
وجوده بالسير مدعوا لم يسم في هذا المصطلح عند لزوم المصدق لم يتم العدم ^{والله} في الصور
الحوادث وحدث بعض اقواله المبرهان ان المور السيرة موجودة في السير في الدهر ^{والله} في الصور
في الدهر فاذا عرفت الحوادث في الدهر كانت السيرة واحدة بالنسبة الى المبرهنات ^{والله} في الصور

في السهر فلا يلزم التقدير في وجود المشرقات ولا في سببها فاصل قال بالان
سبب شي من الاسباب لا يفتقر الى محقق مسبب عنه وليس معنى سبب المسبب في المحقق
فذلك اضافة شي الى شي والاضافة شي شي فلهذا الامور لا يحقق شي واحد لا غير
بشيء في وجودها سواء تقدمها وارتدادت واحدة فاذ كان الجاعل لها على وجوده
لا يلزم محقق الاضافة سبحانه الى شي الاسباب شي عنه ثم انه ايدع عليه المعلوم في وقار
الدين محبة واحدة فلهذا محقق على وجودها بالاطلاق المعجزة البرزخية فبذلك لا
استحقاق وصفان يحكم عليهما سابق والموافق في الذر وفي القدر المشرقة ثابت بين والتمسك
وهو ان لا يغير عنه باليقين والتمسك كذا قال في قبالة وراث لا يذهب عليك ان قد علم
ان لم يحقق اضافة سبحانه الى شي والاسباب شي عنه فيقول سل سبب مضمون وجوده في الجا
عنه عدله في الوجود لم يثبت في الاول قدره التقدير في وجوده السري بانه ليس هو الجا
ووجوده معناه اذ هو في ان لا يثبت عليه سبحانه مع الجواز في الوجود في عدمه فلهذا
وهو بطعم ومع بطنة قدره سر الجواز في سبب ما فاقهم قوله ان سبب شي محقق في سبب
سبب في سبب عنه اسبب الكلام المحققين ومناف فبذلك فاذ كان الجاعل له اذ كان
لهم لكن يتقوى بالمال هذه المقالات ويجب ان يحسب شيئا وقال راجعا ان وجوده في
فما طبع على تقدير استعجاب الحوادث الدبر في بعض في معار النيات الذي هو الدبر في عدم
الصرح وادعاه في حقه لا في غير جرحه قدره في الدبر حده الفاضلة عن الفاضلة فلهذا
في الحق ولا في كبر جرحه في الدبر محبة ما اذا سهر بعض المحلات وذلك في حق فان

[illegible]

تعتبر في الوجود في سبيل الكمال المتكامل الذي هو ضرورة حدوث الزمان المتكامل في الكمال
الشيء في محل الزمان في الوجود وسبقه لعدم الصريح عليها في دعاء الوجود وعدم الوجود في محلها
فيكون معنى ذلك ان يكون موضوع تلك الحركة هو الجسم المحرك والجمادات ايضا ما هو موجود في الوجود
بعد الصريح الذي هو في الوجود من الحركة والسكون او هما لا يكونان بدون الزمان في الوجود
حدوث الفلك لا يقتضي ثبت حدوث العالم الجسماني من حيث حدوث العالم الاخر
او كما قال في الوجود ان هذا هو الذي في الفلك حيث في ذلك ان قال في الوجود
الاخر في الوجود في الفلك في الزمان في الحركة حدوث نفسه بما هو متصلا بما على انما هو في
لأن الوجود هو جميعه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الفلك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الزمان اتفاق الفلك اتفاق الفلك مع اتفاق الفلك في الفلك في الزمان في الوجود في الوجود
اتفاق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
من الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وقد عرفت ان معاقبة الوجود بعدم اولى وجوب لعاقبة الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
من اسلام حدوث الحركة حدوث الفلك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
والسكون كما قال في الفلك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

[illegible]

فأما أن كما يدخل تحت طبع الله مكان الازالة القاصر فهو الازالة فاذن هو
الحكم بالحدوث الدبري بسبق العلم الصريح بحدوثه في الازالة فاذن الازالة
ان ما قال في المقدمة الاولى ان الحادث بالامكان الاستعدادي يظل عدمه المقتل
توجدهم بسبب الحادث بالامكان الاستعدادي لا حدوثا زمانيا مستبدا بوجوده
من الزمان منها بعد عدمه اي ذلك الحدوث وهو فيه ما يدعي الاستعدادي لا وجوده
الدبري العدمي مستحضران معين لا يحد ولا يترجم من عدم قابلية الازالة الدبرية وان ذلك
فيطلب فيوجه بالوجه والشئ على المقدمة اب بقدر عرفت ما فيها من ان هذا يطول لا طاق
حتى ثم ان ما قال في التمهيد ان الازالة بالامكان الاستعدادي لا الازالة الدبرية ولا يقتضيها
لكن لا يترجم منه ايا الازالة كازم وازعم ان الازالة بالامكان الازالة الدبرية الدبرية
الحدوث مع الدبرية فيسلك بطلان التمام والفايد العلم الدبري في ذلك الحدوث الزمان
فأما قوله في الازالة من قبل ان كل حادث زمني فهو حادث دبري فقد عرفت حاله ان
ممنوعه ايضا لا يجوز ان لا ياتي الازالة في الازالة استعدادي الازالة زمانيا على ما في
انما هي محتملة فيقول الازالة الدبرية وكذا في وجوده الحسن مستعد فيكون تلك
حوادث دبرية وحوادث زمانية زمانية فاما قوله في حاكم القبول البعض من غير سبب
عادة وكونه في غير التمام في الازالة الدبرية فمما لم يرد في الحجة لا كتاب الاخر في الحدوث
الدبري الحادث فاطلقة متعديا في الحجة من ميقضا لصحابة القدر في كتاب المعلوم
فأما اوله فمقتضى منها ان ياعنه الوجود لا يمكن ان يستعمل في العقل فاما ما في الازالة
فما في الازالة

من جهة بين ذلك وبين ان احدهما ان الماهية كسب ان يحفظ في كمال الوجود في
و يمنع من غير ان نفاذ الوجودات لطرف كان فاذا كان الوجود في الوجود الماهية
يرتسم ملك الماهية في الوجود ان فاذا كان الوجود في الماهية عين النفس عن الخارج و قد
نفسه و وجوده بلا ذاته نسبة الالافية فذلك يمكن وجوده في الالافية نسبة عين
او منطبق الوجود الالافية وجوده اصيل او يكون الشيء بما هو موجود في الالافية موجودا اصيل
الشيء انه قد تقرر في مقوله ان الوجود الالافية يستحق الوجود في الالافية
الالافية فاذا وضع الماهية في الوجود في الالافية و يثبت في الالافية كان نفس الماهية
الوجود العيني في الوجود الالافية كانت الماهية و قد انما يقصور فما كان جهة و قد الوجود
في الالافية كان الوجود في الالافية و الشخص العيني نفس الماهية لا غير لا يصح وجوده الالافية
جهة الوجود العيني و مرتبة العقلية مستند ان فيما عينه الوجود و فرع هذه المقدمة على المقدمة الاولى
في غاية انما يصح هذه المرتبة العقلية لذات اذا لم يكن وجوده الالافية في الالافية
الذات كانت سبيل فلما او كانت مرتبة الذات سبيل في الوجود في الالافية
كانت المرتبة العقلية كغير من الماهية الذات المحضة حيث نفسها المرسل في عينها و قد
خارج فالمرتبة العقلية و الوجودية العينية هناك احد على حذف من كلتا جهتي يكون الوجود
الاهلية الماهية هذا الشخص ما قال في ذات الالافية و ان الالافية عينك ان الماهية في المقدمة
و سبيل من مرتبة النقاء المرتبة العقلية فما وجوده عين في الالافية فذلك يمكن في العقلية و الوجودية
و بل انما كانت كذا في الالافية في الالافية كذا في الالافية في الالافية في الالافية

في اشتداد البديع ومنها ان الوجودين ذات الوجود جعل محيرة في المحلقات
فهذه مقدمة مفردة عن المشايخ شديدة في كسبهم فلهذا نطول الكلام بذكرها في هذا المقام
للمقدم والتأخر منها العكاسات وهما ان التقدم بمراتبه والتأخر بمراتبه كما اكلها بالاركان
هذه النوعان بعد خروجه ومنها كسب العلاقة الدائمة وهي التقدم والتأخر بالذات والبالغة
بالطبع او بالمهمة وهذه المقدمات والتأخر ذات الفاعل كسب التأخر والتأخر في التوقر والوجود
لأنه من الواقع بل حضور المرتبة اعني مرتبة ذات التقدم ومرتبة ذات التأخر ثم بعد تبينه
هذه المقدمات قال في القسم في نظم الدليل على مايت الحوادث البديهة الخواص فاطية ان
من الواضحات ان تقدم ذات القوة لا سيما القوة اجماعا الفاعلة على المفعول بعد ما لا يكون
المرتبة العقلية وتذات القطرات وعليه اجتماع العقدة وكافة والمعلول لا يكون موجودا في مرتبة
ذات العقدة والوجود يصل اليه من ذات العلم فالعالم كجسم اجزائه على نظامه الجلي متساو عن
الباري المتعال بل فكره وروا من ان الوجود في من الاعيان عينه الباري المتعال
حقيقته فالمرتبة العقلية وفاق الوجود العيني هناك واحد وموجود في سبجانه فاعلم العقلية
وتأخر الالعكاس عنه سبجانه كسب وجوده سبجانه في فاعل الاعيان والتقدمه حل سبجانه
على العالم بعد ما نال عليه كسب مرتبة الذات بواجبه التقدم التوازي في من الاعيان
منه ذات العالم بقية وقصة من الاعيان بذات خد صه كلامه في العكاسات فهذه المقدمة
من السببان لوم لول على تقدم الباري غرض على الكسب بمراتبه فاعلم ان
الاعكاس كسب الواقع وان التقدم لا يكون معلول كما عليه الامم الرازي مع واما ان التقدم

تدو لا محقق ^{في} ما ذكره من المقدمات بل لا بد من هذه المقدمات قدوة
 في رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 ما بين رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 لا يثبت عليها ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 عقده لها ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 خارجة عن الزمان كالقول ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 لا يمكن ان ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 العقلية ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 قدرتها ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 في من الخارج ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 في ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 لان ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 ان ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 بالعلم ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 المحلول ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 العقلية ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة
 زمانا ^{في} رتبة الموجودات الباري الفاعلة لها ^{في} القولون الظالم ^{في} ما كبر والنجس ^{في} رتبة

لازم حصر العالم في الواقع فنقول ان العلة الضرورية ان العلة التي هي المفعول لعدم
 بالقائمة وبالطبع في مطلق التقدم بحسب ما بين في خبرنا من اوجه التقدم بالاعلة
 فلم يدل عليه ضرورة لا هو مبرهن عليه وكيف سلمت من ضرورة ان العالم في الواقع
 الذي من فائده ان من هذا كرم اسفاه التقدم الذي هو من ضرورة ان العالم في الواقع
 حكم الغطره فيو لظنهم لو سلم ما ذكره لم ان لا يكون التقدم بالعبية غير التقدم بالعدم بل التقدم
 على ما عدا العالم على محموله والى ما عدا حقيقة تيسر الابد الفاعل غرضه والى ما عدا
 وصول مفعول العالم على العالم والى ما عدا المفعول منقذ الا وسنا انما يشهد وطاوس
 مرتبه عليه انما ان مرتبه خارج مرتبه مقدمه اذن سرمدى لا يغير قدره من بولفه
 التقدم سرمدى تقدم الباري الفاعل فاذن التقدم بالعبية هو التقدم سرمدى وبذلك صار
 في الدفق المبين ونوعه انما ذكره على ما سانه الذي راعى ما اذا وجد موقوف على حقيقة
 ان تلك التقدم بالعبية في هو التقدم في الوجوب والوجود وليس فيه الفاعل من التقدم
 لا في الوجود ولا في الخارج اما الاول فلا في ليس من العلة المعلول علته العلوية حسب الوجود الذي
 ثبت فيه صرح ان الفاعل منها في الذين كذلك انما في الوجود فلا الفاعل احد انما العلة
 منها علته انما لبعده في مدلول الفاعل فنعلم ان العلة توجب المعلول ووجد العلة واما قولنا ليس
 مرتبه العلة فمعناه في وجود المعلول من دون سعيه واما في منها كما معلول وانما هو في
 في نفسه اي موجود من دون سعيه فالوجود في مرتبه العلة في الموجود في مرتبه في سعيه فكل
 في العلة فاما ان مرتبه العلة في مرتبه في وجوده في مرتبه في سعيه فكل في وجوده في مرتبه في سعيه

فانما المعلول وعلته في مرتبه في سعيه في وجوده في مرتبه في سعيه

وإذا لم يكن ذلك المحض المدعى في مطلق التقدم كجعله قد انتهى كما ينبغي بالتقدم
هو السلب ثم من حيث قد ثبت بالمتن فيكون مائل إلى كون الوجود في ذاته إذا لم يكن له وجود
الفعال مستقلاً بالعلية والعالم مستقلاً بذاته وجوده أيضاً بالضرورة والدوام في طاق الوقوع في
العالم وجوده من دون طبيعته كسجانه من دون ما يميزه سجاناً لا يوجب بسببه عدم وجوده
في طاق الوقوع وإنما يميزه سلب وجوده في طاق الوقوع وإنما يميزه سلب وجوده من دون طبيعته
من دون ما يميزه سجاناً وهذا النحو من سلب الوجود للعالم ثابت إذا ما افترضنا وقوع العالم
في المقام المذكور في طاقه من حيث سلبه وطلبه قوله لأن لعدم بعض أجزاء الزمان
بعض أجزاء الزمان على بعض زمان في ماه مقصود هذه الطائفة أن لعدم بعض أجزاء الزمان على بعض
الزمان في أن نصير ذلك الجزر معروضاً إلى الزمان زائداً عليه فلو كان عدم الزمان على
منه في القبل أي لا يحتاج في عرضه إلى الزمان فالتقدم الذي هو العكس المتقدم عن المتأخر وتعالى
يكون عروضة للتقدم بالذات وما رآه المتأخر يكون عروضة للمتأخر بالذات وسبب تقدمه
تعدلاً وابتداء هذا التقدم والتأخر لزمان بالذات بسبب الفاصل بينهم لعدم تمكن الوجود في وقوع
يكون عروضة لوازسطه من أجزاء الزمان وكذا ما رآه من التأخر وكله التوسيع في بعضها كالتوسيع
وح فاعراض الشئ عليهم أن كان شيئاً للتقدم والتأخر بالذات في وقوعه في الزمان وهو كما لا
وجه في وقوعه كيف وقد ذكرنا أن هذا الحق المحل أن لا يذهب كحقار مطلق لكل منهما في أجزاء الزمان ثم
بل هو أن المسئلة فاهم كوجود عروضة هذا النحو من التقدم والكل في غير الزمان كما
وان لا يذهب إلى الزمان متقدماً كان غير الفياض فانه لم يكن لا يقع في عالمنا بل هو كالتوسيع

[illegible]

فقد يقع التقدم والتأخر في جميع الواقع ورجحنا التقدم الرئسي وهذا خلع عنكم ^{طالع} العطر ^{وغيره}
لك ان اجزاء ما ان ينصف بالتقدم والتأخر بالذات كيقين الامر من دون ^{معتبر} اعتبار
فليصف عدم الزمان بوجودها كيقين الامر فتقدم كلهم هو لا والله اليقنة فاقم فذكر كالمقنة
امر الله ثم اعلم المسكلمين ما يخافون ذلك كيقين ^{دراهم} لا يقولون بوجود الزمان فليعلمهم
ان هذا الوجه بل هم ان يقولوا ان ^{الامر} التقدم وسافر كيقين ^{الامر} بالذات من دون ^{وسط} الوسط ^{الامر}
على حسب ما يتخلل به ارادته لعدم كيب العلم بالنظام الام في الازل وهذا التقدم الذي كيقين ^{الامر} من دون
وسط في العوض ^{الموسمي} بالتقدم بالذات عندهم ^{وجوب} الا في الحسين قد سماه تقدما ويراون
مواضع من الفلاسفة ^{مهم} عدم صلوح ^{الامر} الذي هو الواقع للتجديد والتعاقب على وجه الاستمرار ثم
تفاسد قد قصنا ما سابقا وما هو لا فقم لا يمنعون التقدم والاستمرار والتعاقب والتجديد ^{والامر}
فقد يرد عليهم شي الا انه غيرهم اذا كانت ^{الاسماء} المتعاقبة معروضة للتقدم والتأخر بالذات
ففس الامر وكانت ^{الاعدام} اعداها كيقين الامر كما ان الوجودات وجودات كيبها ^{بكونها}
الاعدام ^{الساكنة} واللاحقة وكان الزمان ^{امر} هو ما قد وجد لا اعتبار التقدم والتأخر ^{الامر}
وسبقها ^{ما} من لان كل عدم وتأخر واقعي لا وسط في غير هذا ^{الامر} لان كل وجود
وعاء ^{الامر} لا بعدم عدم ^{مهم} في ما يوجب الامر ان يكون الوجود به ^{الامر} غزائيه فاليقين ^{الامر}
مقدر الزمان في الماضي ليس ^{الامر} الا في ما يوجب ^{الامر} فليعلم المتابع ومن ^{الامر} لا ودام كقول
وعاء ^{الامر} لا كيب ^{الامر} مقدر الزمان في الماضي ليس ^{الامر} لا في ما يوجب ^{الامر} ان يكون ^{الامر}
المقدر ^{الامر} جانب ^{الامر} لا في ما يوجب ^{الامر} ان يكون ^{الامر} لا في ما يوجب ^{الامر} الوجود ^{الامر}

بعد الصريح انه في الممتد واما الممتد او اقل لا يميز من ذلك كسر الوجود واما في الواقع كما
منه سبيل وكنه من انما يميز من ذلك الدوران الزماني على المعنى في الفلسفة لا غير
حقيقته غير متناهية القيمة واما في الابدان كنهه يكون كل مقدار قد فرض في
الماضي فقد جعل مقدار اخر قبله وهدى المعنى واما في الوجود واما في الوجود فاما في الوجود
تباين مقدار الزمان ووجهه البديهة بعد الطلوع الازلي في الزمانية على المعنى في الفلسفة
فخصه الى النسل الزماني انما هو مقدار من الزمان غير سبق من جانب البداية بزمان
اخر سبقا زمانا بالارادة الزمانية معناه الوجود في حيز ذلك الزمان لاني ارادته عرضا
القيمة واما البطال سر مدية الزمان والكونه واحده الوجود للجماعات في دعاء الدهر الذي هو الدوران
والسر مدية الدهر به هو لا يستقيم سينو فكيف كسر الساعات هذا الكلام في اللفظ المتكسر
قال في العبيات وقد ظهر لك مما اورثنا من ان بازم الفاعل يكون غورا في نفسك انما
العدم على الزمان بذاته بزمان الشيطان فقدش من عدم البقاء في كل هذه وانت لا تدري عليك ان
ما ذكره من انما يطالب يعود الى طائل بل ذلك حقه او ليس المحقق كذلك انما هو لا يتصور
اذا كان المقدار كنهه في الوجود واما في الوجود واما في الوجود واما في الوجود
لو كان المقدار الزمانا في جانب الماضي لكان كنهه في الوجود واما في الوجود واما في الوجود
لا يمكن قبله قبله العدم البتة واما الابدان والمكانات فيكون في الوجود واما في الوجود
وجوده فالابدان والمكانات لما كان طرفا المكان فيكون في المكان لا يكون قبله في المكان
فيكون من اجزاء الممتد الزمان لما كان طرفه نفس الوجود واما في الوجود واما في الوجود
فان في الواقع لا يكون لشي من اجزائه قبله في الوجود واما في الوجود واما في الوجود

فعدم تقدم العدم البرهان وكنهه وكنهه اذا كان متناه لا بعد في الواقع بل في
فعدم تقدم العدم بحيث لا يكون منه شيء من الزمان فعدان كمال التناهي للزمان بدم
للمحدث ولتقدم العدم ان عدم تباينه بكونه وعدم تقدم العدم وكنهه الذي لا يتجاوز عنه ان
والقطاع لم يزد من انقطاعه فيما وراءه فعدم وجود العدم في الزمان من كل مقدور متناه ثم لا يتصور حصول
مقدور غير فار من عدم لوضوح لا جازاته فاجزاء الزمان توجد بوجودها في سبوتها بهذا النحو لعدم
والمعقود كك قاذوا في الزمان متناهيا بوضع العدم في الزمان الى جانب التناهي
العدم في موضع سبق عليه العدم حيث لا يكون هذا الجزء مائنه وجوده وسبقه ولا يصلح لفظه
الوضع وهو العدم في الواقع فعدان كك ان هذه المجموعه موقظ من العدم في الواقع
وهذا لا يمانه باجماع الاجزاء الغير القارة كاجماع الاجزاء القارة في الواقع من دون فرق
بالتأطاف فاقبل ثم قال بل ليس ان تناسل مقدور الزمان في جهة الانزال ليس بحيث يكون
بالفعل لان وراء الزمان ليس الا صرح العدم الكمال الذي لا يصلح ان يقال انه عدم محدد وكنهه
والله اعلم الزمان الذي يراه عدم كماله الذي يراه الفلك الاقصى وهو الله جل جلاله والحمد لله
وليس انتهاء الزمان بل في ذلك عدم بطرفه فقط بل هو منسحب في الوجود في كل وقت
وان من انما سبق في ذلك العدم ومنه اليه وليس التعقل ان نوع المعقود هو المعقود عليه
ولك العدم في تصور امتداد حقيقي لبعضه على الزمان وتقع بعضه في ذلك العدم ثم كانه صرح
ان بطلان من اوطأ طعنهم من العدم او زانه فيصور ان غيظ الزمان في جهة امتداده
ذلك العدم وسيل الامتدادات الجسمانية ليست بلا عدم الابعام الكائنة على خلاف ذلك فاقوله
الكائنة على خلاف ذلك فاقوله الكائنة انما هي العدم المحض التي هو الاخذ والله اعلم بالصواب

في باهره المعطاة في زمانها و هو بانها و كل من خبرها و اجزاها و الحكم الذي
 انعدم في وقت لا محالة على كل سطح و دراء العدم العرف باليوم الذي في الزمان
 منه في زمانه على ان المعجم لا يمتد في الزمان و لا يمتد في الزمان
 في وضع لا يتصور عدم لا يكون هو سبق به و لا يكون متبعا اليه ليس ذلك لان
 المنفصل العارضة في الزمان هو بطلان و انه في نفسه قبل وجوده في زمانه
 و ان في نفسه و جميع اجزائه و هو و هو سبق به و هو ما لا يضافه الى ذلك
 فلهذا لا يمتد في الزمان في زمانه لا يمتد في نفسه في زمانه
 و لا يمتد في الزمان في زمانه لا يمتد في زمانه في زمانه
 قوله لان الحكم عليه بازاده و انما يجب ان يكون موجودا فيه
 اتباع الفلاس في حقيقة ان المتغيرات الزمانية موجودة في زمانه
 الزمانية باسرها و جميعها في زمانه لا يمتد في زمانه
 طرف الزيادة الدورية الساسي هو يطرأ في جانب الانتهاء و لا يطرأ على
 الحوادث المتعاقبة على انما يطرأ على جانب الساسية فلهذا في انما
 بل يحتاج الى اسعاه بالسطح و نحو فاصل قوله اما و لا فلهذا لان الزمان
 في الزمان و ان كل له عدم آه فيه انه مع قطع النظر عن جهة الزيادة
 من حيث العالم العرف و وصفه كما سلك اليه قوله من قبل و انه احدى
 تقدم العالم و لكن في زمانه لان الساسية على تقدم العالم ان الزمان ليس

ما بعد ذلك لو كان مستوفيا لكان محققا في زمان قبله لان هذه الصلابة لا يرضى بها
الزمان بالذات واما في بعض احوال الزمان فيكون المحقق لكل خروجه من غير ان
قديمه كذا الحادثة التي هي بعد كذا الحادثة لم يخرجها مورا كان الزمان متساويا المقدر ارم
منها فهل يقع ما ذكره او قد فاضل اعلم ان كذا سناسي الزمان مع عدم تقدمه عليه
اشياء اشبه صاحب المقياس الرابع عن الحق المتبين حيث قال لا يستبين ان
افصال الحركة وامتداد الزمان في جانب الانزل وكذا اناسي الحوادث الزمانية المتعاقبة في جانب
الماضي مما يكون كذلك الا في الغابر من سبوقه بقرينة انما بالبطون يستحق عددها
سب الوقوع في الايمان في دعاء الدهر فمن حكما بذلك ان البعض والبرهان القوي ان
ازدوم الاستعداد به في عرض الاصل في صورت الدهر فان سبوقه الزمان معدود في الزمان
في جانب الماضي ليس يصادق الوجود في دعاء الدهر سبوقه بالعدم سبوقه كما ان سبوقه
الوجود المكانية ليس يصادق ذلك فان الحكم المتساوي المقدر مورا كان في وضع او غير وضع
وحيث هو كم تساوي المقدر ان يكون له نفسه في الحيات لا سبقه لبطان المحقق ووجوده لا يتبع
عبد العدم الصرف الذي لا يلزم ان يتصور فيه الاستمرار والعدم مردل يجوز بالنظر الى اطلاق الله
المتساوي في الكمية تساوي امتداد متساوي الكمية متساوي كان او زمانا مع غل النظر عن كل
عن ذلك انهم كاذب مختلف فاذن ليس سبوقه الزمان بهذا ليس المطلق المعشوية بالله
فلا انما سبوقه في الوجود لان الغياب ولا يفرض ما منه يجب الكمية بسبوقه حصول طرف لا يتفق كون
وإلا عدم لم يهيى هو اليه فاذن الوجود والعدم والمكان والعدم والعدم والعدم والعدم

بعد من في الخواص والاحكام فانهم لا يفتي بالشيء الا بعد ما لا بد له من العلم بالاقوال
 بمقتضى حكمة مستوفى بالاختصاص والعلية الربانية لا يفتي انه العلم كذا في الدنيا بل في الآخرة
 عليك ان هذا السدس اوله حكم فمما سبق ان شاي الرتبة الثانية في القدم الدورية
 بعد وقت الدور في ما يتجاوز الازلية الربانية على المشهور كون كل جزء من الزمان مستوفى
 ضد الزمان في جانب الاخرى قد حكم منها ان شاي الزمان ليس له ضد والعدم
 مستوفى في القدم الدورية في كل جزء واحد فيقول شاي الزمان والقطعة في وجه
 العدول ضد لا يكون وانه سببي منه فزرة ان المعدل بعد دبر لا يفتي به وجب الفناء
 فادراو الحجة الدورية والعدم عدم وفتة العدم المكان هو العدم الدورية فقد طرأ الشك
 في عدم العدم الدورية وليس شدة في العدم لا جميع احواله على السواء كما ذكره في المكان
 اخر في العدم الدورية هو العدم قد وقع في طاف مئة وثلاثين ارباب طوع شئ منه في العدم
 كمان في الاعداد القارة وبعيد القول شاي الزمان انكار عدمه فبذلك هو بطلان
 اسم وسطه مالا يدور في حال فان وزعت عنطان الزمان ولو لم يكن في الزمان
 على تدوير شانه دارة مغلقة في وصول الحد في الوجود في كل احوال الدارة بالاول في
 اليه وتعلم ان على التدوير كونه دارة لا يكون واردة في دوائر بعضها لا الابد
 لكان عدد هذه الدوائر في جانب الماضي لا يجب ان يكون هناك دارة هي الابد
 دائرية فيكون قبلها دارة في تمام بحيث دائرة تكون معها عدم الدائرة التي بعد الزمان
 استبطاء عدد هذه الدوائر في موضع بعض الدوائر اخرى بل كعدم الدائرة في العدم كمان في عدم الابد

بولونيم افلايك زائده على هذا العدد وتوقع بعضها في العدد الذي دراهم
 ولا تدرى فيها على ثم ان بالعدم على اي طرف وسر من ان ان الدال
 بعدم المختلف ان عدم وهو وهذا حذف مرسوم فقد ذكر قوله من السطون
 والوسط والطرف والحيث بين الحيات هو البرهان لاوشي وقد تقرر
 برهان السطون لسطون في اخر الكتاب من ان فرض بعد او عدد غير متناه فيوجد
 بعد متناه في جانب المتعدد ثم طين الجوز على الكاكت سطين المتعدد على
 على المتداد وانطباعا في جميعا كبايع بان كالم فان السطون تمام
 على سلسله الكل ثم حذف الجوز والكاكت والا يسقط الجوز فيل السطون
 لا يدرى عليه الا بقدر متناه في الواقع متناه واما برهان المتخالف فمفهومه انه لو كان
 له غير متناه في الواقع الذي المتعدد يسوقا واما وراو يسوق بالنظر الى ما فوقه
 بالنظر الى ما تحته فعدد المسبوقات زائد على عدد المتبقيات مع ان بعض
 هذا فاولا من كمالها يسبقه يكون في تلك الطرف واحد سالي غير يسوق في
 ان القات والمسبوقات واعرض عليه بانه ان اريد بالكا فوا ان في العدد
 ان المتبقيات تسبق فيها الكا فو وهذا المعنى وان اريد بالكا فو وجود متناه
 وجود ما هو متناه فله الكا فو وهذا المعنى وحيث لا يلزم المفارقة في ان المتبقيات
 لان المسبوقه بل في الواحد الذي فوقه وكذا لا يلزم ان يكون في الواحد انه اول
 عدد المسبوقات عدد المسبوقات ثم تحقق متخالف من متخالف اخر لان على واحد

در این حد از حد است لکن باز از منسوبه منسوبه فالسبوقه الزامه
 نیست باینکه از اینها عاقله و لولم العلم ملک المسبوقه بالیقین لکن البعد حکم حکما احاط
 باین مقدار و این اوصاف از اوصاف و عدد و المسبوقات منقص منها لواحد من
 لواحد من المسبوقات سابقه فافهم ثم ان هذا البرهان كما بطل عدم التماسی فی وجه
 السؤال کما بطل ذلك في جهة المسبوقات فانه يلزم فی التماسی فی جهة المسبوقات
 ان يكون سابعه لا يكون بعدتها مسبقه و اما قال الشرحي الا سفا لا رتبة ان
 اعداد غرضها ته في جانب المعول لا يخرجها من البرهان لكون الترتيب في جهة
 ليس في فعال و اما برهان الوسط و الطرف و ان مرئونه لکن مکررند کار او تعینام
 تذکر قبل فیقول بودنب سلسله لا بناه فکل واحد حاوون الواحد المسدود وسط لانها
 من واحد من فالكه وسط بد طرف فوجب التماسی لكون فی المسمى و احد لا يكون
 و احد احد طرف کما ان فی المسدود و احد طرف و اخر من عليه المحقق الدور و ان
 و احد من الوسط الطرف اعم من الطرف المحقق و الا حصة الطرف الا غانی منها فکل ان
 و احد من السلسله من شئین بها طرفان بالتمسک الیه و الکفان و سببا ما بسبب
 ثم صدر فی الی شئین التعمیه بان تمام السلسله او الوخط اجابا لوجب حکم العتبات
 ما فی السلسله باوسطیه فکما فی السلسله باوسطیه فکما فی السلسله حکم عبد العتبات و سبب
 وسط بد طرف لان حکم الوسطیه یصدق علی کل الفوا و اوجها ما فای و احد السلسله
 مجموع اعدادها یصدق علیه حکم باوسطیه فایضا و سبب بد طرف و حکم الکلام از ارجی مجموع فوا

وخص من فيه تلك النسبة الغير المناسبة وكل واحد واحد من بين
المجموع وسكن في ذلك الكلام في كان متاعا عند الوجدان لكن تعالى ان يقول كل
الوسطية كما استواءها في تلك المجموع عاينها كحكم الطرفية انما استوعبت لكل واحد
كما انه وسط كذلك طرف فالحل مجموع الاطراف والاطراف قد يترتب من كون كل وسطا من طرف
وهذا الكلام في كان متاعا عند الوجدان لكن تعالى ان يقول ان حكم الوسطية كما استوعبت
اعاينها تلك المجموع عاينها كحكم الطرفية انما استوعبت لكل واحد واحد عاينها
طرف فالحل مجموع الاطراف والاطراف قد يترتب من كون كل وسطا من طرف
ويعني توافيق كل الكل منها فحلية البيان وبيان الفرق بين كتابتيه في الوسطية
كون الكل وسطا وبين عدم استلزام ابعث حكم الطرفية لكل كون الكل طرفا فليدرك في
المناسبة ان كون الكل طرفا بل هو وسط وقد تعبر ان كل وسط فهو من طرفين فبما هو من طرف
على عذر الوسط وبما كانت النسبة غير متناهية تكون الكل وسطا وطرفا وبما هي عدد الكون
فما في نسبة من موضع ما بل يترتب في الاطراف التي في زاوية الطرف على الوسط لا فوله
عند راجع وجود اجزائه مجتمعة في غالب الفلاسفة الذين المذكورة لا بعض في الوسط
عدم التناهي في الكميات والمنكحات الغير القارة وكذلك في المعاديات الزاوية لان نسبة
ثانها الاجتماع وهذا لان كلما وجد من غير العز ووسط المتعاضات فهو متناه واما تمام النسبة
في سطرين من هذا المجموع يبرز المعاد على سلة كذا لا يطيب العكاف من المتعاضات المعودة والاراد
لنحوط الغير الموهو كذا لا يحكم على ما بين حيزين ومن من القدر المتساوي في يترتب

و مضمون عدم تناسل السلسلة في طرف الاخرى انما هي كنهية لو تصورنا وجودها في طرفها
فقد يكون كنهان شئ من ذلك ولا يغير انما هو و دفعه انما هو بالسناء على الوجهين ان التعقيد
ان الزمان مع ما فيه من الزمانات موجود في الدهر لان في الدهر بعضه عيني وبعضه
في حاق الوقوع في قتها البراهين وقد اوضح من كلام المحقق الرواسي في شرح البقايا المصيدة
قد اورد بان البراهين كما يحجب في المتعاقبات الا انه لم يحجب في الالام استغفاركم
تناسلها جانب الابد لغزبان والارباب و هذا كما يحالف وقد اورد التعقيد كما في بعض
قال استأثرتهم و هم يدانهم لا يبرهن على المسككين احد لانهم لا يقولون بعدم تناسلها استغفاركم
المعذرة والمقدور انهم لا يقولون بالتناسل الا بعد في كلامهم من استغفاركم في القوة
الضعف كما يشاهد بان لكن ان كبرت بعد ذلك استغفاركم في القوة لا يغير انما هو
يضع في ساحة الوجود معناه عندهم في حاق الوقوع لكن بطبيعة التناسل ليست در صفة
الزمانية عليه ليس المسككين فالبيان لوجود الاستغفار في الدهر فعمل الاستغفار
في الدهر شئنا شئنا بعد ثمانية دون خوف لا احد لا يجاوز عند التجدد والتعقيد
الصغيرة عندهم كنهية و لا جانب و معنى قد بان ما ذكرنا من دفع ما اوردوا استغفاركم
الاجابة عن الاعضال بالقول بالاعقوبة في الاستغفار في حيث قال في ان في المسكين
و ما ذكر في الحق الزمان لان في حمار الدهر فما يكون من الزمان غير كما باقية مستقبلية كنهية في الدهر
و لا تصور عند التماسك في كل هذه دفعه واحدة و برية فافرن الوجود في الدهر الخاضعة لغيرها
و لا تفكر في هذا و باع شئنا كنهية او التناسل على سبيل عدم خوف الاستغفار في المستقبل

[illegible]

الزمان كونه متصلا بوجوده وقعه في الزمان على رتبة الاتصال كفي منبسط برهان
ثم من اجزاء رتبته في فالحوادث الواقعة في الزمان وحدها في غير متباعدة
من ضرورات مطلق الترتيب المحذور والتعاقب وان التقيد بالغير الجامع للمعنى ولو كان
الشرط الزماني التخييري لما نهى عن البرهان في المقتضيات العامة الحادثة النهائية
الشرط الترتيب نظام ويحقق الترتيب لا سببه اعلم ان مقتضى الميكانيك منها الزمان
المتناهي بطلان الزمان وفساد المتعاقبات للغير المتناهية في حالي الماضي والآخر
الاطال ما دعوت القول بالمتباعدة الترتيبية فيما بين الحوادث الماضي والمتعاقبات وقدم
كله المعصومين لانهم لما قالوا الوجود والزمان الغير المتناهي من الجاهات في الزمان فالحال
ما يرض على تناسله في اليقين بوجوده بشرطه من الاجتماع والترتيب في الماضي متناهيا
واوقف ابي حدودها مستقبل فذلك هو تناسله بحيث يعفى على حد لا يمكن الحادثة واللا
لزم تناسله في الوجود الياري الفعال لغا عنه علوا كبيرا ولا يطل المتعاقبات الكلي في الترتيب
الوقت لا حد يمكن وجوب ان يكون تناسله في المتعاقبات لا نصفا في الزمان الزمان
يمكن الله الوضعية الابدائية المحذور والتعاقب فقد لزم المحذور والتعاقب في الزمان ثم المصطلح العلم
قد اورد الفاضل الجوفوري رحمه الله في الفقه في ذلك لا يذهب عليك ان هذا سبب
اولا في ان الزمان كونه متصلا بوجوده وقعه في الزمان على رتبة الاتصال كفي منبسط برهان
التطمين ثم من اجزاء رتبته في فالحوادث الواقعة في الزمان وحدها في غير متباعدة
سبب من ضرورات مطلق الترتيب المحذور والتعاقب وان التقيد بالغير الجامع للمعنى ولو كان

بمراتب الزمان في بعض البرهان في الحقيقة الفاعلة العينية التي هي في البرهان
 بطور ووجوده في البرهان في الحقيقة الفاعلة العينية التي هي في البرهان
 الزمان وسمي علمه فيات الغير المتشابهة في جانب الماضي في العلم بالاطلاق
 القبول بالجمعية الزمنية فيما بين الحوادث والناسات وقدم المقصود من العلم بالاطلاق
 الوجود الزمان الغير النهائي من الجانبين في البرهان فافهم على تشابهه في الجانبين
 ما شرط من الاجتماع والترتيب فالماضي متناه كمي واقف لا حدودا المستقر في كونه
 متناهية بحيث لا يمكن الحد لا يمكن الجاوز عنه والماضي متناه كمي في القوة الباطنة في العلم
 كونه لا يطلع الله تعالى الكمي في البرهان والماضي الواقف لا ذو معنى في البرهان
 متناهية لا يستقبلها في البرهان في البرهان يمكن الله تعالى بالحدود واقف في العلم
 الحدود والتعاقب في البرهان ثم اعلم انه قد اوردوا في العلم بالماضي في العلم
 المتعين ما لا يمكن في عدمه ان البرهان في البرهان باختيار وجوده في العلم
 الاجتماع بذلك لا اختيارا في الماضي والمستقبل متساويان فيه ولا يفرقه الفرق فيه
 في الماضي في جانب الماضي على تقدير ان البرهان خارجا من القوة لا الفاعلة
 المستقبل والماضي متساويان في الماضي على اجتماع في البرهان في البرهان
 عند الجمع على ذكره وروى في العلم بالماضي في البرهان في المستقبل باختيار الاجتماع
 في البرهان في البرهان في الماضي والمستقبل في البرهان في البرهان في البرهان
 في البرهان في البرهان في الماضي والمستقبل في البرهان في البرهان في البرهان

ان هذا المكان ورد على الظاهر ما وضع اوله من اجزاء البرهان في الزماني غير الجوهري
الدهري لكن غرضه على ما قصد لان الظاهر من كلامه انه يرجع عن ذلك الوضع وخرج
بعض البرهان بالنظر الى الوجود الدهري في شئ من الماضي المتعدي واما حكمه فانه
الوجود المتعدي في شئ البعد والتعدي كما سادى اليه اعلى من ان يكون حكم البرهان على كونه
شئ الكمية انما كثر في حواجيه الوجود المتعدي في شئ البعد والتعدي ولو كان
المتعدي لا افر ما قال منقوده اثبات شئ من الموجودات المتعدي والمتعدي الوجود المتعدي
في البرهان لكن المتعدي في شئ الماضي انما يكون بالوقوف بالعدم المستقبل مع عدم الوقوف
بغير تمام في الماضي المتعدي في البرهان دون المستقبل ولا يستلزم الاجتماع بين البرهان في زمان
بغير تمام الاجتماع بين البرهان ام لا فيقول قال الفاضل انما يكون في شئ الماضي او لا
بالطريق المتعدي بالعدم المتعدي من افعال الحوادث من المتعدي في ذلك الحكم بالعدم
البرهان المذكورة هناك التي عنها البرهان الطبيعي في الامور الغير الطبيعية فاما ان الحوادث الطبيعية
من الطبيعي في الزمان او الزمان المتعدي واما اذا كان في الزمان الغير المتعدي فليس الامر
عنه فليس يتقبل للمادة في الجانب الاخر في شئ من الاوساط من اجل ان من عدم حركتها
في الامور الغير المتعدي والمتعدي في البرهان الطبيعية لا يتصور لها انما كان في الزمان
المتعدي والغير المتعدي من افعال الحوادث في الزمان المتعدي فليس يمكن الطبيعي احد وان لم يكن
عليك انه اذا اراد بالمتعدي افعال الحوادث فليس يمكن الطبيعي الحوادث فليس يمكن الطبيعي في زمان متعدي
لان الطبيعي بالاعمال الحوادث انما يكون في زمان متعدي في مكان الكون في الزمان المتعدي

فما قد بين الشيخ في السقاء فالطبيقي الوهمي اي الوهمي اي حكم العقاب بالنظر في حكم ما بين
 به التام في الواقع قد انتم لا حاجة الى التطبيق ما عهد في العلوم الرياضية بل يكفي في اللطائف
 المراتب يقول لو كانت شدة غرضانية فاحدة سلة ناقصة منها في حال المبدء بقدر متناه
 قال عابا والواقع في الاولي قد انقضت بالادوية والثانوية والثالثة وكذا في الغرضانية في
 السلة الزائدة الناقصة كون واحد منها مبان ثم مات فيكما ان في السلة الزائدة او لا
 السلة الناقصة وكان فيها ثمانية كانت الناقصة وكان فيها ثمانية كانت الناقصة وهكذا
 التطبيق لما عهد في العلوم التعليمية فالكات مراتب الزائدة للسادثة لثلاثة لثلاثة لثلاثة لثلاثة
 والاضيق طبع مراتب الناقصة لقطع الزائدة فلم شأنا ولم شأنا في الزيادة لثلاثة لثلاثة
 عليها بمقدور التام في ذلك ان الشاؤني حجب من القوة في العقاب قد غرضت لها
 والثانوية والثالثة فحرف في البرهان والاضى وافته قد خرجا في العقلية كخلف الاستقالات
 لثلاثة لم يخرج منها من القوة الى العقاب كخلف في العقاب فهو متناه في الغرضانية
 قد لا يخرج غرض منها لا نقصه كذا جعلوا في هذا المقام وقد قرر انهم الطوسي في بعض
 بان التطبيق هنا تعين المراتب لاجل هذا كمرى في البرهان في التعاقبات الاضحية ثم لا بد
 ان الامور الاضحية عند عدم القول بالعبية الدورية لم يوجد في الواقع احد حكم العمل توقع كل واحد
 من الجد في السنين في رتبة بارز كل واحد واحد السلة الاخرى المكان في الامور الموجودة في
 فهي متناهية المكان في الامور الموجودة والمعدومة التي كانت موجودا في معدومة
 نفس الامر فلا يغفل عنه التام في كسب الواقع كذا ما في الواقع شيئا شيئا اول وجوده في الواقع
 الوجود للمعنى ليس الامور المعدومة في الواقع فكلها كمثل العقاب لعدم فلا يغفل عنه التام في التام

بجی تمامی المصائب عند عدم القول بالبدن و تعقیدات طالع البرهان از ادوار و غلط
 کل مرتبه مراتب مجده الزامه تر است از انقضای الزامه من المصائب و الخطای ای همه
 میزدن تمامی ادیان با نفع ادا کان هذه الملائكة مطابقة لنفس الامر و انما يوجد مجده البرهان في كل
 بجای جده و زما و حد بعض منها لم يكن هذه الملائكة مطابقة لنفس الامر فليس من النسخای نفس
 اللهم الا ان يخط كل واحد على التفصيل و عبارة اخرى ان النفس كل واحد كونه في مرتبة ما كان
 ثواب له و جود و وجه ما و ليس بهذا و هو في نفس الامر لا يقدر متناه فادام هذا القدر موجودا
 كان اول السعد و اول ازال فزاد و صار القدر الاول و صار من القدر اول السعد و ارتفع القدر الاول
 مع وصفه ليس بموصفا بيس من الادنية و الدنيا و بيه بالذی الخطا الذی موجوده في الدنيا
 و الذین لا يقدر علی تصور جسم ما و جود عدم حكم العقل بالوعد في مرتبة رتبة المكان كسب الوترع كالحاج
 البهت فوجوده و لا الصفات و المكان كسب الوجود في الذین فهو متناه و لا نظيره النسخای
 كسب الوترع و اذ اعلى القدر القول بالبعثه العبریه منه الامور فخر البرهان في الماضي و المستقبل
 بالنظر في الوجود البهت و الوجود المحذی اما في الدل خط و اما في النسخا فدون وجوده و كذا
 هو بعينه الوجود البهت في الوجود كسب الاعتبار في الحكم بالحد في الزمان و الزمانات بما هو
 من السموات المتحد ذات مجموع كسب الوترع و رفع كل من احاده في المراتب من الادنية و الدنيا و بيه
 غير البهتة حكم العقل كسب كل مرتبه مجده رتبة صح مطابق لنفس الامر فليس من النسخای في الماضي
 المستقبل و سطر القول بالبعثه البهت فخال و ما العت و نصبت ظهر كسب انما قبل
 البهت و الوجود و لا البهت في السی و احدهما العاير بالبرهان فاما الاخر فیه كسب البهت و الوجود

[illegible]

غير المنقسم لوزان يكون الاجتماع اجتماعا غير الطائفي كالمعينة من الحركة الموطنة
 والحركة القطعية كمنفـ والآن طرف الزمان وطرف الشيء لا يطول على طرفي المكان
 معه قد برقوله فان فاد الزمان على تقدير التناهي له قد نقصنا من كلامه اشارة
 شانه عليه نفى الان على تقدير التناهي والان محل كل ما هو قال في كتابه السني في الاق
 ان الكري الذي لا بعد له الحق ان الزمان كما ان محله حركة مستديرة فذلك هو المقسم
 الامتداد على امتداد مستدير هو كمنفـ غرضي وضع منطبق على حركة مستديرة هو مقدر
 فيها وعلى دائرة عظيمة منطقة تلك الحركة ومنطقة الفلك الاظم لمنطقة العالم السماوية
 وان هذا الحركة اخرجت من اللبس النورج الى الاليس متحركة حركة مستديرة غرضية في الزمان
 انها ابدت ثم حركت ذلك مستديرا فاد عينها كمنفـ الغرض الاثر اعني مستديرة ذلك
 عند العود اليه دائرة مائة واحدة ثم اعيرت بعد ذلك دورات دخل منها منطبق على
 النهاية وكذلك الزمان الذي هو مقدر الحركة الحال فيها اخرج من ذلك اللبس النورج الى الاليس
 الذي هو مستديرا وغير منقطع في الاستقبال وهو في نفسه مقدر واحد مقدر فاد عينه ان
 بحسب النورج بازاء المبدأ المفروض في الحركة محصيل ذلك دور واحد هو دائرة مائة زمانية
 بعتر بعد ذلك ادور متكررة زمانية كل تلك الدوائر الزمانية منطبق على دائرة معدل النهاية
 هو كمنفـ مستدير غرضي وضع وغرفاني اخن التحدو والعقضي فاذن الساعات اجزاء الدائرة الواحدة
 الزمانية والدعوم ودوائر معدده وكان كل دائرة من ادوار الحركة مثل الدائرة اب بعتر كذلك
 من الدوائر اذ ان مثل الدائرة اب بعتر من تلك الدوائر الزمانية فاذن تد صديق في الساعات

لا يذهب اليه ادغام العائنه للفلسفه ابن العربي لم يرد عليهم الا هذا وكما هو خطيبهم
 وقال في كتابه المشي بالبراط المستقيم الاطراف انما يكون لها باب النفاذ من جهة الموضع
 المقدر فما يكون غير متماهي الموضع لا يكون له طرف واذا كان متماهي المقدر كالدارة
 ومحيط الكرة والزمان مستقيم في جانب الاذن على معنى انه كان بعد ما حرق فامض
 الى وجود تمام مقدره من غير ان يكون له آن اولى سمي به باب انما يميز ^{الوجود}
 الان بالفعال حيث يكون مسافة الحركة التي هي محال الزمان امتدادا خطيا ^{مسافة}
 مسعين ناهية يهدي منه الحركة واما اذا كانت المسافة او ضاعا مقصدا ^{الحركة} كمال
 الوضعية لجم مستدير فله معين لفظ الحركة ^{الافراد} لانه لا يبدل الموضع لبعض جميع
 والخطا على السواء هذا كلامه وانت لا تذهب عليك ان هذا القول سل
 اصوات الحاشين او لا يعلم ان الزمان مقدر زعقار فله بدان يوجد منه
 ثم بعض المقدر الراسل واذا كان مستديرا فله مقدير شامه يكون ^{الافراد} دائره
 هي اول الاجزاء وليس قبله دائره اخرى لانه اذا عد هذا دائره ^{الافراد} عليه
 الفلله لا لم يكن مسانها هذه الدائره قد وجدت بالبتدرج في انفي ^{الافراد} التغير
 فله بدان يحدث بعض منه اوله ليس متبدي شي من الزمان اذ لم
 يوجد من قبل الدائره قبله والدوائر الاخرى كلها بعده وبعض الدوائر له طرف
 بالافروزة فقد وجد الخط فها هم قال في الحق المبين فاذا علبت به ان
 يجب الفرض لا انا ما قال بلوح عليه اما داله نبال لانه حصل دائره ^{الافراد} بيا

في فصل دایره الزمانیه کان آنکه فی موضع سید و معنی السید
ان فی فصل السطوح المقدم علی صفی السطوح المتاخر و فی السطوح
المقطوعه لا یعقوب بان بان مبداء الیوم علی صیق لمسا قابل
الغالبه لا یأخذه اب ان ذی سبی ان نقه ان الزمان محب لوصف
ماز الکان کمیط و دره و کذا و در الحکمه لان هناك دوره فی الواقع
لکن یزعم علی القائلین انما یعبثه الدهر و تبه لاجبه او الزمان و الحکمه ان
فی فصل الیوم علی صفی المتناهی فی الدهر و نفس الامر فاذن لا یدلهم
من القول بان الزمان کخط یستقیم و لا بد لهم ان یقولوا ان الحکمه لها مقدار
ان فی فصله ان یعتقدوا بفساد و بعد السطر کمیط و دره و لبقدر بالزمان
شبهه السطر کخط یستقیم متناهی فی قوله انها منقوصه بالحکمه السخا فیه آه
لذا انکشاف ان یحاله و دره علی القائلین لوجود الحرف القطعیه سواء کان الزمان
مقطوع الندایه او غیر متناهی فی الماضي لان الحکمه المستانیه موجوده
و لا یحصل علی المنهشی طرفه و هو انی و یقی بعد بطیبات الحکمه مندم
دوره السطوح مع بطیبات فیما السطوح و فی العود العود فی الورد و دره
ان ان یقولوا ان الاصول الذی یحوط الحکمه الحادثه فی الان
و سمیت فی الذی هذا لان شده من دون السطوح علیه و فی کذا
الکون فی نفسه ناعلا صا و قاه فوله فیقول کمال حرف الزمان المستانی

والان الذي هو بطلان هذا غير داف لانه يجب ان يسبب الان بالبد
هو لا هو حقيقة سوى الاضافه لكن الاضافه خارجة عنه الخارج لمصلحة
لا تنزع هذه الاضافه وكما يلزم الكائن في الوجود من الاضافتين كذلك
من مودعها بما هو مودعها من يلزم الاستكمال المذكور فهو في دوا قوله في الخارج
انما في العقب آه ان هو وبقية ان مودعها بها استلزام العرض العقلية
معقولات تابعة فبطلان الطرف في الطرف في الخارج مصداق
الطرفية وكونه في الطرف وان ارادوا بها من الامور الاندراجية انما هو
من جهة ان العقب ينزع عن مودعها بحيث وجودها في الخارج
فبطلان كسرها في زوايا في منع لزوم الاستحالة هذا والتغير الذي
قد فرمنا لا يوجب اليه في الحروب فانهم قوله الثالث انما لا نسلم ان
الان له مفهوم محض اه هذا منع لمقدوره سموده فيما بينهم ان المقدار
استثنى بالبطاوة ومع قطع النظر عن هذا ان الان وان لم يكن له وجود
بالفصل لكنه موجوده مثل وجود الاندراجيات النفس الامر التي
والمح كونه طرفا لحدوث بعض الحوادث والتشريح وبنم مقبلة في
و اذا كان اندراجا في بعضه عرض له الاضافه وله به النجوه في الوجود
بعدم انما ان في يلزم بالزوم الاستدلال وقد يلزم التبع يكون انما في في
مع المقدم متبعا في فبطلان في الاستحالة فيايدى ثم طالع الحروب النسا

ثم حاصل الجواب الثاني ان نسخ كون الان مضاعفا وانما يلحقه احاطته
الغفلة وحاصل هذا الجواب ايضا ذلك المنع الثاني قد استعمل في جواب
الاستدلال بكون حقيقته الموجودة بغير اضافة وبيان انك قد وجدت في الخارج فاعلم
انما هو في السند ولعمرك انك لا تفرق بينه وبين ما افترقا في قوله فانما يصح
التمثيل عليه مع بعض المتكلمين مع التعبير لانه يظهر منه ان هذا اللازم تام عليهم
وليس الا ذلك فانهم غير عالمين بامكان ازالة شئ من الممكن بل انما
يقولون بامكان وجوده في العالم بعد مضي هذه غير مستأنسة وبهتة من حد محض
فقد يترجم صلوح المكان المكون هناك ويعين ذلك عايدا لا قدره العاود
بعد المقدور للوجود في ذلك العدم فانما في قوله فان لم يكن من ان
يقول على تقدير تهاهي الاستدلال الزاينة اه هذا ظهري على طور يتبادر
في امر الحدوث وكذا على طور المتكلمين فانهم يقولون في العالم متبعض
كان معدوما صرفا وكان العدم مع الوجود للباري تعالى الغفلة العلم
بالنظم الا انهم لا يميزون له عدد ولا اذن له لذلك كما لا اذن للوجود البار
الغفلة جب مجده ثم اذ وجد العالم على حسب تعين ارادته للدرج
في الدليل على وفي العلم بالنظم الصالح ووجد ما وجد منه توهم استبداد
زائدا من جهة قبلته العدم على الوجود في عاقبة الوجود كون وجودا
في حد ذاته ان قبل ذلك الحد لا اذن كان عدمه وقد لطلب الوجود

انجي غرو خاسته كان نيل ندر الحوادث و لادن صار معه
سنة ١٢٠٠ في ذلك الحين التوفيق و هو القدر و التوفيق من جهة
الغروب نيل من جهة تخرج واقع في الغروب اليه لان الاضافات تبدل
في دستور تخرج واقع في الايد المتضافين و هذا غير مناف لكمال الاستدلال و لا يورث
لعمامة فيه و هو شئ به صاحب الاذن المعين عليهم بمرزوم للتفكير في الصفا
و القدر بالذات فحاشه الناسبه معا و مع له الحق فافهم و لقد
اسما الكلام في هذا المقام لما كانت اقوام يؤمنون بما عليه الفلاسفة
و راجدون بطنون الحق و لا يراهم صاحب الاذن المبين و بدون الكلام
في الخطا و الخطون هم ظاهرا و بعض الانتم و المستحق من الله الرحمن
الهدى سوا السبل انما بقية سيد المسلمين صلوات الله تعالى عليه
و راجاه اسما من قد وقع الفروع مع المصطلح و عن لقائه هذه الحوائج
المتعلقة بالصدور للعدالة و حيدر مانه فريد عمره سامنا و اما و ادانا
فمقام و رنا قدوة الامتياز من المصطفين في الحكمة و الفقه و
سطق المرحوم و الفقه و الاحوال و مولانا محمد ابو العباس محمد عيسى
لازل الى قتيبة سيد من الدين في البرحمي بنده و شقيق العباد و كبر الدروب
و اسنات عبد من هو شارة العيوب و تغفار الذنوب فادرس
في تاريخ الرابع و العشرين من شهر الحادى الاول في ليلة الستا

في ليلة يوم الثلاثاء في سنة الف وثمانين وستمائة
من الهجرة النبوية صل الله عليه وسلم في ليلة
الخميس في ليلة رابعة عشر من رجب و قد فرغنا عنه في اليوم
السادس منها من قريب الرشد راجد البرودان من الهند
و انما عن تحصيل الصديقي وكتب المعلوم في مدرسه هذه العبد
عنه حضرت الخبير البحر والبحر بحري منه يجوز العلوم التي لا تعد ولا
يحصى عجايبها وطاقاتها في الحاشية لا طاقه لها ما لم يابد
التي في قلوبنا في سالف التحصيل حصلت المنفردات من خدمته
حضرت اذيك الدهر و سلم العصر سعي القبر للمفصلات والمعلقات
فارج سموات البدن والحقن كان صاحب الكلكه البارحة في القطة
السلطة صاحب الحق والحكم ذا الجود والكرم في اللطف والنعيم
السنه مولانا وسيدنا استاذنا هاشم بن محمد بن محمد بن محمد بن
الوارث المطري حفا بعدد ان كسبنا في كل باب و صفا
للمرير الاعبي في هذه السنه المذكورة فوفاه الله تعالى في يوم
الخير سحابة الكعبة شرفه بغير يقول لا اله الا الله اللهم وفقنا لهذا الحق
وجمع المسلمين وقت الموت من الشاة عشر من السفر في هذه
الليلة في هذه الدنيا بوز رضوانه من اجابته وملكه عنده صور عينا

اذا لم يكن في رخصته الدنيا كما لم يكن في جفوه واسعه اللهم اغفر لي
لو اني كنت في دار الدنيا ولا جيب في جيب المسلمين ولا بيت
في بيتهم ولا بيت في بيتك الا اني في جفوة الله
صلى الله عليه خير خلقه وبيته الابرار ووجهه في جفوة علي فاعلموا
الارشد بين الجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين ولا بحر مني يا ارحم الراحمين

شفاعة الكبري قد اكتم الشفع

حاجتي خوشت از تو مي خواهم

استب يا محب ديتو

رمين غم رمين

وآخر دعوانا ان

الحمد لله رب العالمين

علم ان الطبيعة الماخوذة من العقيد لا تلزم ان يكون العقيد لها بالضرورة ^{فاجاب}
او بغير العقيد ^{فاجاب} والعقد خارجا او يكون كل منهما دون عقيد فلا يلزم في شخص ^{فاجاب}
والثالث باخذ ^{فاجاب} الرابع بها فان عكس ذلك مستحيل ^{فاجاب} او العقيد انما يصير له النجاسات الطبيعية فوجود
عنه مالا يصح كذا قالوا لبعض ^{فاجاب} الا علم في افعال وهو ان التقيد على تقدير وجوده في
اللاج اما ان يكون جزءا خارجيا او ذوقيا على الاول فالطبيعة الباطنة جزء خارج ذكر خارجة احد الطرفين
مع وبنية الاخر غير متصور بل ^{فاجاب} على كل واحد الحصة الذي هو مناط النوعية والفردية على الثاني لم ^{فاجاب}
بين الطبيعة والتقيد مع انها من متولين متباينين كافي حصة الوجود وحده ^{فاجاب} التقيد على
الحصة او الجزء الذي من شانه ^{فاجاب} على الكل قول ذلك مالا دللنا له فان الجزئية
الذوقية والخارجية نابعة للمخطط العقيدية فالطبيعة في مرتبة لا بشرط شي ^{فاجاب}
ومحمول على الحصة والحصة انما هي فرد لها هذا الاعتبار في الحائط بشرط شي ^{فاجاب}
تمنع ^{فاجاب} لا نقول بفردية الحصة بها ويكون المركب منها ومن العقيد ^{فاجاب} شي ^{فاجاب}
وكذا التقيد ايضا باعتبار لا بشرط وجوده في ^{فاجاب} الحائط هذه المرتبة ^{فاجاب} والاعتقاد
انما تمنع ^{فاجاب} الحائط والاعتقاد بمخططه بشرط لا ^{فاجاب} وبين ^{فاجاب} الحائط والمغايرين ^{فاجاب} في مرتبة
المخططات فان ^{فاجاب} خط فردية على ذلك ومن ههنا قال بعض المحققين ان ^{فاجاب}
وعدمه ^{فاجاب} بالاعتقاد على ان اكثرهم ^{فاجاب} ان سور العقيد في المقولات ^{فاجاب} الممكن ^{فاجاب}
اختار ^{فاجاب} الارب ^{فاجاب} والاشراعات ^{فاجاب} وقد مر ^{فاجاب} السيد الزاهد الضيافان ^{فاجاب} بالاشراعات ^{فاجاب}
تحت ^{فاجاب} مقوله ^{فاجاب} اصله ^{فاجاب} فافهم ^{فاجاب} ولا تنفع ^{فاجاب} الا نقول بان ^{فاجاب} الدخول ^{فاجاب} في العنوان ^{فاجاب} دون ^{فاجاب} المقول ^{فاجاب} في قيمة ^{فاجاب} المطالب ^{فاجاب} للفقير

الحق في نفسه لا يصح نسبها لمن لم يندلجها فالاولى صبي او ذرعيه او غيره من ذرية شخص
 اه علي ما خرجت الامة ارجى عليهم استلزام الكتاب وما في حواشيه من الطبعه
 بالهشاش لا يصح من ان في مداركهم ان النوع تمام حقيقة الافراد من المزاوي
 المحصص الاشخاص كماله من الافراد في قولهم النوع هو الكلي الذي يكون عين حقيقة
 الاشخاص والا لزم ان يكون الانسان نوعا بالقياس لا تميزه ودر ذلك مطلقا ان اردو
 المحصص حيث قيل المحصص افراد اعتبارية وعلي الاشخاص كماله في قولهم افراد حقيقة فالان
 هذه الاطلاقات اطلقات عرفية والكلام على الحق بذا غاية التحقيق وبالله التوفيق اعلم ان
 القسمه اما خارجية واما خارجية وتمازجيه وهي التي يقال لها الانكسالية علي ملته في
 قطبته وكسرية وقرنية والفرق بين هذه القسمه ان القطعية هي القسمه في الخارج بقوله
 والكسرية ما يكون بمعاودة شدة من دون نفوذ الاله وخبره ما يكون لا في الخارج بقوله
 حقيقة كسرية الكسرية وفي القواسم غير الخارجية اي علي ملته في حقيقة فرضية وسمية
 اما الحقيقة فهي القسمه الغير خارجية باختلاف العرضين واما الوهميه فهي القسمه
 التي تحدث كثرة في التوهم واما الفرضية فهي القسمه التي تحدث كثرة في مله حطه القاب
 مله حطه اجالية فان القسمه مطلقا قد ارتفعت علي هذا التقدير لا سمة وسميه
 ان القسمه لا يخفى اما ان اوجب فصله في الخارج فيجوز اما استلزام نفوذ الاله او الاول قطعية
 اي لا يخفى اما ان يكون بمعاودة شدة او لا باب محصل بمعاودة شدة الاول الكسرية
 الحوقية او لا اوجب فصله في الخارج وهي ايضا لا يخفى اما ان يكون كسرية باختلاف العرضين

بعضهم من اول الاول الحقيقة والذات اما كسب نعيم الوهم حريا او كسب حلم الوهم
الاول الوهم الذات الفرضية ولعالم القسم على هذا انظر الجديد ما افوت به للعلوم
فبعضهم كعلي بن ابي حمزة علي بن ابي حمزة القسم الاول منحصر في القطعية
بالعين المذكورين ويرد عليه بطلان الحصر بها بخلاف التوحيات ونحو الكبرياء فانها لا
عليها القطعية فذلك كسرية لا اعتبار نفوذ الاثر في الالف والمصادمة الشديدة في الذات
وبعضهم لا يفرون بين الفرضية والكسرية وهو انهم يعللوا عللت من الفرق بينها ولعالم
القسم بانها اما قطعية او كسرية او هيمية او فرضية وفيه يذهب بعضهم بعيد
سينايا قسمه حقيقة من ان الامكانية الخارجية ويقولون انها لو كانت
الخارج فان الجسم اذ حل السواد في الحصة والبياض في نقص آخر فذلك انه قد
الخارج او محلهما كسب ايكونا سفاريت في الخارج وهو ايضا بطلانه لو كان كسرا
الجسم المتكافؤ اذ وقع على بعضه خورا وحاوي بعضه جسم متفصل في الخارج ثم اذ
الضوء او المجازاة عاد الى الاتصال الاول صار كالكمان وذلك ما طلب بالضرورة فلما علم
ان الجسم متغير على حاله ولا يتبدل كسب يخرج في الاتصال فان قلت لو لم يكن الجسم
السواد والبياض متفصل في الخارج ثم حلوها في محل واحد وهو اجتماع التقدير المحال لثبات
شخص واحد للاتصال فيه لكنه متمدد في الجهات فمن حيث كونه متمدا اصل فيه السواد ومن حيث
كونه متمدا في جانب اخر حاص في البياض ولا تباينة في ذلك فان اجتماع المتقابلين في محل
حاصر كاللوة والنبوة التباين بينهما قد حجب بان المراد من وحدة الحمل في تعريف المتصلين

هات الخصة خارجية لكن لا يلزم منه الوجود

الوجود لا يورث من انية ومفعول الفرض وهم قد يلزم من شي ثم كانت ارجح للوجود
اذ لها كثر الفرض حيث بها انما يكون مجردا عن غير

سبب جال عليه فذا وان كان كاشفا عنه انه ان لا يتي بوجدها نسما او مصادقا للوجود
فان الظاهر من الفرضية والوهمية انه يكتب مجرد الفرض ومجرد الوجود وهي شئ حقيقة لا حاجة فيها

بالفرض والوجود ومجسم فابون بالتوزيع فتدخلون التي يكون لوجود الوحدان والظاهر
البلغة كثر الوهمية والتي يكون باختلاف الفرضين الغير القارين كمانى قول المتكلمين

نكت الفرضية ولا يفي عليك ان ذلك التوفيق بحكم او دعوى بل ولا يفي على ذلك
ما قلنا ما جاء صدر الشرحين والحق ان اختلاف الوحدان ليس بسبب الاختلاف الجاهلي

بمنهزم حكم الظاهر بالنية المودع بها كسب حاقه خارجية هي عرضها التي
صادقا مطابقا للواقع قد يابس بعد ما نحو آخر من التسمية منه الا اعتبار كذا

حاشي على سرح مدار الحكمة علم انما او انظر ناني الان ان خطتها منه فهو ما عاينا
لان يصح لصدق على كبرتها جاني ارباسه الى امر آخرم لا خطنا فهو ما آخره وصدق

مبغض لان ذلك يشبهنا حيث قال في تعقيب معنى كبر يكون ذلك المعنى
اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الاول فتبين اليه معنى او لعين وجوده وادراك

فاعلم كل واحد من المعينين انهما من ان بالبيان لا امر اخر خارج عن ذلك بل هو
واحد فانه منقسم لكل منها فجزء ان ووجدان في القوام ليس عننا الا جزاء الى حصة اعلى

رغبني الموصوف في الصورة اذها مقومان للذات في الخارج بان
 لا المادة انما خارجا ويزان الموصوفان ليسا في ذات المبادى لانها موصوفان
 ان كل منهما ما استمره العقائد تحليل لان تجويز من المراتب العقلية نفس
 انضمام خارجي بها فزاد تحليلان ولكن لعل التحليل ليس صحيحا اللهم الا ان
 في التحليل اتحادا غير ممكن بل ما تجوز الوجود مع الاخر كما عليه فان المتحد ان في الوجود
 بمعنى الوجودين الوجود شي واحد على انها العاض لم يمنع احد واحد على الوجود
 على الكمال والاتحاد بين الاجزاء التحليلي من هذا القبيل لا يستحيل كون احداهما في وجوده
 سبعة متحد مع الاخر بالذات او بالعرض وذلك ظاهر بانسانا في الوجود المقدر
 المتحدة مع الجسم في الوجود مع عدم تصحيح الحد ومنه ان تلك العقائد التحليل لا يصح
 الحد بانسانا بالافراد اتحادا في عدم محبة الحد ومرتبة التركيب نهبا مرتبة الكثرة
 والبعضة محفوظة فيها انما اذ لا خطها العقائد واتحادا في مرتبة تجويز الملاحظات
 بحيث يتحد كل منهما مع الاخر مع الكمال في هذه المرتبة ان ترفع الامة واضمحلال الكثرة
 كل واحد منها على الوجود على الكمال لا على انه خارج ولا على انه قبول على انه عين الاخر
 ودرجته واحد بها الذي ذلك الواحد بعينه الاخر الذي ذلك الاخر بعينه هو الذي في هذا مرتبة
 الاتحاد والتركيب في تلك المرتبة التجاوزي ومرتبة المرتبة في غايته البعد من مرتبة الوجودات الخارجية
 كون كل واحد من الوجودات متحدة في الوجود متحدة في الشخص في مرتبة لان تلك المرتبة في كون
 الكثرة والبعضة محفوظة في المرتبة الاولى لانها لا تتصلح الحد فيها لانها لا تتصلح لان

[illegible]

من البراءة كطريقه كمنه البراءة الى جبهه كطريقه فان جوارها كطريقه كمنه البراءة الى جبهه كطريقه

مرتبة الكلية حقيقة مذكورة تلك الاجزاء العقلية يتبعها كل واحد منها على قدر
وسبق الكلية والجزئية فيها فهي اجزاء خارجة بالمراتب تحتها ودرجاتها كسب الحقيقة في كل
الجزء العقلية الحقيقة فالمراتب مرتبة الحكم والاختلاف ودرجاتها كسب الحقيقة في كل
جزء اجزاء وبتسمية حقيقة ثبوتية للاجزاء الخارجية ان ارادوا ان الاجزاء الذميمة
ماخوذة من الاجزاء الخارجية حقيقة فليكن كونهما متساويين كسب الحقيقة كما عرفت وان
ارادوا ان الاجزاء الذميمة الحقيقة ماخوذة من الاجزاء الخارجية على سبيل المساواة
واحق بالاتباع والندم من الاجزاء الذميمة والخارجية ليس الا بان يراد من الاجزاء
اي تلك الاجزاء على سبيل المساواة في الندم من الاجزاء الذميمة الحقيقة ومن
جزء خارجة ايضا احق بالاتباع ولا يتصور ما به اسهل من علماء الدين واتباعهم
بالقول من انه على تقدير كون الاجزاء الذميمة ماخوذة من الاجزاء الخارجية لم يكن
الغضب عاما من الجنس لغيره انهم قالوا الهوى الغامر في نفسه الهوى الاكبر
بالمهنة مع اتفاق صورته في المهنة فهو في الغامر ان اخذ لا بشرط كونه جنس
في هذه المرتبة فليكن عموم الغضب من الجنس وقد شئنا ذلك بل لا بد من الغضب
ان المات كما يختلف باختلاف الفصول فكيف يختلف باختلاف الاجناس مع
تختلف الجنس الا لمالك كونه ماخوذة من صور مختلفة المتجانس فليكن ان لا يكون
وعدة وكذا لا يتصور ما قد يقال ان جنس الان ماخوذة من مادية وهي البدن فليكن ماخوذة
وهي النفس الناطقة وقد قالوا ان النفس هي الجوارب البدن فليكن بقا الغضب من بقا النفس

بدون اتفاق النفس ذوقه - اطاع ووجه انطباع فيها طاعة - عضا فان
 في الصورة ليس بالوجود فيها جنب الغام وقد فيها بن بزم عموم النفس من النفس
 كون الجسم حقيقه داره اذا هو في الصورة ادرا عار حقه حقيقه النفس
 انما لوجود ان من الاجزاء الخارجيه على سبيل المسامحه بسبق ذوقه جنب الانسان
 وقد ان النفس باخوذ من البدن والبدن النفس حتى لم يلجها باخوذ ان من حشره
 الخارجيه على سبيل المسامحه ولولاك تقطعت من منها خالص الكلام ان كل كمال
 حفظ بلا خط الذهن او لا كيف يتبع منه يتبع بها ما و منها يتبع متباين منها دخل في
 قوامه اذا اخذ مجموعها يتم بهته ويحيى قوامه فيها في تلك المرتبه خزان و خزان في
 القوام متباين ان في الوجود و هذه المرتبه هي المرتبه النور و يعبر عنه بمرتبه بشرط لا قابلية
 اليه المرتبه في مادة تشبهها لها بالمادة الخارجيه في خواصها و من شأنها
 المعين في هذه المرتبه في صورة لها بهية البعده الخارجيه في قرب المعين وانحاء الوجود
 الاجزاء و في تلك الاجزاء الخارجيه على سبيل المسامحه والمنطقون اذا اطلقوا الاجزاء الخارجيه
 فالحواس بل بضرورة ان براد منها الاجزاء الخارجيه هنر المعنى ثم اذا اذ القوا النفس
 بحيث لا يمكن حصر على المعنى المحض و كذلك المعنى المحض لا يمكن حصر على المعنى المحض
 كل منها على الكمال و هذه المرتبه العقلية مرتبه لا يشترط شي وهي مرتبه الاتحاد المحض و بصريح
 في درجه اعليه كل واحد من المعين كذا المعنى الوجود بعينه المعنى الخارج في المعنى في هذه المرتبه
 حين و المعنى المحض في هذا من رايه استمعهم فيكون ان النفس باخوذت المادة و النفس

رتبة بشرط لا مستقد رتبة لا بشرط وان كان للعدم
 في رتبة لان الترتيب بعد الخلق رتبة الترتيب رتبة كونها رتبة
 سبيل السجادة رتبة من رتبة رتبة الحقيقة رتبة الحقيقة
 لا شك ان اصول الوجود على الوجود الخارجي حقيقة الحقيقة فالوجود المنبسط بها اصلها
 ما ليس لك مستقد منه بالقياس اليه وكيف ذلك ان رتبة الوجود حقيقة يكون العقلية
 فيه موقوفان بان نحتاج كل من الوجود في الوجود والوجود لا يحتاج اليه ولا شيء
 المرتبة ثمانية الوجود والوجود في الوجود والوجود ولا يحتاج اليه ولا شيء
 الخارجية على السجادة هي من رتبة الوجود والوجود والوجود والوجود
 اخرى بان يوضع بعد الوجود الخارجي وان كانت سبعة كعب الوجود من رتبة
 فان اتحاد الوجود مطلقا لا يفتح الحكم كاستحقاق الوجود رتبة الحقيقة فانه
 هناك كعب ولا يفيض بل شيء في رتبة الحكم في رتبة البعض فانهم في رتبة
 الوجود والعقلية والعقلية بالعقلية وصار الترتيب منها كرتبة الاتحاد كرتبة الاتحاد
 جعد وبقوا كما ان الوجود الخارجي حقيقة الحقيقة كانت تساميه جعد وبقوا
 الوجود الخارجي كانت حقيقة الحكم هذه الوجود رتبة الحقيقة رتبة الحقيقة
 في الوجود حقيقة وهذه مستقد فيه حقيقة نعم انها في غاية البعد من الوجود الخارجي حقيقة
 بحيث يمتنع اتحادها مع الوجود من الوجود في احدى رتبة اقدت فان المراتب العقلية
 لا تترشح في رتبة كيت غير المسا من حقيقة مستقد حقيقة وبأس هذا ظاهر على
 والاتصال العجب انه يشبهه على اوزان الزمان حتى قالوا باتحاد الوجود رتبة الحقيقة مع الوجود

الى رتبة على كل شيء من رتبة السجادة
 الى رتبة السجادة على السجادة

مع الخارجة كما سبل الحقيقة عليه احكامها تجري في شتم انها محسوسة بكونها
عزلي بندا محسوس في ذلك اما هو وان الخارجة كالاوان مشكولة
من الجنس والصفات في بارز وذهنية فلو كانتا يد مع الاجزاء الخارجة الحقيقة
لزم بالضرورة انهما ليسا بيط من الاجزاء الخارجة كحب الحقيقة فالهوية بسيطة
فيها مركبة من الجنس والصفات فلو كان العزلي اعمولا لما تميز ذلك فانما هو المحقق
عقد في ان التماثل محفوظ بين الاجزاء الذميمة والخارجة لكن لا يمنع ما هو الجواب
الخارجة بل بمنزلة ما تحقق سابقا من الاجزاء الخارجة على سبيل المسامحة فكما
الاجزاء الذميمة توجد الاجزاء الخارجة بالمنزلة المذكورة وان لم يوجد الاجزاء الخارجة كحب الحقيقة
بالكل لا يطق ان الاجزاء الخارجة كحب المسامحة لا يذمها من مباديها في
او اما الواحد لا يصح ان يرجع عنه امور كثيرة متماثلة في الوجود ذلك المبادي
سوي المادة والصورة الخارجين هما مبدؤا ان بها فالاجزاء الذميمة مستندة
الخارجة الحقيقة بواسطة كونها مأخوذة من مباديها وبالعكس من مظاهر ان
البساطة كالاوان والهوية مع كونها يطرأ خارجة من مباديها من الاجزاء
والعقول فانما يبقى بجاده ما هو جوهركم فهو ادبنا فان التماثل لا يميز علينا الاول
يكون الاجزاء الخارجة كحب المسامحة مأخوذة من الاجزاء الخارجة كحب الحقيقة ولا
لحمنا فان مبدؤا ما هو نفس الذات سواء كان مركبا او بسيطا ولا نعلم ان الامر الواحد
ان نرجع عنه امور كثيرة فان الواحد ربما يرجع عنه الكثرة كاللثة الواحدة من غصن الدوار

الارتقاب واحدا فيلا يتردد ذلك والتركيب من المادّة والصورة الخارجين وان كان
متضمنا لهما في ذاته ايضا لانهم لا يسمون ان لهما ان يكون سببا في نفس
بالمظهر لا جنتين متعايرتين بل سببا في عليهما وليس له ان يترك الحجاب متوقفا عليهما لان
مبدأه نفس الذات فما يكون متضمنا للمادّة والصورة الخارجيتين مركبة سببا وفيها لا يكون
متضمنا لهما عبارة متسلسلة فان الواحد وان كان قد منع عنه الكثرة كقوله لا شك في كونها
لا تنزع عينا بل بالنظر لا انما عاينها مادّة وصورة بالقبض من هنا قبل ان يكون
غيره على ما رغبوا يكون مقدورا لا يشترط ان يكون اذ لا يحدده لا خطا من نفس ذاته
بها ومعنى محصلا وان كان كذا في نفس سببا على السبب في قاضيتها بها لا يشترط في
المفهوم من المحضات فيكون كذا في المادّة وهي البدن ومن الصورة وهي النفس وبعث
عقل من الجنس والنفس والجزء الخارجة على سبيل السبب به بالجزء الخارجة السبب
مع الاجزاء الذميمة الحقيقية في مرتبة من المراتب النفس وهم هنا لا يرفع اقباب النفس
مفهوم الناطق بسبب وهو النفس الناطقة فان النفس جزء خارجي حقيقة في عالم الجسد من المادّة
الحقيقية نعم المفعول المحضات المفهوم من نفس جزء خارجي حقيقة في غايته البعد عن المادّة التي هي
المفعول المحضات المفهوم من نفس ذات الانسان في نحو من الصفات العقلية ومن هنا لا يرفع
جواب ما اردوه بطريق السمات في كذا الانسان الحيوان الناطق في سبب المادّة التي هي المادّة
بعض الاذكياء فيمنعوا النفس ان لا تسبب في كذا النفس في كذا النفس

قوله بعد ان رتب الكرة اولاً - من لم يأت به وحده لم يأت به انما انما تحت الكرة باثبات عليها
 الطبقه وحيث تحت على مقدمات الـ جسم فلما قطعته ترى صورته ووعيته
 معايرة جسمه فزادته بعد انما بالبرهان نوعه تحت - حال الجوهري والعرض فان اثبات
 جوهريهما لم ينعلم لا بد لهما من المتخلف بالنظر ذات كل جسم من تحقق ذاتي له انما من يكون
 جوهرياً والعرضاً كما سيأتي والتعظيم لا يضر في هذا المقام ان اجسام منها مركبات وهي التي تتركب من اجسام
 متخالفة الطبع كالمحجر مثلاً فلها صورة نوعية تتركب من كنهية فالقوة على اجزائها المتخلفة المتحدية فلهذا في اجسامها
 وهي التي لم تتركب من اجسام كك فلها صورة نوعية بسيطة والثانية ان كل جسم فلها شكل بسيط
 انتم تاتي به بالادراك سباني والثالثة ان الشكل الطبعي ليس بسيطاً والكراتية فان الطبعي بسيط حيث
 انما لك لا بعضي الا من واحد لا يكون فيه اختلاف فحق الاشكال فان الاشكال التي لا رتبة لها جوهرياً
 فبها اختلاف لا من حيث الشكل كراي اختلاف تقدير في الطول والعرض كما ان في السطح والعمق والارتفاع
 واما ان رتبة فلا اختلاف فيها انما يفتقر عند قرب الزاوية والسعة عند بعداً واما مهمت المقدمات فنقول
 لانك ان الجسم بسيط موجود في الارتفاع عروضة وجوداً في المركبات والارتفاع السطح ولا بد له من عروضة
 كمن المقدسة الاولى ان لا بد من كل جسم المقدسة الثانية ثم لا بد ان يكون الشكل نظراً الى ذاته كراي كمن المقدسة
 فان وقع على المعنى الطبعي لم يفتقر الكرة فبنت الدائرة لسبب قطع يحدث او يتوحد فيها وازم على
 المعنى الطبعي بل تعاضد ادم او يلزم له متبعه وقوة على المعنى الطبعي فنقول ان ذلك الجسم بالنظر لا يتوحد
 الكروية والدائرة فبنت المثلث المتساوي الاضلاع لا رتبة نظراً اليها فبنت التساوي من الاضلاع المتساوية
 لا يتوحد بالنظر بل ذاته الصم كما لو خاسباً فممكن ممكن المتساويين التماسه على المقدسة الثانية نظراً الى ان الشكل
 عندهم هو كجاءوا في الجوهري المعنوية على نهج مخصوص وهو عرض المتعاضد المتعاضد جميعاً ليس بتركيب الوحدانية
 الملهود انتم كما يمكن المتساويين على المقدسة الثالثة اولا بالمتن ان بعضي الارتفاع لا يلزم ان يكون عرضاً
 وعلى تسليم فلا - لا يخلو اختلاف فيها بالنظر لا ذاتها واما الاختلاف بعد الانسراح وهو متالي في

من لم يأت به وحده لم يأت به انما انما تحت الكرة باثبات عليها

فان انشراح الدوائر الصغيرة والكبيرة متحقق فيها انتم كما ان انشراح الضيق والسعة وانشراح الاعمال والواجبات المختلفة
في غير ما فالربع والنصف سبعة بالنظر لافانته بسيطة بسببها في الكبر والاختلاف في الاعمال والواجبات والضيقة والسهولة
بعد الانشراح كما ان انشراح كبر لا اعتدلت في سعة ووجود الاختلاف بعد الانشراح بالنظر في
الدوائر الصغيرة من موضع والكبيرة من موضع اخر وان قطع النظر عن حركة انتم موكب من
قوله الثانية ان مربع قطرها اعلم الخ نسبة بين المقدرات في البرزخات وفي المقصود ان تحرك من
الصحة والعدوثة فانها ان لم يوجد فيها عدوثة شرك برزخ ومقداري تحسني او يانتم فغنيتها باطل
معناها مرة بعد اخرى فبنتها صمته وان وجد عا وكل فبنتها شبه عدوثة وذلك ان
الاعمال على تقدير كبرها من الاجزاء التي لا تجري لا يتصور فيها النسبة الصحيحة فان البرزخ
بعد الاجزاء فبعد الاعمال كلها فله يتصور النسبة الصحيحة الا على تقدير اتصالها واطلاقها بالقياس
فيغير الكلام انه لو وجد نصف الجسم الاعمال من الاجزاء التي لا تجري لا يمكن تركها في
واحد من منها كما هو سلم عند الخضم انما والى باطل فان النسبة بين قطر المربع وخطه صمته
لا يتصور على تقدير الكسب من الاجزاء بل انما يتصور على الاتصال اما ان كون النسبة
مقطر وخطه صمته فهو ان مربع قطره ضعف مربع خطه بالبروس كما دمن في الاول
ان النسبة التي توجد في الحد من يوجد في المربعين بالسكبر في حيث الاضافة في بعضها
فبها كما نصف كبر نصف النصف اعني الربع والثلث كبره ثلث الثلث اعني الثلث والحد
ان وجد منها السبعة توجد في ربعها ثلثه الربع واذ يوجد السبعة توجد في ربعها ثلثه السبعة
وضح في نسبة المنكورة ان يفرض ثلثه اشياء منسوبة لثلاثة الاول لا الثاني
الي الثالث فاذا نسبتها الاول الثالث فهي كبره الثلث الاول الى الثاني الى الثالث واما

التي كانت ديا لجملة المجددين لم يجدني المعتبرين بالكبر والشيخ ثبوت هذه المقدمات
التي ثبتت بان س ان نسبة قطر المربع الى نسبة ارتفاعه اذ انكسرت وثبتت في المربع
بحكم المقدمات الثمانية ثبتت في تلك هناك اي بحاجتها من ضيقها ضيقا لا يخرج حكم المقدمات
الاوليات من القدر واضح من الشرح وليس في الاعداد نسبة يكون منها ما ذكره في الموضع الضعيفة
بحكم النظم القاشي بان نسبة القطر الى الضلع يبلغ بالكبر الى الضعيفة وليس العكس
بالكبر يبلغ الضعيفة فثبتت نسبة القطر الى الضلع نسبة عدوية هذا هو الموضع منها التي اورد
الكبري ولم يتضح من الشرح غاية الوضوح فلابد من توضيح ذلك بان النسبة المتكررة الباقية
الضعيفة لو وجدت في الاعداد فلابد لوجودها في الواحد والاثني اذ في اضعافها كما بين
اربعة والستة والثمانية وهكذا ولا يستغور وجودها بالاول فلان النسبة المتكررة في اضعافها
كما يتبادر عليه تعرفها المذكور انفا وليس من الواحد والاثني عدو بل هو اسطوية والاما
فلان اولئك ليس من في كتابه ان نسبة الاضلاع توجد في الاضلاع وليس في
الاضلاع وهو الواحد والاثني نسبة الكبر فاما ليس في الاضلاع تلك النسبة وانما
قد يوجد في الواحد والاثني اذ في اضعافها لان الضعيفة والضعيفة في الاعداد
وبين اضعافها ما يجمع من الكبر والضعيفة لا يوجد فيها لعدم وجود الكمال من الجوانب
مع ثلثي الاول وجود الكمال وهو في الاعداد عدوية من الواحد والاثني في فرع ثلثي وجود الكمال
سحق النسبة المذكورة الباقية الى الضعيفة في الاعداد فلهذا الجح ان اتميت على سبل الاعداد
المكملين في ثمانية عشر سنة بان اقيم عالم من الواحد وغيره على اثنين اعداد من اثنين

عدل وجود الكسوف في غيرهم فلا يجوز الواسطة منها باخذ الواسطة والعدد اولا
 وان ائتمت على سبيل التحقيق بان العدد اعني الكسوف المتعاقب مطلقا لا يوجد فيه نسبة متناهية
 الضعف وبسبب ذلك عليه بان الواحد والاثني غير لا يوجد بينهما عدل فليس بينهما كالتسوية
 يستلزمها الواسطة فيوجه النفع بان الواسطة يجوز ان يكون وزعا مع كسره عدد او ضمن
 وقد يقع الاول بان الكسوفين لول للعدد وان الواحد مع الربع لول الى خمسة ارباع فلو
 كان واسطة من الواحد والاثني لزم كون الخمسة واسطة للثلاثين والاربع والاثنا عشر
 مال الواحد اربعة ارباع ومال الاثني ثمانية ارباع وهو يستلزم الواسطة لكون الواحد والاثني
 على القاعدة المذكورة ان نسبة الاضغاف توجد في الانصاف ويدفع انما بان الكسوف
 خوص الكسوف المتعاقب دون المتعاقبات تعلم ان كل واحد من الاثنين مرفوع اما الاول فمطلوب
 المجازية بين الاضغاف والانصاف يقتضي محافظة اصل النسبة كما ان الضيفه والمكبر
 واما محافظة خصوصية النسبة فلا الامر في ان خمسة نصف من الثلثين بحيث لا يفتقر
 ثلث من خمسة ولا يبقى النسبة هذه الخصوصية من اقل الاعداد وعلى هذه النسبة اعني الواحد
 ثلثين انهم اصل النصفية باني الكسوف في الاضغاف خصوصية الواسطة العدد صحيح لا يتم
 بقاء في الانصاف عدد وكثير لم يترك بلك الخصوصية فحذا يكون في الاضغاف عدد صحيح
 وفي اقل الانصاف بقاء اصل الكسوف كما في النصفية واما انما فيمض ان الكسوف في خوص
 الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد من مفهومه الذي تتركب منه العدد كتحليله لا يكون حسن
 الكسوف العددية كالنصف والثلث كما يكون للمقدار المتعاقب كتحليله لكونه في ان المقدار
 المتعاقب يوقونه الخارج يمكن ان يخرج منه الكسوف الذي ليس له نسبة عدونه واما مفهوم الواحد

واما مفهوم الواحد فلا يقيد ولا يمكن ان يوجد كس منه الا ما يدخل تحت الانواع ^{والفهم}
 ولا يمكن فهم كس منه الا يكونه نصفاً او ثلثاً او ربعاً لانه قهراً في الكثرة العددية واما ^{لكس}
 الصبي منه فله يد تحت ^{الانواع} بل انما يعقل من حيث الاضافة واما النصف فله يد
 تحت النقص الوفوي والامكان النفس لا مرقية مفهوم الواحد وان لم يكن له وجود في الخارج
 يكون له وجود في النفس كما ان النصف الواحد قد يكون له وجود في الخارج بل في مفهوم
 المقيد كالخطوط المستقيمة من الافلاك كما يعقل منه الكس الصبي الغير ليس له بعددية
 ككس يعقل من مفهوم الواحد ليس له عددته والتجدي لا يعقل فرق الاباء واما مفهوم
 كس لا يعقل منه فافهم وتبع الحجة الاولى والثانية بهذا النمط من النفس المختصة بهذه الخاصية
 وكان بنا سكونه ملكوته طويلاً قوله الثانية ان اه لا بد ان العلم امور الاول ان السكل المربع هو
 يكون ذوا اربعة اضلاع مسقيمة متساوية الطول او اياها كان فارز اية قائمة وخذ من متساوية
 حب ان يكون قطره ذوا القائمة وان يكون مربع القطر اى الخاصية فيه في نفسه ضخم
 وضع واحداً للوجوب مساوات مربع ذوا القائمة بالتي العلين مساوي الكس ^{لنصف} النصف الثاني
 ان النسبة محاذية من محذرين اى العددين اللذين قرباني النفسها بانه في المربعين
 مع البكرين ان يضارب النفسها فلهذا لو كان احد المحذرين نصف الآخر فمربعه يعطى ^{الاحد}
 احاد المحذرين نصف الآخر فيه والبرع ليس كس بل هو نصف نصفه ولكل لو كان احد
 المحذرين ثلث الآخر او ربعه فمربعه ثلث مربع الآخر او ربعه فلهذا من ^{المساوية} مساوية
 ان وطول كسها ان يضرب احد المحذرين في الآخر فالخاصية هي مثلاً اذا كان احد ^{نفس}

واذا قرنا الاربعه في نصفها جعلت ثلثه عشر فالجوز الذي في نصفه اقل من نصف
 نصف نصف مراع اننا لان الاربعه نصف الثمانية وهي نصف ثلثه عشر وانما هو
 حاصل ضرب اثنين في الاربعه وعلى قدر نفس الاربعة من التثنية والتثنية
 تجمع في الاعداد اصلان مخرج النصف والعدد والعدد الذي يخرج منه صحيحا وانما هو
 لا يتصور فيه نسبة التثنية لا بها لا بد لها من الواسطة وهي النصف اليه وانما
 ولا واسطة بين الواحد والاثنيين فلم يجمع في مخرج الصنف التثنية والنصف في جميعها
 في الاعداد اصلان لعدم الجريان في المخرج مستلزم لعدده في الجميع ونحوه في غير ذلك
 آه وذلك ظلم لانه كما لا واسطة بين الواحد والاثنيين وضعفه لانه في الاربعه والتثنية
 لا واسطة بين الاثنين والاربعة ورضعا فيما الا ان الضمين في اثنين ليطان في عدده ولو
 فليس توجد الواسطة هي الثلث في الاربعه وستة في الثمانية فلما لم يكن في
 لا واسطة بينها واما البرهان ان مربع قطر المربع وضعفه فمجموعها اربع الضمين في
 فيكم الجوهري ونسبة التثنية لما تقر في الاصل فمجب ان يكون من جذرين في القطر وضع
 نسبة او ثبت صارت ضعفا لا بها ولم يصرفها بسبب ثباتها كان ذلك الجوهري
 لا الضعيف لما تقر في الاصل مع ان الاعداد لا يجمع الضعيف والتثنية فيها كما لم
 ان يكون نسبة الجذر من التثنية لا لثباته لا لعدده وبه وعلى تقدير التركيب من اجزاء لا يحجب
 العدد لانه لا نسبة لتركيبها لكن يروى عليه ان بعضه والتثنية في الواحد والاثنيين
 الواسطة مطلقه عددا وهو ظاهر وكذا ما طالت لان اجزاء الاعداد واعدادها بسيطة كما تقرر في محله
 فيصفوا ما يجوز ان يكون كسر من الجوهري في نصف الاصل واسطة وان لم يكن

واول ما يحسنه فيكون نسبة المصنف الاول اليه كنسبة المصنف الثاني
 لا يزعم من عدم كون الصحيح هو وسطية ان لا يكون الوسط لان انما ايجها بينهما
 تحاشا لظاهرا والخمس انما هو نسبة لان حكم البكر هو حكم الصحيح كما لا يخفى على من
 اذنه حارسته بالحساب فخال موثوق بركت طالب الدلالة وغفر الله له في علم ان هذه
 متيقنة على ثلث مقدمات الاول ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعيه لانه في كل المربع
 والثانية ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الجذر الى الجذر فنسبة البكر الى البكر هي
 القدر سمين ان للقطر الى الضلع نسبة او ثابتت هذه النسبة بالبكر حارست ضعفا فاعلم
 في المربعين الضعيفين مع البكر والعائلة ان هذه النسبة بالبكر هي جمع الضعيفين فيها مع البكر
 لا توجد في الاعداد لان اقلها الواحد والاشان وفيها ضعفه بدون البكر لان الاعداد
 الواحد ولا يكون اولا وفيه من وسط وليس فيها عطف فليكون فيها البكر في عالم جمع الضعيفين
 مع البكر لم يجمع في شي من الاعداد لان النسبة التي يوجد في الاصناف لا يكون فيها من الاعداد
 ايضا كما ان ظاهرا فلو كان في اصنافها نسبة الضعيفين مع البكر لكان فيها الضعيفين
 فيها علم انها لم توجد في اصنافها ايضا ثبتت ان هذه النسبة ليست بعدد وانه اذا كان
 من اعداد لا يخرج يكون اعدادا او جزئيا والى فيهما وهو مستلزم لاحتياج نسبة الضعيفين
 في الاعداد ولا ريب ان فيها فيفرض هذا القاعد والعتبة والى في غير الجزئ وحقها انما
 اذا كان نسبة قطر المربع الى ضلعيه من النسبة التي يحصل بالتقارير دون الاعداد فيكون هذه
 الضمنية وليس على اتصال الجسم فثبت ان الجسم مشتمل على اعداد وليس على اعداد الجزئ وهو المطلوب

فان قلت اذ لم يكن بين الواحد والاثنتين عدد صحيح واسطة لا فيزيم معمم ان
عدد فوكس لا يوجد الاثنون الواحد واسطة عدد واحد اكر قلت ان الكسر لا يقبل على تقدير
فانه شافيه لا يقال سلمنا البطلان الجزو لكن وجود الكسر بين الواحد والاثنتين بطلان ما لم
من ان نشه الصفقة الجميع مع الكسرين في العدد فلما جواكم لا نقول ان الكسر العدة لا يكون
فان قلت بين الواحد اثنين اعداد لما تقرر ان ربع الوسط يكون مساوياً بالوسط الطرفين
العدد الكسري وسطاً بين الواحد والاثنين فربعه لا يكون الكسر الا ربع الكسر لا يكون
عدداً صحيحاً و سطح الطرفين اللذين هما الواحد والاثنان يكون اثنين وهو عدد صحيح ولا يكون
لعدد الكسري الذي هو ربع الوسط وهما منقسمين بغير اثنان فيرئيس المقربين كما في
والذين وهما لا يتم عدم الوسط بين الواحد والاثنين لمجوز ان يكون الكسر مجموعي
ويكون عليكم ما لم يتم على انما ليس خارج من انفاص القاعدة ودرجت بان الكسر مجموعي
خوارج الكسر المتقارب دون المتفصل والعدد وارضت انكم المتفصلات فكل يكون منها
كسر صحيح ووسطاً فانزع الا ان يجمع كون الكسر الصحيح من خورص الكسر المتفصل لمجوز ان يكون
لعدد اثنين مركب منه العدد وكسر تخليص لا يكون من جنس الكسور العددية كما يكون المتفصل
يخلص لك عدد وهذا المنع ينظر من جوان مفهوم الواحد ليس كسر تخليص لان مفهوم الواحد
هو واحد امر انساني غير موجودة في الخارج فلا يمكن ان يوجد كسر منه ولا ما يدخل تحت التام
ولا يمكن فيه كسر جسيمة الا يكونه نصفاً او ثلثاً او غير ذلك فهدى الكسور العددية والاكسورية
فلا يخرج عنه ولا يفارق من حسب الاضافة اية المتفصل لا يدخل تحت الصور الوفوية والا مكان
انفس الامر في الخارج المحض لا يجوز نقلاً فالمراد من حيث انه لا يوجد لان كسر صحيح هو كسر جسيمة

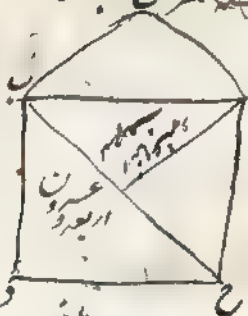
نفس الامر بخلاف المقدار المتعدي بان يمكن ان يخرج منه اربعة اقسام
 الخارج النوع والاشكال كون الوسط كسواء حصيدا والحوارب عنه بانه لا فرق بين مفهوم
 الواحد والمقدر لثبات لان المقدار انهم قد يكون غير موجود في الخارج بل في مفهوم
 كما في خط المقدر من ان ذلك فالكسر النقي لا يتحقق من هذه الخطوط المتعددة المتوحدية
 كلف ثبات من مفهوم الواحد وان لم يكن موجودا في الخارج مرفوع بانه فرق بين المقدم
 الواحد والخطوط المتعددة هي المبدأت في الطول والامتداد وليعلم ان يخرج عنه
 كما انتمزجت وزعم يمكن موجوده في الخارج لكن واما السبب انه عن الاخرى المتعددة
 ولا مفهوم الواحد من حيث هو واحد لا يفهم منه الامتداد ويكون صالحا لاسماع الكسور
 ان يكون عدويه اوصية لقياس الواحد على الخطوط قياس مع التعاقب كما لا يكفي على الامر
 مع قواعد مولانا مولانا محمد حسين لولاه مقدمة قوله الباقية ان مربع قطر المربع كالمربع
 ضعف مربع ضلعه يكون للقطر الى الضلع نسبة اربعة ثلثين بالكرير صارت ضعفا في
 في الاصول من ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الجذر الى الجذر مثناه بالثبوت ولما كان من
 يتحقق في الواحد عدم وجوده في الاعداد نسبة ثمانية تكون في النصف فيكون نسبة قطر المربع
 ضعف من النسبة التي يختص بالمقادير دون الاعداد وهي اربعة من مقدارين لا يوجد بها
 نسبة في امر لقيتها باسقاط عنها مرة بعد اخرى ولا يتصور ان نسبة الاعداد حيث انتهى بها
 الواحد اعاد يتحقق النسبة الصعبة في الاجسام واوليات القياسات الفصل في البرهان بمقدار
 الاصل ان مفهوم سطح المربع هو ان مربع الوتر القاطع ياب وي مربع ضلعيها وانه كان الضلعان
 متساويين فمربع المربع الذي محيطه برامع خطوط متساوية متساوية على زوايا قائم يكون مربع

الاخر يكون مربع كل نصفين ثم الترتيب يكون مربع الترتيب ضعف مربع الضلع الثاني
 باليكبر وهو ان شئت اذ اضيف اليه شدة المجموع شدة بقية فبها يثبت كان مثل
 مستقيمين اي تمامين سمي شدة فناء باليكبر فتدلسه مثلث الى السمت بالاضافة
 قوت السمت فناء السمت شدة المربع الى المربع بالاضافة متساوية مع واما قالوا باليكبر
 اي بالاضافة وهي مكبر لفظ المعاد احرر عن المعاد بالتصغير كالسنة والثلثين
 الخمس والجميع فيها يجب ان بقدر مقدور بالثلاث يكون شدة الاول وسطية للثلاثة
 شدة الاول الى الثاني كانت الثانية فبها يثبت باليكبر من الثاني مقدور اخر
 شدة الثالث اذا ثبتت فمثلث ثلث ثلث فالثالث اقل من مجموعين بالثلاثة
 ان يخرج عدد ويكون مثلث السمت حتى يكون مثلث السمت ذلك شدة المربع اذا
 كان ربع المربع فوجب اعتبار عدد ثالث يكون فالطرف الثالث الاول في المربع فالبعد
 مقدور ربع السمت فليكون عدد وهو الاول عدد اقل من الاول ربع السمت فبها
 الاعداد واما في المعاد فبها يثبت يكون شدة الفطر الى الضلع فبها ان كان
 فطر المربع فليكون ضلع ذلك المربع الاضغر فبها فليكون فطر الاول ضلع
 ضلع الفطر وللمثلث هكذا



من اقل ج ب فطاه ورج ضلعه واما على الفطر مربع الفطر ج ب هـ و على
 انه فطر مربع اصغر وهو ج هـ ج ط فيقول مربع ج ب هـ ضعف مربع ج ط و فليكون
 ج ب ضعف خط ج هـ بل اقل منه فانه لم يكن بعدو لكن اذا غلبت هذه السمتين

بأن بعض سلع ارج ثيرب عنه مقادير متساوية فيكون ثمنه ثمن ارج بـ



ارجح علی ان غلغلہ کنند ع و ع و فطر علی غلغلہ

الصفحة ١٠٠

الاصحاح
الاصحاح بل بغير
الاصحاح بل بغير

فذا نسب على عروفتها نفرض واحدا فالنسبة اذرا صدقت اليه الاثنيان سبعا

وإذا صفت إليه الورع سبي غلثاً وإذا كان اللامع كسباً وشكوك بعد التنبه

أقل من النصف فلما كان أقل من الخارج النصف والنصف الواحد الإنسان وب

العدد الذي منها اكثر من الواحد داخل من الاثنين فادام يوجد عدد واحد اياها

النساء على حصص الثمن من ثمن العرب وذلك سبعة عشر مائة وثمانين
عشرة مائة وثمانين مائة وثمانين مائة وثمانين مائة وثمانين

[illegible]

مسترون في حجم الفوف درجدها من الوسط ويزيد عليه سطح الطرفين المقصوب احد النقطتين

منه و هو حامل ضرب ربع شمن فی من سدس و هو جزء واحد من الف مائت و

بنو مدس من الواحد مع مامن ولسه وثمانين فكلون عشرين واسطه في سنة التي تصلي

هفتاد و نه ایست از جمله در ربع مقدس ایست هفتاد و نه ایست از جمله در ربع مقدس ایست

مكون هذه النسبة القطر الى الضلع من الزاوية التي تحيط بالزاوية الواحدة الا

تقریباً لا محققاً دولت العرب بنده و غیر بنده در این سده سی و یکم به سر فاشه ادا اجد ملک سده

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال اسمعيل ابو محمد المشاق غفا عنه ربه العزيز الخلاق اني قد علمت
في سالف الدهان محاشي مشقته عجيبة البيان عي شرح لهداية الحكمة
للصدر الفخر الشامي الذي هو العصاب الند قبقات كالباري لكننا
لا صارت عنى في مكان بعيد ولا يعنى غماقه كوله ولا يعيد لما
لفظني مرابي الدهر من اصل التوبة الى ارض الغربة وعدت محبس
عندي كتاب ولا يسمع مني خطاب قد سألني فأنه كتاب السعاده
وخاتم ابواب النجاة قلده ملبتي وقطعة كبدتي على حسن ابنة الله
بنما حسن عند قرائته ذلك السرح علي ان احمر له حسن يجرني مقام
الثناء بالتكوير وكلما اثبت بالاعداد ما رادته الي الاصل رند وجم
حلت في صل هذا المقام الذي نزل فيه الاقدام وصار فصاري زلة
القدم وحصول القدم واني تعرفت باني قد خربت فيه على الذن

في الثاني وما وجدنا الا ما يحده المودني الى من فهداه اعذر بي انما الاذ كما يقولون
 عند كرام الناس مقبل والله المهادي الى السليل الرشاد قوله والشا
 ان يلقى قطر المربع يحكم المودس آه حاصل ان الجسم متقارب من مركزه
 لا يقبل الاقام فانه على تقدير تركب منها اوزا وضاعرجا ولقطر ذلك المربع مراحلا
 متفارقة في فرض نهيت المربعين لما عرفت سابقا ان احباب الجزوع كانوا يجمعون
 الاسكال فاعون بالمشك والمربع على انه يمكن ايضا ان نعال المربع على وجه
 وجهه فيكون المربع الشاح به ضعف المربع الاول فان اقيس قدره من في الشكل الثاني
 والاربعين من المعادلة الاولى ويسمى هذا السكال بالمودس على ان كل مسك قائم الزاوية
 فان مربع وتر الزاوية مساو لمربع ضلعيها والمربع الاول لقطر نهيت المربعين
 قائم الزاوية وقد القطر وتر الزاوية فالمرح الثاني يكون مراحلا وتر الزاوية القائمة
 ولما كان كل من ضلعي هذه الزاوية ضلعا من مربع واحد يكون مربع كل منهما مساويا لمربع
 الاخر فبهم من ساواة مربعهما المربع وتركون كل واحد من المربعين نصف المربع الثاني
 فالمرح الثاني ضلعه ضعف المربع الاول فيكون قطر المربع الاول الذي هو ضلع المربع الثاني
 ستة اضعاف المربع الاول اذا ثبتت هذه الستة اضعاف الضعيفة فان اقيس
 عددين في الشكل الحادي عشر من المعادلة الثامنة ان ستة المربع لا المربع ستة المربع لا
 المربع ستة اضعاف بالسكر بمعنى ان الستة الواقعة من المربعين يكون محفوظ في المربعين
 انما يكون ستة اضعاف بالسكر فان المربعين انما هما المربعان بعد ان تقرب في بعضهما

[illegible]

ليس لها اسماء كذا كانت مكانها اسم لا تسقط فسطح باسمائها ولا غير غنما بلفظ الجوز من احد
وخرق من عمن جزم بعض الكسري انتهى منها مخالفت ملكة القمي الذي لا يوجد في الاعداد
فذلك الكسري المذكور منها مفردة ومنها كثر والكرار على لغة اقام الكثر بالثنية
او فزون من لغة عت وانما بالكرار المعطف ككثرت وربع او خمس وخرق من احد عشر والثاني
بالكرار بلاضافة ككثرت سبع في الثبت فالتكرار منها اعم ثالث في التثنية والكرار
مخصوص بالكسري المصنف ورمط لا اهل الهند في التثنية والتكرار ليس مطابقا لاصطلاح الراجح
فالتثنية الكثرة بالمعطف عندهم واخذ في المفردة والمكررة بسببه انما يكون واخذت التثنية
بالنوع السعوي والمكررة بلاضافة هي التثنية بالكرار لكن لمطابقا فيكون نصف التثنية ايضا
تثنية بالكرار بل اذا كان الخاف والمضاف اسم من قسم واحد يكون الاضافة
فصيل اضافة التثنية الى نفسه بحيث يتحقق سببه التثنية انشاء بالكرار ووجب
للاضافة اليها نصف التثنية التثنية التثنية والاصطلاح نصف التثنية يقال نصف التثنية
بالكرار للنصف والتثنية المضافة مطلقا عند اهل الهند شي نسبة المولف ان كان
انما يعرف فيها من سببين متحدتين اصبحت احدهما بالالف في شي التثنية بالكرار
فالتثنية المولف اعم من التثنية محصلها يرجع الى اضافة التثنية الى التثنية وحاصل التثنية
الى اضافة التثنية لانفسها من جميع الاسماء التثنية المفردة والمكررة خارجة من التثنية
غير مولف الا المكررة بلاضافة فانها مولف وانما بلفظ الكبر لان التثنية بالثنية
كانت خارجة لانها تدخلها تحت المعنى السعوي للتثنية فوجب مرة ما ينتمى للمولف

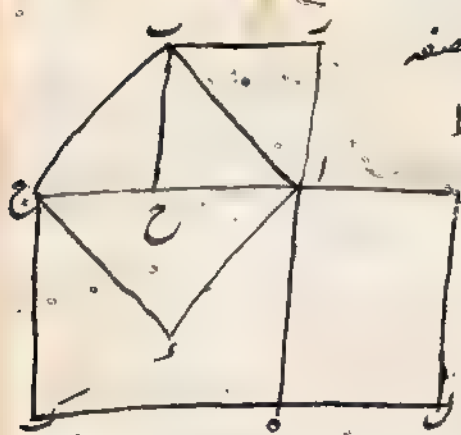
والمكرر منها عبارة عن إضافة الشيء الى بعضه في مطلقه المكرر على ما هو مطلق في
 سبيل ذلك في المسئلة فكذلك الغير المفرد ورمزها Δ والذكر Δ اقول ان النسبة المشناه
 مشناه بالبكر فيسمى النسبة المتباه بالبكر عبارة عن ثبوت النسبة في بعض
 ولها عليها النسبة المسئلة وانما فان اتي النسبة فرصت اذ ان بقيت في النسبة
 بحيث المشناه ثم قناه بالبكر كصنف النصف ثم اذا ضيق في هذه المناه
 المشناه ثم بالاضافة مرة اخرى كصنف المربعة فلما ان النصف النصف اعني الربع
 مشناه بالبكر للنصف كذلك نصف نصف النصف اعني الثمن مشناه بالنصف
 والعصف نصف نصف النصف ربعه فففي المشناه النسبة مكررة والاضافة
 واحدة وفي المسئلة النسب ثلثة والاضافة مكررة وهكذا بعض عدد الاضافة عن عدد
 لواجبه والوجه ان الاضافة الواحدة هي اضافة لاصل النسبة الا هي كسر لمره
 امثلة النسبة المسئلة ما قال اقليدس ان ثلثة الكرة بالكرة كثلثة القطر بالقطر
 مسئلة فاذا فرضنا كرتين قطر واحد منها ذراع وقطر الاخر اربعة اذرع فبالنسبة بين القطرين
 هي ثلثة الكرة فيكون كرة قطر ذراع ربع الكرة التي قطر اربعة اذرع فبالنسبة
 منها هي ثلثة الربع لكن يشك ان ربع الربع هي ثلثة الواحدة بل اربعة وسبعين والمسئلة
 لايزاد فيها لفظ البكر لما عرفت ان زيادته كانت للذراع عما يشي بالصعيف وفي
 المسئلة لا احتمال لذلك ثم النسب منها عددية ومنها حتمية والحبية منها ليست
 الكمية الصبي الذي يقتر عنه لفظ الجزء اعني الكسر الا ان ثلثة عدده من الحبية منها عبارة
 عن ثلثة كرتين محضه بالمقدور لا لوجه في الاعداد والثلثة العددية كما هو جدي في اولها

كنه يك قد توجد في المقادير ايضا وان كان وجودها لا يستلزم حيث انما هي
 حيث عرض الكمال المتضمن لها اي وجدها كان فالعدد وبنه ايضا من حيث الذات
 محضه بالاعداد لا توجد في غير الامت حيث كونه موعضا لها بالعرض وتسمى ^{بالحالة}
 ثابته السبتن على وجود العاد المشترك وعدمه حيث ما يحقق العاد المشترك يحقق
 النسبة العددية وحيث لا يحقق العاد المشترك يكون النسبة صمية والعاد المشترك
 الاعداد وهو الورد الذي يعي جميع الاعداد صحاحا كانت او كسورا باستقاطعة
 وفي المقادير على تقدير كسرها من الاجزاء الى لا يقبل الانقسام من الجزء الواحد فانه في كل
 الورد في انشاء المقادير حسب الاستقاطعة كذلك ^{اما} على تقدير انشاءها وعدم كسرها
 الاجزاء الى لا يقبل الانقسام فليس فيها عا ومشارك يحقق النسبة الصمية واذا علمت ^{مفهوم}
 النسبة انشاء باليكثرة والعقل به اجمالا فاعلم ان تلك النسبة احكاما مستهداة ^{بشأن}
 تلك الاحكام هي اصنافها لا انشاءها ان انشاء النسبة يكون مخرجها ^{عن}
 مخرج الاما فان قرب يور في الكسور يور في بل الزائد في الحاصل فان تلك ^{الكسور}
 الاناقص يكون مخرجه اكثر من الزائد فالربع ناقص مخرجه اربعة والنصف زائد على الربع
 ومخرجه اقل وهو ثمان ومنها ان انشاء النسبة يكون مرابعا لاصل النسبة فان ^{العدد}
 ما يحس من ضربته في نفسه تلك المسنات كما من ضرب النسبة في نفسها فانه
 الاصلية يكون جبر الاعداد وهي مرابعا منها انما لا بد لتحقيقها من ثلثة امور متواليه او متوالية
 ثلثة كما ذكرنا ^{في} بعض صور المقادير انما ثلثة كما نرى اذ انما سببت ثلثة مقادير على الولا ^{الدول}

الى الاخرى نسبة الى الاربعة مشاة بالكبر والاما ما وعلته فتوالية كالاربعة
 ستة عشر فتمت الاربعة الى الثمانية عشرة ستة عشر فتمت الاربعة الى الثمانية
 عشرة واربعة فتمت الاربعة الى الثمانية بالوصف وهكذا فتمت الاربعة الى الثمانية
 بالوصف لكن ليجعلهم يرضونها الى نفسها بان تجعل نصف النصف والنصف
 يحقق بين الاربعة امور متواليه اما التقدير كادرك فليس ان نسبة الكثرة الى الكثرة فتمت
 القطر لا منتشرة كما في واما الاعداد كمال ثلثين والاربعة والثمانية وستة عشر فتمت
 الى الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية
 الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية
 كوراه كالحمد والوسطى في الاسكال خلاف الثلثة فانها لا بد فيها من سطرين يكون النسبة بينهما
 اطراف الى الوسط حتى يحقق التوسط بين الامور الاربعة فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية
 فانها لا بد فيها من سطرين يكون النسبة الى الستة ولا يحقق في هذه الاعداد والاربعة
 ولا الستة فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية
 نصف النصف بل الستة فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية
 لعدم اشتراط التوسط منها ان الوسط في الستة المساوية يكون حد المسطح الطرفين فان ملك الامور
 الستة لما كانت على التوالى فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية
 الستة نسبة انه يحصل احد الوطين بينهما فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية
 منها متساوية بالكبر فالخارج من الستة فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية فتمت الاربعة ثمانية

فما يدان يكون مربع الوسط في المشناه باليكبر من واما المسطح فيكون
 اقل من المضاف اليه من المثلث الا ان كل منته اعدادا متساوية
 الوسط متساو لمسطح وان تحققت النسبة المتساوية بين المربعين فيسطح جذري
 المربعين يكون وسطا في نسبة المربعين فالاربعه ونسبة عشرة لثلاث وبنها نسبة
 وهي الربع فاذا ضرب جذر الاربعه في اثنين في جذر ستة عشر اي الاربعه
 وهو مسطح المحررين ووسطا في النسبة فان نسبة الاربعه لثلاث هي النسبة
 عشرة فالثمة المحققة من الوسط والمطرب لاطرف كان وهي النصفه اصل
 المشناه والديان على كون ذلك المسطح وسطا في النسبة ان المربع الاول كذا
 المسطح سطحان الجذر ربع الجذر الاول وفي مثل هذين السطحين بقي نسبة الاربعه
 المربع الاول بلا هذا المسطح يكون نسبة جذر الاول بلا جذر الثاني وكذا نسبة
 لا المربع الثاني كنسبة اطراف بلا جذر الاول بلا جذر الثاني فان هذا المسطح وكذا المربع
 مسطحا المحررين في جذر المربع الثاني بحيث كونه وسطا في النسبة لا كما يستبين في
 الامور النسبة هذاني الاعداد ودواني المقادير مفرق من مربع آت جذر فطره آت وهو
 مربع آت في فطره آت نسبة بلا ضلع آت لو ثبت باليكبر ان كل ضلع
 انما قطر المربع آت في آت فبها آت كنه آت الي آت فبها آت
 ارمشناه وهي نسبة مربع آت في آت بلا مربع آت في آت والوسطا في هذه النسبة هو

آت بسطح طه آل فوز حينئذ يسأل خط آ طه ورمزناه في آه بالسبب
 لاج قلبه مربع آ ح ج ب لا سطح آل طه كنسبة هذا السطح الى مربع آ ح ج ب
 كما نطهر هذا الشكل وما قبله في بيان ثلثه في القطر الى الضلع بالبرهان



بان اعتبر الضلع وسطح القطر نصفه
 فهو لا غنى مقادير على الاول والقطر ط
 واتصل وتقف القطر ثلثه الالف
 ابله الساكنه ثلثه الثاني

الى الثالث ونف ب ثلثه القطر الى الضلع في ثلثه الضلع الى النصف القطر فضم
 ضعفا ادي يكون الاول وهو القطر ضعفا للثالث وهو نصفه راجع الى ما قلناه فان
 از ح ج نصف القطر ونذا كله لا طمان القلب فلهذا جيل البرهان منها دونوا
 انفسهم في حيفه خاطرك فاعلم انه ليس في الاعداد حثه او ثلثه بالبرهان
 نصفه ضعفا وثلثه كذلك ليس فيها ثلثه من ثلثها الى الثلث اقل من
 او اسد من بل الثلث التي يبلغ منها الى الربع موجودة وهي النصف من ذلك
 الثلث التي يبلغ منها الى النصف الباقية موجودة فيها وهي الثلث واصل في ذلك
 انك قد عرفت سابقا ان ثلثه عبارة عن مربع تلك النسبة وثلثها
 في ثلثها فانظر الى نخرج منها تلك النسبة ان كان نخرج هذا المثلثه وثلثها فالباقية

[illegible]

[illegible]

لا يتأتى من الخضم فان الكسر على تقدير ان الجسم من اجزاء لا تجزى ^{القطعة} وتجزى
 والنظام الجزء الصحيح كحق النسبة التي تساوي القول بل يقال ^{عبار}
 قطع القطر على الوجه الكسر من الاقسام افعال تلك قد عرفت ان الوسطى ^{النسبة}
 المستاه لا بد ان يكون جذر المسطح الطرف من كحق من سادته مربعه مع هذا ^{المسطح}
 وهو عدد صحيح فله يكون جذره ^{العدد} كما مر في الشرح من ان العدد الاثم الجبريس له
 جذر في الواقع على الصحيح ولا يحقق للعدد الذي ليس له جذر صحيح الا الجذر التقريبي ^{الجزء}
 ان يحق النسبة التي مستاه بها الضعفة في الاعداد وتربا كانت ^{النسبة} عشرة الى
 والوسطا احد عشر وثلث فان مربعه مائة وثمانية وعشرون ثوبا وكذا ^{المسطح} مسطح عشرة
 والباقي ^{الباقي} مائة وثمانية وعشرون الا انه كجسفي فثمة المانية مائة واثني عشر
 كسمة الى ستة عشر ثوبا فثمة هذه النسبة هي السبعة المانية الى ستة عشر ^{العدد}
 الضعف كحق النسبة التي مستاهها بالية الى الضعفة في الاعداد وتربا ^{العدد}
 الكلام في التحقيق فان تلك النسبة محققة من القطر والضعف كحقا كما ثبت ^{العدد}
 وازدج حقق تلك النسبة في الاعداد كحقا فثم انها نسبة حصة من خوص مقدار ^{العدد}
 شها عا وثمر كاعتها الى سقاط مرة مرة فكونان كحت اذ قسم كل منها باجي فرد
 وض بالاجل الى الف الف واعداه لم يعين الاخر فكل جزء فرض عا واعداهما
 لا يكون عا واعداهما واذن هما بعد ان الاقسام لا يمانية مطلقا ^{العدد}
 لا سحر وثبت الافعال انما ان تلك النسبة لا يحق على بقدر الافعال فاما اذ وض ^{العدد}

من أصله عشرة ذراع فمراع مفرقة من جهة فيكون القطر ارضه ثلثه
 حذبت في نفسها حارث ضعفا ولا يقوّر فيل هذه النسبة من الذراع قطر
 المراع وافرغ ضلعه كما يقوّر من اجزاء القطر والضلوع على قدر مركب الجسم الى
 وانجواب ان النسبة على تقدير الاتصال ليست محرّجة في النسبة الذراع عليه
 مقوّر على انحاء مختلفة وطرق كثيرة فمخوّر ان ^{القطر} النسبة على تقدير الاتصال
 يكون النجوة واسطة لها منع النسبة لا الضعفة وارضد المقدر بحساب الذراع مكانة
 حكم المركب الاجزاء او التحليل اليها لا لقائهما في حثية عرض العدد وحسب ^{القطر} النسبة
 اسالت ان لا بد منه كون المقدر ارب سناسان وكحق النسبة الضمنية منها عوم
 انتهاء الاقسام وثبوت قول المقدر له بلا ماله نهاية له وهو غير ساق للاتصال في مثبت له
 فان المنقسم لا ماله نهاية له على نحو ما ان يكون جميع الاقسام الغير المتناهية حاصلة
 باقها اولاد يكون تلك الاقسام غير متناهية معي لا تقع عليه حدا تباد و ^{القطر} النسبة
 لا ثبت ^{القطر} النسبة على الطريق التماس دون الادف بالحد لا مثبت به لا المطلق المركب
 جزاء ^{القطر} النسبة لا تجري وكذا تحليل اليها في بطل نحو كونها اجزاء الجسم متناهية او غير متناهية
 او الفاعل معنى مركب الجسم من حوزة العالم للقسمة الغير المتناهية الفاعل في ^{القطر} النسبة
 كما هو تدرب النظام والحجوب ان فعليه اجزاء الجسم وان كانت غير متناهية من
 لعدم الفاعل وكونها اجزاء لا تجري كما يلحق به ^{القطر} النسبة منها الفاعل من حق النظام انه قسما
 واستوفت المرات فبذل حصة ما يلزم على تقدير المركب من اجزاء لا تجري فان عدم ^{القطر} النسبة
 تلك الاجزاء لا تباير له في عدم محو الفاعل المركب فان العاد ^{القطر} النسبة كغير المتناهية بالاعتماد

بالقسم بالانقطاع ابدال عربي وهو محذوف عن مسماهم فاجزأ حسنة
 مشركا انتم فليفت محض النسبة ومنها ان يقال ان احوال احد هان ^{بالنسبة}
 المذكور لاثبات احوال ثبات النسبة وقع فيه خط عظيم فان اثبات منقصه
 القطر لم ينفع فيه بكل العروس ^{التي} مسا محض المقدمات مفارقة غير موقفة على
 العاد المشترك ثم اثبات كون النسبة المربع الى ذلك المربع كنسبة القطر الى الضلع ^{المستأ}
 بالسكون ليكمل الحادي عشر من المقالة الثامنة الذي سياتي يخص البراهين ^{والمقدمات}
 التي به التي تخص فيما لو جرد عاد مشترك فكيف نتج هذا البراهين اثبات النسبة
 التي تخص فيما لو جرد عاد مشترك وحده ان بيان السهل الحادي عشر في المقالة
 وان كان جاريا على طريقتي البراهين الحاسية والمقدمات العددية لكن لا حيث
 انها مختصة فيما لو جرد عاد مشترك بل من حيث انها مطلقة جارئة فيما لو جرد عاد مشترك
 وفيما لا يوجد عاد وكذلك فان البراهين العددية كالنسب العددية لو جردت المقدمات
 الفا كما ان البراهين الهندسية ربما يجري في الاعداد فثبت بها المقدمات الحاسية
 ايضا وان كان بعضها كالمعلقة بالنسب الهندسية مختصة بالمقادير على ان ^{اثبات} المحققين فيها
 لا لفعال باطل تركب الجسم من اجزاء لا تجزأ على تقدير التركيب المانع من جبران ^{الذي}
 العددية والبراهين الحاسية وان كانت مختصة بما لو جرد عاد مشترك فان ^{القطر} النسبة
 الى الضلع وكذا النسبة المربع الى المربع بل نسب جميع المقادير فيما بينها على هذا التقدير عددية فاما
 حده يكون قياسا استنادا فخص بعض مقدماته لوجود المقدم ^{التي} في ما ان لا يحجبها

رنحو و المنقذ ز فانه كم متعلق و على بقدر حركه كسب الجسم منها اخراجه لا يحرك لا يصور
 لا بد فيه من فرض حدود و مشركه و الجزء الذي لا يحوي لا يصلح لان عدد
 فان ملك الاخراج على تقدير ركب الجسم منها اخراجه مقدار رتبة رتبة مقدار راجع الفسيف
 فخرج منها النسبه كافي الكم المنقذات مجمع و البراهين الهندسيه مختصه بالمقدور انقول
 متعلق و لا يقوم حججا عليهم خصوصا اذا كانت تلك البراهين مختصه لطريق لا يشترط
 المؤلف و مقصوده على ثبات كسب و بالانصال رسم الهندسه القائمه و رسم
 و در القائمه الراويه و رسم مربعي الفسيفين بحيث لا مطبقان على الهندسه لا غرض
 كافي بيان كل العروس و كافي غيره من مفقات كذلك خصوصا باحاطه صادرة
 كتاب الهندسه من ان ان بعض من كل القطبين بخطافه مستقي على انصال
 فالحق ان انصال الجسم و عدم نالقه من اخراجه لا تجري احوث معادرت فمن
 الانصال بالبراهين الهندسيه مطلقا لا يخرج عن نحو معادرت على المطلوب و يمكن الجواب
 سيما ان سلك الانصال جسم من معادرات فن الهندسه النسبه و لكن لا نراها بالبراهين
 الهندسيه فانها ممتلئه في الفن الطبر بالبد لا بالبطيعة قلاك البراهين الهندسيه
 انما هي مطهره لها و تورد مطر لن الفنا سجد الانواع ان لا من كما نطر اليه قول
 الضافان بعض الاقاطم و على انبات النسبه الضميه برهان خفيف الموجه فلتذكر اوله
 نقصان الدليل المذكور في التشرح مقبول و ان مربع ضعف المربع ضعف و مربع الضلع
 المربع الضلع لا توجد بين عدد و بين مربعين لانه لو كان مربع في الاعداد و ضعف مربع
 فاذا ضعف به الضعف حصل ثلث اعداد متواليه على نسبه المربع النصف و المربع

المصنف والمربع الصف وعدو ضعف بالضعف والاول منها مائة مائة
فقد يكون الثاني مربع الثالث كما بين اقلية في المقالة الثامنة منه في الشكل السابع
ان كل مائة احد عشرة مائة يكون الاول مربعاً فالثالث مربع فقد بان
لك ان يس مربع عدوي صغاف لمع عدوي وايضا قد بين في الشكل الثامن من المقالة
انما سعة ان الاعداد والقرائن على عشرة المبتدئة من الواحد الى مائة مائة مائة
منها مربع ثم الثالث ثم الخامس اعني الواضع في مرتبة الوتر دون المرتبة السابعة فلو كان
من العدد مائة مائة المصغفة والضعيفة فالعدد والصف ان وضع في المرتبة الوترية
فلا يقع ضعفه في تلك المرتبة بل في السابعة فمقد يكون الضعف مرتباً وان وضع في المرتبة
السابعة فضعفه في المرتبة الوترية فلا يكون الضعف مرتباً ويكون الضعف في المرتبة
قد بان لك ان مربعاً عدوياً لا يكون صغاف لمع عدوي فالقطر والاضلاع اذن من مائة
سنة عدوين غير معين فكلون متباينين لا يوجد بها عاشر كـ لا بين اقلية
الشكل السابع من المقالة العاشرة او المكن مائة مربعي الخطين كسنة عدوين مرتباً
منها ثمان اثنى عشر كلمة درست تعلم انه لا وجه لكون هذا البرهان خفيف الموجه
الى البرهان اذ قد ذكره اشرح فان الضعف الما بينه لا عدم ذكر السنة المائة
التي تعقبها بحفي على اكثر النماذج فهو كما رآه واما السنة فلا فائدة في المصداق
انهم قد اوردوا الدليل المذكور في الشرح ان كان هو فوفا على السجلات من الاصول
يكون من المقالة الاولى واماها كما دعي عشر من الثمانية منها كل من الوترية والبرهان

معروف على سنة السطح من الاصول فالاول على السطح والاربعين من الاول
 وعلى الشكل العشرين من الثامنة وعلى السابع من العاشرة والثانية على الاول وعلى الثاني
 من التاسعة وعلى الثالث منها الضم اعني السابع من العاشرة وعلى الرابع منها
 مستكمل الا ان الاول فلهذا ليس هو في الشكل العشرين من المقالة الثامنة على
 الا ان كل على اعداد متوالية على سنة ويكون الاصل مربعاً فالثالث مربع والظاهر
 سنة اثبات ورابعة الثالث على العدد المتوالية في موضع رابعة الاول واما الحكم على
 الثاني بانه مربع او غير مربع فمكوت عنه فيما يرجح فلهذا من سانه لا يمكن ان يكون
 ان سنة الواحد على الاربعه سنة الاربعه على سنة عشر فلك اعداد متوالية
 على سنة الاول منها مربع فالثالث مربع لكن الثاني الباقى مربع وكذلك الاربعه وسنة
 وستون اعداد متوالية على سنة واحدة وهي الرابعة الاول منها مربع وكذلك الثاني
 ايضا واما الثاني فلهذا لا يعلم ان اثبات وقوع ضعف العدد في المرتبة السابعة على
 وقوع ذلك العدد في المرتبة الثامنة من اي شكل من اي مقال من الاصول يعلم ان
 مصادر اثباتي مقال منها وكذا حال اثبات وقوع ضعف العدد في المرتبة الثامنة على
 وقوع هذا العدد في المرتبة السابعة الفاضل من ذلك البيان يثبت كون هذا
 مربعاً والآخرة مربع ولست اتضح حينئذ في الكلام مشوب بالاثبات لكن
 لطيف في مثل هذا الباب ثم انه يمكن تعبر البرهان المذكور في الشرح ايضا على هذا
 نقول ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع كما سقاه من الثامن والاربعين من الاول
 فمربع القطر على مربع الضلع كما سقاه من الثامن فلهذا لا يوجد من عدد مربعين لانه لو كان

بر بعض لانه لو كان مربع عدوى ضعفا لمربع عدوى اخر لا بد ان يكون من جنس
العدد ومن جنس ^{العدد} او ثبتت بالسكر صارت ضعفا لما حق في الحادي عشر ^{العدد}
ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناه بالذكر وهذه النسبة لا توجد على
عدويت من الاعداد فرض اخا ق اقل ما يحقق فيه الضعفة الواحدة والاشنان ^{منها} من
درسط فالقطر والضعف اذن ^{من} ولعمري ان نسبة كسبة عدويت من بعض ^{منها} تكون
متساوية في السكس السابع من المقالة العاشرة او لم يكن نسبة مربعي الخطيين نسبة
عدويت من بعض فاحطان متساويان والسمساان لا يوجد منها عاودا ^{منها} كثبت
الانقسام لا بالانهاية لكنه لما كان بطول بطايل فانه ما القاييم في اثبات كون نسبة
القطر الضلع لانسبة من بعض عدويت لقاعدة المسناه ثم اثبات ثابتي القطر والقطر
بالسكس السابع من المقالة العاشرة مع ان قاعدة المسناه بعينها كفي لاثبات ^{الخطيين}
من الخطيين فلذا خففت المؤنة باحصاء هذا دون ذلك ثم ان السساين من ^{الخطيين}
كما ثبتت به افعال المقادير كذلك ثبتت هذه الافعال اثباتا متساويين ^{الخطيين}
ايضا فان المخطوط والسطوح سورسيه في الافعال والركب من الاجزاء التي لا يخرج ^{الخطيين}
الحجرتيه وكذا السطوح كجوهريه في حكم الجوهريه القوده واما قال ^{الخطيين} بانفوقه منها ففعل اثبات
المرعين كون نسبتها مالا لوجود من بعض عدويت كفي لا يخفى من اثبات الافعال
وعدم الركب وان كان اثبات النسبة المعينه من القطر والضعف لا يتم بهذا القدر في ^{الانقسام}
بعض اخر ايضا لكن لا اذكره اخيرا من المطالب على التي اعطيت مجازة في ^{الانقسام} الاكبر

من نذر الباب در طبعی من طلبه العلوم و سعاده المفهوم اما هي خير الدعاء و صلاح
من الخطاء فان هذا ما سجد عليه علي غر سنوا ل عند الموت استت الال و بنون حال العبد
المتعال اعلم بسر ابرار العال سجاده و لها تمت تمام سند مبرور في الذكر